جـامعة بنغـــازي كلية الاقتصـاد

قسـم العلـوم السياسية

دور العـــوامـل الخـــارجـية في تحقـيـق الاستقـــلال الوطـنـي لإقـلـيم كـوسوفـو: دراسة حـــالة (1991ـ 2008)

إعـــداد:

نـــوال بالعيـــد ســـالم الفيتوري

بكالوريوس علوم سيـــاسية جـــامعة قاريونس 2005

إشـــراف:

د. عبد الله محمد مسعـــود الدرسي

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمُتطلبات نيل درجة الإجازة العالية (الماجـــستير) في العلوم السياسية بتاريخ 22 /2012/5 بكُلية الاقتصاد جامعة بنغـــازي

ربيـــع 2012

جـامعة بنغـــازي

كلية الاقتصاد

قسـم العلـوم السياسية

دور العـــوامـل الخـــارجـيـة في تحقـيـق الاستقـــلال الوطـنـي لإقـلـيـم كـوسوفـو: دراسة حـــالة

(1991 ـ 2008)

إعـــداد:

نـــوال بالعيـــد ســـالم الفيتوري

بكالوريوس علوم سيـــاسية جـــامعة قاريونس 2005

لجنةُ الإشـــراف والمُناقشة:		**التوقيع**
د. عبد الله محمد مسعـــُود الدرسي	مشـــرفاً رئيسيّاً	.....
د. عمر حمـــد البـــرعصي	ممتحناً داخـــلياً	.....
د. محمـــد خـــليفة عـــراب	ممتحناً خارجياً	.....

يعتمـــد /

عميـــد الكـلية

.....

بسم الله الرحمن الرحيم

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجاتٍ والله بما تعملون خبير".

صدق الله العظيم

من سورة المجادلة الآية: 11.

إهـــــداء

إلى:

والـديّ العـزيـزيــن

بـــرا و وفـــــاء

إلى زوجي "خـالد " رفيــق دربي

عـرفـــانا و اعتـــــزازا

إلى قـــرة عيــني "أبـــرار"

حفــظـها الله ورعـــاهـــا

شكر وتقدير

اعترافا بالفضل لأهله وبالجميل لصانعيه أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة وقدم لي يد العون ولو بالكلمة الطيبة، وعلى رأس هؤلاء:

الأستاذ الدكتور: عبدالله محمد مسعود الدرسي المشرف على هذه الرسالة، لما قدمه لي من ملاحظات قيمة وتوجيهات مفيدة ساعدتني في إنجاز هذه الرسالة، وتجاوز كافة العقبات. وأشكر كذلك لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة الرسالة وتصويبها، والمكونة من كل من: الأستاذ الدكتور: محمد خليفة عراب أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس، والأستاذ الدكتور: عمر حمد البرعصي أستاذ العلوم السياسية بجامعة بنغازي، حيث كانت ملاحظاتهم القيمة في صالح الرسالة، وقد استفدت منها كثيرا، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أشكر زوجي الأستاذ: خالد خميس السحاتي الكاتب والباحث، الذي قدم لي الكثير من وقته وتوجيهاته، والذي كان لي خير سند ومعين في إتمام هذه الدراسة.

وكذلك الأستاذ الدكتور: بكر إسماعيل الكوسوفي ممثل كوسوفا في القاهرة، الذي أمدني بما لديه من معلومات ومراجع قيمة حول قضية كوسوفا، وكانت معاملته الطيبة وتفانيه في تقديم المساعدة خير عون لإنجاز هذا العمل.

وأشكر أيضا إخوتي الأعزاء، وأخص منهم د.حسن بالعيد الفيتوري، وم. سالم بالعيد الفيتوري على وقوفهم بجانبي، ومساعدتي أثناء تعديل هذه الأطروحة.

ولايفوتني أن أشكر أساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي على ملاحظاتهم القيمة، التي أستفدت منها في إنجاز الرسالة. وكذلك أتقدم بالشكر للأخوة العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ومكتبة الإسكندرية، ومكتبة مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة.

والشكر موصول لكل من قدم لي يد العون فجزاهم الله عني جميعا كل خير، وجعله في موازين حسناتهم.

قائمة المحتويات

مسلسل	الموضـــــــــوع	الصفحة
1	المقـــــدمة	أ–م
2	**الفصل الأول:** الخلفية التاريخية لإقليم كوسوفو وتركيبته العرقية	1–43
3	تمهيـــــد	2
4	**المبحث الأول:** خـــلفية تاريخية عن إقليم كوسوفو	4
5	**المبحث الثاني:** التركيبة العـــرقية لإقليم كوسوفو	16
6	**الفصل الثاني:** طبيعة الصـــراع في كوسوفو وأهم أطـــرافه	44–131
7	تمهيـــــد	45
8	**المبحث الأول:** طبيعة الصراع في كوسوفو وأطرافه الداخلية	46
9	**المبحث الثاني:** الأطراف الخارجية للصراع في كوسوفو	71
10	**الفصل الثالث:** دور العوامل الخارجية في استقلال كوسوفو	132–180
11	تمهيـــــد	133
12	**المبحث الأول:** مفاوضـــات الوضـــع النهـــائي ودور المنظمـــات الدوليـــة في استقـــلال كوسوفو	134
13	**المبحث الثاني:** دور الولايات المتحدة الأمريكية في استقلال كوسوفو	168
14	الخـــــاتمة	181–184
15	المـــلاحـــق	185
16	قائمة المراجـــع	194–208

قـائمة الخرائط والجداول

مسلسل	الموضـوع	الصفحة
1	**جدول(*1*):** يوضح التركيبة العــرقية لإقليم كوسوفو.	*25*
2	**جدول(2):** يوضح تعداد سكان كوسوفو عام 1971 حسب الإحصائيات الرسمية.	*26*
3	**جدول(3):** يوضح تعداد سكان كوسوفو عام 1981 حسب الإحصائيات الرسمية.	*26*
4	جدول(4): يوضح تعداد سكان كوسوفو حسب أحــدث الإحصائيات.	*28*
5	**الخريطة(1):** خريطة تفصيلية لإقليــم كوسوفو.	*186*
6	**الخريطة(2):** خريطة توضح موقع إقليم كوسوفو وبعض المعلومات المهمة عنه.	*187*

المقـــدمة

* المقـــــدمة:

يعتبر إقليم كوسوفا / كوسوفو[*] من أكثر المناطق التي أثيرت حولها نزاعات في العصر الحديث، سـواء كانت داخلية أو خارجية، بيد أن تلك النزاعات لم تكن مسلحة على الدوام، بـل تفاوتـت مـا بـين المـسلحة والسياسية والدبلوماسية، على اختلاف أطرافها و مستوياتها ومراحلها، ضمن المعطيات العامة لتطـور هـذه القضية عبر مراحلها التاريخية المختلفة. ويكشف تاريخ هذا الإقليم أن عددا من العوامل تضافرت لتجعـل لـه هذه الخصوصية، منها: الموقع الجغرافي والتعدد العرقي والإثني، والتاريخ الحافل بالأحداث والحقائق.

ونظرا للتداخل الإثني (الصربي ــ الألباني) في كوسوفو، والتقديس الديني ــ القـومي لهـا، والتـشابك الإقليمي البلقاني المجاور، كان هناك تخوف من أن النزاع لن ينحصر بين أقلية صربية وأغلبية ألبانيـة فـي كوسوفو، بل يمكن أن يتسع ليشمل أكبر شعبين في غرب البلقان: الصرب (مع امتدادهم في صـربيا والجبـل الأسود والبوسنة) والألبان (مع امتدادهم في مقدونيا والجبل الأسود وألبانيـا)، والـدول المجـاورة (مقـدونيا وبلغاريا واليونان وتركيا).[1]

ولذلك أعتبر إقليم كوسوفو بؤرة النزاع الألباني – الصربي في القرن العشرين، حيـث أن حـرب عـام 1999 –على سبيل المثال– بدلت الخريطة السياسية لمنطقة البلقان برمتها، بعد أن أدت إلى انسحاب القـوات الصربية من كوسوفو، واستقلال الجبل الأسود عن جمهورية صربيا فيما بعد. و الجدير بالـذكر أن كوسـوفو حصلت على حكم ذاتي ضمن دولة صربيا عام 1946، و تم تأكيد هذا الوضع الخـاص في دستور جمهورية يوغسلافيا الذي وضعه الرئيس تيتو عـام 1974. و في عـام 1989 ألغت بلغراد الحكم الذاتي للإقلـيم فـي أعقاب تأكيد الرئيس الصربي السابق ميلوسوفيتش أن الأقلية الصربية في كوسوفو كانت في خطر.[2]

---

[*] اسم (كوسوفو) المتداول في وسائل الإعلام هو المعتمد من جانب صربيا، بينما يتمسك الكوسوفيون والألبان باستخدام اسـم (كوسـوفا) لإعتبارات تاريخية، تأكيدا لخصوصيتهم، لذا اتخذ (كوسوفا) اسما رسميا للدولة الجديدة، و حرصا من الباحثة على عـدم التحيـز لأحـد الطرفين سوف يتم استخدام الاسم الذي تستخدمه منظمة الأمم المتحدة، وهو (كوسوفو).

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1998، ص 13.

[2] روث ويجوود، "حملة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا"، في مجموعة باحثين، **تدخل حلف شمال الأطلـسي فـي كوسـوفا: دراسات عالمية**، ترجمة: الطاهر بو ساحية، ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2001، ص 22.

و في مواجهة ما تعتبره صربيا توجهات انفصـــالية من قبل ألبان كوسوفو ترفض بلغراد انفصال الإقليم، و تعتبر أنه جزء من كيـــان الدولة، و يحق لها استعمال ما تراه منـــاسبا؛ استنادا إلى أن ذلـــك مـــن الأمـــور الداخلية.[1]

واستمر الألبان يطالبون بالاستقلال عن صربيا، البعض منهم يطالب بالاستقلال التام، و البعض الآخـــر بالانضمام إلى ألبانيا، وارتفع التوتر بين الألبان و الصرب بسبب الخلافات حول إقليم كوسوفو.[2]

و قد أتاح تفكك جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، وسيادة ظروف جديدة في أراضـــيها أنـــسب الفـــرص السياسية لتحديد و تحقيق آمال تاريخية لألبان كوسوفو. و بناءا على المناقـــشات الـــسياسية حـــول تعريـــف الفيدرالية داخل الأراضي اليوغوسلافية السابقة فإن عملية الانحلال قد بدأت، و تم تنفيذها من خلال إعـــلان استقلال الوحدات الفيدرالية، و إجراء استفتاءات على استقلالها وسيادتها.واشتركت كوسوفو في هذه العملية، وأصدر البرلمان في سبتمبر1991 قرارا بتنظيم استفتاء على جمهورية كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة.

واختارت الغالبية العظمى 99% من السكان أن تكون كوسوفو دولة مستقلة، وبناءا علـــى ذلـــك، أعلـــن البرلمان الكوسوفي جمهورية كوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة فـــي 18 أكتـــوبر1991، وســـلمت الحكومـــة الكوسوفية المجلس الأوروبي التماسا بالإعتراف بكوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة.[3] غير أن أحدا لم يعترف بهذه الدولة غير ألبانيا المجاورة. وقد اعتبرت الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة كوســـوفو جـــزءا مـــن جمهورية صربيا، وأن الألبان يمثلون أقلية قومية لها حقـــوقها ضمن الجمهورية.[4]

ويرى البعض أن سر اهتمام الغرب بألبان كوسوفو وعدم الاهتمام، أو الاهمال الكامل، تجاه ألبـــان ألبانيا فذلك يعود إلى موقع كوسوفو الجيوستراتيجي الذي يجعل الغرب يهتم بكوسوفو ويهمل ألبانيـــا ذاتهـــا. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تضمر موقفها السلبي تجاه يوغوسلافيا التي كانت تلعـــب دور المتمـــرد

---

[1] جمال زهران، **النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير :دراسة في مشكلات معاصرة**،ط2،القاهرة:مركز المحروسة، 2002،ص 227.

[2] مجدي نصيف، **ألبان كوســـوفا والحرب في البلقان**، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومـــات، 1999، ص 33.

[3] خير الدين كوشي، **استقلال كوســـوفا: هل هو عـــامل استقرار أو تقلب في منطقة البلقـــان؟**، ترجمة: ماجدة أبوبكر عزام، تقـــديم: بكر إسماعيل الكوسوفي، القاهرة: معهـــد بكر إسماعيل للدراسات الفكرية والبحوث بكوسوفا، 2007، ص ص 41ــ 45.

[4] محمد م. الأرناؤوط ، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 9.

والعازل إبان الحرب الباردة ودورها المشهود في حركة عدم الانحياز.[1] ويلاحظ وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر "أن كوسوفو هي المنطقة الأكثر خطرا؛ إذ أن صربيا تعتبرها أصل تاريخها القومي والتراثي على الرغم من أن معظم سكانها اليوم هم من الألبان المسلمين".[2]

و يرى البعض أن مشكلة كوسوفو لم تكن مشكلة أقلية تطالب بالاستقلال، و لكنها بؤرة نزاع معقدة بين أكبر قوميتين في غرب البلقان (الصرب و الألبان). و لذلك، لا يمكن تصور أي استقرار في البلقان دون تصالح ما بين هاتين القوميتين، و لا يمكن تصور أي تصالح بينهما دون تصالح حول كوسوفو. و لكن هذا التصالح يبدو صعبا؛ لأن نظرة كل طرف إلى كوسوفو تتناقض تماما مع نظرة الطرف الآخر.[3]

ومع استمرار الرفض الصربي لاستقلال كوسوفو، تحركت مجموعات من الشباب الكوسوفيين من أجل تكوين "جيش تحرير كوسوفو" الذي أخذ في شن حرب عصابات ضد الجيش و قوات الشرطة الصربية المتواجدة في كوسوفو عامي 1998/ 1999، وهو ما ردت عليه صربيا بحملات إبادة شديدة في المناطق التي ينطلق منها جيش التحرير الكوسوفي، ومن ثم لم تجد أوروبا والولايات المتحدة بدا من التدخل عسكريا ضد صربيا للقضاء على هذه الحملات، بعد أن فشلت جهود التفاوض السلمي التي كان آخرها مفاوضات "رامبوييه" مطلع عام 1999 نتيجة لتعنت الجانب الصربي مقابل قبول ألبان كوسوفو للشروط الدولية لحل هذا النزاع، وهو ما تحقق بالضربات الجوية من حلف الناتو لصربيا في مارس 1999 إلى أن دخلت القوات البرية لحلف الناتو إقليم كوسوفو في 9 يونيو1999، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ كوسوفو لا يكون الحكم فيها للطرف الصربي أو الجانب الألباني وإنما لإدارة مدنية دولية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة.[4]

ولكن، مع استمرار الحراك الدبلوماسي عام 2007 لحسم موضوع كوسوفو، الذي تمخض عنه خلاف روسي ــ غربي، بدأ الاهتمام يتزايد (إقليميا و دوليا) بهذه القضية وصولا إلى 17 فبراير 2008

---

[1] جعفر عبد المهدي صاحب، **مشكلة كوسوفو**، تاجوراء / طرابلس: دار النخلة للنشر، 1998، ص 89.

[2] محمد السماك، "ماذا بعد ولادة دولة كوسوفو؟"، موقع جريدة الاتحاد، بتاريخ: 2009/7/29، متاح على الرابط الألكتروني التالي: **http://www.alittihad.ae/authorarchive.php?AuthorID=31**

[3] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني ــ الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] هاني صلاح،" أي مستقبل ينتظر إقليم كوسوفو؟"، المصدر: وكالات، هيئة علماء المسلمين في العراق، بتاريخ: 25/ 11/ 2005، http:// WWW.iraqamsi.com\ \news.php\porta action=view&id=4167&4605e7e1bb2674fd6347c1

الذي شهد إعلان الاستقلال من جانب واحد، بعد فشل كل الجهود في التوصل إلى حل بواسطة التفاوض أو عبر مجلس الأمن الدولي. ومن هذا المنطلق، وفي ضوء هذه المعطيات، ستقوم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين تحقيق استقلال كوسوفو وبين دور العوامل الخارجية متمثلة في منظمة الإتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة من جانب، و بعض القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين من جانب آخر، في حصول الإقليم على استقلاله.

*** مشكلة الدراسة:**

تدور مشكلة هذه الدراسة حول مدى مساهمة العوامل الخارجية متمثلة في المنظمات الدولية (وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة)، و بعض القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي (كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا وغيرها) في تحقيق استقلال إقليم كوسوفو، و بالتالي، فإن هذه الدراسة تركز على البحث في دور تلك العوامل الخارجية سابقة الذكر في حصول الإقليم على استقلاله، على اعتبار أن تلك العوامل الخارجية برزت كعوامل مؤثرة في اتجاه تحقيق هذا الاستقلال بشكل خاص، و في مراحل تطور قضية كوسوفو بشكل عام، ولذلك، تسعى هذه الدراسة للتعرف على طبيعة الدور الذي قامت به تلك العوامل، و ما انبثق عنها من مواقف مختلفة و متباينة حول القضية، و العمل على رصد وتحليل سياسات الأطراف الخارجية الفاعلة في أزمة إقليم كوسوفو (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها) وصولا إلى إعلان الإقليم عن استقلاله من جانب واحد في عام 2008.

*** فرضية الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:

"إن الدور الأساسي و الفاعل في استقلال إقليم كوسوفو يعود إلى العوامل الخارجية متمثلة في المنظمات الدولية (تحديدا الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة) و بعض القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي (على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا..)".

*** تحديد المفاهيم:**

1. **الدور:** يعرف الدور في علم الاجتماع بأنه "ما يتوقعه المجتمع من فرد يشغل مركزا معينا في مجموعة ما، و في حال اتباع الفرد لسلوكيات متوافقة مع المتوقع منه وفقا لمركزه فإنه يكون للمركز دوره في تشكيل سلوك الفرد[1]، و بتطبيق هذا المفهوم على المجتمع الدولي يكون الدور هو ما يتوقعه هذا المجتمع من وحدة دولية تحتل مكانة دولية معينة.

2. **العوامل الخارجية:** يقصد بها الدور الذي لعبته المنظمات الدولية (الإقليمية) متمثلة في منظمة الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية (بمستويات مختلفة)، بالإضافة إلى (توازنات القوى والمتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة و مطلع الألفية الجديدة) في تحقيق استقلال إقليم كوسوفو.

3. **تفاعلات العوامل الخارجية:** يقصد بها في إطار هذه الدراسة مدى تلاقي أو تباعد سياسات المنظمات الدولية (الإقليمية) وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، والقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية حيال إقليم كوسوفو وتحقيقه لاستقلاله، فكل من هذه الأطراف سابقة الذكر لعب دورا ما في مراحل تطور القضية محل الدراسة حتى الوصول إلى إعلان الاستقلال عام 2008.

4. **الاستقلال الوطني:** هو مظهر لسيادة الدولة، ويعني استبعاد سلطة أي دولة أو هيئة أجنبية، أو بمعنى آخر فهو يعني استبعاد التبعية السياسية والقانونية للدولة إلى أي دولة أو جهة أخرى أجنبية. وبناء على ذلك، فإن الدولة تمارس على إقليمها الاختصاصات المتعلقة بها بموجب إرادتها المستقلة".[2]

5. **تجربة الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو:** يقصد بها ذلك الحق الذي منح لإقليم كوسوفو في إدارة شئونه الداخلية دون خضوع لأي توجيهات خارجية، حيث حصل الإقليم على هذا الحق في بدايات القرن العشرين. وقد ثبت الدستور الفيدرالي اليوغسلافي (الأول) الصادر عام 1946 وضع الحكم الذاتي لكوسوفو ضمن جمهورية صربيا. وتم إلغاء الحكم الذاتي عام 1989. وفي عام 1999 صدر القرار رقم 1244 عن مجلس الأمن الذي جعل من كوسوفو محمية دولية تتمتع بالحكم الذاتي لحين التوصل لتسوية نهائية لهذه القضية.

---

[1] شفيق رضوان، **علم النفس الاجتماعي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص ص 134–140.

[2] عبدالمعز عبدالغفار نجم، **بحوث في التنظيم الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، (د.ت)، ص 66. وأنظر كذلك : محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص ص 117 – 118.

6. **مجموعة الاتصال الدولي حول يوغسلافيا السابقة:** وتشمل هذه المجموعة ستة دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا، وقد توحدت جهودها مع بدء التدخل العسكري لحلف الناتو في يوغسلافيا عام 1994 وحملت اسم "مجموعة الاتصال" التي تعهدت برعاية النشاطات الجارية على أراضي يوغسلافيا السابقة. ولأن تفجر الوضع في كوسوفو كان يمثل تحديا أمنيا أساسيا للدول الأوروبية، لاسيما الأعضاء منها في حلف الأطلنطي، فقد تحركت العواصم الأوروبية لتنسيق جهودها من خلال إطار مشترك عرف بذات الاسم السابق "مجموعة الاتصال" (Contact Group)، ويضم نفس الدول الست سالفة الذكر.

*** أهـمية الدراسة:**

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع ما تزال تبعاته متواصلة ولم تنته بعد على صعيد المسرح الدولي، وهو استقلال إقليم كوسوفو، فمن دول ترفض الإعتراف بهذا الاستقلال خوفا من إحتذاء هذا النموذج من الحركات الانفصالية الموجودة على أراضيها، إلى دول أخرى اعترفت بالإستقلال إيمانا منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبين هذا وذاك يأتي الموقف الصربي الرافض نهائيا لإستقلال كوسوفو؛ على اعتبار أنه جاء بمساعدة أطراف خارجية، ساعدت الإقليم على الانفصال عن صربيا، وضمن هذا الإطار توضح الدراسة مدى تأثير العوامل الخارجية متمثلة في المنظمات الدولية (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) و بعض القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها في تحقيق الاستقلال لهذا الإقليم. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في إثراء المكتبة العربية بتناول مثل هذا الموضوع، والتعرف على دور القوى الكبرى في احتضان الطموحات القومية لبعض الشعوب لتحقيق مصالحها.

*** أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. توضيح التركيبة العرقية والإثنية لإقليم كوسوفو والمراحل التاريخية التي مر بها ومدى ارتباطها بملامح الصراع الداخلي في الإقليم.
2. التعرف على طبيعة الصراع في كوسوفو وأطرافه الداخلية والخارجية عبر مراحل تطور القضية.
3. توضيح ملامح تجربة كوسوفو في فترة الحكم الذاتي، والاستقلال المعلن عام 1991، وفترة الإدارة الدولية، وطبيعة دور الأطراف الخارجية في كل مرحلة من هذه المراحل.

4. التعرف على طبيعة تأثير العوامل الخارجية (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا..) في تحقيق الاستقلال الوطني لإقليم كوسوفو، والموقف الدولي من هذا الاستقلال.

5. المساهمة في إثراء المكتبة العربية بدراسات سياسية تتناول قضايا الاستقلال الوطني في العالم، وتوضح سياسات القوى الكبرى حيالها، وملامح النظام الدولي المعاصر، ومدى دعم هذه القوى لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها من عدمه، وارتباط ذلك بمصالحها المباشرة وغير المباشرة.

*** حـــدود الدراسة:**

1. **الحدود المكانية:** إقليم كوسوفو الواقع – سابقا– في القسم الجنوبي الغربي من جمهورية صربيا، التي كانت تعتبر جزءا من يوغوسلافيا السابقة. و يحد كوسوفو من الجنوب جمهورية مقدونيا، و يحده من الغرب جمهورية ألبانيا، أما من الشمال الغربي، فهناك جمهورية الجبل الأسود.

2. **الحدود الزمنية:** من عام 1991 حتى 2008: و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

– من عام 1991 حتى 1999: وهي الفترة التي أعلن فيها عن استقلال كوسوفو جزئيا ومساواتها بالوحدات الفيدرالية الأخرى في يوغوسلافيا، مع الإبقاء على مظهر من مظاهر الحكم الذاتي وهو مشاركة ممثل كوسوفو في الرئاسة الجماعية. وقد أعلن البرلمان الكوسوفي جمهورية كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة في 18 أكتوبر1991، وهي الفترة التي بدأ فيها تفكك يوغسلافيا السابقة. كما شهدت هذه الفترة انتخاب إبراهيم روغوفا رئيسا لجمهورية كوسوفو (عام 1992)، وكان من أحداث هذه الفترة حملة صربيا للتطهير العرقي في كوسوفو عام 1999، و صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 الذي جعل من كوسوفو محمية دولية تتمتع بحكم ذاتي.

– من عام 2000 حتى 2008: وهي الفترة التي بدأ فيها تطبيق القرار 1244، وبداية حكم الإدارة المدنية التابعة للأمم المتحدة لإقليم كوسوفو، كما شهدت جولات متعددة من المفاوضات حول كوسوفو بين طرفي النزاع برعاية دولية، إلا أنها فشلت في التوصل لحل، فتم إخراج الموضوع من مجلس الأمن، وإعلان استقلال إقليم كوسوفو في 17 فبراير 2008.

* منـــاهج الدراسة:

ســـوف يتم في هـــذه الدراسة استخـــدام المنـــاهج التالية:

1. **منهـــج دراسة الحالة:** يعتبر أحد المناهج التي تركز على ظاهرة سياسية معينـــة عـــن طريـــق وصـــفها ودراستها من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية، بهدف التعمق وتحليل كل الجزئيات المرتبطة بها. ويحتاج هذا المنهج إلى خلفية سياسية واقتصادية واجتماعية لدراسة الظـــاهرة دراسة وافية. كما أن الهدف من هذا المنهج الوصول إلى تعميمات واستخدام الخبرات الماضـــية كوســـيلة لنقل المعرفة والمعلومات إلى البحاث في مجال علوم السياسة فيما بعد، مع الأخذ بالاعتبار عـــدم التحيـــز ومراعاة الظروف البيئية التي تحيط بالحالة محل الدراسة.[1] و سوف يستخدم هذا المنهج في دراسة حالـــة إقليم كوسوفو، و متابعة التطورات التي طرأت على هذا الإقليم عبر الحدود الزمنية المشار إليهـــا ســـلفا، وصولا إلى العوامل التي ساهمت في حصول الإقليم على استقلاله عام 2008، مع التركيـــز علـــى دور العوامل الخارجية بتفاعلاتها المختلفة و المتفاوتة في تحقيق ذلك الاستقلال.

2. **المنهج المقارن:** يلجأ الكثير من الباحثين السياسيين إلى المنهج المقارن من أجـــل تحديـــد أوجـــه الـــشبه والاختلاف، إما بين الأجزاء المكونة لنفس الظاهرة، أو بين عدة ظـــواهر سياســـية. و يقـــصد بالدراســـة المقارنة التي تستخدم المنهج المقارن عموما، تلك الدراسة التي تتبنى أو تعتمد على دراسة عـــدة حـــالات، ويكون الباحث فيها مهتما بوصف وتحليل الحالات، بهدف الوصول إلى عوامل التـــشابه والاخـــتلاف.[2] وسوف يتم استخدام المنهج المقارن بهذه الدراسة في المقارنة بين دور كل عامل من العوامـــل الخارجيـــة سالفة الذكر في تحقيق استقلال إقليم كوسوفو.

3. **المدخل التاريخي:** يتطلب البحث العلمي أحيانا، أن ندرس الظاهرة محـــل الدراســـة مـــن وجهـــة نظـــر تاريخية[3]، ويعتبر المدخل التاريخي من أقدم المداخل الفكرية لدراسة الظواهر الـــسياسية. ويجـــسد هـــذا

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السيـــاسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996، ص 80.

[2] المرجـــع الســـابق نفســـه، ص ص 79 ــ 80.

[3] لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاني، **الجماهيرية العظمى: دراسة في قـــوة الدولة**، طرابلس: المركـــز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005، ص 63.

المدخل عموما طبيعة العلاقة القائمة بين كل من علم السياسة والتاريخ. ويمكن المدخل التاريخي الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامة التي تجسد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية.[1] وسوف يستخدم هذا المدخل في هذه الدراسة في إعطاء نبذة تاريخية عن إقليم كوسوفو ومتابعة أهم المراحل التي مر بها هذا الإقليم وصولا إلى إعلان الاستقلال في عام 2008.

*** أدوات جمع البيانات:**

تقوم هذه الدراسة على البحث غير الميداني، وقد اعتمدت على المصادر الأولية كالوثائق والتقارير، وكذلك على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات، إضافة إلى ما نشر على شبكة المعلومات الدولية.

*** الدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع إقليم كوسوفو من جوانب مختلفة، و قد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات، حيث تم الاستعانة بها في التعرف على قضية كوسوفو، عبر مراحل تطورها المختلفة، كما مهدت الطريق للباحثة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال:

1. **دراسة محمد م. الأرناؤوط: "كوسوفو/ كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين"[2]:**

وقد تناولت الدراسة كوسوفو بين النظرتين الصربية والألبانية، حيث أن مشكلة كوسوفو لم تكن مشكلة أقلية تطالب بالاستقلال؛ ولكنها بؤرة نزاع معقدة بين أكبر شعبين في غرب البلقان (الصرب و الألبان). وتتناول الدراسة محاولات بلغراد لتصريب كوسوفو في فترة ما بين الحربين العالميتين 1918ـــ 1939، كما تتناول الحكم الذاتي في كوسوفو، و توضح أبعاد و آفاق الوضع المتفجر في كوسوفو في منتصف التسعينيات و ما بعدها من القرن الماضي، و تبعات ذلك الوضع على منطقة البلقان، و على المحيط الأوروبي برمته. و تتوقف هذه الدراسة حتى عام 1998.

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني ــ الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 5 ــ 13.

2. دراسة محمد م. الأرناؤوط: "كوسوفو ما بين الماضي والحـــاضر"[1]:

وتتناول هذه الدراسة جذور قضية كوسوفو و تطوراتها المختلفة منذ القرن الرابع قبل الميلاد، وحين قامـت مملكة داردانيا التي كانت حدودها تقارب ولاية كوسوفو (العثمانية). كما تتناول الدراسـة انبعـاث صـربيا ونتائجه، ثم كوسوفو في القرن العشرين، وصولا إلى استقلال كوسوفو عام 2008. وقد خلـصت الدراسـة إلى أن الاعتراف باستقلال كوسوفو قد انطلق من الغرب (دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحـدة)، بينمـا جاء الاعتراض عليه من الدول التي لها علاقات ومصالح مع روسيا؛ ليوحي بانقسام بين كتلتين مختلفتـين. وبين هاتين الكتلتين جاءت مواقف الدول العربية والإسلامية مترددة في انتظار انجلاء الموقف. كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الاستقلال هو استقلال مشروط، بدأ و يستمر بموجب خطة الممثل الخاص للأمم المتحدة "أهتيساري"، التي اقترحت في مارس 2007 الاستقلال المشروط لكوسوفو.

3. دراســة علي الجــوني: "أزمة إقـــليم كوســوفو"[2]:

ويتناول فيها الباحث تطورات الوضع في إقليم كوسوفو عام 1998، والتي يبرز من أهمها مطلـب الألبـان بالاستقلال عن صربيا وإقامة جمهورية كوسوفو المستقلة، الأمر الذي رد عليه الصرب بقمع عنيـف، كمـا تعود الدراسة إلى جذور الأزمة، عبر قراءة تاريخية لإقليم كوسوفو، والصراعات المختلفة التي شهدها منـذ الهزيمة الصربية في كوسوفو أمام العثمانيين عام 1389، وأخيرا، تتطرق الدراسة إلى المواقـف المحليـة والدولية حيال أزمة كوسوفو في عام (1998). أي أن هذه الدراسة تتوقف عند العام المذكور، بينما تواصـل الدراسة الحالية متابعة تطورات القضية حتى عام 2008 تاريخ الاستقلال لإقليم كوسوفو.

4. دراسة محمد نور الدين: " قـضية كوســوفو والدور التركي"[3]:

وتتناول الدور التركي في إقليم كوسوفو وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصـبحت تركيـا معنيـة بصورة مباشرة بما يجري من أحداث في محيطها الإقليمي الواسع، الممتد من الأدرياتيكي إلى سور الصين، وتوضح الدراسة دور تركيا في حرب البوسنة والهرسك، وتعطي جملة من العوامل التي دفعت تركيا للتدخل

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوســوفو ما بين المــاضي والحــاضر**، مرجــع سبق ذكــره، ص ص 4 ــ 9.

[2] علي الجــوني، "أزمــة إقليــم كوســوفو"، **مجلة: شــؤون الأوســط**، بيروت، العــدد:71، أبريــل 1998، ص 35.

[3] محمد نور الدين، "قضية كوسوفو والدور التــركي"، **مجلة: شؤون الأوسط**، بيروت، العــدد: 76، أكتوبر 1998، ص 43.

في قضية كوسوفو على الدوام منها: الشعور العارم داخل تركيا المؤيد للمسلمين في كوسوفو وألبانيا، وكذلك وجود عشرات الآلاف من ألبان البلقان، ومن كوسوفو في تركيا جراء حملات تهجير سابقة قامت بها سلطات بلغراد بين الحربين العالميتين، وبعد قيام الحكم الشيوعي عام 1945. كما تتطرق إلى المحاور الرئيسية التي تتحرك بناء عليها تركيا في كوسوفو وبقية المشكلات البلقانية الأخرى. ويختم الباحث دراسته بتناول الوجود التركي في كوسوفو. و بالتالي، تركز هذه الدراسة على الدور التركي في كوسوفو، و توضح طبيعته و أسبابه، و مبرراته و جذوره، و أهم محاوره السياسية في القرن العشرين.

5. دراسة جعفر عبد المهدي صاحب: "مشكلة كوسوفو"[1]:

تناولت هذه الدراسة مشكلة كوسوفو من أكثر من جانب، وانطلقت من الأرض والسكان، ثم التنافس على كوسوفو، والنشاطات الألبانية تجاه كوسوفو، والقوى العظمى وألبانيا، ثم كوسوفو خلال الحربين العالميتين، وتطرقت بعد ذلك إلى الحاضر والمستقبل في كوسوفو، وتناولت أول خلاف حول كوسوفو في عهد تيتو، والاهتمام بألبان كوسوفو دون غيرهم، وردود الفعل اليوغسلافية على الدعم الألباني للإنفصاليين، ومقارنة المواقف الداخلية في كوسوفو، والموقف الفيدرالي اليوغسلافي. وأكد الباحث أن الهدف من دراسته البرهنة على أن ما يجري في كوسوفو بعيد كل البعد عن الدين، بل هو صراع سياسي رسمته القوى الخارجية الاستعمارية من أجل مصالحها فقط. وأخيرا، حاولت الدراسة استشراف مستقبل كوسوفو.

6. دراسة مجدي نصيف: "ألبان كوسوفا والحرب في البلقان"[2]:

تناولت هذه الدراسة مشكلة إقليم كوسوفو وملامحها وتطوراتها، وأشارت إلى دور الأطراف الخارجية في هذه المشكلة، وانطلقت من الأرض والتاريخ والناس، ثم تناولت الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش، و أشارت أنه مجرم حرب، وركزت على بداية الانفجار في إقليم كوسوفو، والعمليات الصربية والسيناريو المخيف، ثم تطرقت إلى الموقف الغربي من استقلال كوسوفو في تلك المرحلة، ودبلوماسية الضربات الجوية، و دور حلف الناتو في هذه الحرب، و اختتمت الدراسة بالإتفاق و ما بعده، في إشارة إلى خطة المبعوث الأمريكي (هولبروك) لحل المشكلة الكوسوفية.

---

[1] جعفر عبد المهدي صاحب، **مشكلة كوسوفو**، مرجع سبق ذكره، ص ص 7ـ12. وأنظر كذلك الخاتمة ص 119.

[2] مجدي نصيف، **ألبان كوسوفا: والحرب في البلقان**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

7.دراسة عوض جمعة رضوان :"يوغســـلافيا وصـــراع القوميات"[1]:

تناولت هذه الدراسة ملامح التركيبة العرقية في يوغسلافيا، وتطرقت إلى نبذة تاريخية عن مكوناتها القومية، ووضعها السياسي والاقتصادي، وذكرت أن صربيا ظهرت كدولة قوية في القرن الحادي عشر الميـــــلادي، وحتى بداية القرن الرابع عشر، إبان حكم إمبراطورها (دوشان).

8.دراسة حسين عبد القادر: "انشطار يوغســـلافيا: دراسة تاريخية تحليلية"[2]:

وقد تناولت تفكك يوغسلافيا، من خلال التركيز على الخلفية التاريخية لتلك الجمهورية، كما تناولت تركيبـــة الشعب اليوغسلافي باعتباره فسيفساء و مزيجا عرقيا. و ركزت بعد ذلك على الأزمة ثلاثية الأبعاد: الأزمـــة الاقتصادية، وأزمة المؤسسات، والمسألة الوطنية والجغراسياسة الداخلية. وأكدت أن ميلوسوفيتش حرم إقليم كوسوفو من استقلاله الذاتي، عندئذ أعلنت سلوفينيا وكرواتيا، أن ذلك يعتبر انتهاكا للميثاق الفيدرالي، وأنهما ستعلنان استقلالهما، وهو ما فعلتاه في 25 حزيران 1991، وهكذا بدأت أول حرب في يوغسلافيا.

9. دراسة أحمد دياب: "استقـــلال كوســـوفو.. المواقف الإقليمية و الدوليـــة"[3]:

و تناولت استقلال كوسوفو عام 2008، ورصدت المواقف الإقليمية و الدولية حيالـــه، حيـــث انقـــسمت هـــذه المواقف إلى ثلاثة معسكرات: مؤيد ومتحفظ ورافض. كما تناولت مواقف دول الجوار، وكـــذلك مواقـــف دول الاتحاد الأوروبي، ثم مواقف الدول الإسلامية، و العربية، وختمت الدراسة بتناول الموقف الإسرائيلي.

10.دراسة محي الدين عبد الحليم: "مستقبل كوسوفا بين الدعم الغربـــي و التـــسلط الـــصربي و العـــداء الروسي وعدم الاعتراف العربي"[4]: وقد تناولت هذه الدراسة قضية استقلال كوسوفو، وأبعادهـــا الإقليميـــة والدولية، وركزت على التسلط الصربي على الشعب الكوسوفي، وموقف صربيا من الاستقلال، ثم تطرقـــت إلى عدم الاعتراف العربي باستقلال كوسوفو وأسبابه، وختمت بمشروعية حصول الإقليم على استقلاله.

---

[1] عوض جمعة رضوان، **يوغسلافيا وصـــراع القوميات**، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993، ص23.

[2] حسين عبد القادر، **انشطار يوغســـلافيا: دراسة تاريخية تحليلية**، باريس: المركز العربي الأوروبي، 1996، ص ص 10ــ 11.

[3] أحمد دياب، "استقلال كوسوفو.. المواقف الإقليمية والدولية"،**مجلة:السياسة الدولية**، العدد:172، أبريل 2008، ص ص 176–183.

[4] محي الدين عبد الحليم: "مستقبل كوسوفا بين الدعم الغربي و التسلط الصربي والعداء الروسي وعدم الاعتراف العربي"، في عـــصام عبد الشافي (تحرير)، **من البلقان إلى القوقاز : كوسوفا– أوسيتيا– أبخازيا بين الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخيـــة والحـــضارية**، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الحضارات، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات، 2011، ص ص 134–149.

*** تقسيم الدراســة:**

تم تقسيم هــذه الدراسة إلى ثلاثة فصــول وخــاتمة:

*** الفصــل الأول: الإطار النظري: الخلفية التاريخية والتركيبة العرقية لإقليم كوسوفو:**

و فيه مبحثــان:

المبحث الأول: خلفيــة تــاريخية عن إقليم كوسوفو.

المبحث الثاني: التركيبــة العــرقية لإقليم كوسوفو.

*** الفصــل الثاني: طبيعة الصــراع في كوسوفو وأهــم أطــرافه:**

و فيه مبحثــان:

المبحث الأول: الأطــراف الداخــلية للصــراع في إقليم كوسوفو.

المبحث الثاني: الأطــراف الخارجية للصــراع في إقليم كوسوفو.

الفصل الثالث: دور العوامل الخارجية في تحقيق استقــلال إقليم كوسوفو:

و فيه مبحثــان:

المبحث الأول: مفاوضات الوضع النهائي ودور المنظمات الدولية في استقلال كوسوفو.

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في استقلال إقليم كوسوفو.

*** الخــاتمة.**

*** قــائمة المراجع.**

الفصـــل الأول

الخلفية التـاريخية لإقليم كـوسـوفو

وتركيبـته العــرقيـة

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن إقليم كوســـوفو

المبحث الثاني: التركيبة العـــرقية لإقليم كوســـوفو

الفصل الأول: الخلفية التاريخية لإقليم كوسوفو و تركيبته العرقية

تمهيـــد

تقع كوسوفو في جنوب غرب شبه جزيرة البلقان(*)، وتعد واحدة من أصغر الدول في أوروبا من حيث مساحة أراضيها وعدد سكانها، حيث تبلغ مساحتها 10.877 كيلومترا مربعا، ويقدر عدد سكانها بحوالي 2 مليون نسمةٍ.[1] و يعد إقليم كوسوفو خزان ماء؛ إذ تتبع منه كثير من الأنهار التي تغذي المنطقة برمتها.

وعلى طول مجاري الأنهار تمتد السهول، وتقوم الزراعات المختلفة، وعلى المرتفعات تنتشر الغابات التي يستفاد من أخشابها، كما تضم كوسوفو ثروة معدنية، وهذا كله يدل على غنى الإقليم، وإمكانية الإفادة من ثرواته المختلفة.[2] وتسمى كوسوفو(لؤلؤة البلقان)؛لغناها بالثروات الطبيعية.[3] ويعتبر إقليم كوسوفو من أخصب مناطق يوغسلافيا وأغناها بالثروة المعدنية، ومن أوائل صادراته المعدنية الذهب الخام والفحم والنيكل والرصاص.[4] إذا، فكوسوفو تتمتع بثروات عديدة، منها الثروة المائية، وكذلك الخامات المعدنية.[5] أنظر الخريطة رقم (1).

ورغم صغر مساحة كوسوفو إلا أن مكانتها الجغرافية أكسبتها أهمية كبيرة سياسيا واستراتيجيا، كما أن مكانتها الجيواستراتيجية تسمح لها بقدر كبير من التفاعل مع منطقة حوض بانونيا والبحر الإدرياتيكي والأسود. هذا الموقع المتميز جعلها نقطة وصل من وإلى دول البلقان.[6] أنظر الخريطة رقم (2) في ملاحق الدراسة.

(*) البلقان: كلمة تركية تعني(الجبل). وتطلق على شبه جزيرة كبيرة توجد في جنوب شـــرق أوروبـــا، أمـــا حـــدودها فالبحرالأســـود شـــرقا، وبحرمرمرة والبوسفور و الدردنيل وبحر إيجه جنوبا، والبحرالإدرياتيكي غربا، ونهر الدانوب شمالا. للمزيد أنظر: مسعود الخونـــد، **الأقليـــات المسلمة في العالم: انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية و غير الإسلامية**، ط2، بيروت:universal company،2006، ص 217.

(1) خير الدين كوشى، **استقلال كوسوفا: هل هو عامل استقرار أو تقلب فى منطقة البلقـــان؟**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 10.

(2) محمود شاكر، **محنة المسلمين فى كوســـوفا (قوصوى)**، الرياض: مكتبة العبيكان، 2000، ص ص 112ــ 113.

(3) محمد نور الدين، " قضية كوســـوفو و الدور التركى"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 44.

(4) محمد بن ناصر العبودي، **ذكريات من يوغســـلافيا**، الرياض: مطـــابع الفرزدق، 1993، ص 31.

(5) محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا 1989-1999**، عمان:مؤسسة حمادة للدراسات و دار الشروق للنشر والتوزيع،2000، ص 40.

(6) خير الدين كـــوشى، مـــرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 10.

ولذلك فقد كانت كوسوفو هدفا لغزو الجيوش الأجنبية منذ أيام الرومان إلى العصرالحديث؛ ففي الحرب العالمية الثانية حرص هتلر على أن يضع شرق كوسوفو تحت سيطرة قواته العسكرية. كذلك اكتسبت أهمية عسكرية أخرى، فقد أدرك صناع الأمبراطوريات من وقت مبكر أن من يتحكم في هذا الموقع يسهل عليه السيطرة على البوسنة وما وراءها من الأراضي.[1] ورغم توافر هذه العناصر التي تجعل من الإقليم في المرتبة الثانية بعد سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة إلا أنه يعد من أفقرالمناطق في يوغسلافيا. أما فيما يتعلق باسم كوسوفو فيرى البعض أنه من الممكن أن يكون قد أطلق على أكثر من موضع، فقد أطلق دلالة على السهل الممتد على ضفتي نهر(سيتنيتسا) في الشمال (داردانيا السابقة)، وفي الواقع فإن هذا الاسم الجديد للمنطقة Kosovo يبزر لأول مرة في الوثائق في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، أي حين دخل هذا المكان فى إطار الدولة الصربية الجديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاسم أطلق فى البداية على السهل الممتد على ضفتي نهر (سيتنيتسا) ثم أخذ يتوسع مع الزمن ليشمل كل السهل الذي يمتد حوالي 80 كم من نهر إيبار إلى مضيق كاتشانيك[2].

ويختلف الباحثون في جذر هذا الاسم (كوسوفو): هل هو من Kos (طائر الشحرور) أو من Kositi (الحصاد) في الصربية. فيرى البعض "أن أصل تسمية كوسوفو مشتقة من كلمة (Kos) الصربية، وتعني الشحرور، وهذه المنطقة يتكاثر بها هذا النوع من الطيور[3]. وهناك آراء أخرى تقول إن الاسم يعني أرض الطيور السوداء[4].ويبدو الاختلاف بين طرفي النزاع بالإقليم في الاسم أولا، الذي يرمز إلى أمور كثيرةٍ، حيث يبدو تمسك كل طرف بصيغته إنما يرمز إلى تمسكه بكل ما يستتبع ذلك. كما أن تساهل ــ تنازل أي طرف عن الاسم الخاص به إنما هو أول تنازل لابد أن تتبعه تنازلات أخرى[5]. وفي هذا السياق، سوف نتناول فيما يلي: خلفية تاريخية عن كوسوفو في المبحث الأول، والتركيبة العرقية لإقليم كوسوفو في المبحث الثاني.

---

[1] محمد يوسف عدس، **كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية: دراسة موسعة**، القاهرة: المختار الإسلامي، 2000، ص 17.

[2] محمد عتريس، **معجم بلدان العالم**، ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب، 2007، ص393.

[3] أنظر: جعفر عبد المهدي صاحب، **صدام حضارات أم تفجيربؤر للصراع؟**، الزاوية: دار شموع الثقافة، 2003، ص 83.

[4] عبد الله الأشعل، "التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 172، أبريل 2008، ص 187.

[5] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو: كوسوفا بؤرة النزاع الألباني – الصربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص19 – 20.

المبحث الأول: خلفيـــة تاريخية عن إقليم كوســـوفو:

إن التاريخ يبحث في الموجود بسجلات الماضي التي قد تعين على فهم الحاضر وتوضيحه[1]، ولذلك كان اهتمامنا بهذا الجانب لسبر أغوار هذه القضية من خلال المدخل التاريخى[2] ويلاحظ من خلال رصد وتحليل المصادر التي تتناول تاريخ كوسوفو أنه ليس من الممكن دراسة تاريخ كوسوفو القديم منفصلا عن تاريخ الألبان بصفة عامة[3].

وإذا أردنا أن نحيط بتاريخ كوســـوفو فيمكننا إيجازه في المحطات التاريخية التالية:

1. أقدم سكان كوسوفو هم الدردانيون أحد أكبر قبائل الإيليريين، أما الأراضي التي سكنها الدردانيون فقد كانـــت تسمى داردانيا(dardania) أي أراضي أشجار الكمثرى، وقد كانت داردانيا القديمة جزءا من إيليريـــا. أي أن إقليم كوسوفو كان يقع ضمن مملكة داردانيا التي قامت في القرن الرابع الميلادي شرق الدولة الإيليرية[4].

2. لعبت مملكة داردانيا دورا هاما على الساحة العسكرية والسياسية في جنوب شرق أوروبا منذ القرن الثالث قبل الميلاد. وبالرغم من مقاومتها الطويلة ضد السيطرة الرومانية غير أنها أصبحت في عام 44م جزءا من الإمبراطورية الرومانية. وفي عام 279م أصبحت داردانيا مقاطعة رومانية، لذلك فاسم داردانيا له مكانة خاصة عند معظم أهل كوسوفو اليوم لدرجة أن جزءا من برشتينا الحديثة أطلق عليه اسم داردانيا[5].

3. في القرن الرابع الميلادي جرى تنظيم إداري جديد تم بموجبه تشكيل أربع ولايات جديدة هي/ الأولى: بريفاليتانا ومركزها شكودرا (شمال ألبانيا الحالية)، الثانية: داردانيا وعاصمتها سكوبيه (تشمل كوسوفو

---

(1) هيرنشو، **علم التـــاريخ**، ترجمة: عبدالحميد العبادي، ط3، القاهرة: الهيئة العـــامة لقصور الثقافة، 2009، ص9.

(2) عبد الحميد ياسين، **البوسنة والهرسك للفترة 229 ق.م – 1996 بين التدهور الحضاري للغرب والاستقلال والتقسيم**، دمشق/ سوريا: منشورات دار النايا، 2007، ص18.

(3) خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص12.

(4) أنظر: محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا بؤرة النزاع الألبانى – الصربى فى القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(5) نعيم ددوشاي، **الولايات المتحدة الأمريكية ومصير كوسوفا**، ترجمة: ماجدة أبو بكر عزام، القاهرة/ كوسوفا: مؤسسة آلبابرس ومعهد بكر إسماعيل للدراسات الفكرية والبحوث، 2008، ص13.

الحالية)، الثالثة: إبيريا الجديدة وعاصمتها دروس (تشمل معظم ألبانيا الحالية). الرابعة: إبيريا القديمة إلى الجنوب منها وعاصمتها نيقوبويا[1]. وقد استطاع السلاف أن يستعمروا معظم أراضي يوغسلافيا السابقة في نهـــاية القرن الثامن الميلادي بما فيها كوسوفو.

4. يرى البعض أن إقليم كوسوفو تاريخيا هو جزء من ألبانيا التي سقطت في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بيد زعيم الصرب (دوشان)[2]. وتذكر بعض المصادر أن الرومان استولوا على كوسوفو عام 75م[3].

5. خضعت كوسوفو لسيطرة الإمبراطورية البيزنطية لمدةٍ طويلةٍ من الزمن[4]، يحددها البعض بأنها تستمر حتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي[5]. وحدثت أكبر هجمة للسلافيين على البلقان خلال حكم الإمبراطور (جستنيان) بين سنتي547/548م عندما اجتاحوا حدود كوسوفو المعروفة حاليا، واتجهوا نحو ألبانيا[6].

6. كانت بلغاريا من أوائل الدول السلافية التي تحولت لإمبراطورية بلقانية تصارع الإمبراطورية البيزنطية على النفوذ والوجود، وقد توسعت وضمت معظم المناطق التي يسكنها الألبان بما في ذلك كوسوفو في نهاية القرن التاسع[7]. إذا، خضعت كوسوفو لحكم الإمبراطورية البيزنطية حين أصبحت هذه الأخيرة صاحبة السيطرة والنفوذ في البلقان في القرن الرابع الميلادي، واستمر الأمر كذلك حتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي.

7. كانت كوسوفو ضمن ممتلكات الدولة البيزنطية لمدة أربعة قرون، ثم انتقلت إلى البلغار لمدة قرنين، وبعد ستة قرونٍ من استقرار الصرب في (راشكا) وفي عهد أميرهم نيمانيا(1180) غزا الصرب أجزاء من شرق

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] محمـــد نـــور الدين، مرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 45.

[3] عبد الحميد ياسين، مرجـــع سبـــق ذكـــره، ص ص 115-116.

[4] ريفيه ونيب بوربا، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 120.

[5] عبد الحميد ياسين، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 116.

[6] محمد يوسف عدس، مرجـــع سبـــق ذكـــره، ص28.

[7] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 19.

كوسوفو، ولم تتحول أراضي كوسوفو بأكملها إلى حكم (جوبان) الصربي إلاسنة 1216م، وكان هذا التوسع نتيجة للضعف الذي اعترى الإمبراطورية البيزنطية، والاضطرابات التي تفشت في منطقة البلقان[1].

8. تحولت كوسوفو إلى مركزٍ سياسى و ديني واقتصادي للدولة الصربية التي أسسها نيمانيا في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي، والتي تحولت في عهد سلالة نيمانيتش إلى دولة قوية حتى عهد الإمبراطور دوشان، فقد أصبحت كوسوفو مقر الكنيسة الصربية المستقلة التي تأسست حينئذ[2]، وفي هذه الفترة (القرن الثاني عشر) بني في كوسوفو عــدد كبير من الأديرة والكنائس[3].

9. إن الأهمية الحقيقية لكوسوفو في عهد الدولة النيمانية الصربية ترجع إلى كونها مركزا جغرافيا هاما، خصوصا بعد التوسع الصربي نحو الجبل الأسود وشمال ألبانيا، حيث أصبحت كوسوفو معبرا تجاريا هاما ومصدرا غنيا بالمعادن. أما من الناحية السياسية فلم يكن لكوسوفو (في هذه الفترة) أهمية تذكر، فقد درج ملوك الصرب على اتخاذ عاصمتهم في أي مكانٍ حسب الأهمية العسكرية الآنية، ومعنى هذا أنه لم يكن للصرب عاصمة واحدة مستقرة في مكانٍ واحدٍ، فقد كانت العاصمة معظم الوقت في مدينة (راش) بالقرب من نوفي بازار الصربية، وأحيانا في (سكوبيا) أو(بريزرن) أو(بريشتينا) لفترة قصيرة من الزمن[4].

10. نظرا لاتساع نفوذ المملكة الصربية النيمانية وتعاظم طموحاتها السياسية استقلت الكنيسة الصربية عن الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، وأصبح لها بطريارك خاص بها، وأنشئ مقر للبطريارکية في دير (جيتشا)، ولم يفكر الصرب في نقل مقر البطريارکية إلى مكانٍ آخر إلا بعد الغزو التتري لبلادهم في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، وكان من عادة التتار أن يدمروا كل شئ في طريقهم، ولذلك أحرقوا دير(جيتشا) وهم في طريق الإنسحاب،عندئذ حول الصرب مقر البطريارکية الصربية إلى موقع حصين بغرب كوسوفو يسمى (بيتش)[5]. في عام 1389 وقعت بين القوات العثمانية وبين الجيش الصربي في كوسوفو معركة تاريخية مهمة، ثار حولها جدل تاريخي كبير، تركز في حقيقة النصر والهزيمة. وقد دارت هذه المعركة في 15 يونيو

---

[1] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا بؤرة النزاع الألباني – الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] هاني صلاح، "كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 172، أبريل 2008، ص 173.

[4] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[5] المرجع السابق نفسه، ص 28.

عام 1389 في سهل كوسوفو بالقرب من مدينة (بريشتينا)، حيث قاد السلطان مراد الأول القوات العثمانية، بينما قاد الأمير(لازار) القوات الصربية، والأمر الوحيد المؤكد – كما تذكر بعض المصادرــ هو أن المعركة انتهت في ذلك اليوم بمقتل القائدين. أما فيما عدا ذلك فيمكن القول أنه لدينا واحدة من أغرب المعارك في نهاية التاريخ الوسيط. وعلى الرغم من شهرة هذه المعركة إلا أنها لا تقارن من حيث الأهمية بمعركة (ماريتسا)عام1371 التي فتحت أبواب البلقان للعثمانين[1]. وعلى إثر هذه المعركة ألحقت أقاليم دولة الصرب في العصور الوسطى بالدولة العثمانية[2]. وبالتالي، بدأت هيمنة الأتراك التي امتدت قرونا (على المنطقة)، وأدت إلى تغيير التوازن الإثني في إقليم كوسوفو لمصلحة الألبـــان والمسلمين[3].

11. ويرى بعض المؤرخين أن هذه المعركة لم تكن حاسمة وانتهت بخسائر كبيرة في كل طرف، ولذلك فهمت لدى كل طرفٍ أنها هزيمة للطرف الآخر، ولم يسيطر العثمانيون على كوسوفو بالفعل إلا في عام 1455[4] ويلاحظ الباحثون أن الصرب استغلوا معركة كوسوفو هذه لخلق أسطورتهم، خاصة بعد إعلان دولتهم في القرن التاسع عشر.[(*)] [(5)] وقد ترتبت عدة نتائج على انتصار المسلمين في هذه المعركة منها[(6)]: انتشار الإسلام في البلقان، وامتداد سلطة العثمانيين على أمراء المجر ورومانيا حتى وصل نفوذهم إلى ألبانيا.

12. كان النصر العثماني أكثر وضوحا في معركة كوسوفو الثانية التي جرت في نفس المكان خلال عام 1448مع إختلاف الظروف. ففي عام 1443 أصبح ملك بولونيا (فلاديسلاف) ملكا على المجر أيـــضا، ودعـــا لحملـــة

[(1)] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 27–28.

[(2)] محمد علي القـــوزي، **قضـــايا تاريخية معـــاصرة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص 194.

[(3)] هاني صلاح، "كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص173.

[(4)] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[(*)] ويرى بعض الباحثين أن مزاعم الصرب حول معركة كوسوفو تتركز على ادعائين هما: الأول: أن الانتصار العثماني في هذه المعركة هو الذي مزق الإمبراطورية الصربية في العصور الوسطى، والثاني: أن الصرب الذين هزموا وضعوا مباشرة تحت الحكم العثمـــاني. فالإدعـــاء الأول يتجاهل حقيقة أن الإمبراطورية الصربية كانت قد تمزقت بالفعل بعد موت القيصر (دوشان) سنة 1355 أي قبل معركة كوسوفو بأربعة وثلاثين عاما، ويتجاهل الادعاء الثاني حقيقة أن الدولة الصربية ضلت قائمة بعد معركة كوسوفو مـــدة تسعة وثلاثين عاما، مع تدخل طفيـــف من الدولة العثمانية . للمزيد أنظر: محمد يوسف عدس، مـــرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 33.

[(5)] خيـــر الديـــن كـــوشي، مـــرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 15.

[(6)] على محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004، ص86.

صليبية لإخراج الأتراك من أوروبا. وقد دخلت جيوش هذه الحملة إلى صربيا وأخرجت الأتراك من مدينة (نيش) المهمة، كما أن قسما منها توجه إلى كوسوفو لإخراج الأتراك منها، ولكن العثمانيين انتصروا عليهم في يناير1444. وقد تمكن السلطان العثماني من إقناع أمير صربيا (برانكوفيتش) بالإنسحاب مقابل الإعتراف به أميرا على صربيا وكوسوفو.وهكذا مع انسحاب هذا الأمير أضطر قائد الحملة للخروج من صربيا والتوجه بها عبر بلغاريا حيث كان العثمانيون بإنتظارها في (فارنا) ليلحقوا بها هزيمة كبيرة في نوفمبرعام 1444[1]. وقد أراد القائد (هونيادي) الإنتقام لهذه الهزيمة وأخذ يجهز لحملة أخرى، فتوغل بجيشه عبرصربيا، حيث التقى الجيشان بكوسوفو في معركة عنيفة في 17 أكتوبر 1448 استمرت ثلاثة أيام على الأقل وانتهت بهزيمة كبيرة لهونيادي[2]. وهكذا، فإن معركة كوسوفو الثانية كانت مهمة أكثر في تثبيت الوجود العثماني في البلقان، والحكم الصربي في صربيا وكوسوفو، وقد بدأ الحكم العثماني المباشر لكوسوفو عام 1455م.

13. مع الفتح العثماني للمنطقة بعد معركة كوسوفو أصبح اسم الإقليم هو"قوصوه"، وأصبحت لهذا الاسم دلالة مهمة إداريا وسياسيا مع تشكيل ولاية قوصوه في 1868،واتخاذ مدينة بريزرن مركزا لها. وتوسع هذا الكيان الإداري السياسي الجديد ليشمل تقريبا كل داردانيا القديمة[3].و قد كانت جميع أراضي كوسوفو في معظم العهود العثمانية تابعة لإيالة/ ولاية (روميلي) التي انقسمت خلال القرنين الأولين للحكم العثماني إلى ثلاثة سناجق هي: سنجق (فوتشتيرن) وكان يشتمل على منطقة (برشتينا) ومعظم شرق كوسوفو، وسنجق (بريزرن) الذي تركز حول منطقة بريزرن،ثم سنجق (شكودرا) الذي امتد من الساحل الإدرياتيكي عبر شمال ألبانيا[4].

14. **مشروع غراشانين:** ينسب هذا المشروع إلى وزير الداخلية في حكومة الأميرالصربي (ميلوش) إيليا غراشانين. وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه أصبح الأساس الملهم لسياسة صربيا منذ ذلك الحين، والذي

---

(1) محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 30 – 31.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 31.

(3) عبد الله الأشعل، "التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو"، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(4) محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 61.

يمكن على أساسه فهم التطورات اللاحقة في صربيا والبلقان. وكان غراشانين ينطلق في مشروعه من أن الدولة العثمانية آيلة إلى السقوط، ولذلك يجب ألا تسمح صربيا لروسيا أو النمسا باقتسام أراضي هذه الدولة. بل على العكس، يجب على صربيا أن تتوسع في المناطق المحيطة بها، حيث يمكن أن تحظى بدعم أوروبا الغربية (فرنسا وإنجلترا)التي لا يناسبها توسع روسيا والنمسا في البلقان.وهكذا يرى أن على صربيا أن تتوسع لتضم البوسنة والجبل الأسود وكوسوفو وشمال ألبانيا، وهي بذلك لا تقوم سوى بإحياء (أرض الأجداد)[1].

15. أثارت أطماع صربيا- وبالذات زحفها نحوساحل الإدرياتيكي- غضب دولة (النمسا والمجر) فأعلنت الحرب عليها في 28 يوليو 1914، وخسرالصرب في معاركهم أمام النمسا. وقد أسفرت تلك الحرب عن تمزيق الأراضي الألبانية، فقد اقتطعت بلغاريا من كوسوفو أجزاء كثيرة[2]. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تقاسمت إمبراطورية المجر ـ النمسا وبلغاريا إقليم كوسوفو الذي ما لبث أن عاد إلى الاحتلال الصربي بعد هزيمة المجر ـ النمسا في الحرب العالمية الأولى[3].ونتيجة لاندلاع الحرب العالمية الأولى في أغسطس 1914، التي كانت أصلا بين النمسا وصربيا، اخترقت القوات النمساوية صربيا في نهاية عام 1915، ومنحت الألبان في كوسوفو نوعا من الحكم الذاتي (الثقافي) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[4].

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

[2] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 57.

*** كوسوفو في القرن العشرين:**

أ ــ كوسوفو في يوغسلافيا الأولى:

في أول ديسمبر عام 1918 أعلن رسميا قيام (دولة الصرب والكروات والسلوفين) لتشمل صربيا وكرواتيا والجبل الأسود و جزءا من أملاك دولة النمسا والمجر بما في ذلك سلوفينيا. وكانت صربيا هي العنصر المهيمن على هذه الدولة، وأصبح الأميرألكسندر ولي عهد صربيا هو ملك الدولة الجديدة،واعتبارا من 1919 أصبح اسم هذا الكيان (دولة يوغسلافيا). أما كوسوفو فقد أدمجت في الدولة الجديدة باعتبارها جزءا من أراضي صربيا.[1]

ومع أن كوسوفو دخلت في إطار الدولة الجديدة، التي قبلت في عصبة الأمم بشرط تنفيذ اتفاقية حقوق الأقليات المؤرخة في 10 سبتمبر1919، إلا أن شيئا لم يتغير بالنسبة للألبان، بل إنهم فقدوا الحكم الذاتي الذي تمتعوا به خلال الحكم النمساوي 1916ــ 1918.

وقد نجحت بلغراد في إدخال تعديل على البند التاسع مما جعل هذه الاتفاقية تشمل فقط الأراضي التي ضمت إلى صربيا/ يوغسلافيا بعد 1 يناير1913. بعبارة أخرى فقد كان القصد من هذا التعديل استثناء كوسوفو ومقدونيا التي كانت تعتبرها بلغراد حينئذ (صربيا القديمة) أو(صربيا الجنوبية).[2] ويعتبر الملك ألكسندر من المتحمسين للفكرة اليوغسلافية، ففي 6/1/ 1929 تبدل اسم المملكة من مملكة الصرب والكروات والسلوفين إلى المملكة اليوغسلافية، وهي ما يطلق عليها (يوغسلافيا الأولى).[3] ومعنى كلمة (يوغسلافيا) أرض السلافيين الجنوبيين.[4] وفيما يتعلق بكوسوفو فقد بادرت السلطات الصربية إلى إغلاق المدارس الألبانية التي كانت قد أسست خلال الحكم النمساوي، ومنعت نشرأي جريدة أو مجلة باللغة الألبانية ، بل ومنعت استخدام هذه اللغة في

---

[1] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] جعفرعبد المهدي صاحب، **اتفاقية دايتون: دراسة تحليلية قانونية سياسية**، الزاوية / ليبيا: دارشموع الثقافة، 2002، ص 20.

[4] سومانترا بوز، **أراض متنازع عليها: إسرائيل ــ فلسطين ــ كشمير ــ البوسنة ــ قبرص ــ وسريلانكا**، القاهرة / بيروت: الدارالعربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2009، ص ص 124ــ 125.

الأماكن العامة. ويبدو الأمر مستغربا أكثر لو علمنا أن الأقلية الألبانية (الأغلبية في كوسوفو) كانت أكبر أقلية على المستوى اليوغسلافي (حوالي 700 ألف عام 1920)، ومع ذلك فقد كانت محرومة من أبسط الحقوق القومية، بينما كانت الأقليات الأخرى تتمتع بالحقوق القومية بضمانة و مراقبة عصبة الأمم. ومع هذا التجاهل لوجود أقلية ألبانية في يوغسلافيا وأغلبيةٍ غير مرغوبةٍ في (صربيا القديمة) (كوسوفو) انبعثت من جديد سياسة الاستيطان التي كانت قد بدأتها بلغراد عام 1914 بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة.[1]

ب ــ كوسوفو مع ألبانيا:

كان احتلال إيطاليا لألبانيا في أبريل 1939، من مقدمات الحرب العالمية الثانية التي انعكست بقوة على البلقان، فقبل هذا الاحتلال كان خيارتقسيم ألبانيا بين إيطاليا ويوغسلافيا واردا كحل للتخلص من مشكلة كوسوفو، ولكن احتلال إيطاليا لكل ألبانيا جعل شهية موسوليني تنفتح على كوسوفو/ يوغسلافيا أيضا. فقد كانت روما تتابع عن كثب الوضع المتفاقم للألبان في كوسوفو، وتغذي السخط لديهم بواسطة عملائها كما تشجع طموح بعض السياسيين منهم، سواء الموجودين في كوسوفو أو اللاجئين في ألبانيا، على العمل لأجل "ألبانيا الكبرى" التي تعني فيما تعنيه ضم كوسوفو وغيرها إلى ألبانيا الأم.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وجدت روما الفرصة مناسبة بعد الاتفاق الألماني/ الإيطالي على اختراق يوغسلافيا في أبريل1941، حيث تمخض ذلك عن تشكيل "دولة كرواتيا المستقلة" التي ضمت البوسنة وتشكيل "ألبانيا الكبرى" التي ضمت معظم كوسوفو.[2] إذا، ألحقت منطقة كوسوفو في أثناء الحرب العالمية الثانية بألبانيا تحت سيطرة الإيطاليين.[3] وفي هذه الظروف كانت قد اندلعت في أطراف يوغسلافيا(حرب التحريرالشعبية) بقيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي،الذي كان يدعو إلى بناء يوغسلافيا جديدة (فيدرالية) تقوم

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] المرجع السابق نفسه، ص ص 64ــ 65.

[3] خيرالدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

على المساواة بين القوميات. وفيما يتعلق بكوسوفو اتفق الحزب الشيوعي اليوغسلافي والحزب الشيوعي الألباني على إعطاء الأفضلية للمقاومة/حرب التحرير وتأجيل مسألة الحدود إلى ما بعد الحرب.[1]

ومع تولي ألمانيا لدورها في (ألبانيا الكبرى)، زاد أنصار حرب التحرير الشعبية في كوسوفو، فشكلوا مجلسا لهم على نمط الأقاليم الأخرى في يوغسلافيا. وقد عقد المؤتمر التأسيسي لـ"مجلس التحريرالشعبي المناهض للفاشية في كوسوفو"عام 1943، و في 1/1/ 1944 أصدر المجلس القرار النهائي الذي تضمن أن "كوسوفو إقليم تسكنه أغلبية من الشعب الألباني الذي كان يرغب دائما في الاتحاد مع ألبانيا. ولذلك لابد من توضيح الطريق الذي لابد أن يأخذ به الشعب الألباني لتحقيق هذا الطموح: الحرب المشتركة مع شعوب يوغسلافيا ضد المحتل النازي".[2] وفي 8 فبراير1945 فرضت قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي الإدارة العسكرية على كوسوفو بسبب رفض بعض الوحدات الانصياع للأوامر والاستمرار في القتال خارج كوسوفو، مما اعتبرته قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي (ثورة مضادة).

وبعد القضاء على تلك الثورة المضادة دعت السلطة الجديدة (مجلس التحريرالشعبي المناهض للفاشية في كوسوفو) إلى الاجتماع في بريزرن خلال 10/8 يوليو1945 ليعلن تحت الحصارعن رغبة السكان بالانضمام إلى جمهورية صربيا ضمن يوغسلافيا الفيدرالية. وبناء على هذا القرار وافقت رئاسة(مجلس التحريرالشعبي المناهض للفاشية في يوغسلافيا) الذي أصبح بمثابة البرلمان في الدولة الجديدة على هذه الرغبة في 13 يوليو عام1945. وبالاستناد إلى ذلك فقد نفذت رئاسة (مجلس التحرير الشعبي المناهض للفاشية في صربيا) هذه الرغبة وأصدرت في 3 سبتمبر1945 قانون تأسيس وتنظيم الحكم الذاتي لكوسوفو في إطار(جمهورية صربيا).[3]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] المرجع السابق نفسه، ص ص 57ــ 58.

[3] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفوما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 67ــ 68.

ج ــ كوسوفو في يوغسلافيا الثانية:

مرت يوغسلافيا الحديثة بتطورات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة. ويعود أمر هذه التطورات إلى الظروف المختلفة التي مرت بها الدولة. ولعل أبرز ما يمكن الاشارة إليه في هذا الصدد هو أن نظام الدولة تحول من نظام ملكي مركزي إلى نظام جمهوري فيدرالي.[1] والواقع أن قيام دولة يوغسلافية وطنية يعبر عن مرحلة أولى من مراحل التقدم في التاريخ السياسي للشعوب اليوغسلافية.[2]

وقد قاد المارشال تيتو جيش التحرير الوطني الموالي للاتحاد السوفيتي الذي قاتل النازيين طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1943 أنشأ (تيتو) لجنة التحرير الوطنية التنفيذية لتعمل كحكومة مؤقتة. وقد كسب تيتو الانتخابات التي أجريت في خريف 1945، وجاء البرلمان الجديد ليلغي الملكية ويعلن قيام (جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الشعبية)، وتولى (تيتو) رئاسة الوزراء.[3] ثم انشق تيتو على الكتلة السوفيتية عام 1946 إذ عارض الهيمنة السوفيتية، فاندلع نزاع أيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، انتهى بطرد الأخيرة من الكومنفورم (Cominform) مكتب المعلومات الدولي الشيوعي.[4] وفيما يتعلق بدستور الجمهورية الجديدة فقد صدر في الحادي والثلاثين من يناير عام 1946.[5]

وقد أكد هذا الدستور التركيبة الفيدرالية المشتملة على وحدتين تتمتعان بحكم ذاتي هما: كوسوفو وفويفودينا، بعد ذلك بعام أصدرت صربيا دستورها، الذي نص على أن سلطات الحكم الذاتي هذه يضمنها دستور الجمهورية الشعبية لصربيا في إطار دستورالجمهورية الشعبية اليوغسلافية.[6]

---

[1] فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد: دار ناصر، (بدون تاريخ)، ص 285.

[2] جوفان جورجوفيك، **يوغسلافيا: مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي**، ترجمة: محمد عبد السلام الزيات، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، (بدون تاريخ)، ص 16.

[3] محمد عتريس، مرجع سبق ذكره، ص ص 393ــ 394.

[4] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 507.

[5] ريفيه ونيب بويا، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[6] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 166.

في عام 1948 توترت العلاقات بين يوغسلافيا وألبانيا، و وصل الأمر لحد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1950؛ نتيجة صدور بيان مكتب الإعلام الشيوعي (الكومنفورم)، وشن حملة دعائية ضد تيتو ويوغسلافيا، واحكام حصار سياسي واقتصادي عليها من الدول المجاورة (ألبانيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا).

وفيما يتعلق بكوسوفو فقد كان هذا الانعطاف يعني الانشطار التام بين نصفي الشعب الألباني، حيث أصبح مجرد الاقتراب من الحدود هنا أوهناك تعتبرمحاولة للتسلل أو للهرب أو للتخريب تعرض صاحبها للمسائلة والمحاكمة.[1] وفي هذا السياق، بدأت موجات جديدة من المستوطنين الصرب تفد إلى كوسوفو تحت غطاء الحاجة لكوادر في الحزب والإدارة وغيرها.[2] كما اشتدت في هذه الفترة قبضة النظام الشيوعي في كوسوفو، وأعطيت سلطات واسعة لأجهزة الأمن للقضاء على العناصرالشيوعية المؤيدة لموسكو.[3] وقد استمرت هذه الحالة حتى صيف 1966 حين عقد الاجتماع الموسع للجنة التحضيرية للحزب الشيوعي اليوغسلافي في جزيرة "بريوني"، حيث كانت قرارات بريوني بداية انقلاب كبير في حياة الألبان والمسلمين في يوغسلافيا بشكل عام، وفي وضع كوسوفو داخل الفيدرالية اليوغسلافية بشكل خاص. وكانت أول مظاهر هذا الانقلاب تغيير الوضع القانوني/ الدستوري لكوسوفو ضمن الفيدرالية اليوغسلافية. فقد كان الدستور الفيدرالي الأول ليوغسلافيا عام1946 قد ثبت وضع الحكم الذاتي لكوسوفو ضمن جمهورية صربيا. ولذلك، جاء دستور صربيا في وقت لاحق عام 1947 ليحدد بشكل أوضح وضع وتنظيم وصلاحيات الحكم الذاتي لكوسوفو باعتبارها مسألة تخص صربيا. بعد ذلك أدت التعديلات الدستورية اللاحقة لتحول (كوسوفو و فويفودينا) إلى عضوين مكونين للفيدرالية اليوغسلافية.[4]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 70ــ 71.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 72.

[3] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[4] محمد .م.الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 73ــ 75.

وبالفعل تأكدت هذه التعديلات في الدستور اليوغسلافي الذي صدر في 1974 وأدى إلى بروز يوغسلافيا تقوم على مفهوم الوحدات الفيدرالية. وبناء على ذلك أصبح لكوسوفو، دستورها الخاص، وبرلمانها وحكومتها ورئاستها ومشاركتها في الحكومة الفيدرالية. فأصبحت كوسوفو شريكا متساويا مع باقي وحدات الفيدرالية.[1]

في 1989 ألغت صربيا الحكم الذاتي لكوسوفو، حيث عقدت جلسة مجلس الشعب بكوسوفو في 23مارس 1989 وسط حصار بوليسي صربي، وانتهت إلى الموافقة على إلغاء الحكم الذاتي الواسع لكوسوفو.[2] في هذا السياق، اجتمع معظم أعضاء مجلس الشعب في 2 يوليو1990 وأقروا (الإعلان الدستوري) الذي نص على أن كوسوفو كيان متساو ومستقل ضمن الفيدرالية اليوغسلافية.[3] وفي 7 سبتمبر1990 أعلن عن قيام جمهورية (كوسوفا).[4] وفي 30 سبتمبر1991 تمت الدعوة لاستفتاء حول استقلال كوسوفو. وكانت نسبة المشاركة فيه 87.1% ومن هذا العدد الكبير صوت لصالحه 99.87%.وفي 1992 فاز إبراهيم روغوفا برئاسة الجمهورية[5]. في عام 1996 برز (جيش تحريركوسوفا) من خلال إعلانه عن الأعمال المسلحة التي يقوم بها في كوسوفو ضد الصرب.[6] وقد شهد يناير1999معارك ضارية ومجازر واغتيالات، وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات الغربية التي تؤكد رفض تطرف الطرفين.. بعد ذلك بدأ حلف الأطلسي أعماله العسكرية في كوسوفو لارغام القوات الصربية على الانسحاب، وبالفعل انسحبت القوات الصربية. وقد ارتبط الوضع الجديد لكوسوفو منذ 1999/6/10 بقرار مجلس الأمن 1244 الذي جعل منها محمية دولية إلى أن يبث في وضعها النهائي.

المبحث الثاني: التركيبة العرقية لإقليم كوسوفو

---

[1] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو / كوسوفا بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[4] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[5] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[6] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 203.

بداية يجدر بنا في إطار الحديث عن التركيبة العرقية لإقليم كوسوفو تناول مفهوم العرق والجماعات العرقية والقومية كمدخل لدراسة موضوع هذا المبحث. ففي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، بدأ الاهتمام العلمي بالقضايا الإثنية في جوانبها السياسية والاجتماعية يتزايد تدريجيا مع تزايد خطورة العلاقات بين الجماعات الإثنية وما نجم عنها من صراعات دامية في مناطق مختلفة من العالم. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانقسامه على أساس إثني إلى خمسة عشر جمهورية مستقلة، وبعد ما مر الاتحاد اليوغسلافي بنفس التجربة وتفككه ليصبح خمس جمهوريات بعد صراعات إثنية دامية، وكذلك انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين كان لابد من إعادة النظر في قضية الصراعات الإثنية التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين.[1] ويمكن القول، أنه من بين الصور والأشكال المختلفة للتعددية، اكتسبت التعددية الإثنية أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصراعات الإثنية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم (يوغسلافيا، الشيشان، رواندا، أمريكا) من تحديات لأنماط إدارة التنوعات الإثنية وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات.[2]

***مفهوم العرق:**

العرق في اللغة العربية –بكسر العين– أصل كل شئ. جمعها: عروق.[3] والعرق للشجر والبدن معروف، جمعها: عروق و أعراق.[4]

---

[1] رانية محمد بديع سربيه، **سياسات المصالحة والصراعات الإثنية في لبنان أزمة التكامل 1989ــ 1999**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص 34.

[2] محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا**، طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004، ص 9.

[3] الطاهر أحمد الزاوي، **مختار القاموس**، ليبيا / تونس: الدار العربية للكتاب، 1984، ص 418.

[4] أنظر في معاني كلمة عرق: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **كتاب الغرر المثلثة والدرر المبثثة**، تحقيق ودراسة: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، ط2، مكة المكرمة/ الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، 2000، ص 476.

ويقول ابن المنظور في لسان العرب:"عــرق كل شئ أصله، والجمع أعراق وعروق. ورجل معــرق فــي الحسب والكرم أي عــريق النسب أصيل".[1]

وفي قاموس المورد وردت كلمة عرق بمعنى: جنس، عنصر، سلالة، أصــل. وفــي اللغــة الإنجليزيــة (Root) بمعنى أصل أو جذر. وكلمة (Race) تعني: جنس، عنصر.[2] أما كلمة (Stock) فــإن مــن معانيهــا: أصل الشئ، أو السلالة وغيرهما.[3]

ويرتد الأصل اللغوي للفظة عرقية (Ethnicity)إلى اللفظة اليونانية القديمة (Ethnos)، والتي تقابــل فــي المدلول لفظة أمة (Nation)، وقوامها لدى اليونان– جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. ومن جانــب آخر فقد كان الأوروبيون – في العصور الوسطى– يطلقون لفظة عرقية على من ليسوا مسيحيين أو يهودا، وإذا فعبارة الجماعة العرقية آنذاك كانت تعني كل جماعة يدين أفرادها بدين غير المــسيحية أو اليهوديــة.[4] ويــرى البعض أن الإثنية مفهوم رئيسي من مفاهيم علم الإجتماع عامة وعلم الإجتماع السياسي خاصة. وأصــل الكلمــة يعود إلى اليونانية (Ethno) والتي تعني لدى اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.[5]

وجاء في معجم مفاهيم علم الإجتماع أن: معنى عرق (عنصر، ســلالة): الآدميــة أو مجمــوع الأجنــاس البشرية، تصنف في أعراق وعناصر سلالية، لــم يتفــق علــى تعيينهــا علمــاء الإنــسانيات والبيولوجيــات والاجتماعيات. ففي كل منحى علمي تعتمد معايير معينة، وبحسب التعيير تكون المميزات الطبيعيــة والنفــسية والاجتماعية بين الجماعات البشرية المدروسة.[6]

---

[1] ابن المنظور، **لسان العــرب: الجزء السادس**، القاهرة: دار الحديث للنشر، 2003، ص 202.

[2] روحي البعلبكي، **المــورد: قاموس عــربي ــ إنجليزي**، ط12، بيروت: دار العلم للملايين، 1999، ص 758.

[3] **المصطلح الصغير: قاموس إنجليزي ــ عربي**، بيروت: دار الراتب الجامعية، 1995، ص 306.

[4] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ط4، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص 73.

[5] رانية محمد بديع سربيه، **سيــاسات المصــالحة والصراعات الإثنية في لبنان**، مرجــع سبق ذكــره، ص 36.

[6] خليل أحمد خليل، **معجم مفاهيم علم الإجتماع: فرنسي ــ إنجليزي ــ عربي**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1996، ص 163.

*** مفهـــوم الجماعات العرقية:**

تتعين الإشارة –بادئ ذي بدء– إلى أن ثمة اختلافا بائنا بين المشتغلين بالدراسات الإجتماعيـــة– ولا ســـيما الأنثروبولوجية منها– فيما يتصل بمدلول عبارة الجماعة العرقية (Ethnic group)، فثمة من لا يجد حرجا في القول بأن : الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية (Racial group)، وثمة من يستخدم مفهـــوم الجماعـــة العرقية كمرادف لمفهوم الأمة(Nation)، ذلك فضلا عن أن فريقا يعتد به من الباحثين في ضـــروب الظـــواهر الاجتماعية لا يرى أن ثمة تباينا في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية ولفظة الأقلية (Minority). وهكذا فقـــد اختلف الباحثون وتداخلت المفاهيم إلى حد استعصى في ظله الوقوف على مدلول اصطلاحي متفق عليـــه فيمـــا يتعلق بعبارة الجمـــاعة العرقية.[1]

وفي هذا السياق، سنعرض بإيجاز بعض التعريفات التى قدمها الباحثون للجماعة العرقية ومنها:

ــ الجماعة العرقية: هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أوالدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد مدركين لتباين الجماعـــة عـــن غيرها في أي من هذه السمات، على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته[2].

ــ الجماعة العرقية: هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمـــايزة ، تـــشعر بـــذاتيتها ويرتبط أفرادها معا إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية[3].

---

[1] أحمـــد وهـــبان، مـــرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 71.

[2] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، القاهرة / الكويت: دار سعـــاد الصبـــاح، 1992، ص 23.

[3] فاروق مصطفى إسماعيل، **العلاقات الاجتماعية بين الجماعة العرقية: دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي**، القـــاهرة: الهيئـــة المـــصرية العامـــة للكتاب، 1975، ص 41.

ـ الجماعة العرقية: هي تلك الجماعة التي تتألف من أعداد كبيرة من البشر، تجمع بينهم الخلفية الثقافية نفسها، وقد توحد بين أفراد هذه المجموعة اللغة الواحدة، والدين الواحد، أو لأنهم ينحدرون من أصل واحد، أو كل هذه الخصائص مجتمعة.[1]

ـ ويخلص بعض الباحثين إلى أن: الجماعة العرقية هي تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (مثل وحدة الدين أو اللغة أو الثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لذلك المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لمقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوما من أجل الحفاظ عليها و دعمها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.[2]

ـ ورغم الإختلاف القائم حول مدلول عبارة الجماعة (العرقية) أو الإثنية، فإن هذه العبارة أصبحت تستخدم في أغلب الأحيان لتشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيقية ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعات أخرى، تختلف عنها وتدرك هذا الاختلاف.[3]

من خلال ما تقدم نخلص إلى أن الجماعة العرقية هي مجموعة من الأفراد تربطهم وشائج أو روابط معينة مثل وحدة الأصل أو السلالة، أو تجمع بينهم خصائص ثقافية معينة كوحدة اللغة أو الدين أو الثقافة، وتعيش تلك المجموعة من الأفراد في إطار مجتمع معين إلى جانب جماعات أخرى لكل منها سماتها الثقافية والحضارية التي قد تكون مغايرة للسمات الثقافية والحضارية للمجتمع الذي توجد فيه.

---

[1] مجموعة باحثين، **الموسوعة العربية العالمية: الجزء الثالث**، ط2، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999، ص 347.

[2] أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] رانية محمد بديع سربيه، **سياسات المصالحة والصراعات الإثنية في لبنان**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

*** مفهوم القومية:**

لقد اتضح لكثير من الباحثين أن مصطلح القومية مصطلح واسع المعنى غامض المدلول، لذا نجد كثيرا من الكتابات التي تدور حول محاولة إيجاد مفهوم واضح ومحدد له، ورغم الجهود التي بذلت بهذا الصدد فإنه يبدو جليا أنهم لم يصلوا بعد إلى تعريف علمي واضح يمكن في ضوئه فهم القومية مجردة عن ظروفها التاريخية. لذا يمكن إرجاع هذا الخلط والتشويش في فهم القومية إلى كونها كلمة تقوم على واقع اجتماعي سياسي شأنها أن بقية العوامل الاجتماعية والسياسية الأخرى تتميز بتغير نزعات الدول ومطامعها.

فالمبدأ القومي يتسع ويتنوع ليكيف أوضاعا سياسية وجغرافية وبشرية مختلفة مع الضرورات الاجتماعية لكل مجتمع.[1] ومع ذلك لابد لتحديد ماهية القومية، من محاولة لتعريفها، وسوف نبدأ بالأصل اللغوي لكلمة قومية، ثم نستعرض بعض التعريفات التي قدمها الباحثون لتحديد ماهية القومية.

تشتق القومية في اللغة من كلمة(قوم)، والقوم مصدر قام أي اعتدل المرء أو الأمر واتزن. والقوم أقرباء الانسان الذين يجتمعون معه في أصل واحد. فالقومية بهذا المعنى تعني علاقة القوم فيما بينهم. وكلمة القوم جمع لا واحد له، والقوم جماعة من الناس تربطهم ببعض علاقة اجتماعية.[2] وإذا كانت القومية في اللغة العربية مستمدة من كلمة قوم، والقوم هم الأمة، فإن هذه الكلمة في اللغات الأجنبية، لاتينية المنبت، ترجع إلى كلمة(Nascor) التي اشتقت منها كلمة القومية والقومي. أما كلمة الأمة فتجد أصلها في الفعل اللاتيني(Nasei)، الذي يعني في أبسط معانيه فعل الولادة(To be born)، ويقصد به مجموعة من البشر المولودين في رقعة معينة من الأرض ويستوي في ذلك أن تكون مساحة الأرض كبيرة أو صغيرة.[3]

---

[1] سليمان الغويل، **الدولة القومية:دراسة تحليلية مقارنة**، ط7،بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2002، ص ص 17ــ 18.

[2] علي عباس وعامر فياض، **الظاهرة القومية: مدخل إلى الفكر القومي العربي**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص 26.

[3] سليمان صالح الغويل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ويرى المفكر الإيطالي مانتشيني أن "الأمة مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات، واللغة.. من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي". وهذا كان أول تعريف يحاول تحديد معنى الأمة بوجه عام، بأسلوب علمي صريح.[1] أما ساطع الحصري فيؤكد أن أس الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو وحدة اللغة ووحدة التاريخ. لأن الوحدة في هذين الميدانين، هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر، ووحدة الآلام والآمال، ووحدة الثقافة... وبكل ذلك، تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة، متميزة عن الأمم الأخرى.[2]

وسنعرض فيما يلي بعض التعريفات التى قدمها الباحثون للقومية، ومن هذه التعريفات:

ـ القومية: مصطلح سياسي يقصد به الشعور برابطة الانتماء إلى أمة من الأمم والارتباط مع هذه الأمة بعوامل مشتركة تؤدي إلى نمو رابطة المحبة والاعتزاز بين أفراد هذه الأمة.[3]

ـ القومية: تعني بمفهومها العام ميلا أو شعورا بالإنتماء إلى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.[4]

ـ القومية: هي أيديولوجيا سياسية تدفع بالأفراد إلى التلاحم والانخراط في جماعة سياسية واحدة. ويترتب على هذا المعنى للقومية، أنها تكون بمثابة نظام متميز من القيم والتقاليد والتأريخ المشترك والطابع القومي المشترك والجنس أو العرق الواحد والروح المشتركة.[5]

---

[1] أبوخلدون ساطع الحصري، **ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات، الأعمال القومية لساطع الحصري (13) سلسلة التراث القومي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص ص 35ـ 36.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 210.

[3] عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية: دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية**، الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977، ص 25.

[4] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط 5، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987، ص 97.

[5] مالك عبيد أبوشهيوة وآخرون، **الأيديولوجيا والسياسة: دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة**، ط1، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1993، ص 325، وص ص 15ـ 16.

ــ القومية: هي حصيلة وعي الأمة لوحدتها ولمكانها في الوجود، ولشتى العلاقات والروابط المادية والمعنوية التي تربط ما بين أبنائها. ذلك أنها مرتبطة بوعي الأمة لوجودها الذي يمكن أن يتحقق في هذه المرحلة أو تلك، في هذا العصر أو ذاك.[1]

ــ القومية: تشير (Nationalism) إلى جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة واحدة وثقافة مشتركة في أرض الوطن، والشعور بالمصير والأهداف والمسؤليات المشتركة لجميع المواطنين، و القومية عبارة عن شعب وشعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء والانتماء لأرض معينة، ولديهم شعور بالجماعية (Togetherness)، وقيمة هذه الجماعة وفضائلها، وقد يؤدي هذا إلى الغلو والتطرف في الوطنية (Chauvinism)، وكذلك الخوف من الأجانب والغرباء (Xenophobia)، ولكن الشعور القومي يوحد الجماعة للدفاع عن مصالحها ومستقبلها.[2]

ويتفق غالبية الباحثين والمفكرين على أن القومية مصطلح متعدد المعاني، متنوع الدلالات، مما أدى إلى استخدامه للإشارة إلى ظواهر مجتمعية، متعددة المعاني، متنوعة الدلالات والمضامين.[3] فالقومية هي نتاج العديد من العوامل المتداخلة التي تختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى، وهي تضع الأمة فوق كل اعتبار، ومطلبها الأساسي هو اعطائها حق التعبير عن نفسها من خلال دولة مستقلة ذات سيادة.[4]

---

[1] علي عباس مراد وعامر حسن فياض، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية إقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004، 144.

[3] علي عباس مراد وعامر حسن فياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 29ــ 30.

[4] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ويحصر الباحثون العوامل التي ترتكز عليها القوميات في المجتمع الإنساني عادة في العرق واللغة والأرض (أي الوطن) والدين والثقافة والسلطة أو الوجود السياسي، يضاف إليها التاريخ ووحدة المصالح المشتركة والأهداف والمصير.[1]

ورغم عدم اتفاق الباحثين كما رأينا على تعريف محدد للقومية إلا أنه يمكن القول ــ ومن خلال ما تقدم من تعريفات ــ أنها تتضمن شعورا بالانتماء إلى جماعة معينة، مما يدفع إلى التلاحم مع هذه الجماعة، والدفاع عنها وحمايتها ضد أي تهديد، والرغبة في الترابط لتحقيق أهداف مشتركة.

*** التركيبة العرقية لإقليم كوسوفو:**

تعتبر منطقة البلقان نموذجا صارخا لإقليم يتسم بالتشرذم العرقي / الديني / اللغوي، إضافة إلى حالة العداء التاريخي المستحكم الذي قسم علاقات دول المنطقة بعضها ببعض.[2] فالفسيفساء العرقي هو صفة عامة لكافة بلدان البلقان.[3] ويرى إف. ستيفن لارابي أن: "منطقة البلقان كانت وما تزال مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار في الساحة السياسية الأوروبية. فقد اكتسبت المنطقة تسمية برميل البارود في أوربا بسبب العداوات والضغائن العرقية المتأصلة والنزاعات الإقليمية. وبالفعل، أخذت منطقة البلقان تتحول إلى خط النار الجديد في أوربا؛ فهنا، تتسم الصراعات الجديدة عند أطراف أوروبا بحدة شديدة؛ وهنا بالذات أصبحت المصالح الغربية معنية بصورة مباشرة. كما باتت منطقة البلقان مجال اختبار لإمكانيات وحدود الجهود الغربية الرامية إلى إقامة علاقات أمنية تعاونية جديدة مع روسيا".[4]

---

[1] محمد مصطفى بازامه، **أثر الدين والقومية في تاريخ الأمة الإسلامية: النشأة والإزدهار**، ط1، (بدون مكان)، دار الحوار الثقافي العربي الأوروبي، 1994، ص 207.

[2] عماد جاد ،" الأمم المتحدة في البلقان"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 122، أكتوبر 1995، ص 113.

[3] جعفر عبد المهدي صاحب، **ألبان مقدونيا: محاولة لتسليط الضوء على تبعية الأصوليين العرب لحلف الناتو**، طرابلس: دار النخلة للنشر، 2005، ص 33.

[4] إف.ستيفن لارابي، "البلقان"، في زلماي خليل زاد (تحرير)، **التقييم الإستراتيجي: دراسات مترجمة 5**، أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص ص 115-116.

وفي هذه المنطقة كانت تقع يوغسلافيا السابقة، والتي وصفت بأنها قلب أوروبا[1]، وقد جمع التركيب السكاني ليثوغسلافيا السابقة بين ظاهرتي الإئتلاف والإختلاف بين القوميات و الأجناس في وقت واحد.[2]

ويمتاز النموذج البلقاني للدولة بالتعددية العرقية، فلا توجد دولة بلقانية خالية من هذه الميزة،[3] فيوغسلافيا السابقة من أكثر دول أوروبا تنوعا في الأعراق، فهناك الصرب والكروات والسلوفانيين والمسلمين البوسنيين والروس والرومان واليهود والبلغار والألبان وأهالي الجبل الأسود.[4]

ولعل السمة الأساسية للحياة في يوغسلافيا هي النزاع بين القوميات المتعددة التي تضمها الدولة.[5] من هنا نجد أنها كانت تعج بعديد من الأعراق و الأجناس التي كانت عاملا مؤثرا، و في ذات الوقت جاذبا للأطراف الخارجية للتدخل في الصراع الذي اعقب استقلال الجمهوريات من الإتحاد اليوغسلافي. وبالتالي، ساهمت هذه المعطيات في جذب الأطراف الخارجية إلى الدخول على خط الصراعات العرقية.

ويرى بعض الباحثين أن هناك مبادئ مشتركة تقوم عليها النظم العرقية في منطقة البلقان منها[6]:

1. أن الدول الجديدة قد تم بنائها بصورة ضمنية أو صريحة بحيث تكون دولا عرقية.
2. أن النظم السياسية والاقتصادية الناشئة في مرحلة مخاض وتحول.
3. أن هناك تعددية سياسية إلا أنها ذات بعد واحد، أي أن الأقليات مستبعدة.

---

[1] عوض جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] فاضل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[3] جعفر عبد المهدي صاحب ، "طبيعة الصراع في منطقة البلقان: نموذج كوسوفو"، **مجلة: دراسات**، العدد: الأول، مارس 1999، ص 76.

[4] نزار بشير، **حضارة الدم وحصادها: فصول من تاريخ الإرهاب الأمريكي**، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 2003، ص ص 250ـ 251.

[5] محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (تحرير)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص 1685.

[6] إيفان إيفيكوفيتش، "المسألة القومية في شرق ووسط أوروبا "، في مصطفى كامل السيد (تحرير وتقديم)، **شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ط1، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة، 2004، ص 233.

4. أن الساحة السياسية تهيمن عليها الحركات الكبيرة، أو التحالفات التي يقودها أحد الشخصيات الكاريزمية.

5. يقوم القادة بالتحكيم بين الجماعات المختلفة من خلال التحالفات والتهديد وغيرهما.

وفيما يتعلق بكوسوفو فإن أغلبية السكان فيها يعودون من حيث أعراقهم إلى الجماعة العرقية الألبانية، فكوسوفو هي المركز التاريخي لإحياء القومية الألبانية. ويتألف سكان كوسوفو الآن من أغلبية مسلمة ألبانية تزيد عن مليونين، وأقلية أرثوذكسية صربية تقرب من مائتي ألف، فالمسلمون هم الأغلبية المطلقة حيث تزيد نسبتهم على 90 % بينما لا تزيد نسبة الصرب عن 8 %. هاتان الفئتان من السكان لاشئ يجمعهما من لغة ولادين ولاعرق، فأصولهما العرقية مختلفة، وانتماؤهما الثقافي والقومي مختلف، ولكن هذا لم يمنع أن قدرا من الامتزاج والتعايش قد تحقق بين الصرب والألبان بضعة قرون في ظل الحكم العثماني عندما سادت القيم الإسلامية والتسامح وسعة الأفق.[1]

جـدول(*1*): يوضح التركيبة العرقية لإقليم كوسوفو

مسلسل	التوزيع الإثني للسكان	النسبة المئوية
1	الألبان	%*93*
2	الأعراق والقوميات الأخرى	%*7*
3	إجمالي عدد سكان كوسوفو:	مليونين ونصف المليون نسمة

المصدر: بكر إسماعيل الكوسوفي، "كوسوفا بين الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية والحضارية"، في عصام عبد الشافي (تحرير)، **من البلقان إلى القوقاز: كوسوفا-أوسيتيا-أبخازيا**، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ويفيد الإحصاء الرسمي الذي أجري بكوسوفو عام 1971 أن عدد سكان الإقليم بلغ: 124693 نسمة. ويعيش فيه حسب نفس المصدر: 73.8 % من الألبانيين، و18.4% من الصرب، و2.5% من أبناء الجبل الأسود، و2.1% من المسلمين، و1.2% من الغجر، 1% من الأتراك وغيرهم.[2] أنظر الجدول رقم (2).

---

[1] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] ريفيه ونيب بوربا، مرجع سبق ذكره، ص 117.

جـــدول(2): يوضح تعداد سكان كوسوفو عام 1971 حسب الإحصائيات الرسمية

مسلسل	التوزيـــع الإثني للسكان	النسبة المئوية
1	ألبـــــــان	%*73.8*
2	صـــــرب	%*18.4*
3	من الجبل الأسود	%*2.5*
4	من المسلميـــن	%*2.1*
5	الغجـــــر	%*1.2*
6	الأتـــراك وغيرهم	%*1*
7	إجمـــالي عدد السكان:	*124693*

المصدر: ريفيه ونيب بـــوربا، **<u>حقائق عن يوغسلافيا</u>**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 117.

وفي إحصائيات العام 1981 الرسمية كان يعيش في إقليم كوسوفو 1.584.441 نسمة، مـــنهم: 1.226.736 ألبانيا، و209.489 صربيا، 58.526 مسلما بوشناقيا، و34.126 غجريا، و27.028 مـــن الجبـــــل الأســـود.[1] أنظر الجدول رقم (3).

جدول(3): يوضح تعداد سكان كوسوفو عام 1981 حسب الإحصائيات الرسمية

مسلسل	التوزيـــع الإثني للسكان	التعـــداد
1	ألبـــــــان	*1.226.736*
2	صـــــرب	*209.489*
3	مسلمون بشناق	*58.526*
4	غجـــــر	*34.126*
5	من الجبل الأسود	*27.028*
6	إجمـــالي عدد السكان:	*1.584.441*

المصدر: محمـــد نور الدين،"قضية كوسوفو والدور التركي"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 44.

[1] محمـــد نور الدين، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 44.

ويصل عدد المسلمين في يوغسلافيا حسب إحصاء 1981 إلى حوالي: مليوني مسلم. وفي جمهورية صربيا، يشير الإحصاء السابق إلى أن المسلمين يشكلون 2.3% فقط من سكان هذه الجمهورية، بينما ترتفع هذه النسبة في إقليم كوسوفو بشكل واضح وفقا للإحصاء نفسه. ولكن هذه النسب جاءت ضمن فئات شملت الأجناس والأعراق والقوميات (المختلفة في البلاد)، بمعنى أن تحديد مفهوم فئة الديانة اختلط مع تحديد فئة القومية. ففي أحد نتائج التعداد تم إدراج فئة مستقلة للأتراك، أي أنه يمكن استشعار وجود خلط (بالفعل) بين مفهوم القومية أو الجنسية وبين مفهوم الدين في بيانات التعداد السابق.[1] كذلك ليست كل القوميات والجنسيات الأخرى، المذكورة في التعداد بالضرورة غير مسلمين، بل قد يوجد أتراك أو مصريين تم تصنيفهم في القوميات الأخرى ويدينون بالدين الإسلامي.[2]

وكان آخر تعداد سكاني للسلطات الرسمية اليوغسلافية عام 1991، وقد تضمن مسحا دقيقا لكل الأعراق ومن بينها الألبان. وحسب هذه الاحصائية يبلغ عدد الألبان في صربيا (داخل وخارج كوسوفو): 1.727.541نسمة، وتبلغ نسبتهم: 16.6% من مجموع سكان صربيا البالغ آنذاك: 10.280.464نسمة.[3]

ويقدر عدد ألبان كوسوفو عام 1998 بنحو 2.280.000 نسمة، وفقا لإحصاءات مركز الدراسات الديموغرافية في معهد العلوم الإجتماعية في بلغراد. ويقطن 25% من السكان في المدن ، فيما يتوزع الباقون على الأرياف. وتقارب نسبة الألبان في كوسوفو/ كوسوفا في ذات العام (1998) 90% من عدد السكان ، والباقون من الصرب ، مع مجموعات صغيرة أخرى.وقد عرف الألبان عمليات تهجير واسعة عبر تاريخهم الحديث ، إلا أن أحداث التسعينات من القرن الماضي دفعت بقسم من غير الألبان إلى النزوح من كوسوفو في

---

[1] إنشراح الشال، "بدون عنوان"، في بكر إسماعيل (إعداد)، **كوسوفا أمة مضطهدة**، القاهرة: مكتب ألبا برس، 2000، ص 106.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 107.

[3] جعفر عبد المهدي صاحب، **صدام حضارات أم تفجير بؤر للصراع**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

اتجاه صربيا والجبل الأسود ، ما يجعل كوسوفو إقليما ألبانيا خالصا، والأكثرية الساحقة من الألبان من المسلمين، ونسبة قليلة منهم (5%) تعتنق الكاثوليكية، ولهم حزبهم السياسي.[1]

وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن النسبة الساحقة من سكان كوسوفو اليوم من الألبان بنسبة (92%)، ويليهم الصرب بنسبة (5%)، ثم بعض الأقليات الصغيرة الأخرى بنسبة (3%). أما فيما يتعلق بحالة الإقليم الدينية فإن المسلمين يمثلون أكثر من 90% من سكان الإقليم وهم من أصل ألباني، ولاتتجاوز نسبة الصرب 3% من عدد السكان، وتستعمل في الإدارة والحياة العامة اللغة الألبانية أو التركية، وهناك عدد من الطوائف الدينية أكبرها الطائفة الإسلامية وتليها الطائفة الأرثوذكسية ثم الكاثوليكية. وتذكر المصادر الحديثة أن المسلمين في كوسوفو اليوم يمثلون 95% والمسيحيون 5%. وتتألف كوسوفو الآن من العديد من الأعراق و القوميات هي: الألبان و الصرب و البشناق و الأتراك. بالإضافة إلى الأقليات الأخرى: الغوران والرومان والأشكاليين والمصريين. و تجدر الإشارة هنا إلى أن الغجر كانوا يعتبرون مجموعة واحدة، ولكنهم ينقسمون حاليا إلى ثلاث مجموعات منهم: المصريون الذين يعتبرون أن موطنهم الأصلي هو مصر. أما الغوران الذين يتمركزون في كوسوفو ومقدونيا فهم من السلاف القدماء الذين اعتنقوا الإسلام في وقت مبكر، وحافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة عن المحيط الألباني[2].

جدول(4): يوضح تعداد سكان كوسوفو حسب أحدث الإحصائيات

مسلسل	التوزيع الإثني للسكان	النسبة المئوية
1	الألبان	*%92*
2	الصرب	*%5*
3	الأقليات الصغيرة الأخرى	*%3*
7	إجمالي عدد السكان	حوالي مليوني نسمة ونصف

المصدر: محمد م.الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[1] محمد نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 44ـ 45.

[2] للمزيد أنظر: محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-140.

وسوف نتناول فيما يلي نبذة موجزة عن معظم الأعراق والقوميات التي تتألف منها كوسوفو في الوقت الحالي، وهم الألبان والصرب والبشناق والأتراك والغجر والغوران، وذلك على النحو التالي:

1ـ الألبان:

يعتبر أصل الألبان من المسائل المعقدة التي شغلت العلماء في القرنين الأخيرين، والتي انتهت إلى التسليم بانحدارهم من السكان القدماء للبلقان الإليريين، أحد الشعوب الهندوأوروبية الذين انتشروا في غرب البلقان في الألف الثانية قبل الميلاد.[1] ورغم أن أكثر المؤرخين ذهبوا إلى أن أصل الألبان من نسل الإيليريين القدامى، لكنهم اختلفوا في اشتقاق لفظ ألبان على عدة آراء منها: أن كلمة ألبان مشتقة من "ألبانو" وهي اسم لقبيلة من القبائل الإيليرية القديمة، وبمرور الزمن أطلق الأوروبيون اسم ألبان على هؤلاء القوم. ومنها أن اليونانيين اشتقوا كلمة ألبان من آربن، ولعل هذا الاشتقاق جاء من اسم زعيم قبيلة ألبانو.[2]

ويعتقد الباحثون أن عنصر "ألب" في الاسم ينتمي إلى كلمة هندوأوروبية وصفا لمناطق طبيعية جبلية، من هنا جاء اسم "جبال الألب" و اسم "الألبان".[3] ومن أسماء الألبان: الأرناؤوط، والشكبتار، وغيرهما.[4]

ويلاحظ هنا أن البحث عن أصل الألبان أخذ بعدا سياسيا واضحا في القرن العشرين حين توزع الألبان إلى نصفين تقريبا: ألبانيا ويوغسلافيا. فقد ركز المؤرخون الألبانيون على إثبات إنحدار الألبان من الإيليريين، بما يعطيهم الأصالة والاستمرارية في المنطقة التي يعيشون فيها (أي قبل قدوم السلاف إلى المنطقة)، بينما ركز المؤرخون السلاف (وخاصة الصرب) على إثبات إنحدار الألبان من أصل آخر(التراقي وغيره)، أو من أصل

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 13.

[2] رجب يشار بويا، مرجع سبق ذكره، ص ص 11ـ 15.

[3] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] للمزيد حول أسماء الألبان أنظر: رجب يشار بويا، مرجع سبق ذكره، ص 15. ومحمود شاكر، مرجع سبق ذكره، ص21.

مشترك خليط من عدة شعوب (التراقيون والإيليريون والفلاشيون)، وانتشارهم اللاحق في المنطقة التي يعيشون فيها. وقد أصبح "الأصل الإيليري" يعبرعن الهوية القومية الألبانية الحديثة.[1]

وكما سبق وذكرت فإن بعض المصادر الصربية تذكر أن أبناء قبيلة (داردان) الإيليرية هم سكان كوسوفو الأصليين.[2] وتعد كوسوفو اليوم دولة ذات أغلبية ألبانية مسلمة تصل إلى ما يزيد على 95 % من سكانها.[3] وقد كان الألبان يطالبون بالقومية الألبانية، حيث أنهم يعتبرون أنفسهم أقلية مضطهدة في يوغسلافيا (السابقة) ويرغبون في الإنضمام إلى ألبانيا وإحياء دولة ألبانيا الكبرى.[4] ويلاحظ البعض وجود ثنائية عند الألبان ترتكز على (الوطنية / القومية) حيث أن الأولى تعبر عن كيان قائم بالفعل (ألبانيا في حدود عام1913) في حين أن الثانية تعبر عن كيان مرغوب يجمع كل الألبان في دولة واحدة.[5]

ويعتبر الباحثون أن الألبان يعدون القومية السادسة من ضمن القوميات الست الرئيسية في يوغسلافيا السابقة ويشكلون نحو6.5 % من مجموع السكان،وهم يرتكزون في كوسوفو. وأغلبية الألبان من المسلمين بإستثناء أقلية من الكاثوليك. ولم يحصل ألبان يوغسلافيا على المكانة القومية المتميزة لأن الدستورالليوغسلافي الموضوع عام 1974 ينص على أن:"الوطن القومي للألبان هو دولة ألبانيا المجاورة" ولذا لم يمنحوا وضعية الجمهورية و إنما الحكم الذاتي في كوسوفو داخل جمهورية الصرب.[6] والألبان كأقلية عرقية في يوغسلافيا ينتشر أفرادها في مختلف الجمهوريات خارج كوسوفو وكانو يعيشون كمواطنين يوغسلاف لهم حقوقهم المدنية كأي مواطن آخر.[7]

---

[1] محمد م.الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] ريفيه ونيب بوربا، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[3] بكر إسماعيل الكوسوفي، **دور آلبا برس في مصر والشرق الأوسط في طرح القضية الكوسوفية وإبرازها على الساحة الدولية**، القاهرة: مؤسسة آلبا برس، 2006، ص 16.

[4] عوض جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[5] محمد م. الأرناؤوط، **الإسلام في أوروبا المتغيرة: تجربة ألبانيا في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 68ــ 69.

[6] مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[7] جعفر عبد المهدي صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ويرى هيوق بولتون أن: الألبان هم أكبر قومية في يوغسلافيا حيث يبلغ تعدادهم أكثر من مليون وسبعمائة ألف نسمة أي أكثر من 7.7 % من عدد سكان يوغسلافيا السابقة عام 1981. وهم يرتكزون أساسا في كوسوفو حيث يشكلون 85% من عدد السكان. وكوسوفو التي كانت لقرون عديدة مسكنا لخليط من الأجناس تستحوذ على جزء كبير في الوجدان الوطني لكل من الصرب و الألبان ، وصارت بؤرة التنافس و التصادم العرقي. وهي بالنسبة لأغلبية العرق الألباني (أغلبهم مسلمون مع أقلية كاثوليك) هي مكان الإحياء الوطني الألباني حيث تكونت فيها جمعية بريزرن سنة 1878.[1]

وقد طالب ألبان كوسوفو في أواخر الستينيات من القرن الماضي (1968) بتشكيل "جمهورية كوسوفو ضمن إطار يوغسلافيا، منفصلة عن جمهورية صربيا". وفي عام 1974 أقر الدستور الجديد كحل وسط يقضي بمنح كوسوفو، في مناخ امتعاض صربي شديد، حكما ذاتيا واسعا لكن دون ترقية كوسوفو إلى درجة "جمهورية"، إذ أبقاه في درجة الإقليم في إطار جمهورية صربيا، ما أوجد تناقضا و صعوبة بالغة في تطبيقات الأحكام الدستورية و القانونية.[2]

وقد كان ألبان كوسوفو يريدون أن يكونوا جزءا متساويا من حيث الوضع القانوني لإقليمهم مع جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابق، ولم يرفعوا قبل العام 1991 أي مطلب للإستقلال الكامل، بل تدرجوا في تحسين الواقع القانوني لإقليمهم من مجرد جزء من جمهورية صربيا، إلى منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في دستور عام 1974. بعد ذلك حاول ألبان كوسوفو الوصول بمنطقتهم إلى وضع الجمهورية المساوية للجمهوريات اليوغسلافية الأخرى، وتمت الموافقة على ذلك في استفتاء عام 1991. والذي حصل أن الاتحاد اليوغسلافي قد تفكك، فيما لم يحترم الصرب نتائج الاستفتاء في كوسوفو/ كوسوفا، وواصلوا سياسة الدمج والصهر والعنف ضد سكان الإقليم.[3]

---

[1] هيوق بولتون، مرجع سبق ذكره، ص ص 78ــ 79.

[2] مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 47ــ 48.

ويتنـــاول بعض البـــاحثين ألبـــان كوســـوفو من أربـــع جـــوانب هي كما يلي:[1]

1. **من الناحية الدستورية:** في جمهـــورية يوغســـلافيا الاتحـــادية هنـــاك نص دستـــوري صـــريح يـــنص علـــى حـــق الحـــكم الذاتي لألبـــان كوســـوفو وكذلك دستـــور جمهـــورية صـــربيا المـــادة (41).

2. **من الناحية الديموغرافية:** إن السلطات الرسمية في صربيا كانت تصدر إحصائيات سكانية كل عـــشر ســـنوات كان آخرها التعداد السكاني لعام 1991 وقد تضمن مسحا دقيقا ومكشوفا لكل الأعراق والقوميـــات ومـــن بينهـــا الألبان. وحسب هذه الإحصائية يبلغ عدد الألبان في صربيا (داخل وخارج كوسوفو) 1.727.541 نـــسمة وتبلـــغ نسبتهم (16.6%) من مجموع سكان صربيا البالغ (10.280.464) نسمة. كما تعطي هذه الإحـــصائيات عـــدد الألبان في كوسوفو برقم مستقل ومن ثم عدد الألبان بصربيا خارج كوسوفو.

3. **من الناحية الثقافية والإعلامية:** ألبان كوسوفو في ظل الدولة اليوغسلافية كـــانوا يـــستخدمون لغـــتهم الأم فـــي مدارسهم الخاصة وحتى في جامعة برشتينا. وقد تأسست في كوسوفو منذ أوائل السبعينيات في برشتينا (أكاديمية العلوم والفنون الألبانية) وهي خاصة بألبان كوسوفو. وفيما يتعلق بالجانب الإعلامي يصدر في كوسوفو في ظـــل يوغسلافيا السابقة (23) صحيفة ومجلة باللغة الألبانية منها صحيفة خاصة للشباب وصحيفة للأطفـــال، وأخـــرى للمرأة وكذلك للفلاحين والتربويين...إلخ. وكانت في كوسوفو (6) محطات للإذاعة المسموعة، وتوجد محطتـــان للإذاعة المرئية تبث (80%) من برامجها بالألبانية.

4. **من الناحية السياسية:** تقلد ألبان كوسوفو أرفع المناصب ليس في كوسوفو فحسب بل على المـــستوى الفيـــدرالي للدولة اليوغسلافية ومن الأمثلة على ذلك: عام 1979 أصبح فاضل خوجه نائبا لرئيس الدولة الاتحاديـــة وهـــو ألباني ومن مواليد كوسوفو. وفي عام 1986 أصبح سنان حساني رئيسا ليوغسلافيا الاتحادية وهو ألبـــاني مـــن

---

[1] جعفر عبد المهدي صاحب، **ألبـــان مقـــدونيا: محـــاولة لتسليط الضوء على تبعية الأصوليين العرب لحلف الناتو**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 45ــ 55.

مواليد كوسوفو، وهناك الآلاف من اليوغسلاف من أصل ألباني تقلدوا مناصب رفيعة في الوزارات والمؤسسات الاقتصادية في الدولة اليوغسلافية (الاتحادية) السابقة.

2ـ الصرب:

قيل أن أصل الصرب من القبائل السلافية الجنوبية، وقد استقروا واستوطنوا في شبه جزيرة البلقان في القرنين السادس والسابع الميلاديين في الأقاليم المنبسطة ما بين مدينة بلغراد اليوم، وشاطئ البحر الأدرياتيكي.[1] ويقسم المؤرخون السلافيين إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الشرقيون والغربيون والجنوبيون، وهذا التصنيف مبني على أساس المناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب.[2]

فالسلاف الشرقيون منهم (الروس والبيلوروس والأوكرانيون) والسلاف الغربيون منهم (التشيك والسلوفاك والبولونيون) والسلاف الجنوبيون منهم (الصرب والكروات والسلوفيين والبشناق والبلغار).[3]

وتذكر المصادر أن أول وصف للصرب في التاريخ جاء عند كاتب بيزنطي يقول عنهم: "إنهم شعب متوحش، أكثرهم من الرعاة .. فيهم رؤساء كثيرون ولكن ليس لهم زعيم واحد يجمع شتاتهم".[4]

وكان الصرب يعتبرون أكبر مجموعة وطنية في يوغسلافيا السابقة، وطبقا لتعداد سنة1981 فإن عدد الصرب في يوغسلافيا (السابقة) بلغ: 8.140.507 نسمة أي 36.3% من مجموع السكان الذين يبلغ عددهم 22.427.585 نسمة. والعرب أساسا يعيشون في جمهورية صربيا، حيث يشكلون 85.4% من السكان. وفي كوسوفو يشكل الصرب نسبة 13.2% من السكان، أي أنهم يمثلون أقلية في كوسوفو.[5]

---

[1] رجب يشار بويا، مرجع سبق ذكره، ص ص 10ـ 11.

[2] مجموعة باحثين، **الموسوعة العربية العالمية: الجزء الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] محمد م. الأرناؤوط، **من دار الإسلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية: حالة البوسنة**، بيروت / القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2004، ص 52.

[4] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[5] هيوق بولتون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

والصرب أغلبيتهم "أرثوذكس"، ويستخدمون اللغة " الصربو ــ كرواتية "، التي يستخدمها الكروات، ولكن بأبجديتين مختلفتين.[1] وقد استقر الصرب في البلقان خلال القرن السابع الميلادي، وفي القرن الثاني عشر أسس الصرب دولتهم التي بلغت أوج قوتها أثناء القرن الرابع عشر الميلادي، وكانت تشمل أراضي كوسوفو الحالية التي يغلب على سكانها الجنس الألباني،وإن ظلت لدى الصرب شعوريا تمثل قلب وطنهم.[2]

وغالبية الصرب في كوسوفو يعتبرون (الأرثوذكسية) عنصرا مهما لإنتمائهم القومي.[3] ولذلك يذكر الباحثون أن الصرب يمثلون في البلقان روسيا الأرثوذكسية (الأوراسيا). وصربيا عبر طابعها الديني والإثني تميل إلى روسيا، وهي امتدادها الجيوبولتيكي في جنوب أوروبا.[4] وتذكر المصادر أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية استطاعت أن تبسط نفوذها على الصرب المسيحيين، حيث تقع الأقاليم ذات الأغلبية الصربية بالقرب من الحدود الجنوبية الغربية للإتحاد السوفيتي (السابق) ولهذا اعتنق الصرب المذهب الأرثوذكسي.[5]

ويعتبر الصرب أقلية في إقليم كوسوفو ذي الأغلبية الألبانية.[6] بينما يشكلون أكبر قومية في يوغسلافيا السابقة، وكانوا أصحاب المناصب العليا في البلاد، ولذلك فإنه مع قبول الصرب الإندماج في الفيدرالية اليوغسلافية إلا أنه كانت لهم طموحات تتعلق بضرورة أن يكون لهم وضع متميز في داخل هذا الإتحاد.[7] ويتواجد أغلبية الصرب في جمهورية صربيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الجبل الأسود.[8]

---

[1] مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] هيوق بولتون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] لطيفة إبراهيم خضر، **هويتنا إلى أين ؟!**، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2009، ص 100.

[4] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة وتقديم:عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص 514.

[5] حسن دوح وآخرون، **مأساة البوسنة والهرسك جريمة القرن العشرين**، القاهرة: أبوللو للنشر، 1992، ص 18.

[6] إريك لوران، **حرب كوسوفو: الملف السري**، ترجمة: الأوديسيه للثقافة والإعلام، ط1، بيروت: عويدات للنشروالطباعة، 1999، ص 12.

[7] شمس الدين الفاسي، **الحرب على الإسلام في البوسنة والهرسك**، (بدون مكان)، مكتبة الأشراف، 1993، ص 32.

[8] محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص 1685.

وقد دارت العديد من المعارك الدامية في يوغسلافيا (السابقة) بسبب الصرب، الذين كانوا يصرون، لكن دون جدوى، أن تكون يوغسلاقيا متحدة تحت رئاستهم. والحقيقة أن الصرب هم الذين حطموا الوحدة اليوغسلافية أو الاتحاد اليوغسلافي بسبب تسلطهم ورفضهم لأسلوب الحكم الذي أوصى به تيتو.[1]

والقائم –أي ذلك الأسلوب في الحكم– على إطار دستوري لإقامة علاقة بين القوميات المختلفة في يوغسلافيا (السابقة) على أساس من المساواة.[2]

وفيما يتعلق بكوسوفو فإن الصرب يرون أن هذا الإقليم هو مركز الأرثوذكسية البلقانية الأهم، حيث توجد فيه أهم الكنائس والأديرة الأرثوذكسية التاريخية.[3]

ويمثل هذا الإقليم أهمية كبيرة لصربيا، وكان يمثل القلب للمملكة الصربية في العصور الوسطى؛ لوجود التراث التاريخي للصرب به. لذلك يرفض الصرب على الدوام استقلال إقليم كوسوفو، ويعتبرونه جزءا لايتجزأ من جمهورية صربيا. ويشير بعض الباحثين إلى أن كلمة الصرب تعني (الشرقيين).[4]

ويمكن القول أن الأقلية الصربية في كوسوفو أخذت تتقلص في السنوات الأخيرة على الرغم من كل محاولات بلغراد لتعزيز وجودها هناك، وهي تتوزع في كوسوفو بشكل يختلف من منطقة إلى أخرى.

فبإستثناء محافظة ليبوسافيس، التي كانت جزءا من صربيا وأضيفت إلى كوسوفو عام 1960 لتصبح المحافظة الثانية والعشرين لتعزيز الوجود الصربي فيها (كان عدد سكانها عام 1971 حوالي عشرين ألف 99% منهم من الصرب)، والتي يمكن القول أنها بقيت امتدادا لصربيا، أما بقية الصرب في كوسوفو يمكن أن نقسمهم إلى قسمين:

---

[1] عوض جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (تحرير)، مرجع سبق ذكره، الصفحة ذاتها.

[3] علي الجوني، "أزمة إقليم كوسوفو"، **مجلة: شؤون الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[4] فوزي محمد طايل، **مذابح البوسنة والهرسك: أندلس جديدة في أوروبا**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992، ص 21.

أــ القسم الأصلي: الذي وجد منذ قرون حول المراكز القديمة للصرب (غراتشانيتسا، كـــامينيتسا، متروفـــيتـــسا وغـــيرها).

ب ــ القسم الوافد أو المستوطن الذي جاء على شكل موجات (بعد عام 1920وبعد 1945 وبعد 1990)، والـــذي حل في مستوطنات أقيمت له (مثل كوسوفو بوليه وغيرها)، أو اختلط مع السكان الألبان في المدن.[1]

وفي آخر إحصاء للصرب في كوسوفو قـــبل إلغاء الحكم الذاتي عام 1989 تبين أن عددهم وصل آنـــذاك إلى حوالي 210 آلاف أو 13% من مجمل عدد السكان. وإذا استثنينا سكان محافظة ليبوسافيس(أوليبوســـافيتش) التي ضمت لكوسوفو في عام 1960 فإن أكبر تجمع للصرب كان في مدينة (برشتينا) وضواحيها (مـــع مـــدينتي غراتشانيتسا وكوسوفو بوليه وغيرهما) حيث وصل عددهم إلى حوالي 45 ألف صربي أي تقريبا ربـــع عـــددهم الإجمالي في كوسوفو، وفي محافظة متروفيتسا (المجاورة لصربيا) حيث وصل عددهم إلى أكثر مـــن 25 ألـــف صربي أي ما يوازي حوالي 50% من سكان المحافظة.[2]

وقد عمل الصرب في عقد التسعينيات على بناء عشرات الكنائس الأرثوذكسية في جميع أنحاء كوسوفو، وقد تم بناء الكنائس حتى في تلك الأماكن التي لم يكن بها سكان صربيون، أو تم بناء كنائس في الأماكن التي لم يكن مصرحا بها مثل بناء أكبر كنيسة في البلقان داخل حرم جامعة برشتينا، وكان الهدف من ذلك –كما يشير بعـــض الباحثين– هو تصريب كوسوفو وخلق انطباع بأنها أرض صربية أرثوذكسية في البلقان.[3]

إذا فالصرب يمثلون أقلية في كوسوفو، وكانوا يشكلون أكبر قومية في جمهورية يوغسلافيا، وقد أخذت تلك الأقلية الصربية تتقلص في السنوات الأخيرة على الرغم من كل محاولات صربيا لتعزيز وجودها هناك، وهـــي

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوســـوفـــو ما بين الماضي والحاضر**، مـــرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 115ــ 116.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 116.

[3] كمال مورينا، "دور المؤسسات الدينية في دفع الحوار الثقافي إلى الأمام بين سكان كوسوفا "، في نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي وإشـــراف) وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، **أوروبا وحوار الثقافات الأوروميتوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة: برنامج حوار الحـــضارات، كليـــة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 152ــ 153.

تتوزع في كوسوفو بشكل مختلف من منطقة لأخرى. ويعتبر الصرب كوسوفو مركز الأرثوذكسية البلقانية ومهد التراث التاريخي الصربي، لذلك فهم يرفضون استقلال هذا الإقليم عن صربيا.

3ـ البـــشنـــاق:

البشناق أو البوشناق كلمة محورة عن الكلمة البوسنوية (Bonjaci) التي تستعمل للدلالة على النـــسبة إلـــى البوسنة في اللغة البوسنوية، فالبوشناقي والبوسني (أو البوسنوي) بمعنى واحد، غيـــر أن الاســـم الأول حملـــه البشانقة المهاجرون إلى البلاد العربية وتركيا وعرفوا به، حتى صارت كلمة (بشناق أوبوشناق) علما في الدلالـــة على الأسر المستعربة من أصل بوسنوي، تماما كما هـــو الحال بالنسبة إلى كلمة (الأرناؤوط) التي تطلق على مستعربة ألبانيا.[1] وفيما يتعلق بأصل البشناق فإن الآراء تتعـــدد حول هذا الأمر، حيـــث يـــرى الـــبعض أنهـــم يصنفون ضمن الصقالبة.[2]

ويرى آخرون أنهم (البجناك) الذين كانوا يسيطرون على منطقة نهر(الفولغا)، وأنه تـــم تحريـــف كلمـــة (بوجناق) بقلب الجيم الفارسية المثلثة التحتية إلى شين.

ويرى بعض الدارسين أن (البجناق) و(البلغار) أسلموا منذ العصرالعباسي، ورحلة ابن فضلان عـــام 310 هـــ، والذي أوفده الخليفة العباسي ليعلمهم أمور دينهم من الرحلات المشهورة، وفيها تحدث عـــن إســـلام ملـــك البلغار، وإن كنا لانعرف متى كان إسلامه، وهل انتقل الدين الإسلامي مع البلغار إلى بلغاريا ومع البوشناق إلـــى البوسنة قبل الغزو العثماني لهذه المناطق؟ هذا بالطبع احتمال وارد ويصبح إيفاد ابن فضلان أمرا منطقيا خاصة وأن الإسلام دخل منطقة آسيا الوسطى مبكرا.[3]

---

[1] أحمـــدعبد الكريم نجيب، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 44.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 45.

[3] نزار سمك، **البـــوســـنة والميراث الدامي**، ط2، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشـــر، 1997، ص 21.

ورأى البعض أن البشناق من قبائل البوغوميل (Bogomile).[1] وفي الأساس كان البوسنيون أصحاب عقيدة مسيحية خاصة تؤمن بالسعادة المباشرة مع الله وتعرف بالبوغوميل (Bogomile). نسبة إلى مؤسسها الراهب (بوغوميل). وخلال الاحتلال التركي تعرف البوغوميليون إلى الإسلام واعتنقوه. وقد كان الاسم المتداول لمسلمي البوسنة "البوشناق" أو(البشناق).[2] والقول الفصل في هذا الجانب أن البشناق من السلاف (الصقالبة). وقد دأب الكتاب المسلمون من أبناء البوسنة وغبرهم على تسمية البوسنويين بالبوشناق أو البشانقة، وعلى هذا الإعتبار فإنهم يصنفون في عداد صقالبة (سلاف) الجنوب (اليوغسلاف).[3]

إذا ترجع جذور البشناق إلى العرق السلافي[4](الجنوبي)، وأصلهم من حوض بحر الخزر (قزوين) بآسيا، لكنهم هاجروا في القرن السابع الميلادي واستقروا في مكانهم الحالي. وقد عرفوا في عهد "دولة الخلافة العثمانية" باسم "البشانقة" نسبة إلى "البلغارالمسلمين" الذين هاجروا من منطقة "فولجا" إلى حوض نهر بوسنة في القرن الحادي عشر الميلادي.[5]

وتشير كلمة البشنقة إلى: الهوية الخاصة التي تعبر عن سكان البوسنة.[6] ويعتبر البشناق من ضمن الأقليات القومية التي لها وجود راسخ في كوسوفو إلى جانب الأتراك والغجر والغوران.[7]وفي إحصائيات عام 1981 الرسمية كان يعيش في كوسوفو حوالي 58.526 مسلما بوشناقيا من إجمالي عدد السكان البالغ في تلك السنة 1.584.441 نسمة.[8] أما أحدث الإحصائيات فهي تشير إلى أن الأقليات القومية في كوسوفو من غيرالألبان والصرب تمثل ما نسبته 3% بما فيهم البشناق والأتراك والغوران والرومان والأشكاليين

---

[1] رجب يشار بويا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره، ص 222 وص 230.

[3] أحمد عبد الكريم نجيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 47 ــ 48.

[4] نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية في أوروبا: الجزء الرابع**، دمشق: دار الفكر، 1982، ص 319.

[5] فوزي محمد طايل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[6] محمد م. الأرناؤوط، **من دار الإسلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية: حالة البوسنة**، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[7] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[8] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

والمصريين.[1] إذا البشناق أو البوشناق هم بالأساس من البوسنيين، ويصنفون في عداد السلاف الجنوبيين، وهم يعتبرون أقلية في إقليم كوسوفو من ضمن الأقليات القومية الأخرى التي تشكل ضمن ما أشارت إليه أحدث الإحصائيات نسبة 3% من مجموع السكان فيما عدا الألبان والصرب.

4 ــ الأتــراك:

يرى البعض أن أصل الأتراك الموجودين بيوغسلافيا السابقة من القبائل التركية التي هاجرت أيام فتح العثمانيين لشبه جزيرة البلقان وقبلهم، وكانت بداية هجرتهم في عهد السلطان (بايزيد الأول)، وكثرت هجرتهم بعد أن استقر الحكم العثماني هناك، هذا وبقيت بعض من تلك القبائل إلى يومنا هذا في يوغسلافيا يحافظون على لغتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم.[2]

وفيما يتعلق بكوسوفو على وجه التحديد فإن عدد الأتراك فيها يقارب نحو تسعة الآف شخص عام 1998، يعيش معظمهم في مدينة "بريزرين". وهؤلاء الأتراك هم من بقايا الأتراك بعد حروب البلقان 1912 ــ 1913.

وقد أسس أتراك كوسوفو لأنفسهم بعد تفكك الإتحاد اليوغسلافي "الاتحاد الديمقراطي التركي" ليدافع عن حقوقهم، وكان قرارهم استمرار تحصيل التعليم في مدارسهم وفق المنهاج الصربي، عاملا أساسيا في إقامة علاقات طيبة مع الإدارة الصربية التي استجابت لكل مطالبهم.

وتعتبر اللغة التركية هي إحدى ثلاث لغات رسمية في كوسوفو، إضافة إلى الصربية والألبانية. واللوحات والإعلانات تكتب باللغات الثلاث. يدرس الأتراك في مدارسهم باللغة التركية، في المرحلتين الإبتدائية والثانوية، وكتبهم باللغة التركية تؤمن طباعتها لهم وزارة التربية الوطنية الصربية.[3]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] رجب يشار بويا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ويدرس في المدارس الإبتدائية في مدن بريزرين وماموشا وبريشتينا وميتروفيتشا (وغيرها من المدن في كوسوفو) نحو ألفي طالب تركي في 104 صفا. ويدرس مئة طالب تركي في ثلاث مدارس متوسطة، و450 طالبا تركيا في19 صفا في ست ثانويات. وفي قسم التركيات في جامعة بريشتينا، والذي افتتح عام 1985 يدرس خمسون طالبا تركيا. (وكان ذلك عام 1998). ويواصل عدد كبير من أتراك كوسوفو دراستهم العليا في جامعات تركيا بمساعدة الحكومة التركية. ويرى بعض الباحثين أن أتراك كوسوفو لا يتدخلون في السياسة بسبب عددهم القليل، وبالتالي انعدام تأثيرهم. غير أن ألبان كوسوفو يضعون هدف جعل أتراك بلادهم "مواطنين ألبانا" من أولويات أهدافهم: " نحن ألبان أولا، ثم مسلمون" يقول ألبان كوسوفو. لكن هذا الهدف ــ حسب ما يرى البعض ــ لن يتحقق أبدا، فعادات أتراك كوسوفو وتقاليدهم وثقافاتهم وتراثهم مطابقة مئة في المئة لأتراك تركيا، وهم يختلفون بالتالي عن ألبان كوسوفو.[1]

وقد كشف إحصاء 1971 عن انخفاض عدد الأتراك في كوسوفا إلى 12244،أي بنسبة 1% من إجمالي السكان. أما إحصاء 1981 فقد أشار إلى بقاء عدد الأتراك على ما هو عليه تقريبا حيث بلغ عددهم آنذاك 12578، ولكن نسبتهم انخفضت قليلا، أقل من 1% من إجمالي السكان.[2] إذا يعد الأتراك من ضمن المكونات العرقية لإقليم كوسوفا، ويعيش معظمهم في مدينة "بريزرين".

وقد أسس أتراك كوسوفو لأنفسهم بعد تفكك الإتحاد اليوغسلافي "الاتحاد الديمقراطي التركي" ليدافع عن حقوقهم، وأتراك كوسوفو يحافظون على عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم التركية، ولايتدخلون في السياسة بسبب قلة عددهم، وبالتالي انعدام تأثيرهم. وتعتبر اللغة التركية هي إحدى ثلاث لغات رسمية في كوسوفو.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 55ــ 56.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 77.

5ـ الغـجـــــر:

تشير معاجم اللغة إلى أن: "الغجر قوم جفاة منتشرون في جميع القــارات، يتمــسكون بعــاداتهم وتقاليــدهم الخاصة".[1] ويرى البعض أن أصل الغجر وتاريخ وصولهم إلى أوروبا لازال موضع جدل ونقاش في أوســاط الباحثين المهتمين بالموضوع، وثمة فرضية ــ وضعت موضع شك ــ تشير إلى إنحدارهم من أصل واحد، فــي مكان ما من الهند القديم، وأنه تبع ذلك حركة هجرة نحو أوروبا، من خلال معبر البوسفور. وقد جعل اللغويــون لغة الغجــر هي الرومانية، ومنها مصطلح الروم، الذي يطلق على الغجر.[2]

ويوجد في يوغسلافيا حوالي 1.2 مليون غجري. وقد شهدوا هناك أوضاعا شديدة المأســاوية.[*][3] ويــرى بعض الباحثين أن أصل الغجر من الهند، حيث هاجرت قبائل منهم إلى شبه جزيرة البلقــان، واســتوطنت فيهــا خلال حكم العثمانيين لها، وكان من هؤلاء الغجر من أسلم وبقي بعضهم الآخر على الديانة النــصرانية، وكــانوا عند العثمانيين شعبا غير مرغوب فيه، وكانوا يعتبرون من الطبقة السفلى،ولعل هذا يرجع إلى مهنهم التي كــانوا يمارسونها، والتي منها: الحدادة، وإنتاج الفحم، والموسيقى بشتى أنواعها.[4]

ويؤكد هيوق بولتون على الأصل الهندي الذي يرجع إليه الغجر الذين يسميهم (الروم)، وهو يرى أنهم كانوا دائما مضطهدين ويواجهون التمييز في كل بلدان أوروبا وقد عانوا كثيرا من العنصرية بسبب ألــوانهم. وأثنــاء الحرب العالمية الثانية عندما وقعت أوروبا تحت السيطرة النازية استخدم التطهير العرقي العنــصري ضــدهم.

---

[1] إبراهيم أنيس وآخرين، **المعجم الوجيز**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2008، ص 446.

[2] رجب بودبوس، **ماضي المستقبل: صراع الهوية والوطنية في عالم يتعولم**، سرت: مجلس الثقافة العام،2008، ص19.

[*] يرى البعض: أن أغلبية الغجر استمرت أوضاعهم المعيشية تحت خط المستوى الإقتصادي بيوغسلافيا، فهناك تفرقة فــي أمــاكن العمــل وفــي الشوارع. وقد استفادت عدة مئات منهم فقط من التعليم الجامعي ودخلوا المهن، واستمرت التفرقة في مجالات كثيرة منها: أنه فــي ســلوفينيا احــتج إتحاد الرومانيين لأنه أثناء إنتخابات سنة 1990 منع الروم من التصويت.أنظر:هيوق بولتون،مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] رجب بودبوس، مرجــع سبق ذكــره، ص 22.

[4] رجب يشار بويا، مرجــع سبق ذكــره، ص 17.

وأكبر عدد من شعب (الغجر) في أوروبا يوجد بيوغسلافيا. ومنذ سنة 1981 فإن الروم البالغ عددهم 850.000 ألف نسمة في يوغسلافيا نظريا يتمتعون بوضع قومي متساو مع بقية الأقليات القومية.[1]

أما في كوسوفو فإن إحصائيات 1971 تشير إلى أنه يعيش فيها 14593 نسمة من الغجر أي ما نسبته 1.2% من مجموع السكان.[2] وفي إحصائيات 1981 كان يعيش في كوسوفو حوالي: 34.126 غجريا.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغجر كانوا يعتبرون مجموعة واحدة، ولكنهم الآن ينقسمون إلى ثلاث مجموعات منهم: "المصريون" الذين يعتبرون أن موطنهم الأصلي مصر. ومنهم "الغوران" الذين يتمركزون في كوسوفو ومقدونيا. وهم يعتبرون من السلاف القدماء الذين اعتنقوا الإسلام في وقت مبكر، وحافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة عن المحيط الألباني،[4] الذي يعيشون فيه.

وفي عام 1990 طالب حوالي ستة الآف مواطن يوغسلافي يعيشون في إقليم كوسوفو إعتبارهم من أصل مصري، وتسجيلهم في الإحصاء على أساس ذلك، واعتبارهم قومية مصرية أسوة بآخرين سجلوا بوصفهم مصريين في شهر يونيو سنة 1990 في جمهورية مقدونيا، ويقول هؤلاء الذين تقدموا بطلبهم هذا إنهم ينحدرون من أصل فرعوني، وقالوا إنهم وفدوا إلى يوغسلافيا من خلال ثلاثة منافذ هي الدولة البيزنطية أو مع الإسكندر المقدوني أو في أثناء الغزو العثماني ليوغسلافيا.[5]

وفي ذات العام تأسست منظمة "السكان المصريين" في بلدة (أوهريد) المحاذية لألبانيا في مقدونيا، وهذه المنظمة قد تأسست بواسطة أربعة آلاف من سكان (أوهريد) وسكان (شروفا) المجاورة، الذين رفضوا أن يكونوا روما وفضلوا أن يكونوا مصريين وسرعان ما استقطبت المنظمة كثيرا من المتعاطفين في كوسوفو.

---

[1] هيوق بولتون، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] ريفيه ونيب بوربا، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[5] إنشراح الشال، مرجع سبق ذكره، ص 105.

وقد تكونت منظمة المصريين في كوسوفو ميتوهيا ومجلسها التأسيسي في برشتينا في 21 أكتوبر1990،وكان هدفها المعلن هو المحافظة على الهوية القومية للمصريين من مشروع (الألبنة)، وقد انضم إلى هذه المؤسسة حوالي ستة آلاف من مواطني كوسوفو خلال سبتمبر 1990، وادعت المنظمة بأن أعضاءها قد بلغ عددهم مائة ألف مواطن ينحدرون من أصل فرعوني، وفي كوسوفو وحدها ما بين 20 إلى 30 ألفا،والتمست المؤسسة من المجلس الإتحادي والمجلس الوطني الصربي في مقدونيا أن يضمنا الإحصاء في سنة 1991 صفة منفصلة للسكان المصريين وكان هذا الطلب قد تمت الموافقة عليه في مقدونيا.[1]

إذا الغجر هاجر بعضهم إلى شبه جزيرة البلقان، واستوطنوا فيها خلال حكم العثمانيين لها، وكان من هؤلاء الغجر من أسلم وبقي بعضهم الآخر على ديانته المسيحية، وكانوا عند العثمانيين يعتبرون من الطبقة السفلى. أما اليوم فهم يعتبرون من ضمن الأقليات القومية التي لها وجود راسخ في كوسوفو، والتي لا تزيد نسبتها عن 3% من غير الألبان والصرب. وقد كان الغجر مجموعة واحدة، لكنهم الآن ينقسمون لعدة مجموعات منها المصريون الذين يعتبرون أنفسهم منحدرين من أصل فرعوني، ومنهم "الغوران" الذين يتمركزون في كوسوفو ومقدونيا. وهم يعتبرون من السلاف القدماء، الذين اعتنقوا الدين الإسلامي في وقت مبكر، وحافظوا على لغتهم وعاداتهم.

خلاصة القول فيما يتعلق بالتركيبة العرقية والقومية لإقليم كوسوفو فيمكن القول أن منطقة البلقان تعتبر نموذجا صارخا لإقليم يتسم بالتشرذم العرقي / الديني / اللغوي، إضافة إلى حالة العداء التاريخي المستحكم الذي قسم علاقات دول المنطقة بعضها ببعض. وقد جمع التركيب السكاني ليوغسلافيا السابقة بين ظاهرتي الإئتلاف و الإختلاف بين القوميات و الأجناس في وقت واحد.

إذا، نحن أمام مجتمع متعدد الأعراق والقوميات، تعايشت فيه تلك الأعراق والقوميات بأديانها ومعتقداتها وعاداتها المختلفة مع بعضها لعدة قرون، وبالتالي أفرزت مجتمعا تتعدد فيه الثقافات واللغات والأديان والقوميات.

---

[1] للمزيد أنظر: هيوق بولتون، مرجع سبق ذكره، ص ص 117ــ 118.

الفصل الثاني:

طبيعة الصراع في كوسوفو و أهم أطرافه

المبحث الأول: طبيعة الصراع في كوسوفو وأطرافه الداخلية

المبحث الثاني: الأطراف الخارجية للصراع في كوسوفو

الفصل الثاني: طبيعة الصراع في كوسوفو وأهم أطرافه

تمهيـــد

وصف أحد الزعماء اليوغسلاف كوسوفو بأنها:"برميل البارود الذي نجلس عليه".[1] وثمة مقولة يوغسلافية أخرى شاعت منذ بداية الثمانينيات مفادها أن "الأزمة اليوغسلافية بدأت في كوسوفو، وستنتهي فيها".

ومنذ عام 1989 وأنظار القوى الغربية الكبرى تتجه إلى البلقان باعتباره منطقة عدم استقرار كبير، وإذا كانت الحروب بين الصرب وبين القوميات الأخرى في يوغسلافيا لمنع إستقلال جمهورياتها قـد اسـتحوذت على الجهود الدولية لإدارة هذه الجولات المتفجرة من صراع القوميات والأديان، فإن جهوداً أخـرى كانـت تبذل أيضاً على جبهة كوسوفو لمنع انفجار آخر، فلقد مثلت حالة كوسوفو تحدياً لم تغفله أوروبا، حيث كـان الإعتراف قائماً بأن الحاجة ملحة لإيجاد حل، ولكن لم تتحرك بالطريقة المناسبة في "منع الانفجـار" حتـى النهاية.[2] إن الإقتراب من هذه القضية لا يتحقق فهمه إلا على ضوء ثلاثة مستويات هي:[3]

المستوى الأول: هو تاريخ الصراع القومي الديني المتعدد الدوائر في البلقان، فهذه المنطقة بحكـم تكوينهـا فيها صراعات قومية ودينية متداخلة جداً، وهو أمر له جذور لا ترجع فقط إلى الفتح الإسلامي،ولكنها كانت موجودة قبل هذا، فتاريخ الصراعات بين الصرب الأرثوذكس والكاثوليك كانت موجودة قبل هذا الفتح.

المستوى الثاني:التطورات الراهنة التي تجري فيها،حيث صاحبت تفكك يوغسلافيا مع نهاية الحرب الباردة.

المستوى الثالث: هو الأبعاد القيمية المتصادمة حول هذه الأزمة، تكييفـاً لأسـبابها وتطورهـا و نتائجهـا وعواقبها، ليس فقط بالنسبة لمسلمي البلقان، ولكن للمسلمين في أرجاء أخرى من العالم.

في هذا الإطار،سنتناول بهذا الفصل طبيعة الصراع في كوسوفو وأهم أطرافه، وذلك في مبحثين نتنـاول بأولهما طبيعة الصراع في كوسوفو وأطرافه الداخلية،أما في الآخر سنتطرق للأطراف الخارجية للصراع.

---

(1) محمد م.الأرناؤوط ، **كوسـوفو/ كوسـوفا 1989ـ 1999**، مرجـع سبـق ذكـره ، ص 5، وص 62.

(2) نادية مصطفى، "أزمة كوسوفا بين الذاكرة والأزمة الراهنة"، في مجموعة باحثين، **أمتي في العالم : حول قـضايا العـالم الإسـلامي 1418ـ 1419هـ ـ 1998**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999، ص 567.

(3) نادية مصطفى، **مشكلة كوسوفا في ظل الإستراتيجيات الدولية**، محاضرة ألقيت في رواق نهـضة مـصر بتـاريخ: 17-5-1999، القاهرة: رواق نهضة مصر، 1999، ص 4.

المبحث الأول: طبيعة الصراع في كوسوفو وأطرافه الداخلية:

اهتم الباحثون بظاهرة الصراع بشكل عام، وحاولوا تقديم أطـــر معينة بغية الاقتراب من هذه الظـــاهرة، والتعرف على طبيعتها وأسبابها وأنواعها. ويعد الصراع من الظواهرالمعقدة بسبب تعدد أبعاده ومـــصادره، وتداخل تفاعلاته، واختلاف أسبابه وأطرافه. وتعتبرظاهرة الصراع إحدى الحقائق الثابتة في واقع الإنـــسان والجماعة وعلى كافة مستويات الوجود البشري. والصراع نشاط موجود في كل مكان. وهو ظاهرة تعبرعن موقف ينشأ من التناقض في المصالح أوالقيم بين أطراف تكون على وعي وإدراك بهذا التناقض مع تـــوافر الرغبة لدى كل منها للإستحواذ على موضع لا يتوافق بل وربما يتصادم مع رغبات الآخرين.

فالظاهرة تعني وجود تعارض في أحد أبعاد الوجود البشري، واستمرار هذا التعارض وربما التناقض يؤدي إلى أحد أمرين إما الصدام بين الأطراف أو إدارته وحله.[1]

كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو دعائياً أو تكنولوجياً. كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها ســـلبية مثـــل: الـــضغط والحصار والإحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والتحالف والتحريض والتآمر وغيرها.[2]

والصراع ظاهرة اجتماعية طبيعية لاتكاد تخلو منها بنية من بنى الحياة، فحيث يكون تنـــاقض وتـــضاد، يكون تصارع وتأزم. لذا نجده مرتدياً، في كل حالة، أردية وأوعية بالغة التنوع، بتنوع مـــصالح أو أهـــداف المتغالبين (المتصارعين) عينهم. ويفرق بشكل عام بين الشكل الطبيعي والشكل المرضي للصراع، ويفـــرق بين صراع الأفراد وصراع الجماعات (كالفئات والطبقات والمؤسسات) وصراع القوى (الأمم والـــدول).[3] وتتسم ظاهرة الصراع الدولي بالتعقيد والتشابك نتيجة لشموليتها وتعدد المستويات التي تحدث فيها وأنها ذات طبيعة حركية ومستمرة. وتعني ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فرض الإرادة السياسية على الطـــرف

---

[1] أحمد رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،1986، ص 7.

[2] إسماعيل مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987، ص ص 263ـــ264 .

[3] خليل أحمد خليل، **معجم مفـــاهيم علم الإجتماع**، مرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 37.

الآخر والتأثير في سلوكه. والصراع لغةً من الفعل(صرع) ومشتقاته صرعاً ومصرعاً أي طرحه على الأرض. أما اصطلاحاً فيستخدم للتدليل على المواقف المتعارضة بين طرفين أو أكثر.[1]

وقد قدم الباحثون العديد من التعريفات لظاهرة الصراع تختلف بإختلاف مدارسهم الفكرية وتخصصاتهم العلمية، فبعض تلك التعريفات كان متشدداً، يعد الصراع صلب علم السياسة وبعضها الآخر ذو اتجاه واقعي يرى أن العلاقات الدولية تتسم أساساً بسمة الصراع وتتخللها فترات تعاون. ويعرف (لويس كوسر) الصراع على أنه "النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو ايذاء أو القضاء على الخصوم".[2]

و يرى جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف أن "مصطلح الصراع يستخدم عادةً للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة؛ لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق ما لا يتوافق مع أهدافها فعلاً، أو تبدو أنها كذلك".[3]

ويرى البعض أن الحرب والنزاع والمنافسة والتوتر في الحقيقة ليست سوى محطات تقع على خط الصراع، تختلف من حيث المضمون و الدلالة عن تلك التي يشير إليها الصراع الدولي. وكثيراً ما اختلط مفهوم النزاع(Dispute) بمفهوم الصراع(Conflict)، رغم التباين في طبيعة المضمون الذي ينطوي عليه كل من المفهومين. فالنزاع يؤشر لتلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر واختلافها حول مسائل غالباً ما تكون محكومةً باعتبارات ذات طبيعة قانونية. في حين أن الصراع تحكمه أبعاد أخرى قيمية وعقائدية وفلسفية يصعب في الأكثر تأطيرها قانونياً أو أن تكون موضع اتفاق بالنسبة لأطرافها.[4] ويرى آخرون أن الأزمة: مرحلة متقدمة من مراحل الصراع..[5] ويرى البعض أن النزاع يتضمن انخراطاً نشطاً في الأعمال العدائية بهدف تدمير حياة الطرف الآخر أو تدمير رزقه أو مصالحه. فكل طرف يفترض وينسب سوء النية

---

[1] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع،2009، ص 13، ص 55.

[2] أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت: كاظمة للنشروالترجمة والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 1985، ص 140.

[4] خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[5] عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص13.

كرد على أعمال الطرف الآخر.[1] ويقدم لنا باحثان آخران تعريفاً للصراع حيث قالا: "لعل الحد الأدنى المقبول على أوسع نطاق لتعريف الصراع هو أنه موقف من التعارضIncompatibility بين اثنين أو أكثر من الفاعلين الاجتماعيين. و يكون الصراع دولياً حينما يكون الفاعلون المنغمسون فيه دوليون".[2]

إن ظاهرة الصراع البشري تعد إحدى الحقائق الثابتة في واقع الإنسان والجماعة وعلى كافة المستويات البشرية، وإذا كانت ظاهرة الصراع يمكن أن توصف بأنها ظاهرة كلية، فإن المكونات البنائية لها تشكل كل منها ظاهرةً فرعيةً، ومن ثم تتعدد جوانب وصور ظاهرة الصراع البشري. فهناك الصراع الاجتماعي و الصراع الاقتصادي و الصراع السياسي و العرقي وغيرها.[3]

و يرى بعض الباحثين أن الصراعات العرقية توصف بأنها صراعات اجتماعية متعددة تهدد وحدة المجتمع والدولة، وتفتح الأبواب واسعةً للحروب الأهلية وللتدخلات الخارجية، كما أنها وهذا هو الأخطر ترسي أسس الكراهية والرغبة في الإنتقام لدى الأعراق والجماعات المكونة للدولة، وبالتالي، فإن كل جماعة تتحين الفرصة لشن الحرب ضد الجماعات الأخرى وهو ما يجعل الإستقرار الاجتماعي و السياسي هشاً وضعيفاً و قابلاً للإنفجار في أي لحظة.

وكما هو معلوم فإن منطقة البلقان من أكثر المناطق حساسيةً في العلاقات بين الشعوب، إذ أن شعوبها تتميز بتكامل قومياتها، وحين تتكامل قوميات الشعوب فإن إحساسها بهويتها يكون شديداً إذ تشعر برغبة في تأكيد الذات في مواجهة الآخر، ولا تقبل التفريط في كرامتها القومية، كما أن منطقة البلقان بحكم موقعها الجغرافي وبحكم هشاشة الكيانات السياسية فيها كانت تمثل ساحة صراعات القوى السياسية الكبرى المجاورة لها، وكانت نتائج هذه الصراعات تنعكس على الحدود السياسية التي تبدلت وتغيرت مرات عديدة بما لا يتفق وطبيعة إمتدادات الشعوب في هذه المنطقة[4].

---

[1] كارلوس أي سلوزكي، "الطريق نحو المصالحة"، في أنطونيا تشايز ومارثا ميناو (تحرير)، **تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف**، ترجمة: فؤاد السروجي، عمان / الأردن: الأهلية للنشروالتوزيع، 2006، ص 52.

[2] أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ص 145.

[3] أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 644.

[4] مجدي أحمد حسين، "تحذر من الانفجار القادم من كوسوفا"، في بكرإسماعيل (إعداد)، **كوسوفا أمة مضطهدة**، القاهرة: مكتب آلبا برس،2000، ص 38.

إذاً، مفهوم الصراعات العرقية [*] هو تلك النزاعات التي تكون أطرافها مجموعةً عرقيةً معينةً في دولة ما. ولأن الأعراق قد تمتد عبر الدول فإن النزاعات العرقية في حال تطورها وتعقدها قد تشكل خطراً أمنياً محلياً ودولياً، يهدد الأمن والسلم الدوليين. ونخلص مما تقدم إلى أن الصراع يشتمل على وجود تعارض أو تناقض أو اشتباك أو تنازع بين عدة أطراف أو فاعلين (اثنين أوأكثر) بغية تحقيق مصالح أو أهداف معينة.

وفيما يتعلق بالصراع في كوسوفو فإن آراء الباحثين ووجهات نظرهم تتعدد حول طبيعة هذا الصراع، مما أثار موجةً عارمةً من الجدل والتحليلات، ووضع أمام وعي العالم مجموعةً هامةً من القضايا والإشكاليات والأسئلة. ودخلت الحوارات حول كوسوفو في لحظة صراعية، وانتحى كل طرف جانباً تحليلياً معيناً نظراً لتعقد جوانب الأزمة وتغير عناصرها وإفرازتها وتجلياتها المختلفة.[1]

وفي هذا الإطار يرى أحمد الكوفي مستنداً إلى الحقائق -كما يقول- أن الصراع في كوسوفو: "ليس صراعاً عرقياً، إذ أن المجموعتان(الصرب والألبان) تنتميان إلى عرق واحد، بل وليس صراعاً إقليمياً في الحقيقة وإن كان ظاهره كذلك، ولكنه صراع بين ثقافتين تنتمي الأولى إلى الإسلام والثانية تنتمي إلى الصليبية الشرقية".[2] أي أن هذا الباحث ينفي كون الصراع في كوسوفو صراعاً عرقياً أو إقليمياً وإن اتسم ببعض مظاهر هذين النوعين من الصراعات، بيد أن هذا الصراع هو حسب هذا الرأي صراع ثقافي، يدور بين ثقافتين اثنتين تنمتي الأولى إلى الإسلام، وهو بالطبع يعني الثقافة الألبانية، وتنتمي الثانية (الثقافة الصربية) إلى الصليبية الشرقية، وينفي كونها تنتمي إلى المسيحية، ذلك الدين السماوي الذي من محاوره (دع ما لله لله و ما لقيصر لقيصر). إذاً، يصنف هذا الرأي الصراع في كوسوفو على أنه صراع ثقافي بالدرجة الأولى، بين ثقافتين الأولى إسلامية والثانية صليبية شرقية.

ويرى جعفرعبد المهدي صاحب أن: " القضية بالغة التعقيد والحساسية وتستدعي أن ننظرإلى الموضوع نظرة علمية غيرمتحيزة، لنعرف ما يجري في كوسوفو، وبالنسبة لنا عربا ومسلمين، فإن العامل

---

[*] وتشير ملاحظة الواقع السياسي في عالم اليوم إلى أن ثمة سمات عامة تكاد تشترك فيها سائر الحركات العرقية، ومن هذه السمات: أن هذه الحركات ترتبط من حيث وجودها بالمجتمعات التي تتسم بالتنوع العرقي، وأنها غالباً ما تكون ذات طبيعة انفصالية..

[1] إسماعيل أبو البندورة، "الاتجاهات السياسية المختلفة في الأردن حول الحرب في كوسوفا"، في مجموعة باحثين، **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الاسلامي 1419ـ 1420هـ/ 1999**، القاهرة: مركزالحضارة للدراسات السياسية، 2000، ص 571.

[2] أحمد الكوفي، "أركان الصراع"، في بكر إسماعيل (إعداد)، **كوسوفا أمة مضطهدة**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الإسلامي يأتي في مقدمة الأمور، وإذا كان الأمر كذلك، فعلينا أن نسعى لوضع الخطوط المعيارية الفاصلة لكي لا تختلط الأوراق، ويشتبك الحابل بالنابل"[1]." فما يجري في كوسوفو بعيد كل البعد عن الدين، بل هو صراع سياسي رسمته القوى الخارجية الاستعمارية من أجل مصالحها فقط".[2]

وهنا رأي آخر يختلف مع سابقه، حيث يرى الباحث المذكور أن الصراع في كوسوفو صراع سياسي، بعيد كل البعد عن الدين، وإذا كان الأمر كذلك، فإن موضوع هذا الصراع السياسي هو السلطة، فكل طرف يسعى إلى السلطة بشكل أو بآخر، ويحاول جاهداً الحصول على أكبر قدر من القوة والنفوذ. فظاهرة الصراع السياسي كما أشرنا قبل قليل هي نتيجة منطقية للسمة البارزة للعلاقات الانسانية التي تتأرجح بين عمليتين متلازمتين في الجماعة السياسية هما: العملية التصارعية والعملية الاندماجية.

ويرى ذات الباحث أن: "الأزمة اليوغسلافية ليست ذات طبيعة دينية ولا حتى طبيعة عرقية بل إنها صراع سياسي على السلطة استخدمت خلاله كل الوسائل المتاحة أمام الأطراف المتناحرة ومن بين تلك الوسائل تم استخدام العامل الديني".[3] وفي هذه الدراسة أيضا يتوصل الباحث جعفر عبد المهدي إلى ذات النتيجة السابقة، وهي أن الصراع الدائر في كوسوفو هو صراع سياسي بالأساس، فالأزمة اليوغسلافية ليست ذات طبيعة دينية ولا حتى عرقية، لكنها صراع سياسي على السلطة. بيد أنه يشير ــ رغم تأكيده على استبعاد العامل الديني من الأزمة ــ إلى أن العامل الديني كان من بين الوسائل التي استخدمتها الأطراف المتناحرة (من أجل تحقيق أهدافها) في إطار ذلك الصراع السياسي.

ويتناول كمال مورينا دور الدين في صراع كوسوفو قائلاً: "إن هناك رأياً مشتركاً سواء عند الكوسوفيين أو المراقبين الأجانب بأن الصراع الألباني- الصربي لم يكن صراعاً دينياً بل يمكن القول بأنه صراع عرقي وسياسي واجتماعي. هذا الرأي تسانده منظمة الأزمات الدولية ICG في تقرير مطول بعنوان (الدين في كوسوفا) بتاريخ 31 يناير 2001 حيث تقول: "الديانات الثلاث -الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية- تعايشت لفترة طويلة في كوسوفا. فغالبية سكان كوسوفا ينتمون و لو اسماً إلى الإسلام. و هناك أقلية حوالي

---

[1] جعفرعبد المهدي صاحب، **مشكلة كوسوفو**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 12.

[3] جعفر عبد المهدي صاحب، **الصرب الأرثدوكس الطائفة المفترى عليها: دراسة تحليلية معمقة لفهم الأزمة اليوغسلافية**، تاجوراء / طرابلس (ليبيا): منشورات دارالنخلة، 1997، ص 127.

60000 كاثوليكي، وغالبية الصرب حتى هؤلاء الذين لا يمارسون شعائر دينهم يعتبرون الأرثوذكسية عنصراً مهماً لإنتمائهم القومي. ولكن بالرغم من هذا كله لا يمكن القول بأن الدين لعب دوراً مهماً في الصراع بين الصرب و الألبان".[1]

وقد جاء في الخلاصة التنفيذية لهذا التقرير أنه يهدف لتوضيح الأوهام حول تدخل الدين في نزاع كوسوفو، وعلى الرغم من أهمية النشاطات الدينية على طول الخطوط العرقية في كوسوفو، إلا أنه لا يمكن أن يقال بأن الدين بحد ذاته كان عاملاً مساهماً مهماً في النزاع.[2] إذاً، هذا الرأي يشير إلى أن الصراع الألباني– الصربي في كوسوفو ليس صراعاً دينياً بل هو صراع عرقي وسياسي واجتماعي.

ويرى محمد م. الأرناؤوط أن: "مشكلة كوسوفو ليست مشكلة أقلية تطالب بالاستقلال، ولكنها بؤرة نزاع معقد بين أكبر شعبين في غرب البلقان (الصرب والألبان)، ولذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار ثقافة وعلاقة كل شعب مع الشعوب المجاورة، لا يمكن تصور أي استقرار في البلقان دون تصالح ما بين هذين الشعبين، ولا يمكن تصور أي تصالح بينهما دون تصالح حول كوسوفو".[3]

وهنا نلاحظ اتجاه هذا الرأي لوصف الصراع في كوسوفو بأنه بؤرة نزاع معقد بين أكبر شعبين في غرب البلقان، وليس مجرد مشكلة أقلية تطالب بالاستقلال، وهو يربط بين حصول استقرار في منطقة البلقان برمتها بحدوث تصالح بين الصرب والألبان، على اعتبار أنهما أكبر شعبين في المنطقة ولهم امتدادات جغرافية، وأي تفجر للنزاع بينهما يمكن أن تطال آثاره كل المنطقة، بالاضافة إلى ذلك فإن الباحث يرى أنه لا يمكن تصور أي تصالح بين هذين الشعبين دون تصالح حول كوسوفو؛ لأن هذا الإقليم هو بؤرة هذا النزاع ، بل هو –كما رأى ذات الباحث– "الإقليم الذي أخذ يقرر مصير يوغسلافيا منذ عام 1981".[4]

وإذا كانت كوسوفو قد أصبحت حالة / ظاهرة مهمة لفهم ما حدث في يوغسلافيا (السابقة) خلال عقد من الزمن (1981ــ 1991) ، ولفهم ما حدث لما بقي من يوغسلافيا خلال العقد الأخير(1991ــ 1999) ،

---

[1] كمال مورينا، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[2] Report ," Religion in Kosovo", Europe Report N°105, EXECUTIVE SUMMARY,31 January 2001, **http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1591&l=6**

[3] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا بؤرة النزاع الألباني ــ الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو/ كوسوفا 1989 ــ 1999، مرجع سبق ذكره، ص 6.

فقد أدت كوسفة يوغسلافيا إلى إنهيارها وأخيرا إلى تدويلها.[1] ولذلك يمثل إقليم كوسوفو بإجماع الخبراء الاستراتيجيين بؤرة التوتر الأخطر في يوغسلافيا السابقة ، والذي قد يكون لإنفجارالوضع فيه على نطاق واسع ، تداعياته الاقليمية الخطيرة في جنوب شرق أوروبا تحديدا ، وفي القارة الأوروبية عموما.[2]

ويرى علي الجوني:" أن الصراع الحالي بين الصرب والألبان كوسوفو تغذيه الذاكرة التاريخية للطرفين، إذ لايزال صدى الهزيمة الصربية في كوسوفو أمام الأتراك العثمانيين عام 1389 حاضرا في الذاكرة الصربية. فمنذ ذلك التاريخ يسود لدى الصرب قول مأثور مفاده أن من يسيطرعلى كوسوفو، يسيطرعلى البلقان. بينما ترى الذاكرة التاريخية للألبان أنهم كانوا في البلقان قبل وصول السلاف إليه في القرن السادس الميلادي. وثمة جانب آخر للصراع يتعلق بالأبعاد الجيواستراتيجية، إذ يبلغ تعداد سكان كوسوفو نحو مليوني نسمة 90% منهم من الألبان مقابل10% من الصرب. ويقع الإقليم جنوب غرب جمهورية صربيا، وتحده في الجنوب جمهورية مقدونيا التي يشكل الألبان40% من سكانها، وألبانيا في الجنوب الغربي، والجبل الأسود في الغرب. إن هذه المعطيات التاريخية والجيواستراتيجية تشير بوضوح إلى أنه سيكون بلا شك لإنفجار الوضع في كوسوفو، انعكاسات خطيرة تتخطى جمهورية صربيا، إذ أن ألبانيا لن يسعها البقاء على الحياد (منذ بداية الأزمة تقوم ألبانيا بنشاط دبلوماسي لتدويل أزمة كوسوفو)، في حين أن ألبان مقدونيا سيبادرون لنصرة أشقائهم".[3]

يركز هذا الرأي على دورالمعطيات التاريخية في تأجيج هذا الصراع، فلكل طرف رؤيته لتاريخ كوسوفو، فالطرف الصربي ما يزال يتذكر هزيمته أمام العثمانيين في معركة كوسوفو الشهيرة عام 1389، والطرف الألباني يرى أنه كان في البلقان قبل وصول السلاف إليه في القرن السادس الميلادي، وبما أن الصرب يعتبرون من القبائل السلافية الجنوبية، التي استقرت واستوطنت في شبه جزيرة البلقان في القرنين السادس والسابع الميلاديين، فإن الألبان يقصدون بهذا الرأي أنهم استقروا في المنطقة أو استوطنوا فيها قبل وصول الصرب إليها. وهناك جانب آخر للصراع يتعلق بالأبعاد الجيواستراتيجية، إذ يبلغ تعداد سكان كوسوفو نحو مليوني نسمة 90% منهم من الألبان مقابل 10% من الصرب، أي أن الصرب يمثلون أقلية

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص 8.

[2] علي الجوني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[3] المرجع السابق نفسه، ص ص 132ـ 133.

في كوسوفو، كما أن الإقليم يقع جنوب غرب صربيا، وتحده في الجنوب مقدونيا التي يشكل الألبان40% من سكانها، وألبانيا في الجنوب الغربي، والجبل الأسود في الغرب، مما يعني أنه سيكون بلا شك لإنفجار الوضع في كوسوفو، انعكاسات خطيرة تتجاوز جمهورية صربيا، وتصل دون شك إلى الدول المجاورة.

فبسبب التداخل الإثني (الصربي– الألباني) في كوسوفو، والتقديس الديني القومي لها، والتشابك الإقليمي البلقاني المجاور، كان هناك تخوف من أن النزاع لن ينحصر بين أقلية صربية وأغلبية ألبانية في كوسوفو، بل يمكن أن يتسع ليشمل أكبر شعبين في غرب البلقان: الصرب(مع امتدادهم في صربيا والجبل الأسود والبوسنة) والألبان (مع امتدادهم في مقدونيا والجبل الأسود وألبانيا)، والدول المجاورة(مقدونيا وبلغاريا واليونان وتركيا).[1]

ويرى نويل مالكوم أن النزاع القائم في كوسوفو يستند بالأساس إلى تاريخ أحادي لا يرى فيه كل طرف إلا نفسه.[2] ومن ناحية أخرى يرى مالكوم أن إقليم كوسوفو يعتبر من أكثر أماكن التداخل الثقافي في أوروبا. ويصل الباحث المذكور إلى نتيجة مهمة ألا وهي أنه لا يمكن لأي تاريخ للبلقان أن يكون كاملاً دون الاعتراف بتاريخ الألبان و الصرب في إقليم كوسوفو.[3]

يركز مالكوم أيضاً على البعد التاريخي في النزاع، بل أنه يصف هذا النزاع بأنه مستند أساسا إلى تاريخ أحادي لايرى فيه كل طرف إلا نفسه، أي يرفض كل منهما (الصرب والألبان) وجهة النظر الأخرى حول تاريخ كوسوفو، ويصر على رأيه فقط، ولذلك حين تعرض مالكوم بجرأة وشمولية وموضوعية لأهم القضايا التي يختلف عليها الطرفان تمكن من الوصول إلى استنتاج في غاية الأهمية هو أنه: ليس كل ما يرويه الصرب عن تاريخ كوسوفو غير صحيح، ولكن ما يحتاجونه هو القدرة على التسليم بوجود حقائق أخرى لم تقل لهم.[4] ويصل المؤلف إلى نتيجة مهمة ومنطقية ألا وهي أنه لا يمكن لأي تاريخ يكتب لمنطقة البلقان أن يكون كاملا دون الاعتراف بتاريخ الألبان والصرب في كوسوفو. إذاً يركز هذا الرأي على الأبعاد التاريخية للصراع في كوسوفو.

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو / كوسوفا: بؤرة النزاع الألباني ــ الصربي في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] Noel , Malcolm, **Kosovo, Ashort History**, (London):Macmillan,1998, p.356.

[3] Op.,Cit.,p.26.

[4] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو/ كوسوفا 1989 ــ 1999**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

وترى نادية مصطفى أن: "قضية كوسوفا ليست مجرد قضية صراع عرقي ديني مثل غيرها في مناطق أخرى من العالم، ولكنها قضية ذات إطار سياسي- استراتيجي شديد التعقيد، وتتداخل فيه أوراق التوازنات الأوروبية و العالمية مع أوراق المشروع القومي الصربي في المنطقة".[1]

ويركز محمود علي التائب أيضاً على البعد التاريخي حيث يرى أن الصراع في كوسوفو:"يعكس تاريخاً طويلاً من النزاع العرقي بين الألبانيين والصربيين استغرق قروناً. وكان ذلك الصراع على أشده بينهما عند الغزو العثماني وكانت ألبانيا آنذاك جزءاً من صربيا".[2] أما خيرالدين كوشي فهو يؤكد أن:"مشكلة كوسوفا قد أصبحت حدثاً دولياً، حيث أن مطالبة الألبان بالإستقلال والسيادة جاءت في الوقت الذي ظهر فيه الوعي القومي بهذه القضية وتحول إلى نضال قومي..إن الوضع في كوسوفا لاسيما في الأعوام الأخيرة لم يكن يشكل خطراً على الألبان والصرب فحسب بل على المجتمع الدولي كله. وتعتبر المسألة الكوسوفية أهم وأبرز أزمة واجهتها أمريكا وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية".[3] ويرى روث ويجوود أن: "النزاع في كوسوفو وصف بأنه أزمة دولية وتهديد للسلم والأمن الدوليين، وليس مجرد مسألة داخلية وذلك في عدة قرارات لمجلس الأمن".[4] ويرى البعض أن: "مشكلة كوسوفو تبدو في كونها مرتبطة بالحقيقة الحاضرة/ الغائبة، التي ترتبط بطبيعة السلطة القائمة التي تفرض حقيقتها وتغيب الحقيقة الأخرى إلى أن يحدث تناوب في السلطة وفي الحقيقة، إذ تستعيد الحقيقة الغائبة مكانها وتغيب الحقيقة التي كانت موجودة. وهكذا تبدو حقيقة كوسوفو(التاريخية والإثنية والثقافية والسياسية) متناوبةً بتناوب السلطات".[5]

ويخلص محمد م. الأرناؤوط إلى أن هذا الرأي يدشن سياسةً/ مرحلةً جديدةً في غاية الخطورة، ألا وهي فرض الحقيقة المرتبطة بالسلطة القائمة.[6] فمن المعروف أن الشيوعيين في يوغسلافيا قدموا إطاراً دستورياً لإقامة العلاقة بين القوميات المختلفة على أساس من المساواة، إلا إن مشكلة القوميات قد تفجرت أكثرمن

---

[1] نادية مصطفى،"حرب كوسوفا في التوازنات الأوربية"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 245، يوليو1999، ص 115.

[2] محمود علي التائب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 6 ــ 7.

[4] روث ويجوود، "حملة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[5] مجموعة باحثين، كوسوفو/ كوسوفا الماضي والحاضر: فرض الرأي (الآخر، بلغراد)، 1989، عرض للكتاب في: محمد.م. الأرناؤوط، **كوسوفو ــ كوسوفا 1989ــ 1998** ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[6] المرجع السابق نفسه، ص 15.

مرة في البلاد، في منتصف الستينيات، وفي أوائل السبعينيات، أثناء حياة جوزيف تيتو، ثم على نحو أكثرخطورة بعد سنوات قليلة من وفاته في الثمانينيات، وعلى نحو يهدد بقاء ذلك الإطار الدستوري ذاته. بل وقد يفتح الطريق بالفعل أمام انهيار وحدة البلاد، بإستقلال معظم وحداتها السياسية.[1] وهو ما حدث حقيقة في فترة لاحقة. وبالتالي، تبدو حقيقة كوسوفو بأبعادها الأربعة (التاريخية والإثنية والثقافية والسياسية) متناوبةً بتناوب السلطات. وهذا يدشن مرحلةً خطيرةً، وهي فرض الحقيقة المرتبطة بالسلطة القائمة، في حين أن الحقيقة ينبغي أن تكون كذلك حتى لو تغيرت السلطة، بمعنى يجب أن يكون هناك ثبات قانوني أو دستوري ينسجم مع الحقيقة، ويحفظها من الطمس أو العبث.

"فعندما وصل الرئيس ميلوسوفيتش إلى السلطة عام 1987 ببرنامجه لتجميع/ توحيد الصرب أثار مشاعر الخطر لدى الشعوب والجمهوريات الأخرى. وبالفعل فقد وفى ميلوسوفيتش بوعوده وضرب ضربته الأولى في كوسوفو عام 1989 مع إلغاء الحكم الذاتي الواسع لها وبسط سيطرة صربيا عليها، وعلى فويفودينا والجبل الأسود لاحقاً، مما جعله يوسع سيطرة صربيا على نصف يوغسلافيا ويهدد النصف الآخر".[2] وفي هذا الجانب يرى مجدي أحمد حسين أن الوضع السياسي في كوسوفو يوصف بأنه: "مشكلة سياسية تتمثل في عدوانية قومية الصرب وسعيها لقمع رغبة أهالي كوسوفو في أن يحصلوا على حقهم في تقرير مصيرهم الذي يكفل لهم الحكم الذاتي في إطار فيدرالي تتساوى فيه الوحدات المكونة له".[3]

ويطرح البعض ثلاثة قضايا تبدو ضروريةً جداً لفهم أبعاد النزاع في كوسوفو، وحولها، هي بإيجاز[4]:

1. **أهمية الموقع/ المكان:** فكوسوفو تمثل موقعاً يتوسط البلقان ما بين صربيا ومقدونيا وألبانيا والجبل الأسود. و تتمتع بثروات عديدة منها الثروة المائية الكبيرة و الخامات المعدنية العديدة.
2. **الوضع القانوني/ الدستوري:** ففي يوغسلافيا الجمهورية (التي أعلنت 1945) حافظت كوسوفو على وحدتها، وحصلت على وضع إقليم يتمتع بالحكم الذاتي في إطار جمهورية صربيا. وعام 1974 أقر الدستور اليوغسلافي الجديد بنيةً جديدةً للعلاقة بين الوحدات الفيدرالية في يوغسلافيا(ست جمهوريات

---

[1] محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص 1685.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] مجدي أحمد حسين،"تحذر من الإنفجارالقادم من كوسوفا"،في بكر إسماعيل(إعداد)،**كوسوفا أمة مضطهدة**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4] أنظر: محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو – كوسوفا 1989 ــ 1998**، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 ــ 43.

وإقليمان يتمتعان بالحكم الذاتي)، وبعبارة أخرى فقد خرج إقليم كوسوفو من إطار جمهورية صربيا فقط، وأصبحت له مشاركة شبه متساوية مع الجمهوريات الأخرى في الفيدرالية اليوغسلافية. وقد تتوج هذا التطور في 24/شباط/1974 حين أقر دستور الإقليم.

3. **المشكلة الديموغرافية:** حيث يؤكد الباحث أن هذه المشكلة هي أهم جوانب هذا النزاع الألباني/ الصربي، وهي الكابوس الحقيقي بالنسبة لصربيا / يوغسلافيا، حيث يصل عدد السكان في كوسوفو(حسب تقديرات عام 1993) إلى مليونين و ثلاثمائة ألف نسمة، بغالبية ألبانية ساحقة (90%)، وقد زاد عدد سكان كوسوفو خلال القرن العشرين فقط بنسبة (6.8) مرة، بينما زاد عدد سكان صربيا ثلاث مرات، ويعود ذلك إلى الأوضاع المحلية و التقاليد الثقافية (97% من الألبان مسلمون و3% كاثوليك).

بعد هذا العرض السابق للعديد من الآراء حول طبيعة الصراع في كوسوفو وأطرافه الداخلية لاحظت الباحثة تعدد آراء الباحثين ووجهات نظرهم حول طبيعة الصراع في كوسوفو في مراحله المختلفة، مما أثار موجةً عارمةً من الجدالات والتحليلات المختلفة والمتباينة، يتضح ذلك من خلال اتخاذ كل رأي لجانب تحليلي معين، نظراً لتعقد جوانب الأزمة وتغيرعناصرها ونتائجها وتجلياتها المختلفة. واتضح للباحثة أيضاً أن هذا الصراع ذو طبيعة معقدة ومركبة، وأنه متعدد الأبعاد والجوانب، فهو صراع سياسي وعرقي واجتماعي، تداخلت فيه عوامل متعددة أيضاً بتعدد الأبعاد، من هذه العوامل: العامل الديني والعامل الجيواستراتيجي والعامل الديموغرافي بالإضافة إلى الخلاف حول التاريخ، وهذا الصراع بأبعاده المختلفة يدور بالأساس بين طرفين داخليين مباشرين هما الأغلبية الألبانية في كوسوفو والأقلية الصربية.

فالبعد السياسي في الصراع: يعني السعي إلى الوصول إلى السلطة من قبل الطرفين أو استمرار البقاء فيها أو المواجهة معها بأي شكل، الألبان ليحصلوا على حقوقهم، ومنها استقلال كوسوفو، والصرب ليحافظوا على الوضع القائم ويكرسوا من سيطرتهم على الإقليم لتحقيق مصالحهم فيه.

والبعد العرقي في الصراع : يتمثل في كون طرفي الصراع عرقين من أهم الأعراق في منطقة البلقان، "فهم كتلتين مختلفتين من البشر كل منهما يتميز بخصائصه العرقية واللغوية والثقافية، ولم يحدث على مدى قرنين من الزمن أن ذابت الكتلة الألبانية في الكتلة الصربية الغازية المهيمنة".[1] وفي حرب عام 1999 في

[1] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 52.

كوسوفو وصفت أعمال الصرب ضد الألبان بأنها (تطهيرعرقي)، فقد خلفت هذه الحرب العديد من المفقودين والمقابرالجماعية، ناهيك عن اختطاف الصرب للمدنيين الألبان وتدمير المساجد والجامعات.[1]

أما البعد الاجتماعي في الصراع: فيتمثل في سعي كل طرف من طرفي الصراع إلى تحييد أو إيذاء أو القضاء على الطرف الآخر. فالصراع الاجتماعي هو ذلك النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة و المميزة، والحصول على القوة والموارد، وبالتالي، يحاول كل طرف أن يدفع باتجاه تحقيق الوضعية التي يريدها. وتبرز مشكلة اللاجئين الألبان من كوسوفو بعد حرب 1999 كأهم مشكلة تمثل البعد الاجتماعي في هذا الصراع، وما ترتب عنها من تبعات اجتماعية خطيرة.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تداخلت في هذا الصراع فهي عديدة أيضاً منها:

العامل الديني: وهو من العوامل المهمة التي استخدمت في هذا الصراع، فالدين لدى الجانب الصربي كان حافزاً مهماً سواء في الداخل أو في الخارج. والذي يدل على ذلك أنه في عقد التسعينيات حينما كان ميلوسوفيتش مسيطراً على الحكم تم بناء عشرات الكنائس الأرثوذكسية في جميع أنحاء كوسوفو، حتى في تلك الأماكن التي لم يكن بها صربيون، أو في الأماكن التي لم يكن مصرحاً بها مثل بناء أكبر كنيسة في البلقان داخل حرم جامعة برشتينا، والغرض من بناء هذه الكنائس الكثيرة رغم أن نظام ميلوسوفيتش كان شيوعياً هو تصريب كوسوفو، وخلق انطباع بأنها أرض صربية أرثوذكسية. وفي الاحتفال بمرور ستمائة عام على معركة كوسوفو عام 1989 تم عقد أكبر تجمع حضره حوالي مليون شخص فاستغل ميلوسوفيتش ذلك ليعلن برامج لتكوين صربيا الكبرى، واستغل تلك المعركة كحد فاصل بين الشرق والغرب أو بالأحرى بين الإسلام والمسيحية. وقد صرح دوشان سميش رئيس بلدية برشتينا السابق لمجلة نيوزويك الأمريكية:"لقد ناضل الصرب هنا لإنقاذ أوروبا من الإسلام، ونحن الآن نحارب لوقف انتشارالإسلام في قلب أوروبا".[2]

والعامل الديموغرافي: وهو المعضلة الحقيقية لصربيا، فالألبان يشكلون أغلبية السكان في كوسوفو،وقد كانت الزيادة السنوية للسكان في يوغسلافيا 140 ألف نسمة ومن هؤلاء كان 41% من الألبان[3]، كما أن

---

[1] للمزيد أنظر: لطيفة إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] كمال مورينا، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3] محمد م.الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 7.

عدد سكان كوسوفو زاد خلال القرن العشرين بنسبة(6.8) مرة، ويرجع ذلك للأوضاع المحلية والتقاليد الثقافية للألبان. وحسب تعداد1981 يشكل الألبان77.5% من سكان الإقليم نتيجةً للإنفجار السكاني.[1]

أما العامل الجيواستراتيجي: فهو يتعلق بامتداد الشعب الألباني في الدول المجاورة، إذ يقع الإقليم جنوب غرب جمهورية صربيا، وتحده في الجنوب جمهورية مقدونيا، وألبانيا في الجنوب الغربي، والجبل الأسود في الغرب. فهذه المعطيات تشير بوضوح إلى أنه سيكون بلا شك لإنفجار الوضع في كوسوفو، انعكاسات خطيرة تتخطى جمهورية صربيا إلى الدول المجاورة.

وأخيراً الخلاف حول التاريخ: فالمعطيات التاريخية لها دور بارز في تأجيج هذا الصراع، فلكل طرف رؤيته لتاريخ كوسوفو. فالألبان يستخدمون التاريخ في دعواهم من أجل تغيير الوضع القانوني والسياسي لإقليم كوسوفو، إذ أنهم يدعون بأن الألبان هم الإيليريون الذين سكنوا البلقان قبل وصول الهجرات السلافية إلى هذه المنطقة، وبذلك فإن الألبان حسب دعواهم أقدم من سكن البلقان.[2] أما الطرف الصربي فما يزال يتذكر هزيمته أمام العثمانيين في معركة كوسوفو الشهيرة عام 1389، ولهذا يعتبر الصرب كوسوفو أرضاً شبه مقدسة، ومسقط الرأس التاريخي لهويتهم القومية.

إذاً خلاصة القول في هذا الجانب أن طبيعة الصراع في كوسوفو أنه معقد ومركب ومتشابك بشكل واضح، وأنه متعدد الأبعاد والجوانب، فهو صراع سياسي وعرقي واجتماعي يدور بين طرفين داخليين مباشرين هما الصرب والألبان، تداخلت فيه عوامل متعددة منها: العامل الديني والعامل الجيواستراتيجي والعامل الديموغرافي، وكذلك الخلاف حول التاريخ أوالعامل التاريخي.

---

[1] جعفر عبد المهدي صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] المرجع السابق نفسه، ص ص 120ـ 121.

*** جـــذور مشكلة كوسوفو:**

يرى بعض الباحثين أن أصل المشكلة تعود مقوماتها إلى العام 1978 عندما أصدرت أكاديميـــة العلـــوم والفنون الصربية وثيقة تتضمن خططاً لإلغاء الحكم الذاتي عن كوسوفو وتبناها قادة الحزب الشيوعي ومنهم ميلوسوفيتش وأخذوا في تنفيذها بإرسال الآف الأفراد من الشرطة الصربية إلى الإقلـــيم وســـلموا الـــصرب وأبناء الجبل الأسود الموجودين في المنطقة أسلحة لمقاومة الـــسكان،ورد المـــسلمون بمظـــاهرات طالبـــت بالاستقلال عام1981واعتقل منهم العشرات وقتل حوالي عشرة أشخاص.[1] ومن خلال رصد العديـــد مـــن الدراسات التي تناولت الصراع في كوسوفو تبين أنها تشير إلى أن وفاة الرئيس جوزيف تيتـــو كانـــت مـــن ضمن الأسباب التي أدت إلى تفجر الأوضاع في يوغسلافيا السابقة بشكل عام وفي كوسوفو بشكل خـــاص. وقد توقع أغلب المعلقين أن تحدث أزمة في يوغسلافيا في أعقاب وفاة تيتو مباشرةً عام1980، ولكن الأمـــر اقتضى عقداً كاملاً من المشكلات السياسية والاقتصادية والأخلاقية لتدخل يوغسلافيا مرحلة التفكك.[2]

فيوغسلافيا تجمع العديد من الأعراق والأجناس والديانات المتعددة وهي –كما يذكر جنرال يوغسلافي– تشبه زجاجةً مليئةً بسوائل مختلفة الكثافة، وأن الرئيس الراحل جوزيف تيتو كان على حنكة ودراية عميقـــة بالموقف اليوغسلافي برمته فكان يمسك بهذه الزجاجة (أي يوغسلافيا) فيرجها بحرفية واستمرارية إلـــى أن مات تيتو وترك عملية رج الزجاجة بحرفيته العالية، فإذا الزجاجة تسكن وتأخذ السوائل التي بهـــا طبقـــات منعزلة متفككة كل طبقة وشأنها وهذا يشبه ما حدث من تفكك حقيقي على أرض الواقع بذهاب تيتـــو الـــذي افتقدته يوغسلافيا، وعانت ولا تزال من حالة التفكك.[3]

---

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي 1999**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000، ص 51.

(2) اللورد ديفيد أوين، **خمس حروب في يوغسلافيا السابقة، سلسلة محاضرات الإمارات 33**، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة): مركز الإمارات للدراسات **والبحوث** الاستراتيجية، 1999، ص 3.

(3) حسن محمد وجيه، **العقل العربي والعقل الأمريكي إلى أين ؟ معضلات التواصل والسياسة: دراسة مستقبلية من منظـــور لغويـــات التفاوض، كراسات مستقبلية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2004، ص 116.

كانت يوغسلافيا السابقة تتكون من ست جمهوريات اتحادية ومنطقتين ذات حكم ذاتي وهي: جمهورية صربيا، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا، وجمهورية سلوفينيا، وجمهورية الجبل الأسود، وإقليم كوسوفو، وإقليم فويفودينا.[1]

ومن بداية التأسيس والتجميع لتلك الجمهوريات، كان تيتو يدرك جيدا عمق وطبيعة المشاكل التي ستواجهه، أولها الصراعات القومية والعرقية والكراهية المخزونة من جراء الصرعات السابقة، وثانيها التفاوت الحضاري والاقتصادي والثقافي بين هذه الجمهوريات، وثالثها رغبة الصرب التوسعية. واستطاع تيتيو أن يحافظ على هذا الكيان وأن يضبط الوضع العام داخله، خاصة وأن شعاره الذي ضبط به المعادلة اليوغسلافية هو"لكي تكون يوغسلافيا قوية لابد وأن تكون صربيا ضعيفة" إدراكا منه للدور الصربي في تكوين الإطار الجغرافي ليوغسلافيا ومطامعها التوسعية. وكانت أداة تيتو في ضبط هذا الكيان المتناقض والمتنافر، اعتماده صيغة الدولة الفيدرالية مع التمتع بالحكم الذاتي وصيانة الحقوق الثقافية والقومية.[2]

وقد حصل أول خلاف في عهد تيتو حول كوسوفو في أواخر الستينيات، حين حصلت مناقشات حول إصلاح النظام الفيدرالي خلال 1967و1968، وأثناء تلك المناقشات طرحت فكرة مساواة مناطق الحكم الذاتي بالجمهوريات، أي أن هناك ست جمهوريات وإقليمين للحكم الذاتي ينبغي أن تكون جميعا ثماني وحدات تتساوى فيها الأقاليم بالجمهوريات. وطرح أساتذة الجامعات والمثقفون في كوسوفو هذه الفكرة كبديل عن فكرة إعطائهم حقوقا ضمن قانون الجمهورية. فإذا أصبح الإقليم يتمتع بصفة الجمهورية فهذا يعني عمليا امتلاك حق الانفصال عن الفيدرالية وممارسة حق تقريرالمصيربمعناه الواسع.[3] في هذه الأثناء حدثت مظاهرات طلابية في كوسوفو تطالب بحق تقريرالمصير و توحيد الألبان في جمهورية واحدة. وكان تيتو واعيا لمدى حساسية ذلك بالنسبة للصرب، لذلك أرسى نوعا من التفاهم مع القادة الألبان في كوسوفو بأن تأخذ الأخيرة كل الصلاحيات التي لدى الجمهوريات ماعدا السيادة. وهكذا أصبح لكوسوفو دستورخاص بها، وأصبح لها تمثيل في الحكومة الفيدرالية وفي الرئاسة الجماعية ليوغسلافيا، لكنها فيما يتعلق بالسيادة بقيت

---

[1] للمزيد حول يوغسلافيا السابقة أنظر: عوض جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 17ــ 20. وكذلك: نزار سمك، مرجع سبق ذكره، ص ص 56ــ 57.

[2] نزار سمك، مرجع سبق ذكره، ص ص 57ــ 58.

[3] جعفرعبد المهدي صاحب، **مشكلة كوسوفو**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

جزءا من جمهورية صربيا.[1] وهكذا حلت أزمة عام 1968، وعالجت يوغسلافيا الموقف من خلال دستورها الجديد الذي أصدرته عام 1974 وبموجبه فإن منطقتي (كوسوفو وفويفودينا) تضعان دساتيرهما وبشكل لا يتعارض مع الدستورالفيدرالي ودستور جمهورية صربيا.[2] ويرى البعض أن الإختيار الفيدرالي في التجربة اليوغسلافية قد تم بواسطة الشيوعيين، وذلك كحل مقترح للمسألة القومية في يوغسلافيا التي أصبحت حتى قبل ولادتها أداةً لطموحات تيتو الإمبريالية.[3] ورغم ذلك استطاع تيتو أن يحتوي الأزمة بحنكته السياسية وقدرته على ضبط الأوضاع، ولم يتفجر الوضع في كوسوفو إلا في فترة لاحقة، ولعدة عوامل، سنتناولها فيما يلي..

*** تفجر الأوضاع في كوسوفو:**

يعتبر غياب تيتو بما يشكله من قوة وقدرة على ضبط الأوضاع الداخلية، وقدرته على خلق نظام أيديولوجي وسياسي خاص بهذه المنطقة (التسييرالذاتي واللامركزية)، عاملاً هاماً ومؤثراً في تفجير الأوضاع، خاصةً وأنه كان الطرف الوحيد القادر على إمساك خيوط المعادلة اليوغسلافية جيداً، فقد ترك فراغاً لم يستطع أحد بعده أن يشغله، مما أصاب النظام السياسي القائم بالإرتباك وفقدان القدرة على التحرك. خاصةً في ظل الأزمة الاقتصادية والتغييرات الدولية التي أعقبت وفاته. وقد استمرت عقب وفاة تيتو في مايو1980 آلية القيادة الجماعية بشكل طبيعي في ظل التماسك الذي يحدث عادةً عقب وفاة قيادة بهذا الوزن، خاصة عندما تواجهها أزمة سريعة كتلك التي حدثت في مارس 1981 حين تمرد ألبان كوسوفو تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد عامةً وكوسوفو خاصةً، وفي تلك الأزمة عبر ألبان كوسوفو عن رغبتهم في الإنفصال، بل دعى بعضهم إلى ضم ألبان الجبل الأسود إلى جمهوريتم المأمولة، والتي يرغبون في ضمها إلى جمهورية ألبانيا الأم.[4]

وربما لوكان تيتوعلى قيد الحياة لكان التعامل مع هذه المظاهرات والشعارات تم بشكل سياسي، ولكن اتضح منذ البداية أن هناك سيناريو يريد أن يضخم مما يحدث ويستفيد منه لأقصى درجة للإنقلاب على ما

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] جعفرعبد المهدي صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008، ص 76.

[4] فاضل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

حدث عام 1966في كوسوفو وفي 1974(الدستوراليوغسلافي الجديد). فقد اعتبرت رئاسة اللجنة المركزية للحزب، وبضغط من صربيا ومقدونيا، أن ما حدث في كوسوفو كان "ثورة مضادة"، ويجب التعامل معه على هذا الأساس. وبناءً على هذا التوصيف فقد أصبحت كل مشاركة في المظاهرات وكل تأييد للشعارات المذكورة فيها وكل تقاعس عن إدانة هذه المظاهرات والمشاركين فيها يدخل في أعمال الثورة المضادة التي يحاسب عليها القانون بشدة.[1]

وقد رأت قيادة صربيا بعد وفاة تيتو في الثورة المضادة فرصةً لإعادة سيطرتها على كوسوفو واستعادة مكانتها المهيمنة في يوغسلافيا كما كانت عليه في 1966. وفي هذا السياق، حملت قيادة كوسوفو آنذاك (فاضل خوجا ومحمود بقالي بشكل خاص) المسؤولية عما حدث، وأتت بقيادة مطواعة أكثر(سنان حساني وعلي شكري). وخلال تلك السنوات (1984ــ 1986) برزفي القيادة الصربية سلوبودان ميلوسوفيتش، الذي أدرك بسرعة أهمية ما حصل في كوسوفو بالنسبة لمصير يوغسلافيا، وخاصةً بعد أن أصبح رئيساً للحزب الشيوعي في صربيا عام 1986.[*]

وقد حانت الفرصة أخيراً لميلوسوفيتش في أبريل عندما طالب الصرب في كوسوفو قيادة الحزب في بلغراد بالقدوم إليهم والاستماع إلى مطالبهم. وفي ذلك الحين كان رئيس الجمهورية السياسي المعتدل إيفان ستامبوليتش الذي كان يعي خطورة الفورة القومية الصربية، ولذلك آثر إرسال ميلوسوفيتش، الذي كان وراء صعوده السريع في السلطة.

وهكذا بدأ السيناريو يتحرك بسرعة في 24 أبريل 1987 في ضاحية برشتينا (كوسوفو بوليه) ذات الغالبية الصربية، حيث جرت بالقرب منها معركة كوسوفو عام 1389. فخلال استماع ميلوسوفيتش لبعض كلمات الصرب المتوترين والمشحونين ضد قيادة كوسوفو الألبانية في المركز الثقافي حدث في الخارج صدام (تبين فيما بعد أنه مفتعل) بين حشود الصرب والشرطة الكوسوفية (ذات الأغلبية الألبانية)، وأخذ

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[*] فقد أخذ ميلوسوفيتش بخطاباته المؤثرة يضرب على الوترالحساس عند الصرب في يوغسلافيا، ويؤكد بأنه قد حان الوقت لاتحاد الصرب. وفي ذلك الوقت كان اتحاد الصرب يفهم على مستويين، الأول: توحيد صربيا الذي يعني هنا إعادة فرض سيطرتها على كوسوفو وفويفودينا، الثاني: توحيد الصرب على المستوى اليوغسلافي الذي يعني استعادة السيطرة على الجبل الأسود والبوسنة على الأقل كما كان عليه الوضع قبل عام 1966. للمزيد أنظر: المرجع السابق نفسه، ص 81.

الصرب ينهالون بالحجارة على الشرطة. وفي تلك اللحظة قطع ميلوسوفيتش اللقاء، وخرج ليعلن أمام كاميرات التصوير الجملة التي شهرته "لن يجرأ أحد على ضربكم بعد اليوم"! وقد أخذ الجمع المتأثر بهذه الجملة يصيح "سلوبو، سلوبو"، ليتحول ميلوسوفيتش منذ ذلك اليوم إلى بطل قومي للصرب.[1]

لقد كان ظهور ميلوسوفيتش بداية تطور خطير في قضية كوسوفو، حيث أقام شهرته القومية ومجده السياسي على العداء السافر للإسلام والمسلمين في كوسوفو، فأيقظ مشاعر الكراهية والحقد العنصري لدى الصرب ضد الشعب المسلم في كوسوفو، وكانت كوسوفو منطلق ميلوسوفيتش إلى السلطة في صربيا ثم الاتحاد اليوغسلافي.[2]

في شهر فبراير1989 تمت الدعوة إلى إضراب عام انطلق من مناجم (ستاري ترغ) وهذا ما جعل مجلس الرئاسة اليوغسلافي يقرر بتاريخ 27 فبراير1989 إتخاذ إجراءات خاصة في كوسوفو. وظهرت فيما بعد منظمات مسلحة، اتخذت من العنف طريقاً لتحقيق أهدافها، ومن أبرزها (جيش تحرير كوسوفو) والتي أعلنت مسؤوليتها عن العديد من أعمال الاغتيالات والتخريب في كوسوفو.[3]

وفي هذا الاطار، فقد زادت الضغوطات الصربية على قيادة كوسوفو للبدء في حملة التعديلات الدستورية التي كان لابد منها لإلغاء الحكم الذاتي الواسع في كوسوفو. ومع أن مئات الألوف من المشاركين في الاجتماعات التي عقدت في أرجاء كوسوفو قد أكدوا على الابقاء على الوضع الدستوري لكوسوفو إلا أن اجتماع مجلس الشعب الكوسوفي الذي عقد في 23مارس 1989وسط حصار بوليسي انتهى بأعجوبة إلى نتيجة معاكسة، ألا وهي الموافقة على التعديلات الدستورية المطلوبة لإلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو. وبعد خمسة أيام (28 مارس) عقد مجلس الشعب في صربيا اجتماعه الذي أقر فيه التعديلات الدستورية، وأعلن بالتالي وحدة صربيا.[4]

ومنذ إلغاء الحكم الذاتي عام 1989 والأنظار متجهة إلى كوسوفو، خشية أن يسفر المخطط الصربي عن وجهه الحقيقي، أي التهجير الجماعي أو التطهير والإبادة في كوسوفو، وكان هذا متوقعاً بحكم المشروع

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 81ــ 82.

[2] محمد يوسف عدس، **كارثة المسلمين الجديدة: كوسوفا بين التشويه والأساطير**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] جعفر عبد المهدي صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[4] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الصربي، وكان السؤال متى سيحدث هذا؟، وهو ما كان يخشاه إبراهيم روجوفا الذي راهن على النضال السلمي؛ على أساس ألا يعطي لميلوسوفيتش المبرر الذي ينتظره ليحقق حلمه بسرعة.[1] في هذه الأثناء فرضت الطوارئ، فانفجر الوضع في كوسوفو، وقتل العشرات وسجن المئات من المسلمين.[2]

وفي عام 1990 أرسلت صربيا قوات مسلحة إلى كوسوفو معززة بالطائرات والدبابات وعشرين ألفاً من الشرطة. وأعقبت ذلك مظاهرات صاخبة في الإقليم بعد الإستفتاء الشعبي المؤيد للإستقلال بغالبية ساحقة. وصدر في العام نفسه الدستور الجديد لجمهورية صربيا، وبموجبه تخضع كوسوفو رسمياً لسلطات بلغراد، وتم إلغاء حق التعليم بالألبانية في الإقليم وأوقف الدعم عن الكتب المدرسية.وجمدت رواتب المعلمين الألبان، وفي سبتمبر احتلت الشرطة المدارس فأغلقت حوالي ألف مدرسة ابتدائية ومائة وخمس عشرة مدرسة ثانوية وعشرين كلية جامعية وحرم أربعمائة وثلاثين ألف ألباني من التعليم ومائة وثمانية عشر ألف مدرس من وظائفهم. ولم يستسلم المسلمون الألبان فأبدعوا تعليماً موازياً بعد أن قاطعوا التعليم الصربي.[3]

وفي هذا السياق الجديد لنمو المعارضة الألبانية ضد إلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو، اجتمعت غالبية الأعضاء (115) من مجلس الشعب في كوسوفو خارج المبنى بعد أن منعتهم الشرطة الصربية من الدخول إليه في 2 يوليو1990 وأقروا "الإعلان الدستوري" الذي ينص على استقلال كوسوفو ومساواتها بالوحدات الفيدرالية الأخرى في يوغسلافيا. ولكن بعد ثلاثة أيام قام مجلس الشعب في صربيا في 5 يوليو بحل مجلس كوسوفو والحكومة، كما توقف راديو برشتينا عن البث باللغة الألبانية، وتم تعطيل الجريدة اليومية الوحيدة باللغة الألبانية (ريليندیا). وأبقى ميلوسوفيتش على مظهر واحد فقط من مظاهر الحكم الذاتي هو مشاركة ممثل كوسوفو في الرئاسة الجماعية؛ لأنه كان يحتاج إلى صوته لأجل احراز أغلبية داخل الرئاسة.[4]

ورداً على ذلك قام أغلبية الأعضاء في مجلس الشعب بكوسوفو، الذين لم يعترفوا بحل صربيا للمجلس، بإعلان"دستورجمهورية كوسوفو" في 7سبتمبر1990. وبالاستناد إليه تمت الدعوة إلى استفتاء حول إعلان كوسوفو"دولة مستقلة وذات سيادة" في 30 سبتمبر1991. ورغم الظروف الصعبة التي أجري فيها الاستفتاء،

---

(1) نادية مصطفى، **مشكلة كوسوفا في ظل الإستراتيجيات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(2) وحيد عبد المجيد (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي 1999**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 51.

(4) محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 84.

إلا أن نسبة المشاركة في الاستفتاء وصلت إلى 87.1% ومن هذا العدد الكبير صوت لصالح الاستفتاء 99.87%. بعد ذلك تم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة بويار بوكوشي في أكتوبر1991. وقد جرت في 24 مايو1992 أول انتخابات تعددية للبرلمان الجديد فاز فيها حزب "رابطة كوسوفو الديمقراطية".[1]

وقد انتخب في ذات العام إبراهيم روغوفا رئيساً للجمهورية بعد إقامة تلك الانتخابات تحدياً للصرب.[2] وفي عام 1990 فاز بصربيا حزب ميلوسوفيتش فوزاً ساحقاً. ثم في ديسمبر1992 فاز ميلوسوفيتش بالانتخابات الرئاسية بجمهورية صربيا، فأصبح رئيساً للجمهورية، وبقي بهذا المنصب حتى عام 1997.[3] ويذكر البعض أن الأزمة وصلت ذروتها في 1991 بكوسوفو عندما قررت القيادات الانفصالية مقاطعة نظام التعليم، وعدم السماح للتلاميذ بمواصلة دراستهم كنوع من الاحتجاج ضد السلطات الدستورية.[4]

*** حجج ألبان كوسوفو الراغبين في استقلال الإقليم:**

إن أهم الحجج التي يسوقها هؤلاء في كوسوفو هي:[5]

1. أن الألبان يشكلون 90% من سكان الإقليم، حيث يبلغ عدد سكان كوسوفو حسب إحصاء 1991(1.956.196) نسمة في حين أن عدد الألبان (1.714.768) نسمة.
2. أن الألبان هم أول من سكن المنطقة وهم الإيليريون الذين استوطنوا كوسوفو قبل الهجرات السلافية إلى شبه جزيرة البلقان.
3. أن هناك شعوباً أقل منهم عدداً قد كونوا جمهوريات خاصة بهم، مثل جمهورية الجبل الأسود، والذي يبلغ عددهم نصف مليون نسمة أي ثلث عدد الألبان في يوغسلافيا في حين يحرم الألبان من هذا الحق.
4. أن الدستور اليوغسلافي يضمن حق تقرير المصير للشعوب المكونة للدولة، على أساس أن الفيدرالية تشكل اتحاداً طوعياً.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 84ـ 85.

[2] وحيد عبد المجيد (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي 1999**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] جعفر عبد المهدي صاحب، **الرئيس السجين سلوبودان ميلوشيفيتش: مجرم حرب أم ضحية عداء الناتو؟**، الزاوية: دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 19.

[4] جعفر عبد المهدي صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[5] جعفر عبد المهدي صاحب، "طبيعة الصراع في منطقة البلقان: نموذج كوسوفو"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

5. أن كوسوفو منطقة غنية بالمعادن، في حين أن المنطقة تعاني من تخلف اقتصادي واضح.

6. أن الإقليم كان يتمتع في عهد تيتو بحكم ذاتي، وبدلاً من تطويره فإن السلطات الصربية ألغت صيغة الحكم الذاتي في الإقليم عام 1989.

*** الردود اليوغسلافية على ألبـــان كوسوفو:**

يرى بعض الباحثين أن المطالب التي يرفعها الألبان تبدو وكأنها منطقية بالنسبة للمراقب غيـر المطلـع على أوضاع المنطقة، في حين أن للسلطات الفيدرالية رأياً لا يخلـو مـن المنطقيـة، وتـتلخص الـردود اليوغسلافية فيما يلي:[1]

1. أن الزيادة السكانية للألبان في الإقليم لايمكن اعتبارها زيادة طبيعية بل تعود لثلاثة أسباب رئيسية، أولهـا: الهجرات الجماعية إلى كوسوفو في فترة الاحتلال العثماني للمنطقة وكذلك موجات الهجرة الألبانيـة إلـى كوسوفو خلال وبعد الحرب العالمية الثانية والذين هربوا من بلادهم بسبب السياسة الداخلية في زمن أنور خوجة وذلك على حساب التواجد الصربي هناك، والثاني: أن الزيادة السكانية للألبان في كوسوفو ترجـع إلى الانفجار السكاني، وازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة، وبشكل خلق الإرباك لخطط التنمية الاقتـصادية والاجتماعية، والثالث: فهو التهجير القسري للصرب وأبناء الجبل الأسـود سـواء عـن طريـق شـراء الأراضي بأسعار مغرية أو التهديد وأعمال العنف.

2. أن لفظ الإيليرية بمعناه البلقاني هو أشمل من معناه الألباني، حيث تشير البحوث والدراسات التاريخية إلـى أن الإيليريين هم السلاف الجنوبيون، واللغة السلافية هي اللغة الإيليرية.

3. تقول الرواية اليوغسلافية أن شعب الجبل الأسود أقل عددا من الألبـان ولكنـه شـعب مؤسـس للدولـة دستوريا، ومن الناحية القانونية إن الشعوب المؤسسة دستوريا للدولة لها حق إقامة جمهورية خاصـة بهـا ولها الحق مستقبلا في تغيير شكل الدولة أوتغيير الدستورفي حين أن الألبان دستوريا لا يتمتعـون بهـذه الصفة وإنما يتمتعون بحقوق الأقليات المضمونة دستوريا.

---

[1] المرجـع السـابق ذكـره، ص ص 74ــ 75.

4. أن حق تقرير المصير وحق الانفصال خاص بالقوميات المؤسسة دستورياً، في حين أن للأقليات حقوقاً أقرتها المواثيق والأعراف الدولية، وبموجب هذه المواثيق فإن الأقليات لها الحق في التعليم بلغتها الأم واستخدام أبجديتها في الصحافة والإعلام ولها حق المشاركة في الحياة السياسية وتكون جزءا من الدولة التي يعيشون على أرضها.

5. إذا كانت كوسوفو غنيةً بالمعادن فشأنها شأن كل الأراضي اليوغسلافية الغنية بمختلف الموارد، أما سبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي للإقليم مقارنةً بالمناطق اليوغسلافية الأخرى فهو يعود إلى الانفجار السكاني، وانعدام التخطيط الأسري، وعدم الالتزام بخطط التنمية التي تعدها الدولة، والقيام بكل أنواع العصيان المسلح للحركات الانفصالية.

6. إن سبب تضييق نطاق الحكم الذاتي في إقليم كوسوفو حسب التغيرات الدستورية لعام 1989 يرجع إلى التخوف من تطورات محتملة قد تؤدي إلى استقلال إقليم كوسوفو، وانفصاله عن البلد الأم، وهو ما ترفضه السلطات المركزية في الدولة الأم.

7. فإذا كان الهدف من نضال الألبان من أجل الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو، وإذا كان الحكم الذاتي مقبولاً منذ عهد الرئيس تيتو، فلماذا كانت المنظمات الانفصالية تحرض على التمرد في عهد تيتو وبعده؟ ومعلوم أن هناك حركات عصيان في الأعوام التالية: 1963،1961، 1974، 1981، 1986، 1988، 1989.

*** المقاومة السياسية بزعامة إبراهيم روغوفا:**

جاء إبراهيم روغوفا إلى السياسة من الأدب والنقد، حيث برز اسمه كناقد جاد في نهاية السبعينيات، وأصبح في نهاية الثمانينيات رئيساً لرابطة الكتاب في كوسوفو، ولكن خلفية روغوفا العائلية والظروف التي جاء فيها إلى رئاسة الرابطة جعلت منه سياسياً على رأس الأحداث التي أخذت تتطور بسرعة في كوسوفو ويوغسلافيا.

ولد روغوفا في الثاني من ديسمبر1944 في قرية بشمال غرب كوسوفو حيث كانت آنذاك مع ألبانيا الكبرى، وفي عائلة عرفت بمعارضتها لإعادة ضم كوسو إلى يوغسلافيا مما أدى إلى إعدام والده وجده عام1945.وهكذا نشأ إبراهيم يتيما في أسرة ذات سمعة جيدة في نظرالألبان ومشبوهة في نظر السلطات الصربية.وبعد إكمال تعليمه الثانوي تابع دراسته الجامعية في قسم اللغة الألبانية.ثم واصل دراسته العليا في

الأدب والنقد حيث أكمل الدكتوراه عام 1984. وقد بادر روغوفا مع عدة مثقفين إلى تأسيس أول حزب معارض في كوسوفو اسمه"رابطة كوسوفو الديمقراطية" وأنتخب روغوفا رئيسا له.[1] ويمثل روغوفا الجناح الذي يفضل الحل السلمي عن اللجوء إلى القوة العسكرية في سبيل تحقيق الإستقلال المرجو الذي يعتبره الألبان حقاً تاريخياً وقانونياً لهم على أرضهم باعتبارهم شعباً له حق تقريرالمصير في نطاق الاتحاد اليوغسلافي السابق وليس أقلية في نطاق صربيا.[2]

وتتلخص السياسة الأساسية لإبراهيم روغوفا في ثلاث نقاط هي:[3]

1. تجنب أي ثورة عنيفة.
2. تدويل قضية كوسوفو، بمعنى السعي لإقناع المجتمع الدولي للتدخل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك إقامة حماية لشعب كوسوفو بواسطة الأمم المتحدة.
3. إنكار و معارضة أي شرعية لحكم الصرب في كوسوفو، عن طريق مقاطعة أي انتخابات أو عملية إحصاء سكاني تقوم به السلطات الصربية واستكمال الهياكل التنظيمية لجمهورية كوسوفو.

*** الخلافات حول التعليم في كوسوفو:**

وفقاً لدستور 1974 تمتعت كوسوفو بالحكم الذاتي، فكان لها سلطة صنع القرار على جميع مستويات التعليم، وفي أوائل 1991 منعت القوات الصربية المدرسين والطلاب الألبان من دخول مدارسهم في الإقليم.[4] حول هذا الموضوع بدأت المفاوضات في روما خلال يوليو1996،وبعدها تم الاتفاق على نص الاتفاقية،ووقع عليها روغوفا ثم ميلوسوفيتش في 1سبتمبر، لتعلن في الثاني من سبتمبر1996. وينطلق نص الاتفاقية من المصاعب التي يمر بها النظام التعليمي في كوسوفو، ليصل إلى أن الغاية منها تطبيع النظام التعليمي، بدافع الاعتبارات الإنسانية. وانتهت إلى تحديد آلية لمتابعة تطبيقها بتشكيل لجان مختلطة 3+3.[5]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] نادية مصطفى، "أزمة كوسوفا بين الذاكرة والأزمة الراهنة"، في مجموعة باحثين، **أمتي في العالم: حول قضايا العالم الإسلامي 1418ـ 1419هـ ـ 1998**، مرجع سبق ذكره، ص 567.

[3] محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[5] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 90.

اجتمعت اللجنة عدة مرات لكنها فشلت في إحراز أي تقدم ؛لأن الجانب الصربي فسرالوثيقة على أنها اعتراف بالنظام التعليمي الصربي في حين أن أهل كوسوفو اعتقدوا أن الوثيقة تسمح لهم برجوع الطلبة إلى مدارسهم بدون شرط مسبق.[1] غير أن هذا الاتفاق لم يطبق كاملا، وأبطأت السلطات الصربية في فتح قنوات الحوارمع الألبانيين. وشهد الإقليم اضطرابات عديدة، تمثلت في محاولات إغتيال استهدفت قوات الأمن والألبان المتعاونين مع السلطات الصربية.[2]

وهكذا نلاحظ اخفاق تلك اللجنة في تحقيق أهدافها،بسبب الخلاف المعقد بين الطرفين على لب الموضوع المتعلق بطرف يصرعلى الانفصال عن الدولة الأم (الألبان)،وآخر يرفض هذا الأمر بتعنت، بسبب إصراره على موقفه القائل بأن كوسوفو جزء من جمهورية صربيا. وبالتالى بدا جلياً أن كل طرف أخذ يعيد حساباته ويتشدد في مواقفه في ضوء المستجدات. بل إن تأكيد الاتفاقية على أنها فوق كل نقاش سياسي يعطي للمراقب ملامح تلك الصورة التي يظهر فيها كل من الطرفان وهو يتمسك برأيه ويرفض الرأي الآخر.

*** حرب كوسوفو و تفجر الصراع العرقي:**

تعتبر النزاعات الإثنية ظاهرةً كونيةً زادت أهميتها مع تفكك الكتلة الشرقية في مطلع التسعينيات،[3] وبطبيعة الحال تشكل كوسوفو بؤرة من بؤر النزاعات المعقدة في العصر الحديث، وقد شكل ذلك المأزق المتعلق بقضية النظام التعليمي نقطة انطلق منها ألبان كوسوفو المعارضون لروغوفا؛ ليظهروا عدم جدوى دعواته السلمية. وكانوا قد شكلوا "جيش تحرير كوسوفو" لتحقيق القطيعة التامة مع بلغراد. وبدأ هذا الجيش عملياته ضد الصرب، وبدأ يصعدها في 1997و1998. وفي عام 1998 انفجر العنف في كوسوفو.[4]

وقد بدأت الحرب في كوسوفو عمليا في 28 فبراير1998، حين ردت القوات الصربية على اغتيال كومندس ألباني رجلين من الشرطة، فاستمرت الصدامات إثرها في منطقة درينيكا عدة أيام.[5]

---

[1] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] **أوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين عام 1998، الجزء الأول**، عرض وتحليل: مؤسسة لاديكوفرت، ترجمة وتعليق: حسين شريف، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص 291.

[3] نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 364،يونيو 2009، ص 63.

[4] مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[5] إريك لوران، مرجع سبق ذكره، ص 27.

وقد تكرر تهديد أمريكا للرئيس الصربي، بعدم اضطهاد الألبان، لكنه تجاهلها، وقام الجنود والشرطة والميليشيات الصربية عام 1998 بعمليات تصفية عرقية، فاجتاحوا القرى الألبانية، وحرقوا البيوت، وقتلوا العديدين، ودافع ميلوسوفيتش عن هذه الاعتداءات بأنها كانت تهدف إلى مطاردة جيش تحريركوسوفو.[1]

واعتبرميلوسوفيتش أن قضية كوسوفو شأن داخلي، فاضطرت الدول الأوربية لعقد مؤتمر في لندن(1998/3/10) وقررت حظر السلاح عن يوغسلافيا وحثها على تسوية النزاع سلمياً، وبعد فشل هذه الجهود أجبرالاتحاد الأوروبي وأمريكا على تجميد استثماراتهم بيوغسلافيا، وهددوا بالتدخل العسكري ما لم تتوقف عمليات التطهير.[2] وفي تقرير للأمين العام للأمم المتحدة ذكر أن مستوى وطبيعة العنف بكوسوفو، ما يزال يشكل مصدر قلق كبير. ووصفت الحرب بأنها: "أوسع عملية تطهيرعرقي شهدها التاريخ".[3]

وفي 24 مارس 1999 قامت الطائرات الأطلسية بقيادة الولايات المتحدة بقصف أول الأهداف التي وضعتها لنفسها.[4] وكان التبرير هو وقف حملة التطهير العرقي في كوسوفو. واعتبرت تلك الحرب أول عمل عسكري كبير يقوم به الناتو بصفته المستقلة.[5] وقد استمرت الضربات لمدة 78 يوما وانتهت باتفاق بين الصرب والناتو في 10 يونيو1999 على سحب جميع القوات الصربية، عندها ستتوقف الغارات.

وقد ارتبط وضع كوسوفو منذ 10/6/ 1999 بقرار مجلس الأمن 1244 الذي جعل منها محمية دولية. وعملت القوات الدولية على حفظ السلام بإقليم كوسوفو، وسعت لبذل كافة الجهود للنهوض بشعب الإقليم وأجهزته تدريجيا من أجل القيام بإدارة الإقليم.[6] أخيرا، إن ما أثبتته هذه الأحداث هو سهولة استغلال صناع السياسة الغربية لحجة حماية حقوق الإنسان لتبرير التدخل في النزاعات.[7]

---

(1) ستانلي ميسلر، **كوفي أنان: رجل سلام في عالم من الحروب**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2007، ص 180.

(2) قدري مفتاح الأطرش، **مدخل إلى قضايا حقوق الإنسان**، سرت: مجلس الثقافة العام، 2008، ص ص 135ــ 136.

(3) إليزابيث بوند، **الجولة الأخيرة في البلقان: تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوروبية**، ترجمة: ميشيل دانو، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008، ص 149. وأنظر: جعفرعبد المهدي،"الإرهاب الدولي"، **مجلة: دراسات**، العدد: 18، الخريف 2004، ص 47.

(4) جمال دملج (تقديم)، "برنامج كوسوفو.. مأساة القرن العشرين"، تاريخ الحلقة :1999/5/8، على قناة الجزيرة الفضائية، **http://www. Aljazeera.net/NR/exeres/FE776382-7E33-4914-B107-8CF1E6775132.htm**

(5) نبيل فؤاد،**حلف شمال الأطلسي: النظام العالمي الأحادي و مشروع الشرق الأوسط الكبير**،القاهرة:دار الجمهورية،2007، ص 160.

(6) محمد عبد الحميد،"النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية:تجربة كوسوفو"،**السياسة الدولية**،العدد: 176، أبريل 2009، ص 265.

(7) أنظر: ديفيد ريف،"كوسوفا نهاية عصر" في فابريس ويسمان (تحرير)، **في ظل حروب عادلة: العنف والسياسة والعمل الانساني**، منظمة أطباء بلاحدود، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص 279.

المبحث الثاني: الأطراف الخارجية للصراع في كوسوفو

إن الأطراف الخارجية تتدخل في إدارة الصراع الإثنى الداخلي بعد فشل الأطراف (الأخرى)، خاصة مع تأثير الصراع الإثني على الدول الإقليمية المجاورة، أو تهديده للمصالح الحيوية لأطراف ثالثة، أو الأمن والسلم الدوليين على النطاق الإقليمي أو الدولي، مما يدل على أن إدارة الصراع الإثني لم تعد شأنا داخليا فقط، ولكنها محط اهتمام دولي ومسئولية دولية.ويلاحظ أن الهدف من الكثيرمن الصراعات هو تحديد المصير والإستقلال.[1]

وتنقسم سياسات إدارة الصراع وفقا لعدد الأطراف إلى: إدارة منفردة من جانب النظام قد تنصرف إلى حل حقيقي، أو إلى تظاهر بالحل لتهدئة الجماعات. وهناك إدارة ثنائية بين أطراف الصراع من خلال التفاوض، ويفترض ذلك وجود ثقة متبادلة بين الأفراد، واعتراف متبادل بالمطالب المشروعة. وهناك إدارة ثلاثية من خلال وساطة طرف خارجي، نتيجة لتعدي آثار الصراع حدود الدولة القومية والتأثير على المصالح الحيوية للدول الإقليمية المجاورة. وأخيرا، هناك إدارة متعددة الأطراف من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وقوات حفظ السلام الدولية، سواء كان التدخل سلميا أو عسكريا.[2]

وكما سبق وأشرنا، فإن الوضع في إقليم كوسوفو قد تفجر مع إلغاء صربيا للحكم الذاتي الذي كان يتمتع به الإقليم منذ عام 1974، وقامت بتعديل الدستور عام1990 لينص على ضم الإقليم إلى صربيا.

وكرد فعل على إلغاء الحكم الذاتي قام الألبان عام1990 بتشكيل برلمان خاص بهم، وأقروا الإعلان الدستوري الذي ينص على استقلال كوسوفو ومساواتها بالوحدات الفيدرالية الأخرى في يوغسلافيا.[3] آذانا صاغية في بلغراد، تم إجراء استفتاء في الإقليم عام 1991 أسفر عن إعلان استقلال الإقليم بالفعل تحت اسم "جمهورية كوسوفا"، وانتخاب إبراهيم روجوفا رئيسا لها عام 1992.[4]

---

[1] Gurr, Ted Robert, "Ethnic Warfareon the Wane, **Foreign Affairs**, Vol. 79, May/June 2000, P. 52-53.

[2] هالةجمال ثابت، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990 – 2000**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005، ص 84.

[3] أنظر: محمد الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

[4] سمعان بطرس، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2008، ص ص 362-363.

ويرى الباحثون أنه: "مع انتهاء الحرب الباردة بحلول عام 1991، بدأت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية في التفكك على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي. ففي عام (1991-1992)، اعترف المجتمع الدولي باستقلال كل من جمهوريات: كرواتيا، سلوفينيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك.

وحيث أن هذه الجمهوريات كانت تضم أقليات صربية، فقد شنت جمهورية صربيا حروبا مدمرة ضدها لتمكين الأقلية الصربية فيها (شكل الصرب 33% من سكان البوسنة، و12% من سكان كرواتيا) من السيطرة على أكبر مساحة للبلاد، وضمها لجمهورية صربيا الأم، تحقيقا للحلم القديم بتكوين دولة صربيا الكبرى، والذي أحياه رموز الصرب بعد وفاة تيتو وعلى رأسهم "سلوبودان ميلوسوفيتش".[1]

وقد دخلت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية مراحل تفككها الأخيرة في منتصف سنة 1991 عندما أكدت سلوفينيا وكرواتيا بالقوة إعلان استقلالهما (يونيو1991) وتدخل الجيش الشعبي اليوغسلافي من أجل الحفاظ على سلامة البلاد ووحدتها.[*] وبعد تفكك يوغسلافيا وتفسخ العلاقات بين السلاف، لم يبق سبب وجيه أمام الألبان في كوسوفو في أن يبقوا ضمن الدولة الجديدة المكونة من الصرب والجبل الأسود،[2] لذلك بادروا إلى إعلان استقلال الإقليم من طرف واحد.

وهكذا، بدأت الحرب "الأهلية" في يوغسلافيا، وعندما تبدأ حرب أهلية تنغمس فيها أطراف خارجية بشكل مباشر من الطبيعي أن يستحضر كل طرف أحقاده المخزونة والمتراكمة عبر التاريخ، وأن يوظف أبعاد وجوانب الصراع كافة، سواء ما تعلق منها بالعرق أو بالدين أو بالانتماءات الطائفية أو القومية أو بالحقوق التاريخية والقانونية، لحشد وتعبئة القوى الموالية في معركة تبدو مصيرية. وبالتالي، تم نقل الصراع اليوغسلافي إلى مرحلة جديدة، تفتح معها احتمالات متزايدة لتدخلات مباشرة من جانب القوى

---

[1] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 362.

[*] شنت القوات الصربية حروبا عديدة ضد الجمهوريات التي أعلنت استقلالها للحيلولة دون انفصالها عن يوغوسلافيا، وأعلن ميلوسوفيتش أن أي بادرة لانقسام يوغسلافيا ستحدو بصربيا للمطالبة بإدخال تعديلات على الحدود، أي ستطالب صربيا بضم الأماكن التي يسكن فيها الصرب في كرواتيا إليها.وعندما أعلنت سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما،أمر البرلمان الفيدرالي الجيش باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع انقسام يوغسلافيا. أما البوسنة فقد حذر الرئيس البوسني على عزت بيجوفتش أنه إذا ما اعترفت ألمانيا باستقلال كرواتيا واتبعتها بقية الدول فإن الحرب في البوسنة واقعة لا محالة، فالمسلمون يشكلون 43% من سكان البوسنة والكرواتيون 18%، والباقين من الصرب، ولن يسمح الصرب ببقائهم أقلية في تلك الجمهورية..للمزيد أنظر: محمد صادق صبور، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-78.

[2] أنظر خيرالدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 37-40.

الخارجية، رغم إتاحة مجال أوسع للتحرك الدولي المنسق لحل النزاع، خاصة من جانب الأمم المتحدة. وكان إلغاء صربيا للحكم الذاتي في كوسوفو هو السبب المباشر وراء إشعال الأزمة، وأدى إلى تزايد دعم سكان الإقليم للحركات المطالبة باستقلال كوسوفو. وفيما يتعلق بانخراط الأطراف الخارجية في هذا الصراع، فقد أملته عوامل متنوعة أهمها، حسب بعض الباحثين، هو العامل الاستراتيجي السياسي والأمني، تليه بعد ذلك العوامل الأخرى، وبخاصة ما يتعلق منها بالروابط الثقافية والحضارية.[1]

وقد كان إعلان استقلال كوسوفو مدعاة لزيادة مخاوف القوى الكبرى في تلك الفترة التي انزلق فيها الجميع في حرب كرواتيا ــ صربيا، ثم في مأساة البوسنة[*] وثارت المخاوف من اندلاع الحرب في كوسوفو، واتساع نطاقها إلى الجوار البلقاني.[2] ولذا فإن القوى الكبرى لم ترسم إستراتيجية محددة في هذا الإطار، لكنها ركزت في هذه المرحلة (1992–1997) على ثلاثة مسالك لاحتواء الموقف:[3]

أولها: إعلان مواقف حول خطوط عامة تبدو متوازنة بين مواقف طرفي الصراع، وهي تتكون من شقين أساسيين، من ناحية: استمرار تحذير صربيا من استخدام القوة العسكرية في كوسوفو على نحو ما جرى في البوسنة، وإلا تعرضت لتدخل عسكري خارجي، وكان من أوضح هذه التحذيرات التي وجهتها الولايات المتحدة عام 1992، ولقد تكررت هذه الإشارات من الغرب إلى بلجراد خلال السنوات التالية، ومن ناحية أخرى: تشجيع وتدعيم المسار المعتدل الذي ينتهجه روجوفا والذي يتمسك بالخيار السلمي في ظل شروط معينة.

المسلك الثاني: يتمثل في رعاية حوار صربي ــ ألباني غير معلن وسري، وبوساطة أوروبية ألمانية أولا (1992–1993)، ثم إيطالية بتشجيع وحث أمريكي، وبتشجيع من صالح بريشا الرئيس

---

[1] حسن نافعة، حلقة نقاشية حول "قضية كوسوفا وتطور دور حلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 254، يوليو 1999، ص ص 138ــ 139.

[*] كانت مسألة إعادة سيطرة صربيا على كوسوفو تتطلب تعديلات دستورية على مستوى الجمهورية الفيدرالية، وهو ما أطلق ردة فعل متوجسة في بقية الجمهوريات اليوغسلافية من الهدف الأخير الذي يريد الوصول إليه ميلوسوفيتش، مما أدى إلى بروز معارضة متزايدة له في سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة انتهت لاحقا إلى تصدع وانهيار يوغوسلافيا عام 1991. للمزيد أنظر: محمد م.الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] نادية مصطفى، مرجــع سبق ذكــره، ص 570.

[3] المرجــع الســابق نفــسه، ص ص 570–571.

الألباني الأسبق الذي اقترح مثل هذا الحوار، وبتشجيع أيضا من بعض الاتجاهات الصربية المعتدلة، والذي انتهى بتوقيع "اتفاقية التعليم" في سبتمبر عام 1996.

أما المسلك الثالث: يتبلور بدرجة أكبر بعد توقيع اتفاقية دايتون وبداية تطبيقها، ومع بداية أعمال جيش تحرير كوسوفا، أي مع تزايد المخاوف من اندلاع الحرب في كوسوفو. ولذا ارتفعت لهجة التدخل الخارجي، ولهجة التهديد من ناحية، والترغيب من ناحية أخرى.

وبعد عرض هذه المسالك الثلاثة التي ركزت عليها القوى الكبرى لاحتواء الموقف في إقليم كوسوفو ومنع انفجاره، سوف نتطرق فيما يلي للحديث عن أهم الأطراف الخارجية (الدولية) للصراع في كوسوفو، ومواقفها من استقلال كوسوفو من جانب واحد عام 1991، ومواقفها كذلك من الحرب التي دارت في الإقليم أواخر التسعينيات من القرن الماضي. هذا بالإضافة لتناول دور حلف شمال الأطلسي في هذه الحرب، والآراء المختلفة حول تدخله العسكري في كوسوفو.

بداية تجدر الإشارة إلى أن ردود فعل المجتمع الدولي إزاء أزمة كوسوفو مستمرة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مع اختلاف شكل وقوة هذه الردود، مع أن المشكلة الكوسوفية ــ كما يرى بعض الباحثين ــ دخلت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة وحتى أواخر التسعينيات، نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، ويرى ذات الباحث أن المجتمع الدولي قد أخطأ عندما نظر للمشكلة الكوسوفية على أنها مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان (فقط)، ولم ينظر إليها كمشكلة تتعلق بالحقوق السياسية والوضع الإقليمي، ولم يتخذ خطوات وإجراءات كافية، فلم يشجع ألبان كوسوفو على حل مشكلتهم بالطرق السلمية، في حين شجع الصرب على قمع المطالب الواقعية لألبان كوسوفو.[1]

وفي هذا الإطار، سوف نتناول الموقف الأوروبي والأمريكي من مشكلة كوسوفو، عبر مرحلتين، تبدأ أولهما من عام 1991 حتى 1997، و الثانية من عام 1998 حتى انتهاء الحرب في كوسوفو.

---

[1] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 59.

أولا- الموقف الأوروبي من قضية كوسوفو:

أ- موقف المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي من عام 1991 حتى 1997:

تعد منطقة البلقان مجالا أوروبيا حيويا لا يمكن تجاهل أية تداعيات من قبل دول أوروبا، لذا فإن الدول الغربية ولاسيما فرنسا وألمانيا تعمد إلى أن تكون القضايا الأوروبية شأنا أوروبيا وفقا لما حددته الرؤية الفرنسية والألمانية منذ عقود ماضية.[1] وفي هذا الإطار يرى بعض المحللين أنه منذ بدأت ملامح هذه الأزمة في الظهور أبدت معظم الأطراف الإقليمية والدولية تخوفها من الصراعات الداخلية، وحرصها على عدم تدهور الأوضاع وانهيار يوغسلافيا ورفض العنف في حل الأزمة.[*] فالتعامل مع المشكلة اليوغسلافية لا يمكن أن يتم بمعزل عن التغيرات الجذرية التي تمت في أوروبا سواء انهيار الاتحاد السوفيتي، أواتجاه أوروبا الغربية إلى الوحدة والاندماج، ومحاولة كل طرف أوروبي تأكيد وتثبيت أوضاعه في ظل هذه المتغيرات الجديدة.[2]

وبعد إعلان وزير الدفاع اليوغسلافي في 7مايو1991، أن يوغسلافيا في حالة حرب أهلية، أدرك الكثير أن الصراع داخل يوغسلافيا حدث يخص أوروبا فحسب، وصرح وزير خارجية لوكسمبورج: "أن هذا الحدث يتعلق بأوروبا وليس بالأمريكيين". وتبنى الرئيس "بوش" وإدارته وجهة النظر نفسها، مما شجع الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمة. ومنذ البداية، رأى البعض أن إدارة الصراعات في يوغسلافيا تدخل في إطار مسئوليات الاتحاد الأوروبي، لذلك فضل الأخير أن يدير الأزمة من خلال الحلول الدبلوماسية، المتمثلة في سلسلة من بعثات سلام تحت إشراف مراقبين مدنيين.واختتمت هذه

---

[1] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[*] يرى نزارسمك: أن ثمة اتجاهين في الموقف الأوروبي إزاء الأزمة اليوغسلافية، أولهما: مع التفتيت وهو الاتجاه الذي تقوده ألمانيا والنمسا وتؤيده إيطاليا. والاتجاه الثاني:هو اتجاه يخشى من تفتيت يوغسلافيا خوفا من أن يؤثر هذا الأمر على الأقليات الموجودة لديه، واليونان تحديدا هي خير مثال على ذلك، وقد لعبت اليونان دورا مؤثرا داخل المجموعة الأوروبية لدعم الصرب.وبين هذين الاتجاهين ظل الموقف البريطاني في الظاهر لا مباليا، وإن كان يلعب دورا لصالح الصرب. للمزيد أنظر:نزارسمك، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-82.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 79.

العمليات من خلال الموافقة على الاشتراك في قوة للتدخل تنفذ عمليات تحت إشراف الأمم المتحدة عام 1992.[1] وكان إعلان الحرب مسألة خطيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة، أنها تقع على القرب من أبوابه، فضلا عن كونه يطمح إلى منافسة أمريكا بتقديم نفسه إلى كل مناطق أوروبا كنموذج للانخراط فيه أو التعاون معه. وهنا طرحت مسألة إيجاد أفضل السبل لإدارة الحرب في يوغسلافيا، فكان الحصار والعقوبات الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الوسيلة الدبلوماسية.[2]

وقد وضعت الجماعة الأوروبية شروطا لاعترافها بالدول الجديدة (الناشئة عن تفكك يوغسلافيا السابقة) في مقدمتها: احترام هذه الدول والتزامها (بواجباتها على الصعيد الدولي)، ورفض تعديل الحدود القائمة فعلا، إلا بالطرق السلمية، وبالاتفاق المشترك والتحكيم والتفاوض، والتزامها بحقوق الأقليات فيها، واحترام كافة المواثيق الدولية، وفي صدارتها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان هلسنكي وباريس، خصوصا البنود المتعلقة بدولة القانون والديمقراطية، وجاءت هذه الشروط توافقا مع موقف الجماعة الأوروبية الداعم لكون الحدود الإدارية بين الجمهوريات اليوغسلافية هي نفس حدودها الدولية عند الاستقلال، مالم يتم الاتفاق المشترك على خلاف ذلك.[3]

وبالتوافق مع هذه الشروط أعلنت جمهوريات مقدونيا والبوسنة والجبل الأسود، إضافة إلى إقليم كوسوفو استقلالها، ونشطت حركة مقدونيا والبوسنة لطلب الاعتراف الدولي باستقلالهما. وبهذا الخصوص، اتسمت السياسة الأوروبية بازدواجية المعايير: ففي حين كان الإسراع بالموافقة على استقلال كرواتيا وسلوفينيا، اتسم الموقف تجاه مقدونيا والبوسنة والهرسك بالتريث والتسويف، لاعتبارات ومعادلات سياسية ومصلحية. من ناحية أخرى، فرضت هذه الاعتبارات والمعادلات تبني الجماعة الأوروبية "صيغة وسطا" تمثلت في عدم سحب اعترافها بما تبقى (آنذاك) من الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي.[4]

---

[1] جينيفرميد كالف، **حلف الناتو**، إعداد: قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2009، ص 44.

[2] محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة: بين التخطيط والفوضى**، ط2، القاهرة: سما للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص ص 215-216.

[3] السيد عوض عثمان، "يوغوسلافيا ومشكلات ما بعد الاعتراف الأوروبي"، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[4] المرجع السابق ذكره، ص 269.

وقد كان الموقف الأوروبي هو الأهم ــ حسب وصف بعض الباحثين ــ في فترة تفكيك يوغسلافيا، وكذلك في حل الأزمة الكوسوفية بشكل عام، حيث لم يقم الاتحاد الأوروبي[*] بتوجيه الدعوة لمندوبي كوسوفو لحضور المؤتمر الخاص بيوغسلافيا الذي عقد في لاهيج في سبتمبر 1991، وعندما تقدم الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 1991 للاعتراف باستقلال الجمهوريات السابقة ليوغسلافيا قام برفض طلب كوسوفو للاستقلال. وقد اشترك الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر في تفسير مبدأ تقرير المصير، ووفقا للموقف الرسمي للاتحاد فإن حق تقرير المصير هو التعبير عن الإرادة الحرة، والذي يعني الحق في إقامة دولة، ويخول للذين يقيمون في الجمهوريات داخل الفيدرالية، أما الذين لا تنطبق عليهم هذه المواصفات فقد حرموا من الحق في دولة مستقلة.. وقد أجازت لجنة التحكيم- وهي جهاز متفرع من مؤتمر لاهيج الخاص بيوغسلافيا، والمعروف باسم لجنة بادنتر[*]- موقف الاتحاد الأوروبي.[1]

وأقرت الجماعة الأوروبية في 16 ديسمبر 1991 توصيات اللجنة المشكلة برئاسة روبرت بادنتر للتعامل مع الكيانات الناشئة من انهيار يوغسلافيا، وهذه التوصيات هي:

1- الاعتراف باستقلال الدول التي كانت جمهوريات ضمن يوغسلافيا الاتحادية.

2- عدم الاعتراف بأي تغيير في الحدود بين هذه الجمهوريات.

3- الاعتراف بالحقوق المدنية للأقليات في إطار الدول الجديدة المستقلة وفقا للقانون الدولي.

وبعبارة أخرى فقد اعتبرت الجماعة الأوربية والولايات المتحدة كوسوفو جزءا من جمهورية صربيا، وأن الألبان يمثلون أقلية قومية لها حقوقها ضمن الجمهورية. وقد جاءت هذه الخطوة كصدمة

---

[*] تجدر الإشارة هنا إلى أن خير الدين كوشي في إطار تناوله للموقف الأوروبي من استقلال كوسوفو يشير إلى رد فعل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ويوضح أنه عرف فيما بعد بالاتحاد الأوروبي، الذي كان موقفه هو الأهم في فترة تفكيك يوغسلافيا، ويقول ذات الباحث: "إن قلة الاكتراث بأزمتنا، والتقليل من شأنها وإنكار حقوقنا كان أمرا جليا منذ البداية". للمزيد أنظر: خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[*] أسست لجنة بادنتر في سبتمبر عام 1991، وهي جهاز متفرع من مؤتمر لاهيج الخاص بيوغسلافيا، وقد أشير إلى أهمية هذه اللجنة في مبادئ الاعتراف بدول شرق أوروبا الجديدة، والاتحاد السوفيتي في 16 ديسمبر 1991. أنظر: خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59، وكذلك: محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

[1] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

للألبان تذكرهم بتخلي أوروبا عن تشيكوسلوفاكيا عام 1938.[*][1] وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطوط العريضة لموقف الاتحاد الأوروبي مفادها أن حل مشكلة كوسوفو في نطاق الاتحاد اليوغسلافي يجب أن يراعي المعايير التالية:

-الحفـــاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغسلافيا.

- في مقـــابل إعطاء وضع استقلال ذاتي لإقليم كوسوفو.

-والاعتماد أساسا على التسوية السلمية والحوار بين الطرفين.

ويبدو أن أوروبا قد اتجهت إلى عدم الضغط بقوة على الصرب في هذه المرحلة؛ لاعتبارات عديدة على رأسها الضرر الذي يمكن أن يلحق محاولات عقد السلام في البوسنة، والتي تعد الحكومة الصربية طرفا أساسيا فيها، والانعكاسات المحتملة على عملية التحول الديمقراطي في داخل صربيا.[2]

وقد أشارت لجنة بادنتر في اجتماعها الأول في نوفمبر عام 1991 إلى أن الدساتير هي المرجع المختص، وحق تقرير المصير هو التعبير عن الإرادة الحرة، وانطلاقا من هذه الحقائق طلب ألبان كوسوفو حق تقرير المصير، لكن طلبهم قوبل بالرفض، وحسب بعض الباحثين فقد كان لهذا الأمر تأثير كبير على نظرة المجتمع الدولي تجاه أزمة كوسوفو، كما أثر ذلك على الوضع القانوني والسياسي لكوسوفو لأربع سنوات متتالية.[3] وبالتالي فإن الموقف الأوروبي أشار بوضوح إلى أن الوضع الحالي في كوسوفو غير مقبول، وأن القبول بأن ينال الإقليم استقلاله أمر غير مطروح، وأن المطلوب تحقيقه

---

[*] تخلى الأوروبيون عن تشيكوسلوفاكيا، وسمحوا لهتلر بالاستيلاء عليها تهدئة له عام 1938. وقد انصاعت تشيكوسلوفاكيا لقرارات مؤتمر ميـــونخ (30/سبتمبر/1938) دون أن تشترك فيه، وبالتالي خسرت ثلث سكانها وثلث أراضيها. أنظر: عبد الوهاب الكيالي(المؤلف الرئيسي) وآخرين، **موسوعة السياسة: الجزء الأول**، ط5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص ص 752ــ 753. وكذلك: مادلين أولبرايت، **السيـــدة الوزيرة**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 546.

[1] المرجـــع الســـابق نفـــسه، الصفحة نفـــسها.

[2] نادية مصطفى، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 570.

[3] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 60.

هو إعادة العمل بصيغة الحكم الذاتي للإقليم.[1] والعودة إلى مائدة المفاوضات كسبيل وحيد لحل الأزمة.[2]

وفي هذا الصدد يمكن القول، أن ثمة تباينا واضحا في المواقف الأوروبية تجاه الأزمة اليوغسلافية، وعجزا حقيقيا عن اتخاذ موقف موحد بشأن هذه الأزمة التي تفجرت في قلب القارة الأوربية، فلكل طرف حساباته، ورؤاه الخاصة التي تعكسها مواقفه، بشكل أو بآخر، فألمانيا مثلا هي أول دولة أوروبية تعترف بكرواتيا التي تربطها علاقات قديمة بها، والتي ستكون بمثابة رأس السهم الذي تتوجه به ألمانيا إلى دول أوروبا الشرقية، فهناك رغبة ألمانية قديمة تهدف إلى التوسع نحو الشرق وتحويل الشرق والجنوب الأوروبي إلى أمريكا اللاتينية التابعة لها، وبذلك خرجت ألمانيا على الإجماع الأوروبي الذي كان ينتظر قرار لجنة التحكيم، التي تبحث مدى التزام الجمهوريات اليوغسلافية بالشروط التي وضعتها المجموعة الأوروبية للاعتراف بهذه الجمهوريات، ووضع هذا الاعتراف أوروبا أمام واقع جديد ساعد على إذكـــاء الصراع.[3]

أما إيطاليا فطالبت بإيجاد موقف دولي يوفق بين الحفاظ على وحدة الدولة اليوغسلافية، وحق الشعوب في تقرير المصير.[4] وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت في ذلك الوقت هي التي تقود أوروبا باعتبارها رئيسة المجموعة الأوروبية، وكان موقف بريطانيا من البداية هو الرفض الكامل لأي عمل عسكري ضد الصرب، ولعل من أهم أسباب هذا الموقف أن بريطانيا قبلت وجهة نظر "بلغراد" فيما يتعلق بطبيعة الصراع، وحالة الحرب في يوغسلافيا، وينبني الموقف البريطاني على عدة افتراضات، منها أن ما يحدث في يوغسلافيا إنما هو حرب أهلية بين طوائف عرقية متصارعة، وأن الصرب لهم مطالب مبررة تستحق الاعتبار. وأن السلام يعتمد على التفاوض والدبلوماسية للوصول إلى تسوية

---

[1] علي الجوني، "أزمة إقليم كوســـوفو"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 133.

[2] عصام نور، **الصراعات العرقية المعاصرة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 76.

[3] محمد سمك، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 80-81.

[4] بكر إسماعيل، **بوادر الكارثة الكبرى في كوسوفا: فضيلة الشيخ توفيق إسلام بحيى**، القاهرة: مؤســـسة ألبـــابرس، 2002، ص 45.

دستورية ترضي مطالب أطراف الصراع،وتحافظ على سلامة الدولة ووحدتها.[1] وقد توجهت جهود الاتحاد الأوروبي صوب إقليم كوسوفو في محاولة لمنع تفجر الصراع.[2] وأمام رفض صربيا منح الإقليم أي نوع من الحكم الذاتي وتدهور الأوضاع، تشكل "جيش تحرير كوسوفا"، ولجأت صربيا للتوسع في استخدام القوة ضد سكان الإقليم.[3] وبعد توقيع دايتون، واستمرار الوضع على ما هو عليه في كوسوفو، بدا أن التدخل الدولي الذي راهنت عليه قيادات "تجمع كوسوفا الديمقراطي" حتى ذلك الحين لم يتحقق أبدا.[4] خصوصا، مع استمرار الخلافات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي (حول يوغسلافيا)، ودعوة (بعض هؤلاء) لضرورة استمرار الاتحاد اليوغسلافي. فظهر للعيان استحالة سلوك سياسة جماعية متماسكة تجاه الأزمة اليوغسلافية، ولعل انعدام وجود قوة عسكرية أوروبية وسياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي يمثلان عاملان أساسيان يمكن أن يفسرا الفشل الأوروبي بهذا الصدد.[5]

وبالتالي، كان الموقف الأوروبي (آنذاك) رافضا لاستقلال كوسوفو، بحجة أن الإقليم جزء من صربيا، وينبغي المحافظة على وحدة الاتحاد اليوغسلافي، وسلامته الإقليمية. هذا في حين أنه عندما أعلنت سلوفينيا وكرواتيا انفصالهما عن يوغسلافيا وقامت صربيا بالاعتداء العسكري عليهما، وقفت الدول الأوروبية ضد صربيا بحزم. وفي البوسنة، اعترفت أوروبا بعد تلكؤ باستقلال البوسنة، لكنها لم تنهض بما كان يتوقع منها عندما وقع العدوان الصربي عليها. ثم انتقل الأمر لكوسوفو من أجل المضي في خطة تقسيم يوغسلافيا،[6] وبدأت أوروبا التي رفضت لتوها الاعتراف بكوسوفو المستقلة آنذاك، في الدخول على خط التفاوض بين الطرفين الرئيسيين للنزاع في الإقليم لتقريب وجهات النظر المتباعدة. وكان ثمة اتفاقا بين الدول الأوروبية الغربية على أهمية المحافظة على وحدة يوغسلافيا، وذلك حفاظا على الاستقرار الإقليمي في منطقة تتسم بتعقيد التركيبة العرقية لدولها، فالقبول باستقلال كوسوفو، قد

---

[1] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص ص 165-167

[2] عماد جاد، "استراتيجيات مواجهة الصراعات المتفجرة"، في عماد جاد (تحرير)، **الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلـــى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 169.

[3] إبراهيم نافع وآخرين، **ماذا يجري في شرق أوروبا؟!**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص 207.

[4] عصام نور، **الصراعات العرقية المعاصرة**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 72.

[5] محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 218-219.

[6] محمد يوسف عدس، مرجـــع سبـــق ذكـــره، ص 163.

يمثل لهذه الدول فتح الباب أمام تصاعد الصراعات الإثنية في البلقان، بما يهدد الأمن في الدول الأوروبية، لا سيما أن أكثرها تعاني من مشكلات الأقليات.[1]

إذا، كانت ملامح الموقف الأوروبي تجاه مشكلة كوسوفو في هذه المرحلة تعبرعن النظر إلى الإقليم باعتباره جزءا لا يتجزأ من صربيا،وبالتالي فحل هذه المشكلة يكون في نطاق يوغسلافيا، بشرط المحافظة على سلامتها الإقليمية، وإعطاء كوسوفو وضع الحكم الذاتي، وانتهاج الحوار كسبيل لإيجاد تسوية سلمية للنزاع. وقد جرت محاولات كثيرة للوساطة بين الطرفين، ولعل أهم محاولة قام بها غيرت أرنس (رئيس مجموعة الأقليات في مؤتمرجنيف للسلام)،الذي تمكن من جمع ممثلي الطرفين في(ثلاثة عشر لقاء) خلال أكتوبر1992 ويونيو1993،إلا أن الهوة بين الطرفين بقيت واسعة،ولم تؤد هذه اللقاءات لأية نتيجة[2].ورغم أن توتر الأوضاع بهذه المنطقة قد غطى على بقية الأحداث الأخرى في البلقان،فإن صالح بريشا في زيارته للندن(1994) أكد على ضرورة إدراج الوضع في كوسوفو على جدول أعمال أوروبا؛لأن المخاوف بانتقال الحرب إليه تزداد.[3]

كما أن أحداث مطلع التسعينيات في البلقان أثبتت أن أوروبا تلكأت طويلا في الوقوف أمام الحرب، وتخفيف معاناة مسلمي البوسنة،[4] غير أن خبرة أوروبا من البوسنة جعلتها تعي خطورة وجود حرب في كوسوفو؛ لأنها لن تكون حربا محدودة، فمع الوجود القوي للألبان في مقدونيا والجبل الأسود وألبانيا يصبح من المستحيل حصر الصراع في كوسوفو، بل يصبح انتقال العنف للبلدان المجاورة أمرا تلقائيا، أي تكون هناك احتمالات بالانقلاب إلى حرب إقليمية في شرق أوروبا. لهذا أخذت فرنسا وإيطاليا وبريطانيا في مراسلة بلغراد خلال عامي (1995–1996) وتهديدها عسكريا إذا انتقلت الحرب إلى إقليم كوسوفو.[5]

---

[1] خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 205–206.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 89.

[3] عزة جلال، "كوسوفو: جذور الصراع في البلقان"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999، ص 83.

[4] محمد صادق صبور، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 86.

[5] عـــزة جـــلال، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 83.

وقد جاءت آنذاك ضربة أخرى غير متوقعة على الألبان كان لها أثرها في القبول بحل مادون الاستقلال، ففي (أكتوبر- نوفمبر 1995) كانت المفاوضات حول إنهاء النزاع بالبوسنة تتمخض عن اتفاق دايتون، الذي اعترف فيه الغرب (دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) بـــ"جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية" التي تشكلت عام 1992، وضمت صربيا والجبل الأسود، أي بتجاهل تام لـــ"جمهورية كوسوفو" المعلنة منذ عام 1991.[1]

وقد أرجأ التوقيع النهائي على اتفاقية دايتون ليتم في باريس في إشارة أمريكية لدور فرنسا خاصة في الفترات الأخيرة،وحتى يبقى لأوروبا دور ولو شكلي خلال حفل التوقيع النهائي يخفف من مرارة فشلها السياسي في حل الأزمة، والذي لعبت أمريكا دورا فيه، قبل أن تلقي بثقلها السياسي، بعد أن نضجت الظروف وتتوصل إلى هذا الحل الذي يمثل ــ حسب بعض الباحثين ــ لطمة للاتحاد الأوروبي تؤكد فشله في حل أول أزمة سياسية كبرى تواجهه بعد التوحد. فهذا الاتفاق هو اتفاق سلام ملغم، مليء بالثغرات التي يمكن استغلالها من قبل أي طرف، ومرهون بتوازنات القوى الحالية والمستقبلية إلى أن تحين فرصة التعديل لتلك التوازنات.[2]

ويرى بعض الباحثين أن اتفاقية دايتون للسلام ــ التي أبرمت في الولايات المتحدة بين البوسنة وصربيا وكرواتيا ووقعت في دايتون بالحروف الأولى ثم التوقيع النهائي عليها في باريس يوم 1995/12/14 ــ لم ينل منها شعب كوسوفو إلا نواة ثمرة تمثلت في أمرين هما:

1- إشارة متواضعة لضرورة تغيير دساتير الدول المشاركة في الاتفاقية بحيث تـــضمن حقـــوق الإنـــسان والأقليات.

2- إشارة أخرى من مجلس الأمن إلى أن بقايا الحصار (التي تنحصر في التعامل مع البنك الـــدولي) لـــن ترفع عن صربيا حتى يتم إصلاح سجلها بالنسبة لحقوق الإنسان في كوسوفو.[3] ورأى آخـــرون أن:

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 90.

[2] نزار سمك، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 150-152.

[3] محمد يوسف عدس، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 201.

"اتفاقية دايتون خلقت إحساسا بالمرارة والاستياء في كوسوفو، فقد كان كثير من سكانها يأملون أن تتضمن نصوصا تعيد إليهم حقوقهم السياسية".[1] وقد أثبتت تلك الأحداث محدودية وهامشية الدور السياسي والعسكري لدول أوروبا داخل حدودها، كما أكدت فشلها في صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة لاختلاف المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، فرواسب الماضي حكمت الأزمة اليوغسلافية وخيمت على أوروبا، وأعادت إلى ذاكرتها صراعات ما قبل الحرب العالمية الثانية.[2] كما أن الأزمة اليوغسلافية وتداعياتها في منطقة البلقان أظهرت العجز الأوروبي حتى داخل حدود القارة الأوروبية نفسها، فثمة اعتراف غير مباشر بعجز أوروبا وحدها عن معالجة المشكلات الأمنية والإثنية التي تثور بين ظهرانيها، وقد وضح ذلك إبان أزمة البوسنة، وتأكد تماما في أزمة كوسوفو التي لم تستطع أوروبا أن تعالجها بمعزل عن دور فاعل ورئيسي لأمريكا.[3]

وعلى الرغم من المحاولات الأوروبية لإدارة الصراعات في يوغسلافيا، فإن حجم الأزمة اليوغسلافية أظهر سريعا أن الاتحاد الأوروبي لم يستطع أن يقوم بدور ممثل الأمن القادر على إنهاء الأزمة، وقد كانت سياسة الأمن والشئون الخارجية المشتركة لا تزال في مهدها، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي، ليس له نفوذ دولي خارج الدول الأعضاء فيه إلى جانب أن عمليات اتخاذ القرارات فيه، كانت غير متناسقة كما هو واضح من خلال فشله في صياغة سياسة موحدة بشأن الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا. هذا، علاوة على أن الاتحاد الأوروبي تنقصه الخبرة الدبلوماسية، والإمكانات العسكرية اللازمة للقيام بالعمليات دون تقديم الولايات المتحدة الدعم لها. وهذه المسألة الأخيرة غاية في الخطورة؛ حيث أنه سريعا ما يصبح واضحا أنه إذا لم تكن المساعي الدبلوماسية مدعمة بالقوة، تصبح غير ذات جدوى.[4]

وفي شهر أبريل عام 1996 قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الاعتراف بجمهورية يوغسلافيا، وفي هذا الصدد يرى بعض المحللين أن هذا الاعتراف قد أهدر مبدأ الحكم الذاتي لألبان

---

[1] إف. ستيفن لارابي، "البلقان"، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] نزار سمك، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] حسن ابو طالب، "حرب كوسوفو وحدود التغير في النظام الدولي"، **مجلة:السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999، ص 96.

[4] جينيفر ميدكالف، **حلف الناتو**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

كوسوفو، هذا المبدأ الذي شكل جوهر سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الاعتراف بالدول الجديدة في وقت سابق. في ذلك الوقت اقتنع الاتحاد الأوروبي بأن تحسين العلاقات بين يوغسلافيا والمجتمع الدولي سيكون له أثر إيجابي على يوغسلافيا لضمان الحكم الذاتي لكوسوفو. ومرة أخرى من أجل الحصول على تعاون ميلوسوفيتش في المسألة البوسنية كان يجب تقديم تنازلات في شأن كوسوفو.[1] في هذه الظروف، بدأ البحث عن مكان سري وموعد مناسب للطرفين للبدء في مفاوضات حول مشكلة التعليم في كوسوفو فقط. وبعد دفع أمريكي جديد، لتجاوز الأوروبيين، بدأت المفاوضات في روما خلال يوليو1996، وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة تم الاتفاق على نص الاتفاقية، التي أعلن عنها في 2 سبتمبر1996.[2]وقد فوجئ بها الصرب والألبان على حد سواء. وإذا كان اتفاق التعليم أولا الذي وقعه روغوفا وميلوسوفيتش قد أثار التفاؤل (لدى المؤيدين للحل السلمي) بحل تدريجي للمشاكل يؤدي إلى الحل الدائم، فإن توقيع الاتفاقية ــ ثم عدم تطبيقها ــ أدى لشق الصف الألباني، وتزايد المعارضين لخط النضال السلمي، وتبلور اتجاه المقاومة المسلحة، ولذا ظهر إلى العلن جيش تحرير كوسوفو في الذكرى السنوية الأولى للاتفاقية بدون تطبيق، وبالرغم من أن روغوفا كان يلمح في البداية إلى أن هذه المنظمة وهمية فبركتها بلغراد لتبرر من زيادة الوجود العسكري والأمني في كوسوفو،إلا أنه اتضح أن هذه حقيقة واقعة أفرزها الإحباط من فشل عشر سنوات من النضال السلمي.[3] أما أهم خطة للحل السلمي للأزمة الكوسوفية فكانت تلك التي تقدمت بها فرنسا، وألمانيا في سبتمبر 1997، بالرغم من الفوائد العديدة التي كانت ستعود على يوغسلافيا ــ صربيا فإن وزير خارجية يوغسلافيا "ميلوتينوفيك" رفض المشروع. وقد عقد في سنة 1997 ثلاثة اجتماعات بين الألبان والصرب في نيويورك من 7–9 أبريل، وفي فينا من 18–21 أبريل، وفي الجبل الأسود 23–25 يونيو، ولم تسفر هذه الاجتماعات عن أية نتيجة، وبذلك كانت الفجوة تزداد اتساعا بين الألبان والصرب.[4] وفي هذا الإطار،أخذت القوى الكبرى تتجه نحو مسلك أخذ يتبلور بدرجة أكبر بعد توقيع اتفاقية دايتون وبداية تطبيقه، ومع بداية أعمال جيش تحرير كوسوفو أي مع تزايد المخاوف من اندلاع

---

[1] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 60.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 90.

[3] نادية مصطفى مرجـــع سبق ذكـــره، ص 571.

[4] أنظر: خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص60ــ 61.

الحرب من كوسوفو. ولذا ارتفعت لهجة التدخل الخارجي ولهجة التهديد من ناحية والترغيب من ناحية أخرى. وكانت البداية الملحوظة في مؤتمر بون في ديسمبر1997، والذي انعقد لمتابعة تطبيق دايتون وخلاله قال الممثل الدولي في البوسنة كارلوس وستندروب "إن الاتفاقية تشمل المنطقة كلها بما فيها كوسوفو. وإن كوسوفو ليست مسألة داخلية يوغسلافية فقط بل هي تعبرعن القلق المشروع للهيئة الدولية والمجتمع الدولي"، وكانت هذه إشارة هامة لبلغراد أعقبتها إشارات أخرى كان من أهمها تلويح مجموعة الاتصال الدولية(Contact Group)–التي تضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة–بتقديم قرار لمجلس الأمن لفرض حظر تصدير السلاح لبلغراد.[1]ولأجل ذلك فقد دخلت كوسوفو بالاسم في الوثيقة النهائية لمؤتمر بون،مما كان يعني إشارة قوية إلى(انتهاج) سياسة دولية جديدة إزاء مشكلة كوسوفو.[2]

والجدير بالذكر أن مجموعة الاتصال عقدت أول اجتماعاتها بلندن في 9 مارس1998 سعيا لإنهاء الصراع في كوسوفو على أساس التأكيد على مبدأ وحدة الأراضي اليوغسلافية (أي رفض انفصال الإقليم)، والبحث عن صيغة جديدة للعلاقة بين صربيا وكوسوفو تعيد إليه "الحكم الذاتي". وقد انتهى الاجتماع بالتوصل إلى بيان بهذا المعنى.[3] وحددت مهلة عشرة أيام ليوغسلافيا لوقف القمع في كوسوفو وبداية حوار سياسي مع الألبان،[4] كما طلبت المجموعة من يوغسلافيا احترام الاتفاق الخاص بالتعليم، واتخذت بعض الإجراءات ضد صربيا مثل حضر الأسلحة.. وقد انقسمت المجموعة بين مؤيد ورافض لهذه الخطوات، فأيدتها الولايات المتحدة وبريطانيا ورفضتها فرنسا وروسيا وإيطاليا، ولكنهم اتفقوا جميعا على دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) في كوسوفو.[5] ولقد لقيت خطة مجموعة الاتصال نقدا من بلجراد على أساس أنها لم تدن الألبان الانفصاليين كما انتقدها قادة الألبان على أساس أنها لا تضع إجراء جديا لوقف الهجمات الصربية وعنف الأجهزة الأمنية.[6]

---

[1] نادية مصطفى، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 571.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 95.

[3] سمعان بطرس فرج الله، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، مرجـــع سبق ذكـــره ص 363.

[4] بهاء أحمد الأمير، **كوسوفا: المذابح والسياسة**، القاهرة: دار النشر للجامعات، 1999، ص 20.

[5] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 68.

[6] نادية مصطفى، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 574.

وبعد انتهاء المهلة المحددة عقدت مجموعة الاتصال اجتماعها، وأعلنت فيه تأجيل فرض عقوبات جديدة على صربيا؛ لأن ميلوسوفيتش لبى معظم مطالبها. ومما لاشك فيه أن الخلاف بين موقف روسيا الرافض لأي عقوبات على بلغراد، وموقف أمريكا وأوروبا حول العقوبات يعد من أسباب ضعف قرارات مجموعة الاتصال.

ب-الموقف الأوروبي من عام 1998 حتى 2000:

في بداية عام 1998 انفجر العنف الصربي ضد ألبان كوسوفو وتغير خط مقاومة الكوسوفيين من "النضال السلمي" إلى المقاومة المسلحة، وبعد أن تصاعدت عمليات المقاومة، وحققت بعض النجاحات تعرضت لضربات إجهاضية، وظلت قضية التفاوض بين الطرفين قائمة بلا حل، في وقت استمر تشدد كل منهما حول شروط التفاوض التي يقبل أن تبدأ في ظلها المفاوضات.وتعددت قنوات تعامل القوى الكبرى مع إشكالية العنف/التفاوض في كوسوفو،ولم تسفر ضغوط القوى الكبرى بأدواتها الاقتصادية والسياسية ثم العسكرية عن حل للمشكلة يحمي الألبان من الإبادة والتهجير وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة من جانب القوات العسكرية الصربية، ولكن نجحت هذه القوى في احتواء مخاطر اتساع العنف لمنطقة البلقان برمتها.وقد تشابكت التفاعلات بين أطراف الصراع وبين القوى الخارجية وتطورت على النحو الذي يمكننا من التمييز بين ثلاثة مراحل كبرى من هذه التطورات: **الأولى:** تمتد حتى مايو 1998 وشهدت درجة من العنف الصربي بدون درجة مناظرة من المقاومة المسلحة من ألبان كوسوفو، وانصبت الجهود الدولية في هذه المرحلة على الضغط من أجل بدأ تفاوض سلمي وكانت أدوات الضغط أدوات اقتصادية وسياسية أساسا لم تسفر إلا عن مناورات من الجانب الصربي، وشهدت المرحلة الثانية ــ التي امتدت حتى أكتوبر 1998 تصاعد دور جيش تحرير كوسوفو، في نفس الوقت الذي بدأ فيه التفاوض بين طرفي الصراع، ومن ثم تصاعد القلق الغربي من اتساع العنف، فاتجهت القوى الكبرى إلى توظيف الأداة العسكرية،حيث بدأ دور حلف الأطلنطي في الظهور،وأسفرت التفاعلات بين الضغوط الخارجية وبين خريطة الأمر الواقع في كوسوفو عن توقيع "اتفاقية السلام"، ولذا فإن المرحلة الثالثة سوف تستمر حتى نهاية 1998.[1] وقد أخذ التصعيد العسكري الصربي في كوسوفو بعدا خطيرا في

[1] نادية مصطفى، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 571-572.

هذه الفترة فيما يبدو أنه سيناريو إبادة جماعية، حيث قصفت المدافع الصربية عدة قرى وقتلت سكانها الآمنين، تحت مظلة البحث عن معاقل جيش تحريركوسوفو[*]وبذلك دخل الصراع مرحلة جديدة مفعمة بكل الاحتمالات والمخاطر.[1]

وفي حين تمسك ألبان كوسوفو بهدف الاستقلال وسعوا جاهدين لتدويل القضية وتعبئة تدخل القوى الخارجية لمساندتهم في مواجهة الصرب، فإن الصرب استمروا في تدعيم عملياتهم العسكرية مع تطور الجهود الدولية ورفضوا أي تدخلات خارجية ورفضوا أي حوار مؤكدين عزمهم على تصفية الإرهابيين الإنفصاليين. ويمكن القول أن تحرك القوى الكبرى قد اتسم بالتباطؤ والتدرجية، وعدم الكفـــاية منذ البداية لردع الصرب بسرعة و بقـــوة.[2]

وقد تبلورت هذه المواقف في القمة الفرنسية– الروسية– الألمانية التي عقدت في 26 مارس 1998 في العاصمة الروسية موسكو، والتي كانت بمثابة بداية التحول في ترتيب البيت الأوروبي سياسيا من خلال أطرافه بعيدا عن مظلة وهيمنة الولايات المتحدة، وأيضا حجر البداية في التفكير في كسر سيطرة أمريكا بمفردها على أمور وقضايا السياسة الدولية. وقد سعى قادة الدول الثلاث في هذه القمة إلى طرح حل أوروبي لمشكلة كوسوفو قبل أن تستفحل وتمتد إلى الأقليات الأخرى في الدول الأوروبية. وتعتبر هذه المشكلة الأكثر إثارة للجدل في لقاء القمة نظرا لتباين مواقف الأطراف الثلاثة منها، حيث تتفق روسيا مع الموقف الأمريكي من الأزمة الذي أعطى الرئيس ميلوسوفيتش ضوءا أخضرا عندما وصفت أمريكا حركة "جيش تحرير كوسوفا" بأنها حركة إرهابية، في حين طالبت فرنسا وألمانيا بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على الصرب[3]. وعلى صعيد الموقف الأوروبي (الجماعي)، يصر الاتحاد الأوروبي

---

[*] يذكر جيش تحرير كوسوفا في بيان له صادر عن مجلس القيادة العامة:"أنه اختار منذ البداية طريق الحرية والاســتقلال. ولقــد ناشد أكثر من مرة القوى السياسية والفكرية أن تتحد وتساند الجيش لتحقيق إرادة الشعب. وقد قام الجيش بالفعل ليحارب لحل أزمــة كوسوفا.أنظر:بكر إسماعيل، **جيش تحرير كوسوفا: قوة فاعلة في تحقيق الــسلام**، القاهرة: مؤســسة آلبــابرس، 2002، ص ص 6-17.

[1] محمد يوسف عدس، **كوسوفا: بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية: دراسة موسعة**، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] نادية مصطفى، مرجــع سبق ذكــره، ص ص 573 – 574.

[3] رضا محمد هلال، "مستقبل التعاون الفرنسي الروسي الألماني"، **مجلــة:الــسياسة الدوليــة**، العــدد: 133، يوليــو 1998، ص ص203-206.

على ضرورة انسحاب القوات الصربية من الإقليم والعودة إلى المفاوضات كسبيل وحيد لحل الأزمة مع مراعاة منح الإقليم وضعا متميزا يرضي الطموحات القومية للألبان.[1]

وفي هذه المرحلة يبرز أيضا دور مجموعة الاتصال،حيث عقدت اجتماعها الأول في 9 مارس 1998، ثم عقدت اجتماعها الثاني حول كوسوفو في بون في 25 مارس 1998، وقد أكدت فيه موقفها السابق من كوسوفو. ويذكر هنا أيضا أنه في هذا الاجتماع انقسمت المجموعة على بعضها، حيث أيدت الولايات المتحدة وبريطانيا اتخاذ إجراءات إضافية، أما الآخرين فقد أكدوا أن هناك تقدما ملحوظا.[2]

وقد فشل اجتماع مجموعة الاتصال الذي عقد في بون في فرض عقوبات جديدة على يوغسلافيا لإرغامها على وقف أعمال القمع ضد ألبان كوسوفو، واكتفت بالتهديد بتجميد أرصدة صربيا إذا لم يوقف ميلوسوفيتش أعمال العنف خلال أربعة أسابيع. بعبارة أخرى كان الحل –مرة ثانية– متمثلا في مهلة جديدة ليتخذ ميلوسوفيتش حلا ملموسا للمشكلة وكانت تبريرات هذا الفشل تتمحور حول الخلاف بين الموقف الأمريكي المتشدد والموقف الرافض لعقوبات جديدة.[3] وفي نهاية أبريل عام 1998 عقدت مجموعة الاتصال اجتماعا في روما اقترحت فيه إجراءات إضافية كنتيجة لتطبيق القرار(1160)، ووضع حدا أقصى 9 مايو1998 لخلق الظروف الأولية للحوار،وطلب من الألبان أن يبتعدوا عن العنف.[4] وقد هددت المجموعة أن توقع عقوبات جديدة في هذا الاجتماع ما لم يحصل تقدم جدي في حل مشكلة كوسوفو. وفي حين استمر روغوفا في التحذير من تصاعد أعمال العنف بالإقليم والتأكيد على استعداده للمفاوضات شرط أن تجري بوساطة دولية لم تتقدم مجموعة الاتصال في اجتماعها في روما في 1998/4/30 خطوة فعالة وحاسمة[5].

وبالتالي فشلت جهود المجموعة في التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي فتح المجال أمام نشاط الدبلوماسية الأمريكية التي كانت ترتبط بصلات قوية مع القوى الألبانية الفاعلة على مختلف توجهاتها.

---

[1] مالك عوني، "كوسوفا صراع الطموحات القومية"، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] نادية مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 574.

[4] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[5] نادية مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 586.

وبدا واضحا أنه في الوقت الذي اتفقت فيه مختلف الأطراف الدولية على مبادئ وأسس التسوية، فإنها اختلفت حول السبل والأدوات، فقد كان هناك ميل أمريكي للتلويح بالتدخل العسكري في حال تشدد أي طرف وعرقلته للمفاوضات، بينما اتجه الموقف الأوروبي للتأكيد على ضرورة التركيز على المفاوضات وأن أي عمل عسكري لابد وأن يسبقه الحصول على موافقة مجلس الأمن. وقد بدا الاختلاف حول الوسائل والأدوات واضحا في شهر يونيو 1998، حيث أكد وزير الدفاع الأمريكي أن حلف الناتو ليس في حاجة إلى تفويض من مجلس الأمن إذا قرر القيام بأي عمل عسكري في كوسوفو. هذا بينما أكدت القمة الأوروبية التي عقدت في كارديف ببريطانيا، على أن أي تدخل عسكري في كوسوفو، في حاجة لتفويض من الأمم المتحدة، وهو نفس الأمر الذي أكد عليه اجتماع وزراء دفاع فرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال في20 يونيو 1998، حيث أكدوا أن أي عمل عسكري ضد يوغسلافيا لابد وأن يسبقه موافقة مجلس الأمن.[1] وبعد جهود سياسية مكثفة وتهديدات متبادلة تم التوصل في يونيو إلى اتفاق بين المبعوث الأمريكي في البلقان ريتشارد هولبروك، والرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش، وقد حقق هذا الاتفاق خطوات عديدة على طريق بلورة دور دولي فاعل في الإقليم، كما وضع أسس تسوية سياسية لوضع الإقليم ضمن صربيا اليوغسلافية. ورغم ذلك استمرت حالة التوتر في الإقليم بسبب مواصلة جيش تحرير كوسوفو لهجماته على القوات اليوغسلافية التي اتسمت ردودها بالعنف الشديد واسع النطاق في المناطق التي كانت تنطلق منها هجمات عناصر "جيش تحرير كوسوفو".

في هذا الإطار، أدركت الدول الأوروبية المخاطر التي يمكن أن تترتب على ترك واشنطن تنفرد بإدارة الصراع، فعملية الإنفراد الأمريكي بالتسوية وفق آلية "دايتون" حملت رسائل محددة، أبرزها أن أوروبا سوف تظل عاجزة عن إدارة شئونها الأمنية، وأن هذه الشئون لا يمكن أن يجري ترتيبها إلا من خلال قيادة أمريكية، إضافة إلى ذلك فآلية "دايتون" شكلت في حد ذاتها قيمة ودلالة رمزية مؤداها عجز أوروبا عن تسوية صراع دام في قلبها، وأن هذا الصراع لم يعرف طريق التسوية إلا بعد أن انفردت الإدارة الأمريكية بالملف.[2]

---

[1] عماد جاد، "استراتيجيات مواجهة الصراعات المتفجرة"، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 170.

من ناحيتها، عملت الولايات المتحدة على توجيه رسالة إلى أوروبا وبعض بلدانها ــ خاصة فرنسا ــ التي تحاول إعادة بناء الأمن الأوروبي (آنذاك)، وعن طريق هذه الرسالة تثبت أمريكا فشل سياسة أوروبا في محاولة الاستغناء عن الدور الأمريكي، ليس فقط القائد بل والمهيمن أيضا ــ فالسيطرة على أوروبا وتكييف عمليات الوحدة الأوروبية مع المصالح الأمريكية يعتبر أحد أهم استراتيجيات الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة في تعاملها مع الوحدة الأوروبية.[1]

لذلك، فإن الدول الغربية ولا سيما فرنسا وألمانيا تعمد إلى أن تكون القضايا الأوروبية شأنا أوروبيا وفقا لما حددته الرؤية الفرنسية والألمانية منذ عقود ماضية. ولهذا كان اتفاق الدول الأوروبية على أهمية المحافظة على وحدة أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، حفاظا على الاستقرار الإقليمي في منطقة تتسم بتعقيد التركيبة العرقية لدولها. ذلك أن القبول باستقلال إقليم كوسوفو قد يمثل من وجهة نظر الدول الأوروبية الغربية فتح الباب أمام تصاعد هذه الصراعات الإثنية في البلقان. بما يهدد الأمن والاستقرار في الدول الأوروبية لاسيما أن أكثر دول أوروبا الغربية تعاني من مشكلات الأقليات أو الجماعات الإثنية في دولها.[2]

من هنا، حرصت الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الأطلنطي على معارضة النهج الأمريكي الرامي إلى التصعيد ثم الانفراد بالملف، فقد بدا واضحا الانقسام بين الولايات المتحدة من ناحية والدول الأوروبية في الحلف من ناحية أخرى، ففي حين دفعت أمريكا في اتجاه تصعيد التهديد بشن غارات جوية على مواقع تمركز القوات الصربية في كوسوفو، حرصت الدول الأوروبية على رفض ذلك سواء من جانب بعض الدول المتعاطفة مع المواقف الصربية مثل اليونان أو من جانب دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا؛لإدراكها المخاطر التي سوف تترتب على التهديد بالتدخل العسكري وشن الغارات، أو شن الغارات فعلا، فالتهديد في حد ذاته يؤدي لمزيد من تشدد بعض فصائل ألبان الإقليم وبالتحديد جيش تحرير كوسوفو، الأمر الذي يعيق فرص التسوية السلمية، أما شن الغارات فعلا فسوف

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر: عمرو عبد الكريم سعداوي، "النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة"،**مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999، ص 87.

[2] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 205 – 206.

يؤدي إلى نتائج عكسية تترتب على ما يلي هذه الغارات من عمليات انتقامية صربية إضافة إلى رفض الصرب الدخول في مفاوضات تسوية من موقع الضعف.

وعليه فقد رفضت الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف، خطة القصف الجوي لمواقع القوات الصربية في الإقليم، واشترطت أن يعقب ذلك تدخل بري حتى يمكن مواجهة عمليات القمع المتوقعة بعد شن الغارات.

في نفس الوقت بادرت الدول الأوروبية ببذل جهود متواصلة عبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيضا مجموعة الاتصال الدولية، إضافة إلى الولايات المتحدة، وتمكنت هذه الدول من فرض وجهة نظرها على مجال عمل المجموعة فحرصت بداية على إبعاد فكرة الخيار العسكري وأضفت على تحركاتها الطابع السياسي وبالتالي كان ما ترتب على الاجتماع من بيانات شديدة اللهجة، عبارة عن تحذيرات "سياسية".[1]

ورغم تدهور الأوضاع في كوسوفو في هذه المرحلة إلا أن الغرب يتحدث عن نجاح سياسي واحتواء للأزمة في الإقليم.[2] وتساءل رئيس لجنة الأمن والتعاون في أوروبا سيناتور الفونس داماتو في سبتمبر 1998 عن السبب وراء عدم اتخاذ الغرب لأي خطوة في هذا الصدد. ثم قال: "إن السبب ببساطة هو عدم وجود رغبة سياسية لذلك.. فإذا لم يتحرك العالم الآن بقيادة أمريكا وحلف شمال الأطلنطي فسوف نكون شركاء في حملات التطهير التي يشنها ميلوسوفيتش".[3]

وفي غضون ذلك بدأ تحرك حلف الأطلسي في ربيع عام 1998 بعد إشارة الخطر التي أطلقها القائد العام ويلسي كلارك في مارس 1998 من أخطار تصاعد الصراع في كوسوفو. وهكذا فقد أخذت قيادة الحلف تعد أفكارا للتعامل الحازم مع ميلوسوفيتش لوقف الحملة الصربية للتطهير العرقي في كوسوفو وتهديده بضربات جوية على صربيا إذا لم يستجب لذلك.[4] واقتصر دور حلف الأطلسي على المناقشات والمباحثات التي بدأها متأخرا نسبيا حيث أتت قرابة نهاية شهر مايو 1998 بعد أن تصاعدت أعمال

---

[1] عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 170 – 171.

[2] **التقرير الدوري عن أحداث كوسوفا: شهر 9 عام 1998**، القاهرة: مكتب ألبابرس أحداث كوسوفا، 1999، ص 28.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 38.

[4] المرجع السابق نفسه، ص ص 97 – 98.

العنف الصربية ضد جيش تحرير كوسوفو وقواعده، حيث قام مجلس الحلف المتكون من سفراء الدول الأعضاء بمناقشة تقرير يشمل ثلاث خيارات لإرساء الأمن في كوسوفو هي الخيار الأمني الأدنى والمتوسط والأقصى، ولم تسفر المناقشات عن التوصل لأي قرار حول احتمالات بدء عملية تدخل عسكري في كوسوفو (أو الدول المجاورة).[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة من قضية كوسوفو بدأت مع تحول هام في مسار الجهود الدولية وذاك مع بداية الوساطة الأمريكية المباشرة، ومع بداية تنازلات جوهرية من جانب تيار النضال السلمي الألباني، وتصاعد عمليات جيش تحرير كوسوفو، كما تبلور خلال هذه المرحلة التهديد الغربي بالخيار العسكري ضد بلغراد التي اتسع نطاق أعمالها التصفوية والتطهيرية ضد ألبان كوسوفو بحجة مساندتهم لجيش التحرير.

وفي ذات السياق، حرصت دول مجموعة الاتصال على تذليل أكبر عقبتين في طريق نجاح المفاوضات، الأولى: وتتمثل في الإقرار بأن هدف المفاوضات التوصل إلى اتفاق حول صيغة من صيغ الحكم الذاتي الموسع التابع لجمهورية صربيا مع إعادة التأكيد على احترام سيادة وحدة أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، أما العقبة الثانية، فتتمثل في الجهود المبذولة لتوحيد صفوف ألبان كوسوفو من أجل تشكيل فريق موحد يتولى مفاوضة الوفد الصربي.. ومن هنا تكونت مبادرة مجموعة الاتصال الدولية من ثلاثة مبادئ أساسية أولها يؤكد على أن هدف المفاوضات الوصول إلى حكم ذاتي موسع للألبان في الإقليم وثانيها إجراء انتخابات بإشراف دولي وآخر هذه المبادئ تمثل في تشكيل حكومة وقوة شرطة من الأغلبية الألبانية في الإقليم.[2]

وهكذا فقد اجتمعت "مجموعة الاتصال" في لندن خلال 29 يناير 1999 لاحتواء الموقف بتدخل دولي حازم، ودعت إلى مباحثات مباشرة بين الطرفين تحت غطاء دولي للوصول إلى السلام، والاتفاق حول مصير/مستقبل كوسوفو. وقد اعتمدت مجموعة الاتصال مشروع خطة للنقاش مع إطار زمني

---

[1] بكر إسماعيل، "حلف شمال الأطلنطي والخطر الأخضر: رؤية من داخل كوسوفا"، في **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1998**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999، ص 92.

[2] عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

محدد من 6 إلى 21 فبراير ومكانا مناسبا خارج يوغسلافيا (قلعة رامبوييه قرب باريس) برعاية وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي.[*]

لكن المشكلة كانت تتمثل في تمثيل الألبان وقبول بلغراد بهذا التمثيل. فقد أدت الضغوط الدولية إلى تمثيل متوازن للألبان يضم الجناح السلمي(إبراهيم روغوفا) والجناح العسكري (جيش تحريركوسوفو) والوسط المستقل (رجب تشوسيا وغيره). وبعد تجاذبات تم الاتفاق على أن يرأس هاشم تاتشي (ممثل جيش تحرير كوسوفو) الوفد الألباني. ولكن بلغراد اعترضت لأنها كانت تعتبر (جيش تحرير كوسوفو) منظمة إرهابية.[1]

وبعد انتهاء اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية في لندن (1999/1/29) حرصت المجموعة على تقديم مبادرتها إلى مجلس الأمن للحصول على دعمه، وهو ما تحقق بالفعل عندما أعلن مجلس الأمن بالإجماع تأييد خطة مجموعة الاتصال الدولية، وأكد في بيانه تمسكه بوحدة وسيادة أراضي جمهورية يوغوسلافيا.

وبالحصول على تأييد مجلس الأمن بالإجماع، تكون مجموعة الاتصال قد مررت مبادئ خطتها دوليا. وفي أعقاب ذلك نجحت المجموعة في تغيير محتوى التهديدات الصادرة عن حلف الأطلنطي، فبعد أن كانت تهديدات الحلف تصدر في مواجهة صربيا،عاد الحلف ليوزع تهديداته بين الصرب والألبان،[*]حيث بدأ قادة الحلف في توجيه التهديدات إلى جيش تحرير كوسوفو، وإلى قوات الأمن الصربية في آن واحد.[2]

---

[*] وجهت مجموعة الاتصال إنذارا رسميا من شقين إلى القيادتين الصربية والألبانية في كوسوفو. الشق الأول:ضرورة أن يلتقي ممثلو الحكومة الصربية وممثلوا كوسوفو خلال أسبوع في رامبوييه في محادثات على صيغة اتفاق السلام المقترحة، والشق الثاني:ضرورة الاتفاق على هذه الصيغة خلال أسبوعين،وسيكون الموعد النهائي لنهاية الإنذار بعد ثلاثة أسابيع.أنظر: بهاء أحمد الأمير، مرجع سبق ذكره،ص 52.

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[*] في هذا الإطار، منح حلف الناتو مهلة لمدة أسبوع لميلوسوفيتش تبدأ من 1999/1/28 لقبول خطة السلام الدولية الموضوعة في لندن وإلا سوف تستخدم القوة ضده. وأعلن جيش تحرير كوسوفا عدم قبول خطة السلام إلا بعد الإفراج عن المعتقلين الألبان في السجون الصربية ووقف المذابح الصربية ضد الألبان المدنيين العزل.أنظر: بهاء أحمد الأمير، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 171 – 172.

مفاوضات رامبوييه:

التأم الوفدان (الألباني والصربي) في رامبوييه (قرب باريس) لمناقشة "الوثيقة الأساسية" التي كانت عبارة عن "الاتفاقية البينية لأجل السلم والحكم الذاتي في كوسوفو". وفي الواقع لقد كانت هذه الاتفاقية تتألف من قسمين متعارضين حتى ترضي الطرفين. ففي القسم الأول لدينا التأكيد على حل سياسي لمشكلة كوسوفو ضمن يوغسلافيا الفيدرالية، في حين أن القسم الثاني المتعلق بالفترة الانتقالية كان يعطي الحق للألبان في كوسوفو بإجراء استفتاء على حق تقرير المصير بعد ثلاث سنوات، مع وجود دولي عسكري لضمان تطبيق الاتفاقية على الأرض.[1]

وبدا واضحا أن المفاوضات كانت تسير في طريقها الصحيح عبر تطرقها لجوهر الصراع المتمثل في حصول ألبان الإقليم على نوع من الحكم الذاتي الموسع عبر اتفاق يضمنه "المجتمع الدولي" ويجري التحقق منه من خلال وجود قوات تمثل إرادة هذا المجتمع الدولي. وكان واضحا أن الجانب "الصربي ــ اليوغسلافي" قد استقر على أن الأوضاع في الإقليم وطبيعة الموقف الدولي أصبحت تفرض ضرورة التوصل إلى اتفاق يعطي لأبناء الإقليم حقوقهم المشروعة في حكم ذاتي موسع مع إعطاء "المجتمع الدولي" صلاحية مراقبة تنفيذ ما سيتم التوصل إليه من اتفاقات. وبدا واضحا أنه لم تكن هناك عقبات تحول دون التوصل إلى اتفاق على صعيد الشقين السياسي والعسكري، وأن ما دار من جدل حول الشق العسكري كان بالإمكان تسويته بسهولة إذا كان ما يحكم المفاوضات هو تسوية هذا الصراع ، أي إذا لم تكن هناك حسابات أخرى للأطراف التي شاركت في هذه المفاوضات بالرعاية. أما طرفي الصراع الرئيسيين فقد كان لكل منهما أهدافه ومطالبه التي جاء للمفاوضات على أساسها في ضوء "الاتفاقية البينية لأجل السلم والحكم الذاتي في كوسوفو"، بشقيها السياسي والعسكري. فالألبان كانوا حريصين على ضمان إجراء الاستفتاء بشأن تقرير المصير بعد (المرحلة الانتقالية) ومدتها ثلاث سنوات، والتأكيد على وجود قوات دولية لضمان تطبيق الاتفاقية، واستمرار منظمة جيش التحرير والدور الذي تلعبه.[2]

---

[1] محمد .م.الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 99.

[2] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 78.

"وبعد مماحكات تجاوزت السقف الزمني المحدد (21 فبراير) أعلن الألبان قبولهم للإتفاقية واستعدادهم للتوقيع عليها، بينما رفض الصرب ذلك".[1]

وقد طالب الجانب الأمريكي / الأوروبي بأن تتولى قوات من حلف شمال الأطلنطي مهمة مراقبة وضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، الأمر الذي رفضه الجانب الصربي/ اليوغوسلافي[*] انطلاقا من النظر للحلف على أنه "مؤسسة عسكرية معادية". وطرح بديلا يتمثل في أن تكون قوات المراقبة تحت إشراف منظمة "الأمن والتعاون في أوروبا" أو الأمم المتحدة.[2] وقد تحدث بعض المحللين عن نتائج مفاوضات (رامبوييه) والتي منها: الموافقة على إعطاء كوسوفو قدرا كبيرا من الحكم الذاتي (مع الإقرار بصعوبة وتعقيد المحادثات)، وكذلك وضع حجر الزاوية فيما يخص إشكالية التواجد المدني والعسكري الدولي في كوسوفو.[3]

وقد اختتمت مفاوضات رامبوييه جولتها الأولى بتوقيع الوفد الصربي على الشق السياسي، ورفض وفد ألبان الإقليم التوقيع على اتفاق يحدد مستقبل الإقليم في حكم ذاتي موسع، وطلب الوفد "العودة إلى القواعد الشعبية للتشاور معها قبل التوقيع". وهكذا انتهت الجولة الأولى بتوقيع الوفد الصربي وعلقت الاجتماعات انتظارا لقرار ألبان الإقليم بالتوقيع على الشق السياسي الذي وقع عليه الوفد الصربي.[4][**]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[*] تجدر الإشارة هنا إلى أن بهاء أحمد الأمير أشار إلى أن ثمة مصدرا من داخل المفاوضات أعلن أن الوفدين لم يتفقا على كلمة واحدة في خطة السلام في ثالث أيام التفاوض. كما أن الرئيس ميلوسوفيتش وصل إلى رامبوييه بعد بدء المفاوضات وطالب الوفد الصربي بتعجيل المفاوضات وسرعة الانتهاء من المحادثات. وقد حملت مجموعة الاتصال الدولية ميلوسوفيتش مسئولية عرقلة المفاوضات وتعثرها. للمزيد أنظر: بهاء أحمد الأمير، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[3] خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4] عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[**] بعد ذلك بدأت ردود فعل المجتمع الدولي بشأن مفاوضات رامبوييه، حيث أكد رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أنه: "يوجد لدينا الآن إطار للعمل السياسي لمستقبل وضع كوسوفو". أما الاتحاد الأوروبي فقد كان واثقا من أن المعاهدة سيتم التصديق عليها في ميعادها 15 مارس 1999، لذلك ناشد جميع الأطراف المعنية بعدم عرقلته.بينما رحب أمين عام حلف الأطلسي آنذاك (خافييرسولانا) بالتقدم الملحوظ الذي تم في رامبوييه. للمزيد أنظر:خير الدين كوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78 – 79.

وبسبب هذا الوضع جرت جولة ثانية في باريس في 13 مارس 1999 للتوقيع على الاتفاقية. ولكن الطرف الألباني كان الوحيد الذي قبل بها ووقع عليها. بينما رفض ذلك الطرف الصربي (جمهورية صربيا) والطرف اليوغسلافي (يوغسلافيا الفيدرالية)،[1] على اعتبار أن ذلك يعد نوعا من التدخل في الشئون الداخلية..وأمام تباعد المواقف وصلت المفاوضات لطريق مسدود.[2] ولذلك أعلن في 19 مارس 1999 فشل المؤتمر، وأن سبب فشله هم الصرب اليوغسلاف.[3] ولإعطاء فرصة أخيرة لبلغراد توجه(هولبروك) إلى هناك في 22 مارس لتحذير أو تهديد ميلوسوفيتش بأن البديل عن ذلك سيكون الحرب.[4] وبعد مباحثات طويلة صرح (هولبروك) أنه: "أنذر ميلوسوفيتش من نتائج رفضه، وقد فهم ميلوسوفيتش جيدا النتائج النهائية لقراره ومع ذلك كرر رفضه".[5]

وهكذا توقفت مفاوضات الجولة الثانية من "رامبوييه" في 19 مارس، بعد أن كانت الأطراف قاب قوسين أو أدنى من التوقيع على اتفاق التسوية، وإذا كانت هناك بالفعل رغبة حقيقية لدى الولايات المتحدة وعدد من دول الناتو في توقيع هذا الاتفاق لأمكن ذلك عبر مواصلة التفاوض على بندين أساسيين هما: إقناع وفد ألبان الإقليم بتوقيع الاتفاق السياسي الذي حدد مستقبل الإقليم في نوع من الحكم الذاتي، وحل إشكالية هوية وهيكل قيادة القوات العسكرية التي ستتولى ضبط الأوضاع في الإقليم والإشراف على تنفيذ الشق السياسي. وبدلا من التباحث حول هذين الموضوعين، بادرت واشنطن بإطلاق التهديد ومؤداه أن: "تردد الصرب في توقيع الاتفاق يعني بدء حلف الأطلنطي غاراته العسكرية على يوغسلافيا".[6] وبعد عودة (هولبروك) إلى بروكسل خائبا من رفض ميلوسوفيتش التوقيع على اتفاق رامبوييه، حيث لم يأخذ على محمل الجد تهديد حلف الأطلسي بالعمل العسكري، كانت الاستعدادات قد

---

[1] محمدم. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 100.

[2] بكر إسماعيل الكوسوفي، **الحصاد المر لمذابح كوسوفا**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 169.

[3] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 80.

[4] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 100.

[5] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 80.

[6] عماد جاد، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 174.

اكتملت في نهار 24 مارس 1999 لتبدأ في المساء أولى الطلعات الجوية لقصف الدفعة الأولى من الأهداف الصربية. [1] وبذلك يكون حلف الأطلسي قد تدخل عسكريا في يوغسلافيا بعد فشل مفاوضات (رامبوييه) الرامية لتسوية النزاع سياسيا.[2] وقد أدى تدخل حلف الناتو في كوسوفو، إلى خلاف في ذلك الوقت، بقي يثير أسئلة بشأن شرعية العمل وتأثيره باعتباره سابقة، وبشأن إجراءات تطوير القانون الدولي. وقد واجه المشاركون في التدخل معضلة قانونية وأخلاقية بين منع القانون الدولي استخدام القوة، وبين الهدف من الوقاية من انتهاكات الخطيرة الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان الدولية وإيقافها.[3]

ولكن الناتو أخذ يدافع عن موقفه ليس على أساس قانوني،وإنما على أساس أخلاقي يتلخص في أن المشاكل الإنسانية التي ترتبت على الصراع المسلح بكوسوفو كانت خطيرة.[4]وجاء هدف حماية ألبان كوسوفو كأحد الأهداف التي برر بها الحلف قيامه بهذه الحرب.[5] لكن السؤال المهم: هل كان تدخل الناتو مشروعا قانونا؟

الرافضون لمشـــروعية التدخل:

يرفض غالبية الفقه الدولي مشروعية التدخل العسكري لحلف الأطلنطي لتسوية أزمة كوسوفو لأنه يتعارض صراحة مع القاعدة الآمرة التي تنص عليها المادة (2 فقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنع بشكل قطعي استخدام القوة في العلاقات بين الدول باستثناء حالة الدفاع الشرعي(م51)،أو تطبيقا لنظام "الأمن الجماعي"وهو منوط فقط بمجلس الأمن(الفصل السابع) ولم تكن دول حلف الأطلنطي في وضع الدفاع الشرعي عن النفس، كما أن المجلس لم يفوضها بتطبيق آلية الأمن الجماعي نيابة عنه ومن ثم فإن تدخلها عسكريا في أزمة كوسوفو هو عمل غير مشروع قانونا.[6]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 101.

[2] خليل أحمد خليل، **ملحق موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص 595.

[3] موسى مخول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أوروبا**،ط2، بيروت:بيسان للنشر، 2008، ص 314.

[4] مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الـــدولي**، رســـالة دكتـــوراه غيـــر منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي العام، 2001، ص 175.

[5] حسن أبو طالب،"حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999، ص 95.

[6] سمعان بطرس فرج الله، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 367.

وذهب اتجاه آخر إلى أن حرب كوسوفو من الأحداث الكبرى التي تسهم في تغيير بعض عناصر النظام الدولي، لكنها لا تنشئ نظاما جديدا، فهي أكدت الدور الأمريكي المهيمن، وكشفت حقائق كامنة بقلب التفاعلات الأوروبية، وبلورت تغيرا جوهريا في أدوار الأمم المتحدة والناتو ودور الدولة القومية.[1]

المؤيدون لمشـــروعية التدخل:[2]

استند التيار الفقهي المؤيد لمشروعية التدخل العسكري للناتو في كوسوفو إلى عدة حجج أبرزها ما يلي:

1- مشروعية الهدف: فقد برر"كلينتون" بدء العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا على أساس "الضرورة الأخلاقية" لأنها تهدف لحماية الأبرياء في كوسوفو من القوات الصربية،وهو المنطق الذي استند إليه أمين حلف الناتو.

2- إن تدخل الناتو في أزمة كوسوفو للإعتبارات الإنسانية هو تدخل مشروع لأنه "تدخل جماعي" من جانب منظمة مسئولة عن تحقيق المصلحة المشتركة لأعضائها.

3- قيام حالة "الضرورة القصوى" كأساس لمشروعية التدخل العسكري للحلف في أزمة كوسوفو، فسكان الإقليم كانوا يواجهون كارثة إنسانية وحالة لا يمكن مواجهتها إلا بالقوة العسكرية بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية.

4- أكد مجلس الأمن في القرارات التي أصدرها قبل بدء العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا تأييده للخطوات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وحلف الأطلنطي لتسوية أزمة كوسوفو، وبذلك يكون المجلس قد أقر ضمنا مشروعية استخدام حلف الأطلنطي للقوة ضد يوغسلافيا.

---

[1] حسن أبو طالب، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 99.

[2] سمعان بطرس فرج الله، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 368 – 370.

الموقف الأوروبي الجماعي من التدخل العسكري (الأطلسي) في كوسوفو:

بعد رفض الطرف الصربي للاتفاق الذي تمخض عن مفاوضات رامبوييه تم تعليق هذه المحادثات بين الجانبين،ومع استمرار الجمود في الموقف (الصربي) بدأ الناتو قصف يوغسلافيا في الرابع والعشرين من مارس1999 بمشاركة 14 دولة هي: الولايات المتحدة، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا،هولندا،النرويج، البرتغال، أسبانيا،تركيا،بريطانيا.[1] وكان الهدف الذي أعلن لشن هذه الحرب "إنسانيا"وهو الحد من التطهير العرقي ووقف المجازر بحق ألبان كوسوفو بعد أن ألغت الحكومة اليوغسلافية الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو.[2]وقد كان الحال (في أوروبا) قبل هذه الأزمة أن الدول الأوروبية كانت تعمل جاهدة نحو سياسة أمنية وخارجية عامة لتأكيد استقلالها عن الولايات المتحدة.[3] غير أن كثيرا من التحليلات يشير إلى أن الإدارة الأمريكية استغلت حرب كوسوفو كستار لتنفيذ استراتيجية أمريكية خاصة من خلال الناتو،انطلاقا من رؤية محددة لما يجب أن يكون عليه الدور الأمريكي بعد الحرب الباردة.وقد استفادت أمريكا من أزمة كوسوفو ومأزق الأمن الأوروبي وفشل مفاوضات رامبوييه، من أجل تمرير الرؤية الأمريكية، ولاسيما أن هذه الأزمة كانت تمثل تحديا جوهريا للدور الأمريكي العالمي من حيث أن جوهر فشل مفاوضات رامبوييه كان عائدا إلى رفض حكومة بلغراد لمشروع الاتفاق لأنه يخلق أوضاعا من شأنها أن تساعد أمريكا على فرض هيمنتها على منطقة البلقان من خلال ما كان الاتفاق ينص عليه من نشر قوات تابعة لحلف الناتو لمراقبة هذا الاتفاق.[4]

وقد تحرك الحلف بتحريض أمريكي من خلال تكثيف الغارات الجوية لإرغام الصرب على الانسحاب من كوسوفو، تمهيدا لنشر قوات عسكرية دولية في الإقليم بعد توقف القتال. غير أن الهدف

---

[1] أحمد السيد تركي، "موقف دول البلقان من النزاع في كوسوفا"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد : 137، يوليو 1999، ص 137.

[2] نيل غرانت وتركي ضاهر (تأليف وإعداد)، **صراعات القرن العشرين (1900 – 2000): صور وأحداث**، تعريب: إياد ملحم، الطبعة العربية الأولى، بيروت: دار الحسام ودار الشفق، 2001، ص 412.

[3] Peter w.Rodman, Ibid.p. 47.

[4] أحمد إبراهيم محمود، "الاستراتيجية العسكرية ا لأمريكية في حرب البلقان"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 117.

الأهم كان إعادة دمج دول البلقان في الأسرة الأوروبية بعيدا من النفوذ الروسي، وتمكين الحلف من القيام بدور أمني في المنطقة.[1]

وإزاء تدهور الأوضاع في كوسوفو رأت الدول الأوروبية وجوب التدخل الدولي المسلح لحلف الناتو في يوغسلافيا تحت واجهة التدخل الإنساني لوقف جرائم الإبادة البشرية في كوسوفو. ومن هنا برزت المعضلة القانونية في هذا التدخل الأطلسي؛ حيث أنه افتقد إلى المشروعية القانونية اللازمة لتبريره، رغم أنه تدخل منفرد من قبل الحلف في أزمة لا تمثل عدوانا مباشرا ضد أية دولة من دوله، يتيح إعمال نظام الدفاع الجماعي عن النفس، وأمام هذه المعضلة القانونية التي لم تغب عن أذهان الساسة وصانعي القرار في دول الحلف، لجأ هؤلاء إلى استخدام المبرر الأخلاقي، التدخل لاعتبارات إنسانية، كأساس لإضفاء المشروعية على التدخل[2].

بيد أن هذا التدخل، لم يحم ألبان كوسوفو، ولم يتوقف،بل استمر لأن له أهدافا أخرى تحركه، وتتعلق بساحة الأمن الأوروبي والتوازنات العالمية من حولها.[3] وعلى الرغم من حديث هنري كيسنجر عن حالة التوحد الظاهري بين دول الناتو، إلا أن حرب كوسوفو تطرح على الحلف أسئلة أساسية بشأن مستقبله، لاسيما في ضوء التوجهات الكبرى التي تحملها حكومات اليسار الجديد في عدد من البلدان الأوروبية الرئيسية كألمانيا وإيطاليا تجاه تراث الحكومات السابقة بشأن تقاليد التضامن الداخلي لحلف الأطلنطي.[4] كما أن حرب كوسوفو كانت المناسبة التي رجحت الرأي الأمريكي حول "الوظيفة الجديدة لحلف الأطلنطي".[5] وكشفت كذلك عن حالة عدم توازن بين أدوار الأعضاء وهي حالة كانت مجالا يبعث على الخلاف السياسي في علاقات الأطلسي. فمسألة الفجوة في القدرات كما يتطلب الواقع الأمني الجديد لم يبدو أن الأوروبيين قادرين على ردمها وهو الأمر الذي سيفضي بدوره إلى بقاء حالة عدم التوازن.[6]

---

[1] عدنان السيد حسين، **قضايا دولية: التوسع الأطلسي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 63.

[2] مالك عوني، "حلف شمال الأطلنطي وأزمة كوسوفو: حدود القوة وحدود الشرعية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

[3] نادية محمود مصطفى، "حرب كوسوفا في التوازنات الأوروبية والعالمية الجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

[4] حسن أبو طالب، "حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[5] سعيد اللاوندي، **القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيا؟ بحث في إستراتيجية الصراع من أجل الهيمنة على العالم**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 52.

[6] كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق**، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص 208.

وتفسر بعض التحليلات الفروق بين الحليفين الأمريكي والأوروبي فيما يتعلق بالموقف من استخدام القوة والقانون الدولي على أنها تعود إلى ما يطلق عليه "سيكولوجية الضعف"، وأن ذلك ينصرف بالدرجة الأولى إلى أن أوروبا هي قوة اقتصادية، لكنها أضعف عسكريا من الولايات المتحدة، ويمكن تفهم الآثار التي ترتبت عن "سيكولوجية الضعف الأوروبي" عند معاينة ظروف حرب كوسوفو التي لم تنته إلا بالتدخل الأمريكي.[1]

فإنه قد بدت ملامح الموقف الأوروبي الجماعي تتجه نحو السير مع الرؤية الأمريكية لحسم الصراع في كوسوفو باستخدام القوة العسكرية في إطار حلف الناتو، "وبذلك تكون أوروبا قد أقحمت في حرب على أرضها لم تكن بالنهاية إلا قيادة بالوكالة لها بينما الفعل كله أمريكي. لكي تغرق هذه القارة بمشاكلها الداخلية وهي كثيرة بينما طموحها يتطلع إلى لعب دور أساسي خارجها".[2]

وقد كشفت الحرب في كوسوفو بشكل واضح أن أوروبا الموحدة اقتصاديا لازالت مقسمة بشريا وحتى مذهبيا ما بين كاثوليك وأرثوذكس، حيث بدا هناك حتى من بين أعضاء الناتو أنفسهم من يتعاطفون مع الصرب بصفتهم أرثوذكسا مثل اليونان التي لم تشارك في العلميات العسكرية، وإيطاليا التي جاءت مشاركتها رمزية أكثر منها فعلية، لذلك فقد بدت الحرب مهما كانت دوافع الأطلنطي من وراء شنها كحرب ضرورية، من الصعب تجنب الخوض فيها.[3]

ورغم ذلك فإن ثمة نقاطا مشتركة اتسمت بها مواقف الدول الأوروبية (إزاء هذا الصراع)، وهذا لا يعني عدم وجود تباين في مصالح كل دولة منها على حدة، بناء على الخلفيات التاريخية والجغرافية والعرقية ولكن شدة هذا الاختلاف لم يصل إلى درجة التناقض العنيف ولم يمنع من التوصل إلى تفاهم فيما بينها على قواعد وجود التعامل مع أزمة كوسوفو ومع أطرافها وعلى وسائل وطرق معالجتها.[4]

وسنبين فيما يلي بإيجاز مواقف الدول الأوروبية من تدخل حلف الناتو عسكريا في إقليم كوسوفو، كما سنتناول الموقف الروسي من هذا التدخل لأهميته ولدوره في هذه الأزمة.

---

[1] ثناء فؤاد عبدالله، "رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق"، مرجع سبق ذكـــره، ص ص 186 – 187.

[2] نيل غرانت وتركي ضاهر (تأليف وإعداد)، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 412.

[3] حسن أبو طالب، "حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 96.

[4] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 206.

الموقف الأوروبي الفردي من التدخل العسكري (الأطلسي) في كوسوفو:

1- الموقف البريطاني:

وهو موقف يؤيد التدخل العسكري (الأطلسي) ضد صربيا، لوقف التطهير العرقي في كوسوفو، وقد كان رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) واضحا في ربط هذه الحرب بثلاث عناصر ذات طابع أخلاقي. حيث ذكر أن: "من أهداف الحرب العمل على هزيمة الرئيس الصربي والقضاء على سياسته الرامية للتطهير العرقي في كوسوفو، وإبداء الحزم من قبل الجيل الجديد من الساسة في أوروبا الذين يرحبون بالانفتاح السياسي التقدمي، لكنهم ضد كل ما من شأنه أن يسمح للحكام الديكتاتوريين بإنزال العقوبات ضد شعوبهم".[1]

وقد تحركت الجهود الدبلوماسية البريطانية في أزمة كوسوفو نحو حث السلطات اليوغسلافية على إجراء محادثات سلام، وتأكيد الجانب التفاوضي من أجل إبرام اتفاق بين الطرف الصربي والألباني، ورغم ذلك تبقى بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية قربا من الموقف الأمريكي بحكم طبيعة العلاقات البريطانية الأمريكية. وقد ذهبت الحكومة البريطانية بعيدا في الدفاع عن دورها في حلف الناتو، حيث صرح توني بلير أن "الجيل الجديد من القادة يلزم عليهم تأكيد أنهم جاهزون وعلى استعداد أن يكونوا على درجة من الصلابة.[2]

2- الموقف الألماني:

وهو موقف يؤيد التدخل العسكري الأطلسي ضد صربيا، من منطلق ضرورة القيام بفعل معين إزاء الوضع المأساوي في كوسوفو، وباعتبار ألمانيا قوة كبرى في القرن الحادي والعشرين، "فإن المشاركة في العمليات العسكرية لحلف شمال الأطلسي ضد يوغسلافيا قد أعطت لها الفرصة التي طالما انتظرتها منذ خمسين عاما عندما حوصرت سياسيا ودستوريا". وتجسد ذلك في موافقة البرلمان الألماني في منتصف تشرين الثاني 1998 على المشاركة بعمل عسكري ضد يوغسلافيا. كما وافقت ألمانيا على

---

[1] حسن أبو طالب، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 95.

[2] Peter W. Rodman, "The Fallout from Kosovo", **FOREIGN AFFAIRS**, U.S.A. No. 4, Volume: 78, July/August 1999, P. 47.

اتخاذ قرار الحرب ضد يوغسلافيا في اجتماع المجلس الدائم لحلف الناتو على مستوى السفراء في بروكسل في 8 و9 كانون الأول عام 1998.[1]

وقد أوضح وزير الخارجية الألماني (يوشكافيشر) المنطق وراء تأييده التام لعملية الأطلنطي بقوله: "إذا واجهت وضعا مأساويا مثل هذا الذي في كوسوفو لابد أن تسأل نفسك: هل فعلت كل ما ينبغي عمله لتجنب الحرب؟".[2] كما أن المستشار الألماني آنذاك (غيرهارد شرودر) كان مقتنعا بضرورة تدخل ألمانيا بشكل فعال في هذه الحرب. وهو يرى أن: "بدء حرب كوسوفو وانتهاءها، خلال فترة رئاسة ألمانيا للمجلس الأوروبي لهما دلالة رمزية. فمنذ البداية كان واضحا لي وليوشكا فيشر، أنه علينا تسخير كافة الجهود لتحقيق هدف الحرب الوحيد، المتمثل في تراجع القوات الصربية من كوسوفو، وإنهاء الحرب في أقرب وقت".[3] وهكذا جاءت مشاركة ألمانيا بوضع 500 جندي ألماني و 14 طائرة ألمانية تحت تصرف قيادة حلف الناتو.[4]

3- الموقف الفرنسي:

وقد تعاملت فرنسا مع أزمة كوسوفو من خلال موقف مزدوج في لغة خطابها السياسي الرسمي. فهي رغم اشتراكها في الحرب ضد يوغسلافيا إلا أنها تؤيد الحل السلمي ليس فقط لكونها إحدى دول "مجموعة الاتصال الدولية"، وإنما لتأكيدها على التسوية السلمية.[5] ولأن تدخل حلف الأطلسي عسكريا افتقد إلى المشروعية القانونية اللازمة لتبريره، كونه تدخلا منفردا من قبل الحلف لجأت الدول المتحالفة لاستخدام المبرر الأخلاقي، فقد صرح رئيس الوزراء الفرنسي(ليونيل جوسبان): "حيث أن مجلس الأمن لم يعد قادرا على العمل،فإننا يجب أن ننهض بمسؤولياتنا..وأمام المأساة الإنسانية فإن المعضلة القانونية ــ الاستناد إلى قرار من الأمم المتحدة ــ يجب تجاوزها".[6] كما أن وزير الخارجية الفرنسي (هيوبرت

---

[1] خالد المعيني، مرجــع سبق ذكــره، ص 209.

[2] **التقرير الاستراتيجي العربي 1999**، مرجــع سبق ذكــره، ص 58.

[3] غيرهارد شرودر، **قرارات مصيرية: حياتي في دهاليز السياسة**، مرجــع سبق ذكــره، ص ص 109-111.

[4] خالد المعيني، مرجــع سبق ذكــره، ص 209-110.

[5] المرجــع السابق نفســه، ص 207.

[6] مالك عوني، "حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو:حدود القوة وحدود الشرعية"،**مجلة:السياسة الدولية**،العــدد: 137، يوليــو 1999، ص 115.

فيدرين) قد أحبط جميع عمليات النقد والمعارضة اليسارية للحرب، مصرا على أن "في هذه الأزمة لا يجب إبراز التنافس القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لقد كان هناك تعاون ملحوظ قائم بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في كوسوفو".[1]

مما تقدم يتضح أن الموقف الفرنسي كان يتأرجح وكعادة فرنسا عندما تكون بين مواقف تقترب من ألمانيا وبين مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية. لذا تبدو مواقفها مترددة أحيانا، ومتسرعة أحيانا في الإنجرار في الأزمة؛ بسبب خشيتها من هيمنة الدور الألماني في الساحة الأوروبية، أو التخوف من سياسات الولايات المتحدة التي تسعى لاستبعاد فرنسا وتهميش دورها في الساحة الأوروبية، ومنافستها اقتصاديا وسياسيا. ولكن في النتيجة أدرك صناع القرار في فرنسا بأن الحملة العسكرية ضد يوغسلافيا الاتحادية لا يمكن أن تحقق سوى تسوية تمثل حلا بل قرارا أمريكيا.[2]

4- الموقف الإيطالي:

أبدت إيطاليا احتجاجها ضد ما يقوم به "الناتو" من عمليات عسكرية ضد يوغسلافيا رغم أن أراضيها تأوي قواعده العسكرية. وتنطلق صواريخه من 14 منصة لإطلاق الصواريخ ضد يوغسلافيا. وعارض "الشيوعيون المتحدون" المشاركون في السلطة بوزيرين غارات "الناتو" الجوية وإن كانوا يؤيدون حكومة "تحالف اليسار" برئاسة ماسيمو داليما. وقد أيد زعيم الحزب أرماندو كوسوتا من قبل الغزو السوفييتي للمجر عام 1956. وقد أسرع بالسفر إلى بلغراد ليقابل الرئيس اليوغسلافي و يفسر له موقف حزبه.[3]

وكانت إيطاليا شهدت تجاذبات سياسية داخلية (في إطار الحكومة الإيطالية) أثناء التدخل العسكري ضد يوغسلافيا الاتحادية، حيث كانت هذه الحكومة تشمل شيوعيين في ائتلافها. كما أن إيطاليا دعت إلى "إيقاف القصف بالقنابل" بعد الليلة الأولى لقصف القوات الأطلسية ليوغسلافيا.[4]ولم يسمح رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك داليما لطائرات الجيش الإيطالي بالمشاركة في الطلعات الجوية،رغم أن حلف

---

[1] Peter W. Rodman, Ibid. p. 48.

[2] خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 207-208.

[3] مجدي نصيف، ألبان كوسوفا والحرب في البلقان، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 13.

[4] للمزيـــد أنظـــر: Peter w.Rodman, Ibid. p.46-47.

الناتو يستخدم قواعد إيطاليا العسكرية المنتشرة في إيطاليا المجاورة ليوغسلافيا، وأدى هذا الموقف للحكومة الإيطالية إلى زيادة شعبيتها.[1]

5- الموقف الروسي:

رأت روسيا في الغارات الأطلسية ضد يوغوسلافيا استفزازا وتهديدا لها، وهو ما انعكس في اتخاذها موقفا متشددا من الحملة الجوية الأطلسية ضد يوغسلافيا،[*] والتي وصلت إلى درجة التهديد باستئناف تصدير السلاح إلى بلغراد، ونشر رؤوس نووية في روسيا البيضاء، وذلك في إطار الرد على هذه الهجمات. ويعود الموقف الروسي المتشدد ضد الموقف الأمريكي في الأزمة اليوغسلافية إلى اعتبارات عديدة منها:

-بروز مبادئ جديدة في السياسة الخارجية الروسية: فالموقف الروسي المتشدد يمثل امتدادا للتحول الذي طرأ على سياسة روسيا الخارجية منذ عدة سنوات، وهو تحول يسعى إلى بلورة سياسة أكثر ارتباطا بالمصالح القومية الروسية، دون ربط هذه السياسة بالسياسة الأمريكية على نحو ما كان قائما خلال السنوات الأخيرة.

-طبيعة العلاقات الروسية- الصربية: حيث كان الموقف الروسي أكثر تشددا تجاه الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطي بسبب الروابط العرقية والسياسية القوية بين الجانبين، فكلاهما ينتميان إلى العرق السلافي، بالإضافة إلى وجود مصالح سياسية واقتصادية هامة بينهما، وهو ما جعل من المتعذر على الرئيس بوريس يلتسين ورئيس الحكومة السابقة يفجيني بريما كوف التساهل في هذه الأزمة، وبالذات في ظل الضغوط الداخلية القوية.[2]

ورغم محاولات روسيا الاتحادية ومعارضتها استخدام القوة ضد يوغسلافيا الاتحادية، إلا أن حلف الناتو بدأ عملياته بدون تفويض دولي، فعدت روسيا ذلك تجاوزا لقرارات مجلس الأمن، وانتهاكا أمريكيا لكل الاتفاقيات التي تم إبرامها بين واشنطن وموسكو لاسيما الاتفاقية التي وقعتها روسيا مع الناتو،

---

[1] مجدي نصيف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[*] وقد تساءل المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة عن أحقية قيام حلف الناتو بهذه العملية العسكرية قائلا: "من الذي فوض حلف الأطلنطي للقيام بمهمة الشرطي الدولي؟"، أنظر: **التقرير الإستراتيجي العربي 1999**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] أحمد إبراهيم محمود، "الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان"، مرجع سبق ذكره، ص 120.

ونصت على عدم استخدام أي من الطرفين للقوة في أوروبا، مقابل عدم ممانعة روسيا لتوسيع الناتو شرقا.[1] وقد لعبت روسيا تقليديا دورا رئيسيا في البلقان، ويمكن فهم هذا الدور في ضوء المكانة التي احتلها البلقان في النسق الإدراكي لصانعي السياسة الخارجية الروسية، حيث اعتبر هؤلاء، نتيجة لاعتبارات الجوار الجغرافي والارتباطات الديموغرافية والإثنية بالعنصر السلافي، منطقة البلقان مجالا للنفوذ وعمقا استراتيجيا لأمن روسيا الاتحادية القومي.[2]

موقف دول البلقان من حرب كوسوفو:

1- الموقف اليوناني:

فاليونان وهي العضو البلقاني الوحيد "بالناتو" التي لم تشارك طائراتها في الطلعات الجوية، وإن كانت تقدم مطاراتها لطائرات "الناتو" التي تقوم بطلعات استكشافية على يوغسلافيا. كما يتم تموين قوات "الناتو" بمقدونيا عبر ميناء سالونيكا شمال شرقي اليونان.[3] ويمكن بلورة الموقف اليوناني من خلال: كونه مشاركا في قوات حلف الناتو، ومن خلال رؤيته لمصلحته الواقعية بعد انتهاء الحرب. وقد وضحت معالم هذه الرؤية في الحديث الذي أدلى به وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو والذي أكد فيه أن بلاده التزمت بكونها عضوا في الناتو وخاصة في مساعداتها لنقل القوات إلى سكوبيا وقال"لكننا على الجانب الآخر لن نشارك في العمليات العسكرية الدائرة، وإن كنا على استعداد للمشاركة في قوات حفظ السلام عندما يتم تكوينها في كوسوفو، وعدم مشاركتنا في أي عمليات عسكرية يرجع لكوننا من البلقان ولدينا علاقاتنا الطيبة مع الألبان والصرب، ونعمل حسابا لليوم الذي ستنسحب فيه كل القوات وسنبقى نحن كجيران نواجه بعضنا بعضا".[4]

---

[1] خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212. وللمزيد من التفصيل حول سياسة روسيا الخارجية وموقفها من حرب كوسوفو أنظر: حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 97. وكذلك: مجدي نصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] مالك عوني، "حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو: حدود القوة وحدود الشرعية"، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[3] مجدي نصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 – 13.

[4] أحمد السيد تركي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2- الموقف التركي:

تميز الموقف التركي أنه متشابك ويحمل أكثر من وجه، فهناك الموقف التركي من خلال المشاركة في قوات حلف الناتو، أو من خلال مجموعة الاتصال الإسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأخيرا كموقف فردي. بداية فيما يتعلق بالموقف التركي في إطار حلف الناتو: حيث سمحت تركيا لقوات حلف الناتو بنشر طائراتها في القواعد التركية، بل شاركت أيضا بطريقة فعلية في هذه القوات.[1]

وطبقا للموقف التركي المعروف الذي سمح لقوات الحلف بنشر طائراتها في القواعد التركية، والمشاركة في هذه القوات. أما الموقف التركي في إطار مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: فقد عقدت المجموعة اجتماعاتها على مستوى وزراء خارجية الدول الثماني وهي: (إيران ومصر وأندونيسيا وماليزيا وباكستان والسعودية وتركيا والسنغال)، وفي ختام الاجتماع أكد الوزراء على أنهم سينسقون من خلال الأمم المتحدة المساعدات المقدمة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ألبان كوسوفو بالتعاون مع المنظمات الإنسانية.[2] بينما يتلخص الموقف الفردي التركي في عرضها إشراك طائراتها الحربية (طراز إف 16) في عمليات القصف، على أن يكون الطيارون من الحلف. ثم قررت زيادة عدد طائراتها المشاركة في العملية، في خطوة إضافية بعد موافقتها على السماح بنشر طائرات للحلف في قواعدها الجوية، وبعد مشاركة طائراتها بشكل مباشر في ضرب أهداف صربية.[3]

3- الموقف الألباني:

من الواضح أن موقف ألبانيا من الحرب في كوسوفو كان موقفا ضعيفا اقتصر على فتح حدودها لاستقبال لاجئ ألبان كوسوفو. ورغم ذلك صرح وزير الخارجية الألباني (باسكال ميلو): أن بلاده قررت السماح للناتو بإدارة عملياته العسكرية ضد يوغسلافيا انطلاقا من الأراضي الألبانية، لأن ألبانيا تمثل قاعدة إستراتيجية لعمليات الناتو في كوسوفو. وأن بلاده أعطت الأطلنطي جميع الحقوق لاستخدام موانيها ومجالها الجوي. وفي هذا السياق، تمركزت القوات الأمريكية من طلائع المظليين وطائرات

---

[1] **أزمة كوسوفا ومستقبل السلام في البلقان**، القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة، (رقم 162) أكتوبر 1999، ص 51.

[2] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

[3] للمزيد حول الموقف التركي أنظر: **أزمة كوسوفا ومستقبل السلام في البلقان**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الهيلكوبتر في ألبانيا للإنطلاق ضد بلغراد. كما دعا (ميلو) إلى الإطاحة بالرئيس الصربي بكافة الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية؛ لأن وجود نظام ميلوسوفيتش لا يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البلقان.[1]

4- الموقف المقدوني:

تميز الموقف المقدوني بحساسيته حيث أن مقدونيا أصبحت بمثابة ملجأ يهرب إليه ألبان كوسوفو فرارا من الاضطهاد اليوغسلافي، حتى أصبح دخول اللاجئين إلى الأراضي المقدونية يمثل مشكلة؛ لإخلاله بالتركيبة السكانية لمصلحة الأقلية الألبانية، وهذا ما جعل السلطات تحد من دخول هؤلاء إلى أراضيها.[2] كما أنها أعلنت موافقتها رسميا على نشر وحدات بريطانية تضم 12دبابة تشالنجر، و40 عربة مدرعة يرافقها1800 جندي لدعم القوات العسكرية البريطانية الموجودة في مقدونيا.[3]

محاولات التسوية وإنهاء الحـــرب:

طرحت على صربيا عدة حلول وخطط للتسوية السلمية وكان بإمكان الرئيس ميلوسوفيتش أن يستجيب لها، ويتجنب الكارثة التي خيمت آثارها على بلاده بصفة خاصة، ودول البلقان وأوروبا الشرقية بصفة عامة. وتمثلت هذه الحلول والخطط في مطالبة دول حلف الناتو للزعيم اليوغوسلافي بالوقف الفوري للعنف في كوسوفو، وذلك عن طريق الاستجابة للمطالب الدولية، والقبول بشروط حلف الناتو والتي تتلخص في التالي:

- وضع حد فوري للعنف والقمع وأية مظاهر للأعمال العسكرية.
- سحب قوات الجيش والشرطة والميليشات من كوسوفو.
- الموافقة على نشر قوات دولية.
- الموافقة على عودة غير مشروطة وآمنة لجميع اللاجئين والنازحين.

---

[1] أحمد السيد التركي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 138.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 50.

[3] أحمد السيد تركي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 138.

– العمل على إقامة إطار سياسي بكوسوفو على أساس اتفاقات "رامبوييه" يتطابق مع القانون الدولي و الأمم المتحدة.

ولما لم يستجب ميلوسوفيتش لهذه المطالب... تقدمت بعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وأيضا الدول الإسلامية، ثم روسيا، وأخيرا مجموعة الدول الصناعية بمبادرات سلام بغرض اجتياز هذه الأزمة، والتوصل إلى حل سلمى لإبعاد شبح الحرب عن المنطقة.[1]

وفي 6 مايو توصلت مجموعة الثمانية G8 إلى مسودة خطة سلام أرسلت للأمم المتحدة، ونصت على انسحاب الشرطة الصربية والقوات شبه العسكرية وعلى تواجد أمني دولي فعال. ولكن ميلوسوفيتش استمر بمناورته. فقد أعلن في 10 مايو، بعد تأكيد الانتصار على "جيش تحرير كوسوفو"، عن بداية انسحاب القوات الصربية من كوسوفو. ولكن أجهزة الأطلسي أدركت عدم وجود أي انسحاب، بل إن المعارك استمرت بقوة. ومع تزايد الضربات الجوية على المواقع الإستراتيجية في صربيا، بدأ ميلوسوفيتش يلين ويقبل الاستماع لعروض ما بعد الحرب. وهكذا تم الاتفاق في 2 يونيو مع الروس على الخطوط العريضة لاتفاق وقف النار، وقد قام رئيس وزراء روسيا السابق ورئيس فلندا السابق بزيارة ميلوسوفيتش في بلغراد لعرض الاتفاق عليه.[2]

ويلاحظ هنا أن حلف الأطلسي، بالاستناد إلى تجربة البوسنة، قام هنا بتطبيق استراتيجية أخرى تتمثل في الاستمرار بالعمل العسكري والدبلوماسي في آن واحد. فقد استمر القصف والقتال في الوقت الذي كان ميلوسوفيتش يدرس العرض قبل أن يعطي الضوء الأخضر للموافقة على انسحاب القوات الصربية من كوسوفو. بعد ذلك، اجتمع الطرفان يوم 5 يونيو 1999 عند الحدود المقدونية الكوسوفية للاتفاق حول انسحاب القوات الصربية من كوسوفو. وبعد عدة جولات من المباحثات تم التوقيع في 9 يونيو على "الاتفاق الفني العسكري" لانسحاب القوات الصربية خلال 11 يوما من كوسوفو، في الوقت الذي كانت فيه مجموعة الثمانية قد توصلت في8 يونيو لمشروع قرار لمجلس الأمن الذي صدر برقم (1244) في 10 يونيو 1999.[3]

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 27، 32.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 10–103.

[3] المرجع السابق نفسه، ص ص 103–104.

وقد جاء هذا القرار ليدعم قبول يوغسلافيا المبادئ التي وضعتها مجموعة الثمانية في 6 مايو كأساس للتسوية السلمية لأزمة كوسوفو.[1] وقد تضمنت هذه المبادئ: الوقف الفوري لأعمال العنف والقمع في كوسوفو، وانسحاب القوات العسكرية والشرطة والقوات شبه النظامية من كوسوفو. ونشر وجود دولي أمني ومدني فعال تدعمه وتقره الأمم المتحدة، قادر على ضمان التوصل إلى الأهداف المشتركة، وكذلك قيام إدارة انتقالية في كوسوفو يقررها مجلس الأمن لتوفير الشروط لحياة طبيعية مسالمة لجميع سكان كوسوفو. وعودة حرة وآمنة لجميع اللاجئين، ومباشرة العملية السياسية للتوصل إلى اتفاق إطار سياسي انتقالي ينص على حكم ذاتي واسع لكوسوفو ويأخذ في الاعتبار اتفاقات رامبوييه، ومبادئ السيادة، ووحدة التراب لجمهورية يوغسلافيا، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.[2] وهكذا بعد 78 يوما من القصف (38 ألف طلعة جوية و10 آلاف عملية قصف) الذي استمر من 24 مارس حتى 9 يونيو 1999 دخلت قوات الأطلسي من جنوب كوسوفو (مقدونيا) في 12 يونيو في الوقت الذي كانت تنسحب فيه القوات الصربية من كوسوفو. وقد ارتبط الوضع الجديد لكوسوفو منذ 1999/6/10 بقرار مجلس الأمن (1244) الذي جعل منها محمية دولية إلى أن يبث في وضعها النهائي. وبالاستناد إلى هذا القرار دخلت كوسوفو القوات الدولية متعددة الجنسية KFOR التي تعنى بالجانب العسكري/ الأمني، كما أقيمت في كوسوفو الإدارة الدولية المؤقتة للأمم المتحدة UNMIK التي تتولى الجانب المدني بالمفهوم الواسع إلى أن تنتهي مهامها مع قرار جديد لمجلس الأمن.[3]

كما أن القرار (1244) نص على أن إقليم كوسوفو جزء لا يتجزأ من جمهورية صربيا، وهو يحظي بحكم ذاتي واسع في إطار جمهورية يوغسلافيا، وخروجا من هذا التناقض شكلت لجنة دولية مستقلة وانتهت عام 2000 إلى أن الاستقلال سيكون هو السبيل الوحيد لحل مشكلة الإقليم.[4] ومع خضوع بلغراد، وانسحاب القوات الصربية، وضعت كوسوفو تحت إدارة دولية مؤقتة تمكنت من إعادة معظم المهاجرين الألبانيين إلى موطنهم خلال عام تقريبا.[5]

---

[1] محمد فايز فرحات، "الأمم المتحدة وأزمة كوسوفا"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999، ص 125.

[2] **أزمة كوسوفا ومستقل السلام في البلقان**، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

[3] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[4] محمود حمدي أبو القاسم، "كوسوفا وتحديات الاستقلال"، في **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد: 160، أبريل 2008، ص 41.

[5] محمد م. الأرناؤوط، "تطور وضع مسلمي البلقان من تصفية الميراث العثماني إلى ما بعد تصفية ميراث الحرب الباردة" في مجموعة باحثين، **الأمة في قرن: عدد خاص من أمتي في العالم حولية قضايا العالم الإسلامي 2000-2001، الكتاب الخامس الأمة في قرن الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل**، ط4، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 330.

ومن الواضح هنا، أن الوجود الدولي الإداري/ المدني UNMIK، قد أخذ شكل إدارة دولية انتقالية يرأسها ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بتعيينه بالتشاور مع الدول المعنية. وقد عين كوفي أنان في يونيو 1999 الفرنسي برنارد كوشنير كأول رئيس للإدارة الدولية الجديدة، الذي حظي بتأييد الغالبية الألبانية على ما قام به خلال وجوده (حتى نهاية 1999) بينما كانت الأقلية الصربية وحكومة بلغراد تتهمانه دائما بالتحيز للطرف الآخر.[1]وبذلك تكون كوسوفو قد دخلت مرحلة جديدة، أصبحت فيها محمية دولية، تتمتع بحكم ذاتي واسع، وبالتالي عدت هذه المرحلة بمثابة (المرحلة الانتقالية) إلى أن يتم البث في الوضع النهائي للإقليم.

دروس تسوية الصراع في كوسوفو:

من خلال أداء دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة الصراع الذي دار في كوسوفو، وفي إدارة العمل العسكري ضد يوغسلافيا، وأيضا إدارة الإقليم بعد انتهاء العمليات العسكرية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:[2]

1. أن الفرصة كانت متاحة أمام دول الاتحاد الأوروبي للتركيز على التسوية السياسية على مائدة المفاوضات عبر تطوير مفاوضات رامبوييه، ومن ثم فإن بدء العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا بعد عشرة أيام من توقف الجولة الثانية، أثبت استمرار العجز الأوروبي عن الفعل السياسي.
2. في كوسوفو تراجعت القدرة الأوروبية على الفعل السياسي أمام واشنطن، فكان قرار تجميد المفاوضات في جولتها الثانية وتوجيه إنذار نهائي ليوغسلافيا، قرارا أمريكيا لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي مواجهته.
3. عجز الاتحاد الأوروبي عن الفعل السياسي جاء مصحوبا بعجز تام عن الفعل العسكري الذي انفردت به واشنطن، ومن ثم عاد الحديث مجددا عن ضرورة توافر بنية أمنية أوروبية مستقلة.
4. بمجرد بدء العمل العسكري فقدت دول الاتحاد الأوروبي أي قدرة على الفعل حتى بشأن بعض جوانب إدارة العمليات العسكرية التي هددت أجواء تفاهم ما بعد الحرب الباردة وفي مقدمتها التفاهم مع روسيا.

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-108.

[2] عماد جاد، "استراتيجيات مواجهة الصراعات المتفجرة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

5. عاد الحديث مجددا عن التداعيات السلبية لإدارة العمليات العسكرية على ترتيبات الأمن في القارة الأوروبية بعد أن اتخذت واشنطن بعض القرارات التي تمثل خروجا على الاتفاقات المبرمة مع الروس–السوفيت، مثل معاهدة الحد من الصواريخ، بكل ما يمكن أن يحمله ذلك من احتمالات خروج روسي على المعاهدة يأتي في النهاية على حساب الأمن الأوروبي.
6. للمرة الثانية تتأكد دول الاتحاد الأوروبي أن تفجر الصراع في بقعة ما في القارة يعني فقدانها للقدرة على الفعل وانتقال خيوط إدارة اللعبة إلى الأيدي الأمريكية. أي أن مصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في منع الصراع من التفجر. وأن قدرتها على إدارة صراع متفجر في القارة تتوقف على امتلاك بنية أمنية/ عسكرية مستقلة.

ملامح الموقف الأمريكي من قضية كوسوفو:

بعد أن تناولنا الموقف الأوروبي من قضية كوسوفو من عام 1991 حتى 2000 سوف نتطرق فيما يلي لرصد ملامح الموقف الأمريكي من هذه القضية في ذات الفترة، مع التأكيد على أن ذلك سيتم بنوع من الإيجاز؛ على اعتبار أن كثيرا من ملامح هذا الموقف قد اتضحت من خلال الحديث عن الموقف الأوروبي، وبالتالي سنقوم هنا بمحاولة بلورة أهم ملامح الموقف الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة.

1- الموقف الأمريكي من قضية كوسوفو (1991-1997):

بعد أن تم إعلان استقلال كوسوفو من طرف واحد عام 1991، طلب من الكونجرس الأمريكي تأييد هذا الاستقلال، وفي 3 يناير 1992 لم يقر الكونجرس هذا الطلب، ورغم ذلك فقد بدأ العديد من أعضاء الكونجرس والزعماء السياسيين باستعمال الاسم الجديد وهو "جمهورية كوسوفا". وطالب الاقتراح المقدم أمام الكونجرس الرئيس بالاعتراف باستقلال كوسوفو، وناشد أيضا بزيادة حجم المساعدات والتجارة مع كوسوفو، ووفقا لما جاء في الاقتراح فإن كوسوفو يجب أن تعامل مثل باقي جمهوريات يوغسلافيا، التي اعترف المجتمع الأوروبي باستقلالها.[1] وعندما أثيرت المشكلة اليوغسلافية في مؤتمر المجموعة الأوروبية،انتقدت الجالية الألبانية في أمريكا بشدة المجموعة الأوروبية لرفضها وضع المشكلة الألبانية على طاولة التفاوض،وقد طلب من الولايات المتحدة في7/فبراير/1992 إقرار الاقتراح رقم(257)

[1] نعيم ددوشاي، **الولايات المتحدة الأمريكية ومصير كوسوفا**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الذي ينادي "بالأخذ بعين الاعتبار مصير الشعب الألباني في جمهورية كوسوفو اليوغسلافية". ويشير الاقتراح إلى أن "ممثلي كوسوفو الألبان حرموا من المشاركة في مؤتمر المجموعة الأوروبية الخاص بمناقشة مستقبل يوغسلافيا".[1]

وقد شكل التدخل في كوسوفو ميدان اختبار استراتيجي لتوجهات أمريكا بعد انفرادها بالساحة الدولية، وكان بمثابة اختبار متعدد الأوجه، فهو ميدان لاختبار رد فعل الروس ورسالة للآخرين عن مدى استجابة الروس لأحداث مشابهة قد تجري على تخوم روسيا. كما أنه يعبر عن المباشرة بعهد جديد من استثمار ورقة العرقيات وحقوق الإنسان كآليات جديدة لإدارة الصراع والحرب بالنيابة.[2]

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تحبذ تفكك يوغسلافيا، والأرجح أن مثل هذه التصريحات جعلت الصرب يفهمون أن من حقهم منع التفكك ولو باستخدام القوة.[3] هذا مع ملاحظة أن أمريكا لم ترم في البداية بكل ثقلها في الأزمة اليوغسلافية، وقد يكون ذلك أمرا متعمدا، وهو نوع من أنواع إدارة النزاعات، ربما لتأديب أوروبا على بعض السلوكيات الدولية التي أرادت من خلالها جس النبض للبروز كمنافس لواشنطن، خاصة مع بداية التسعينيات التي كانت تعاني فيها أمريكا من عجز مالي واضح بفعل تقهقر دورها الاقتصادي في الداخل والخارج.[4] وهنا وجدت أمريكا الفرصة سانحة أمامها لتؤكد عجز أوروبا عن مواجهة مشاكلها الداخلية.[5]وعلى هذا النحو، كانت تسعى إلى إشغال أوروبا بمهمة باهظة التكاليف على جبهة أوروبا الشرقية.[6] ولقد حددت الولايات المتحدة رؤيتها للأزمة على ضوء سعيها لتحقيق أهدافها انطلاقا من رؤية محددة لما يجب أن يكون عليه الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مستغلة أزمة كوسوفو كستار لتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية في القارة الأوروبية.[7] وترددت كثيرا في البداية، ربما لأنها أرادت أن تعطي لأوروبا الفرصة كي تتحقق من عجزها بنفسها، ولكي تتأكد مرة أخرى أن أمنها لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار أمن الأطلسي وتحت رايته، وهو ما حدث بالفعل. ولهذا بدأت أوروبا تحث أمريكا على التدخل بعد أن كانت تطلب منها أن تبقى بعيدة.[8]

---

[1] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 40.

[2] خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 201.

[3] نزار سمك، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 86.

[4] محمد بوعشة، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 219

[5] نزار سمك، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 86.

[6] محمد صادق صبور، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 88.

[7] خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 201.

[8] حسن نافعة، "حلقة نقاشية حول: قضية كوسوفا وتطور دور حلف الأطلسي"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 139.

وقد ألقت الولايات المتحدة بثقلها في عملية إدارة الأزمة في كوسوفو منذ البداية لسببين:

الأول: اقتناع الإدارة الأمريكية بخطورة ما يجري في البلقان على أمن أوروبا إذا ما خرج هذا الصراع عن نطاق السيطرة، ولأن الولايات المتحدة كانت قد اضطرت لدخول الحرب العالمية مرتين بسبب أوروبا، فقد باتت مقتنعة أن التدخل في مرحلة مبكرة أفضل وأقل تكلفة من التدخل المتأخر.

والثاني: أن منطقة البلقان هي منطقة فراغ استراتيجي قد يغري قوى معينة في روسيا لملئه والانطلاق منه لإعادة بناء النفوذ الروسي في المنطقة، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة مصدر تهديد لمكانتها. ولذلك سعت منذ اللحظة الأولى إلى تحقيق هدفين، **الأول:** فرض تسوية تكبح جماح القومية الصربية وتكسر شوكتها وتحول في الوقت نفسه دون قيام دولة إسلامية مستقلة في كوسوفا أو انضمام هذا الإقليم إلى ألبانيا. **والثاني:** مد النفوذ الأمريكي المباشر إلى حدود الدولة الروسية ذاتها حتى تصبح تطورات الوضع الداخلي في روسيا تحت نطاق المراقبة المباشرة والسيطرة.[1]

ويزيد من أهمية منطقة البلقان أمران بارزان:

أولهما: هو سياسة الاحتواء الجديد لروسيا والحيلولة دون أن تصل علاقاتها ببلدان المياه الدافئة إلى الدرجة التي تشكل بها محورا من محاور العلاقات الدولية في عام ما بعد الحرب الباردة... لذا تقتضي عملية الاحتواء الجديد لروسيا "تطهير" البلقان من آخر نخب الحرب الباردة في أوروبا، وخاصة أوروبا الشرقية، تلك النخبة ذات النزعة القومية المتطرفة والتي تحاول "إعادة تسييس النزعة العرقية" عبر المحور السلافي، أو تسييس العلاقات الدينية عبر المحور الأرثوذوكسي.

والأمر الثاني: فهو رسالة إلى أوروبا وبعض بلدانها –خاصة فرنسا– التي تحاول إعادة بناء الأمن الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة عبر تأسيس هوية دفاعية أوروبية لا تنفك عراها عن الناتو، وإن تمتعت باستقلالية دفاعية ذاتية، وعن طريق هذه الرسالة تثبت أمريكا فشل سياسة أوروبا في محاولة الاستغناء عن الدور الأمريكي ليس فقط القائد بل والمهيمن أيضا، فالسيطرة على أوروبا وتكييف عمليات الوحدة الأوروبية مع المعالم الأمريكية يعتبر أحد أهم استراتيجيات الولايات المتحدة بعد الحرب

---

[1] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 140.

الباردة في تعاملها مع الوحدة الأوروبية.[1] وفي هذا الإطار، جاء أخطر رد فعل أمريكي في أوائل التسعينيات عندما حذر الرئيس جورج بوش الأب القادة الصرب في ديسمبر 1992 أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة إذا صعدت صربيا النزاع المسلح في كوسوفو، وكانت الرسالة كالآتي:"لو نشأ نزاع نتيجة لاستفزازات صربية في كوسوفو فالولايات المتحدة على أتم الاستعداد لاستخدام القوة ضد الصرب في كوسوفو وفي صربيا نفسها".[2](*)

وكان مدخل إدارة بوش الذي حمله السفير الأمريكي في بلغراد (زيمرمان) يتلخص في معادلة بسيطة "الوحدة والديمقراطية"، وفهم (زيمرمان) أن وحدة يوغسلافيا مشروطة بتوجهاتها الديمقراطية، "إننا ندعم وحدة البلاد فقط في سياق تقدمها الديمقراطي، ونعارض وحدة مفروضة بالقوة أو قائمة فقط على القوة".[3] وكانت واشنطن تميل إلى قبول إعادة توزيع القوى لصالح صربيا، وبدلا من إصرارها على رفع حالة الطوارئ التي تخضع لها كوسوفو، فإنها اختزلت القضية إلى مشكلة "حقوق الإنسان". وقد أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا في نوفمبر 1990 بتعليق المساعدات الاقتصادية إلى يوغسلافيا حتى تتحسن أوضاع الألبان (المسلمين) في كوسوفو. وكانت إدارة الرئيس بوش تقضي آخر أيامها في البيت الأبيض، ولكنها احتفظت بمستوى من الاهتمام بالأزمة اليوغسلافية كان من مظاهره التهديد باستخدام القوة ضد صربيا إذا أثار الصرب الصراع في كوسوفو، ويأتي ذلك في إطار اعتبار الولايات المتحدة أنها معنية بالمشكلة، ولا تدخر وسعا في سبيل إيجاد حل لها.[4]

وقد كانت الولايات المتحدة (في هذه الفترة) على أتم استعداد لمناقشة مشروع القرار الخاص باستقلال كوسوفو، في حين كان الأوروبيون يرون أن الوقت غير مناسب للبدء في مناقشة مشروع القرار؛ وذلك حتى لا تعرقل مساعي السلام المعقدة بين الصرب والكروات، بالإضافة إلى نشوب الحرب في البوسنة. وقدم مجلس الشيوخ ومجلس النواب في 27 فبراير 1992 مشروع اقتراح جديد

---

[1] عمرو عبدالكريم سعداوي، "النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

[2] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 61.

[*] عرف هذا الخطاب فيما بعد بخطاب الخط الأحمر لكوسوفو، وتحذير عيد الميلاد الشهير لميلوسوفيتش..

[3] محمد يوسف عدس، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 182-183.

[4] للمزيد من التفصيل أنظر: المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص ص 184-185.

جاء فيه: "يجب على أمريكا أن تعترف باستقلال جمهورية كوسوفو، وعليها أن تمارس دورها القيادي لدى المنظمات الدولية من أجل الحفاظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوسوفو".[1]

وفي عام 1992 جاءت فكرة الوصاية الدولية على كوسوفو، وأشار مشروع القرار المقدم من الكونغرس إلى أن أكثر من 40 دولة قد اعترفوا باستقلال كرواتيا وسلوفينيا، وأن هذا الاعتراف يجب أن يمنح أيضا لكوسوفو؛ وذلك لأن حكومة كوسوفو أبدت استعدادها بقبول واحترام جميع الالتزامات التي حددتها المجموعة الأوروبية كشرط مسبق للاعتراف الرسمي بالجمهوريات اليوغسلافية التي تسعى للحصول على اعتراف دبلوماسي، ولكن ما حدث أنه لم يتم إقرار هذا الاقتراح، ولم يتم الاعتراف باستقلال كوسوفو. وإذا أعدنا النظر في مشروع القرار الأمريكي نجده متوافقا مع مطالب القيادة الألبانية في كوسوفو، مما يشير إلى الدور الذي لعبه ألبان المهجر في صياغة مشروع القرار الأمريكي. لكن ما حدث أن الكونغرس اختلف على كيفية معالجة تجاوزات حقوق الإنسان في كوسوفو.[2]

وقد صدر عن مؤتمر "واشنطن لمناقشة مشكلة كوسوفو" عام 1992 إعلان بدفع من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا، وجاء في البند الحادي عشر من الإعلان ما نصه حرفيا: "نسعى إلى زيادة حضور المراقبين الدوليين في إقليم كوسوفو وينبغي احترام المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات بحذافيرها في كوسوفو التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي فيما مضى، مع أننا لا نؤيد المطالب الصادرة هناك والخاصة بالاستقلال".[3] ومع نهاية عام 1992 انتهى عهد الرئيس "جورج بوش الأب" في البيت الأبيض وبدأ عهد الرئيس الجديد "بل كلينتون" وإدارته.[4]

وقد وجه الرئيس كلينتون إنذارا للصرب مماثلا لذاك الذي أطلقه جورج بوش الأب، وكان هذا الإنذار في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس كلينتون.وهنا يرى بعض الباحثين أن: "السياسيين الكوسوفيين أساءوا فهم تأييد الحكومة الأمريكية لحقوق الإنسان على أنه تأييد لاستقلال كوسوفو. وقد أقامت

---

[1] نعيم ددوشاي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 41.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص ص 42-43.

[3] خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 203.

[4] محمد يوسف عدس، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 185.

الولايات المتحدة سياجا خارجيا من العقوبات منعت بمقتضاه يوغسلافيا السابقة من التعامل مع المنظمات المالية، ولكنها لم تتخذ أية وسيلة ضغط مباشرة لحل المشكلة الكوسوفية.[1]وكان الرئيس "كلينتون" وجه انتقادات حادة إلى الرئيس السابق "جورج بوش" لإهماله أزمة البوسنة، ووعد أن يتدخل لوقف العدوان الصربي وتسليح المسلمين للدفاع عن أنفسهم.[2]

وبالتالي، أعطى "كلينتون" الانطباع بأنه سيكون أكثر تشددا في الناحية العسكرية، وأكثر تأييدا لقضية المسلمين من الناحية السياسية. وبدأ وزير الخارجية الجديد، كريستوفر، يوضح للكونجرس أنه ليس متحمسا لفكرة عقد المؤتمر الدولي حول يوغسلافيا الذي ترعاه المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، وكان البديل هو التركيز على دور أمريكي قيادي قوي، وتقديم أفكار أمريكية جديدة للتعامل مع أزمة يوغسلافيا السابقة.[3]

ومما أسهم في تصعيد الوضع في كوسوفو التقرير الذي قدمته منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمجلس الأمن الذي أصدر قراره(855) في أغسطس1993، وقد حمل هذا القرار في طياته تدويل أزمة كوسوفو أملا في تجزئة يوغسلافيا أو تغيير نظامها السياسي. وتزامن ذلك مع الوقت الذي كانت فيه أمريكا تقوم بدور أساسي في حرب البوسنة، وتبحث عن غطاء للتدخل في البلقان، وجاء دورها في دعم الألبان في إقليم كوسوفو.[4]

وقد اقترح إبراهيم روغوفا خطة للسلام مكونة من 10 نقاط عرضت على الكونغرس في 16 مارس 1993، طالب فيها روغوفا: "بإرسال قوات دولية لحفظ السلام إلى كوسوفو فورا، وزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان التابعة للجنة الأمن والتعاون الأوروبي، ومد المساحة التي حددتها الأمم المتحدة كمناطق محظور الطيران فوقها لتشمل كوسوفو، ونزع سلاح القوات الصربية الخاصة من كوسوفو، ووضع الأسلحة الصربية الثقيلة تحت المراقبة الدولية، ووضع حد لعمليات التطهير العرقي الجاري في كوسوفو، وإعادة فتح مطار بريشيتينا لاستقبال المعونات الإنسانية، ومنح أعضاء البرلمان المنتخبين

---

[1] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 61.

[2] محمد يوسف عدس، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 185-186.

[3] اللورد ديفيد أوين، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

[4] خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

حرية عقد اجتماعاتهم، واستثناء كوسوفو من العقوبات الدولية التي فرضت على صربيا. وقد لاقت خطة روغوفا للسلام قبولا من عدد كبير من أعضاء الكونغرس غير أنها لم توضع بحيز التنفيذ؛ لعدم رغبة المجموعة الأوروبية في التحرك، ويرجع ذلك للأزمة التي كانت تواجهها سياستها الخارجية الموحدة بسبب حرب البوسنة، وعدم توافق الآراء بين الدول الأعضاء في المجموعة. ورغم عدم إقرار الاقتراح المقدم، فقد زاد عدد مؤيدي مطالب الألبان الأمريكان في الكونغرس.[1]

وفي 17 يونيو 1993 فوض مجلس الشيوخ ومجلس النواب رئيس الولايات المتحدة أن يطلب من مجلس الأمن إرسال قوات لحفظ السلام إلى كوسوفو. بالإضافة إلى زيادة عدد المراقبين التابعين لمنظمة "الأمن والتعاون الأوروبي". وفي 23 سبتمبر من ذات العام قدم عدد من النواب الأمريكان في الكونغرس اقتراحا حول الجرائم المرتكبة في الحروب اليوغسلافية، ومنها تلك التي ارتكبت في كوسوفو، وجاء في الاقتراح أنه "بناء على التقارير المقدمة من وزارة الخارجية فقد تعرض شعب كوسوفو لجرائم منظمة ضد الإنسانية من: القتل، وتعذيب المدنيين، والتطهير العرقي، وإلغاء الحقوق المدنية، كحق الانتخاب وحرية الصحافة، وحرية التجمع والطرد الجبري للمواطنين"، ومع تزايد الأوضاع سوءا في كوسوفو كرر الكونغرس مناشدته للرئيس ولمجلس الأمن والاتحاد لوضع كوسوفو تحت الحماية الدولية.[2]وبعد فترة زادت فيها المخاوف من تصعيد الوضع أخذت الإدارة الأمريكية مع دخولها التدريجي في البوسنة (الذي انتهى إلى دايتون) تدخل بالتدريج في الوساطة ما بين كوسوفو وصربيا. وهكذا فقد نصح دبلوماسي أمريكي الألبان خلال زيارة إلى برشيتنا عام 1994 "أن تكون المفاوضات الألبانية- الصربية سرية لكي تنجح كما هو الأمر مع المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية".[3]

---

[1] نعيم ددو شاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 – 45.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص 49.

[3] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 89.

وكما سبقت الإشارة، فإن الفترة ما بين (أكتوبر ــ نوفمبر 1995)[*] شهدت مفاوضات لإنهاء النزاع في "البوسنة والهرسك" والتي انتهت إلى توقيع (اتفاقية دايتون)، التي اعترف فيها الغرب (دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) بـــ"جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية" التي تشكلت عام 1992، وتكونت من جمهوريتي صربيا والجبل الأسود، الأمر الذي يعني تجاهل كامل لجمهورية كوسوفو المعلنة (من طرف واحد) منذ عام 1991. وفي 29 يوليو 1996 أقر الكونغرس الاقتراح رقم 155 بشأن كوسوفو، الذي نص على أن: "تسوية وضع كوسوفو هو العامل الفاصل لإقرار السلام في البلقان". وعلى الرغم من هذا القرار فإن الأزمة استمرت بدون أي تدخل دولي فعال. وحتى قرار الكونغرس سالف الذكر لم يؤكد تأييده لاستقلال "جمهورية كوسوفا". وقد أحس ألبان المهجر في بداية التسعينيات بالحماس والأمل في الحصول على الاستقلال، ولكن (فيما بعد) أصبحت مسألة تأمين حقوق الألبان الإنسانية هي شغلهم الشاغل. في هذه الظروف، بدأت أمريكا توجيه إنذارإلى ميلوسوفيتش باللجوء إلى استعمال القوة في حالة عدم استعادة حقوق الألبان.ولم يناقش الكونغرس قرارات بشأن كوسوفو بالكم الذي ناقشه في بداية التسعينيات، غير أن المناخ الدولي آنذاك كان معاكسا لاهتمام الكونغرس بالقضية الكوسوفية.[1] حيث أنه كان مناخا سادت فيه الفوضى على أكثر من مستوى، فكانت هناك فوضى في الأمن والتسلح،وفوضى فيما يتعلق بالدولة القومية وظروفها؛ نتيجة الحروب و النزاعات الداخلية و الإقليمية.[2]

وقد استنتج المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (I.I.S.S) بجامعة أكسفورد بلندن في تقاريره السنوية ما بين عامي (1995 و 1998) أن: "العالم يفتقر إلى مركز قيادة قوي، ما أدى إلى شعور بالعجز عن السيطرة على المتغيرات الدولية. فلا الزعامة الأمريكية للنظام العالمي باتت محسومة، ولا

---

[*] الجدير بالذكر أنه في 2 كانون الأول 1995 استقبلت وزارة الخارجية الأمريكية إبراهيم روغوفا رئيس جمهورية كوسوفا المعلنة عام 1991، وخلال لقاءاته مع المسئولين في الإدارة الأمريكية تم التأكيد على أن تقوم الولايات المتحدة بربط إلغاء العقوبات المفروضة على يوغسلافيا وإنهاء الحصار الاقتصادي بحل مشكلة كوسوفو لصالح الألبان. في الوقت نفسه بقى الوضع على ما هو عليه من دون الاعتراف باستقلال أو وعد بتقدم سياسي لألبان كوسوفو. للمزيد أنظر: خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص204.

[1] نعيم ددوشاي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 49-52

[2] عدنان السيد حسن، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 57.

القوى الدولية الأخرى- أوروبية كانت أم آسيوية- أوجدت صيغة تعددية تخرج النظام الدولي من هذه الدائرة الفوضوية".[1]

وفي ظل هذه الظروف لم تعد الولايات المتحدة ترى في أي خطر يهدد أوروبا خطرا يهددها أيضا، بل أصبح من الممكن اعتبار بعض المشاكل والأخطار داخل أوروبا ورقة ضغط يمكن الاستفادة منها أو استثمارها لصالحها. وهنا كان لابد أن تتغير الإستراتيجية الأمريكية القديمة التي كانت تعزف على وتر الأيديولوجيا إلى العزف على وتر جديد، هو وتر الأقليات، لتصبح هذه الأقليات -إضافة إلى حقوق الإنسان وفقا للمنظور الأمريكي- حصان طروادة الذي يخترق به الأمريكان البلاد الأخرى لتحقيق مصالحهم. ولأن الصراع القومي والعرقي تفجر في أوروبا فكان لابد من استخدامه والاستفادة منه.

وعليه،فإن اهتمام أمريكا بالأقليات الإسلامية في أوروبا خاصة الألبانية هو بمثابة اختيار لهذه الاستراتيجية، ولهذا كان اهتمام أمريكا منذ فترة بألبانيا وكوسوفو. وذلك أيضا، في إطار تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الرامية لخلق أصوليات متعددة لا أصولية واحدة في هذا المكان بحيث يتم استنزاف هذه المنطقة في صراعات تتيح لأمريكا التواجد فيها، وفرض هيمنتها والانفراد بقيادة العالم، والتحكم في مسارات الأحداث وتوظيفها في حالة وقوعها.[2] هذا مع العلم أن البلقان لا تعرف نموذج القوة الإقليمية المهيمنة، فبسبب محدودية مقدرات قواتها الشاملة، فإن دولها تبدو غير قادرة على الاحتفاظ بالمكاسب التي يمكن أن تحققها نتيجة انتصار عسكري أو اختلاف التوازن الاستراتيجي فيما بينها، أو الدفاع عنها. وقد أسهم ذلك بالإضافة لتعدد مصادر الصراع والتهديدات الأمنية، في ازدياد درجة انكشاف النظام الإقليمي في البلقان في مواجهة القوى الخارجية.وأفضى هذا النمط الصراعي لمعضلة أمنية هي بروز دائرة مغلقة من التهديدات الأمنية والتدخلات الخارجية المتوالية.[3]

من هنا، كان الدور الأمريكي يدفع سياسيا نحو تصعيد الوضع باتجاه المواجهة العسكرية مع يوغسلافيا، ويبدو أن أمريكا وضعت في حساباتها صورة التدخل في يوغسلافيا تحت ستار كوسوفو.[4]

---

[1] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

[2] للمزيد أنظر: نزار سمك، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

[3] مالك عوني، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[4] خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

وفي هذه المرحلة استمر رفض أمريكا للاعتراف باستقلال كوسوفو، رغم تشجيعها للمسار المعتدل الذي يسلكه روغوفا، المرتكز على التمسك بالخيار السلمي.[1]وفي أثناء زيارته لواشنطن(أغسطس 1997)، أستقبل روغوفا لأول مرة بشكل رسمي من وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت، وكانت تلك الزيارة تمثل الفرصة الأخيرة للعمل السلمي. وقد أكد بيان وزارة الخارجية الأمريكية على دعمه لسياسة روغوفا السلمية، وعلى حل المشكلة في إطار صربيا ويوغسلافيا (أي عدم تأييد استقلال كوسوفو).[2]

وتتلخص عناصر الموقف الأمريكي وفق هذا البيـــان فيما يلي:

1. مساندة الولايات المتحدة للسياسات غير العنيفة التي يتبناها روغوفا وحزبه.
2. عدم تخفيف العقوبات على بلغراد إلا إذا اتخذت خطوات ملموسة لإصلاح أوضاع الألبان في كوسوفو، حيث أنهم محرومون من حقوقهم السياسية والإنسانية، ويعانون من انتهاكات متكررة على يد السلطات الصربية.
3. عدم مساندة استقلال كوسوفو، وأن حل مشكلة كوسوفو هو في نطاق صربيا وجمهورية يوغسلافيا.
4. إبداء القلق بشأن أعمال الإرهاب في كوسوفو، وأن حزب "الاتحاد الديمقراطي من أجل كوسوفا" يجب أن يدين مثل هذه الأحداث.
5. أن بلغراد يجب ألا تتخذ "الإرهاب" عذرا لزيادة الضغط على ألبان كوسوفو.[3]

2- الموقف الأمريكي من قضية كوسوفو (1998-2000):

قدم الكونغرس في 28 يناير 1998 اقتراحا جديدا يشجب فيه انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو، ويطالب الحكومة الأمريكية بتدخل أكثر فاعلية. لم يقر الكونغرس هذا الاقتراح ولكنه أبقى الأزمة الكوسوفية على أجندته. و في 18 مارس 1998 أقر الكونغرس القرار رقم (235) الذي يدين فيه بلهجة حادة "الإجراءات القمعية الصارخة التي يستخدمها الشرطة والقوات الخاصة الصربية ضد شعب كوسوفو الذي ينتمي إلى أصول ألبانية". وفي نفس اليوم أقر مجلس النواب الاقتراح الذي يوصي بأن:

---

[1] أبو بكر الدسوقي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 90.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 92.

[3] نادية مصطفى، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 57.

"مجموعة الاتصال قد طلبت من ميلوسوفيتش سحب وحدات القوات الخاصة من كوسوفو، وعقد مفاوضات غير مشروطة مع الزعماء السياسيين الألبان من أجل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة أو مواجهة عقوبات دولية إضافية. وأن الحل السلمي للأزمة في كوسوفو يجب أن يراعى حقوق جميع المجموعات العرقية والدينية، واشتراك ممثلين لهذه الجماعات في مفاوضات حل الأزمة".[1]

وقد وصل مجلس النواب ومجلس الشيوخ متضامنين إلى ما يلي: [2]

1. على الولايات المتحدة أن تشجب بأشد العبارات الممكنة حكومة صربيا بقيادة ميلوسوفيتش لانتهاكها الفادح لحقوق مواطنيها، بما في ذلك استغلال الشرطة الصربية بدون تمييز ضد الشعب الألباني في كوسوفو.
2. على الولايات المتحدة أن تدين أي عمل إرهابي تقوم به أي مجموعة أو أفراد في كوسوفو.
3. على المجتمع الدولي أن يستجيب بشكل إيجابي لمطالب مجموعة الاتصال بفرض عقوبات واسعة النطاق ضد حكومة صربيا في حالة عدم وضع حد للممارسات الوحشية التي تمارسها الشرطة والقوات الخاصة التي تقع تحت سيطرتها، أو فشلها في تنفيذ الشروط التي حددتها مجموعة الاتصال.
4. على الولايات المتحدة تجميد أرصدة حكومة جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية وصربيا، إذا لم تستجب حكومة صربيا بحد أقصى 25 مارس 1998 لشروط مجموعة الاتصال.
5. وفقا للشروط التي حددتها مجموعة الاتصال، على الولايات المتحدة أن تطالب بعقد مباحثات غير مشروطة بين الحكومة الصربية والزعماء الألبان وجميع ممثلي المجموعات العرقية والدينية للوصول إلى حل سلمي لأزمة كوسوفو، وتهيئة الجو لممارسة الحقوق المدنية والسياسية لكافة المواطنين في كوسوفو.

وفي هذه المرحلة خصصت الإدارة الأمريكية مبلغا قدره: 20 مليون دولار كمساعدات لإقليم كوسوفا. كما شهدت هذه المرحلة أيضا طرح المشروع الأمريكي المتعلق بتسوية النزاع في كوسوفو، والذي اقترحه المبعوث الأمريكي (كريس هيل) وكذلك (جيم أوبريه)، وهو يمنح كوسوفو سلطة حكم ذاتي محلية محدودة على أن تكون جزءا من صربيا، وتحت سيطرة جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية.[3]

---

[1] نعيم ددوشاي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 53-56.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص ص 56-57.

[3] **التقرير الدوري عن أحداث كوسوفا: شهر 9 عام 1998**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 35-36.

وقد أوضح أحد أساتذة القانون في جامعة برشتينا أن المشروع المقدم قد سلب كوسوفو جميع امتيازاتها كمنطقة مستقلة، فلن يكون لها دستور، ولن يكون لبرلمانها فعالية، وسيكون لقب الرئيس مجرد "ممثل". كما أنه يحرم كوسوفو من80 إلى90% من قوتها السياسية والاستقلالية التي حصلت عليها مع دستور1974.ومع تزايد العنف أعلن الناتو(سبتمبر/1998) أنه مستعد لاستخدام القوة العسكرية، والقيام بحملات جوية على كوسوفو.[1]

وقد أكد على ذلك الرئيس كيلنتون حين قال في أكتوبر 1998 أن:"حلف الناتو على استعداد تام للتدخل إذا لم يلتزم ميلوسوفيتش بقرار الأمم المتحدة، لقد حان الوقت لإنهاء العنف في كوسوفو.. التي هي قنبلة موقوتة في منطقة البلقان. تلك القنبلة قد تنفجر في أي وقت إذا استمر العنف لتدمر ما حولها، وتهدد أمن واستقرار البوسنة وألبانيا ومقدونيا وباقي دول المنطقة. إن الأزمة الإنسانية التي نواجهها قد تتفاقم لتصبح كارثة حقيقية. والمسئول الأساسي عن هذا الوضع هو الرئيس ميلوسوفيتش. وقد أعلنت الأمم المتحدة عما عليه القيام به من أجل إنهاء الأزمة: إعلان وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الصربية، والسماح بدخول المنظمات الإنسانية إلى كوسوفو، والبدء في مباحثات جديدة مع ألبان كوسوفو للوصول إلى حل سلمى ودائم لحقهم المشروع في الحكم الذاتي".[2]

ويعبر هذا الموقف عن احتفاظ الإدارة الأمريكية بالخيار العسكري في إطار حلف الناتو، رغم تأييدها لحقوق الألبان الإنسانية في كوسوفو، ودعوتها للدخول في مباحثات جدية معهم للوصول إلى حل سلمي ودائم من أجل الحصول على حقهم المشروع ليس في الاستقلال ولكن في الحكم الذاتي، وهذا يعني استمرار الإدارة الأمريكية في رفض الاعتراف باستقلال كوسوفو.ويؤكد على ذلك أيضا موقف وزيرة الخارجة الأمريكية أولبرايت حين التقت في باريس في 10 ديسمبر 1998 مع روغوفا، حيث أدانت أولبرايت استخدام العنف في كوسوفو، وأكدت ضرورة تكثيف المساعي السياسية للوصول إلى تسوية مؤقتة لقضية كوسوفو في أسرع وقت. وأوضحت أن الولايات المتحدة تساند بشدة التسوية القائمة على المفاوضات وأكدت تأييد القيادة الأمريكية لسياسات روغوفا.[3]

---

[1] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص ص36– 45.

[2] **التقرير الدوري عن أحداث كوسوفا: شهر 10 عام 1998**، القاهرة: مكتب ألبابرس، أحداث كوسوفا، 1999، ص ص 14–15.

[3] **التقرير الدوري عن أحداث كوسوفا: شهر 12 عام 1998**، القاهرة: مكتب ألبابرس، أحداث كوسوفا، 1999، ص22.

وقد كان الموقف الرسمي لواشنطن يهدف إلى تحسين وضع كوسوفو داخل جمهورية يوغسلافيا، وحماية حقوق الألبان الإنسانية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، غير أن الولايات المتحدة لم تتخذ أية وسيلة ضغط مباشرة لحل مشكلة كوسوفو إلا بعد مذابح "درنيتسا" في مارس 1998. حيث طلبت أمريكا بوضع وسط بين الحكم الذاتي والجمهورية لكوسوفو داخل جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، وقد لعبت بعض الشخصيات في الحكومة الأمريكية دورا خاصا تجاه الأزمة الكوسوفية،وكانت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومساعد وزير الخارجية ستروب تالبوت واضحين في نقدهم العلني لصربيا ولميلوسوفيتش،حيث ذكرت أولبرايت أن ميلوسوفيتش "سيدفع الثمن"، مؤكدة بأن "أمريكا لن تقف مكتوفة الأيدي وهي تشاهد ميلوسوفيتش يكرر ما فعله في البوسنة". كما أن أولبرايت تعتقد أن ميلوسوفيش لا يفهم إلا لغة الضغط، والتحرك القوي للمجتمع الدولي.[1]

وكانت أولبرايت في البداية متأكدة أن مجرد التهديد بالقصف يكفي ليعيد الصواب إلى ميلوسوفيتش، ولكنها أخطأت، وقد طار ريتشارد هولبروك إلى بلغراد في محاولة لإقناع ميلوسوفيتش بالقبول بما لابد منه. وحاول الجنرال ويسلي كلارك القائد الأعلى للناتو إقناع ميلوسوفيتش بأن التهديد جدي وليس للخداع.[2] أما مساعد وزير الخارجية الأمريكي تالبوت فقد طالب صربيا بوقف ممارسة العنف الذي يتمثل في التطهير العرقي، والطرد الجماعي، محذرا أن بلغراد ستتحمل المسئولية الكاملة في حالة تعرض أراضيها للخطر.[3] إلا أن كل هذه المحاولات فشلت في الوصول إلى حل سياسي. ويبدو للوهلة الأولى أن الموقف الأمريكي بالذات تميز دوليا، وأنه لولا الروس والأوربيون لسارع الأمريكيون في وقت مبكر إلى نجدة أهل كوسوفو بالقوة.

ومن العسير تفسير الدور الأمريكي على هذا النحو،بل إن أول ما يلفت النظر في رصد مجرى السياسة الدولية تجاه كوسوفو،أن الأمريكيين كانوا وراء إسقاط بند "قضية كوسوفو"من جدول أعمال المفاوضات الدولية على خريطة البلقان،لاسيما تلك التي أوصلت عبر الجهود الأمريكية إلى "اتفاقية دايتون"، فخلت الاتفاقية، كما خلت المواقف الرسمية قبلها وبعدها من ذكر كوسوفو، رغم أن "تأمين

---

[1] خير الدين كوشي، مرجـــع سبـــق ذكـــره، ص ص 61-62.

[2] ستانلي ميسلر، **كوفي أنان: رجل سلام في عالم من الحروب**، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 181.

[3] خير الدين كوشي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص62.

وضعها" كان بندا ثابتا في مختلف المفاوضات السابقة، في إطار مؤتمر لاهاي، ثم مؤتمر لندن، حول أحداث البلقان.[1] وفي هذا الإطار، يرى بعض المحللين أن الكونغرس الأمريكي لو أقر الاقتراح الذي قدم إليه في 3 يناير1992،والذي طالب الرئيس بالاعتراف باستقلال كوسوفو،ومعاملتها كباقي جمهوريات يوغسلافيا، لكان وضع كوسوفو مختلفا عما هو عليه الآن.[2]

كما أن ما يلفت النظر في الموقف الأمريكي في هذه المرحلة انعدام إطلاق أي مبادرة أمريكية تجاه كوسوفو، فلم تتحرك واشنطن إلا في النصف الأول من عام 1998، أي بعد بدء الحملة الصربية العسكرية، والأشد من ذلك مدعاة للتأمل هو الأسلوب الذي تحرك به المبعوث الأمريكي هولبروك، وهو الذي أوجد الانشقاق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية لألبان كوسوفو ثم وضع القضية واقعيا في يد موسكو، لتعلن العواصم الغربية فيما بعد، أن عدم التدخل العسكري يعود إلى المعارضة الروسية المنتظرة في مجلس الأمن. وقد كانت الوساطة الأولى من جانب هولبروك تلك التي استخدم فيها حنكته الدبلوماسية في دفع روغوفا إلى خطوتين حاسمتين، أولهما: التأكيد علنا على هدف الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال، والثانية: الاستعداد لحوار مع ميلوسوفيتش دون تحديد هدف أو مخطط زمني، أو ضمان سياسي دولي لمحتوى ذلك الحوار ونتائجه.[3] وقد كانت إدارة الرئيس كلينتون منقسمة على نفسها في الرأي حول الأزمة اليوغسلافية، فبينما يوجد اتجاه يذهب لضرورة التدخل العسكري، كان البعض يرى عدم التدخل، وترك المسألة للأوروبيين.[4]

هذا في الوقت الذي وجه فيه كلينتون إنذارا للصرب مفاده إمكانية استخدام القوة إذا تم تصعيد النزاع المسلح بكوسوفو. وعندما استعرضنا فيما سبق المقترحات المقدمة للكونغرس والتي يطالب بعضها بالاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة، تبين لنا أنه لم يتم إقرار أي منها،وهذا يعبر عن وجود تجاذبات داخل الإدارة الأمريكية(آنذاك)، وهو ما انعكس على القرار السياسي الخارجي الذي استمر في رفض الاعتراف باستقلال كوسوفو.

---

[1] نبيل شبيب، "كوسوفا عبر التاريخ"، موقع الإسلام أون لاين،على الربط التالي: **http://www.islamonline.net\servlet\satellite?c=article-c&cid**

[2] نعيم ددوشاي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] نبيل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

[4] أنظر: محمد يوسف عدس، مرجع سبق ذكره، ص 186.

فهناك اختلافات جوهرية حول تعريف المصالح القومية، حتى في قلب عملية السياسة الخارجية الأمريكية. التي ترتكز على توازن وتضاد الآراء والقيم المتنافسة. فهي كما يصفها بعض المحللين سيمفونية كاملة، أكثر من كونها عزفا منفردا".[1] وفي هذا السياق، فإن الرئيس كلينتون، الذي حاول القيام بتدخلين خارجيين (في الصومال والبوسنة) لم يحدد رؤية واضحة لدور أمريكا في العالم، وقد رأى المحافظون الجدد أن الهزيمة الصغيرة في الصومال أو النصر غير المكتمل في البلقان يمكنهما طرح الشكوك حول المصداقية الأمريكية. [2]

وقد تغيرت معالجة الكونغرس تغيرا ملحوظا واتسمت قرارات أواخر التسعينيات بفهم أعمق. في بداية الأمر كانت قرارات الكونغرس إشارات طيبة تجاه دولة صغيرة مقهورة، والحديث عن استقلالها كان شيئا هينا. ولكن بعد معاهدة دايتون، وسنوات الحرب اليوغسلافية، أصبح هناك تحليل أفضل للمنطقة، وأصبحت المشكلة مطروحة. كما أصبحت تبذل عناية في اختيار الكلمات التي تصاغ بها القرارات، فلا كلام الآن على جمهورية كوسوفا، ولا تلميح حول استقلالها. وحددت صورة المعتدي، وكان ميلوسوفيتش بدلا من أفراد الجيش اليوغسلافي. وقد ساعد ظهور جيش تحرير كوسوفا على تغير الاصطلاحات فبالرغم من حرص القرارات على ألا تنتقد جيش التحريرمباشرة، إلا أن الكونغرس أصر أن يشير إلى العنف غير المقبول في بيانه الذي جاء فيه: "على الولايات المتحدة أن تشجب كل الأعمال الإرهـــابية من قبل أي مجموعة أو أفراد في كوسوفو".[3]

الدور الأمريكي في مفاوضات رامبوييه:

بدأت المفاوضات المتعلقة بإيجاد حل لقضية كوسوفو في "رامبوييه" في السادس من فبراير 1999، وثم مناقشة، الوثيقة الأساسية" التي هي عبارة عن "الاتفاقية البينية لأجل السلم والحكم الذاتي في كوسوفو". وبعد أن تواصلت المناقشات وتجاوزت السقف الزمني المحدد قبل الألبان الاتفاقية وأبدوا

---

[1] والتر راسل ميد، **السياسة الخارجية الأمريكية: وكيف غيرت العـــالم**، ترجمة نشوى ماهر، الطبعة العربيـــة الأولـــى، القـــاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2005، ص 72.

[2] هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت والقاهرة: الدار العربية للعلـــوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008، ص ص 24-25.

[3] نعيم ددوشاي، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 60-61.

استعدادهم للتوقيع عليها. بينما رفض الصرب ذلك. ومن أجل هذا، أجريت جولة أخرى في باريس في 1999/3/13 للتوقيع على هذه الاتفاقية. لكن الألبان هم من قبلوا بهذه الاتفاقية، في حين رفض الصرب ذلك، ولكي يتم إعطاء فرصة أخيرة لبلغراد ذهب هولبروك إليها في 22 مارس لتحذير أو تهديد ميلوسوفيتش بأن البديل عن ذلك هو الحرب. ومنذ الوهلة الأولى لبدء مفاوضات "رامبوييه"، كان واضحا أن للولايات المتحدة حساباتها المختلفة كثيرا وربما المتصادمة مع الحسابات الأوروبية؛ حيث أن واشنطن سعت لتكريس استمرار دورها القيادي في أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. بينما نظرت الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وألمانيا، إلى مفاوضات "رامبوييه" على أنها المدخل الرئيسي لتبلور الإرادة الأوروبية المستقلة على الصعيدين السياسي والأمني.[1]

ولأن نجاح مفاوضات "رامبوييه" كان يعني بالنسبة لأمريكا، نجاح شركاء التحالف في قطع أولى خطوات التحرر من القيادة الأمريكية والتحرك الجاد على طريق النهوض بأعباء تسوية مشاكل وصراعات القارة دون حاجة للشريك الأمريكي، باختصار، فنجاح هذه المفاوضات كان يعني بداية الافتراق بين الإطارين الأوروبي والأطلسي داخل حلف "الناتو"، ولأن الدور الأمريكي في نظام ما بعد الحرب الباردة يأتي من قيادة منظومة الدول الرأسمالية، فإن تبلور الافتراق بين الإطارين يعني في الوقت نفسه تراجعا للدور الأمريكي في هذا النظام. وقد تجمعت لدى الولايات المتحدة كل مبررات إفشال هذه المفاوضات، وفي نفس الوقت بادرت واشنطن باستدعاء أعضاء وفد ألبان الإقليم من جيش تحرير كوسوفو وجرى إبرام صفقة بينهما، تحركت واشنطن بعدها وأعلنت أن تردد الصرب في توقيع الاتفاق يعني بدء حلف الأطلنطي غاراته العسكرية على يوغسلافيا.[2]

في هذه الظروف، استمر الكونغرس في التعبير العلني والصريح على تأييده للآمال الألبانية، مع إضافة أفكار جديدة مثل التعويض عن الخسائر الناجمة عن الحرب. ووفقا للقرار المقدم في مجلس النواب بتاريخ 23 سبتمبر 1998 أدان الكونغرس "الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الشرطة والقوات المسلحة الصربية ضد ألبان كوسوفو، وطالب الكونغرس باستخدام أصول جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية المجمدة تحت سيطرة الولايات المتحدة وحكومات أخرى، لتعويض الألبان في كوسوفو عما لحق بهم من

---

[1] عماد جاد، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 173.

[2] المرجـــع الســـابق نفـــسه، ص ص 173 – 174.

خسائر". وطالب الكونغرس الرئيس ووزيرة الخارجية أن يلعبا دورا واضحا على الساحة الدولية لمساندة المطالب الألبانية".[1]

ومع استمرار روغوفا في المقاومة السلمية، وسعيه لتدويل قضية كوسوفو، استمرت الولايات المتحدة في رفضها الاعتراف باستقلال كوسوفو، حيث عبر عن ذلك الرئيس كلينتون حين أكد أن: "قضية كوسوفو هي قضية صربية داخلية، ولا حل لها بغير الحوار المباشر".[2] أما الثمن الذي دفعه روغوفا فكان الوقيعة بينه وبين جيش التحرير، فقد عبر الناطق باسمه محمود بردلي في جنيف عن ذلك بقوله: "إن غالبية سكان كوسوفا يدعمون جيش التحرير، وليس لروغوفا سيطرة عليه، ولا يمكن له التفاوض باسم الجيش، ولا باسم شعب كوسوفا، ونحن نرفض سياسته". ثم كان اللقاء "الاستعراضي" من جانب هولبروك مع بعض أفراد جيش التحرير، ليعلن أن: "جيش التحرير عقبة رئيسية في وجه الحوار". وهذا ما وصل إلى مداه في تصريح المبعوث الأمريكي جليبارد يوم 1998/7/7 أن: "حلف شمال الأطلسي على استعداد، ويملك القدرة على ضرب سائر خطوط إمدادات جيش التحرير إن لم يظهر استعداده للتعاون"[*] والاستعداد للتعاون هنا يعني التخلي عن هدف الاستقلال، وإلقاء السلاح، والدخول بزعامة روغوفا في حوار مباشر مع الصرب، باعتبار القضية داخلية، وهذا ما ينسجم مع النظرة الأمريكية إلى جيش التحرير من قبل.[3]

هذا الموقف يتلاءم مع فهم ميلوسوفيتش وسياسته تجاه كوسوفو وهو ينفذ مخططاته فيها بناءا على هذا الفهم، فهو يعلم أن بوش الأب الرئيس السابق لأمريكا قد هدده بأن الناتو سيتخذ إجراءات عسكرية ضده إذا تحرك ضد كوسوفو، والرئيس كلينتون كرر نفس التهديد، ولكن ميلوسوفيتش تجاهل الجميع لأنه يعلم أن بين التهديد وبين العمل العسكري هوة سحيقة من المناورات والمشاورات والاستعدادات لا تنتهي. لذلك ظل خلال السنوات العشرة الأخيرة يضيق الخناق على شعب كوسوفو حتى تفجر الموقف

---

[1] نعيم ددوشاي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] نبيل شبيب مرجع سبق ذكره، ص 11.

[*] الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة عرضت على جيش تحرير كوسوفا الاعتراف بشرعيته (عام 1999) مقابل تخليه عن الاستقلال. أنظر: بهاء أحمد الأمير، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

بالعمليات العسكرية الصربية بعد المظاهرات التي اجتاحت كوسوفو في فبراير 1998، ووضعت قضيتها في بؤرة الاهتمام العالمي من جديد.[1]

ومع رفض الصرب التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بمستقبل كوسوفو في مفاوضات رامبوييه فشلت هذه المفاوضات، وزادت تهديدات الولايات المتحدة لميلوسوفيتش، بأن إصراره على رفض التوقيع سيقود إلى استعمال القوة العسكرية ضد صربيا من قبل الناتو، غير أن ميلوسوفيتش لم يأخذ هذه التهديدات على محمل الجد، "مما فتح الباب لأمريكا لتطبيق الحل الذي أرتأته مناسبا وهو الحل العسكري في إطار الأطلسي".[2] وبالفعل قرر حلف الناتو بإرادته المنفردة، وبعد ضغط الولايات المتحدة القيام بعمليات عسكرية على أراضي يوغسلافيا ولم تتوقف هذه العمليات العسكرية إلا بعد قبول بلغراد الشروط التي وضعها الحلف لوقف القصف.[3]

وقد أكد الرئيس كلينتون في 22 مايو 1999 أن: "الولايات المتحدة وحلفاؤها تدخلوا في كوسوفو دفاعا عن أوروبا تنعم بالسلام، موحدة وحرة، لمواجهة التهديد الأعظم، الذي يحول دون هذه الرؤية: انعدام الاستقرار في البلقان الذي تذكيه حملة شريرة من التطهير العرقي". ويشير الرئيس الأمريكي أن على الاتحاد الأوروبي وأمريكا أن يقدما لجنوب شرق أوروبا ما تم تقديمه لغرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال الأخذ بيد النظم الاقتصادية المتعثرة وتشجيع التجارة والاستثمار ومساعدة بلدان المنطقة للانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي".[4] إن موقف الإدارة الأمريكية من قضية كوسوفو، وميلها لتفضيل الحل العسكري، كان يمثل تطبيقا عمليا لبعض الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي مقدمتها الموقف القائم على الاحتفاظ بحق التدخل للحلف في القارة الأوروبية. أو في أي مكان آخر في العالم، بحجة صيانة الديمقراطية أو حقوق الإنسان، من دون الحاجة إلى غطاء دولي من خلال الأمم المتحدة. وهو المبدأ الذي حاولت الإدارة الأمريكية تمريره في القمة الخمسين لحلف الناتو في مايو 1999، واعتماده كمبدأ أساسي من مبادئ عمل الحلف للفترة القادمة.[5] وهو ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت حين قالت: "إن واشنطن ترغب في وضع مفهوم استراتيجي جديد لمهام الحلف مع مطلع القرن الحادي والعشرين يجعل الحلف مستقلا تماما عن الأمم

---

[1] محمد يوسف عدس، **كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية**، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] فضل يحيى فضل إبراهيم، **السياسات الأوروبية تجاه القضية العراقية (2003-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 102.

[3] مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[4] حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[5] أحمد إبراهيم محمود، "الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان"، مرجع سبق ذكره، ص 117.

المتحدة، ويعطي الحلف صلاحية التدخل السريع في الأزمات الدولية التي تمس مصالح الدول الأعضاء". وهو ما رفضته الدول الأوروبية الأعضاء، وأكدت أن الرؤية الأوروبية لحفظ الأمن والاستقرار تختلف جذريا عن المفهوم الأمريكي الذي يجعل من الحلف "شرطيا عالميا".[1]

وبعد أن بدأت الحرب ضد كوسوفو، دعا مناهضو أولبرايت هذه الحرب بـــ"حرب أولبرايت". وعلق وزير الخارجية الألمانية يوشكافيشر، على ذلك بالقول: "إذا كانت هذه حرب أولبرايت، فهذا الآن نصر أولبرايت" ولكن النصر لم يأت إلا بعد أن دمر الكثير من كوسوفو، واقتلع مليون إنسان من بيوتهم وأرضهم، وقتل الآلاف.[2] وفي الوقت نفسه، كانت الاستراتيجية الأمريكية في كوسوفو عبارة عن موقف وسط بين تيارين رئيسيين في السياسة الخارجية الأمريكية، الأول يرى أنه يجب ألا تكون هناك أي مهادنة بين الولايات المتحدة وأي نظم ديكتاتورية تمثل تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية في العالم، وأن أمريكا يجب أن تأخذ المجازفة بشن الحرب ضد مثل هذه النظم، أيا كانت التكاليف. أما التيار الثاني: فهو يرى أن من غير الممكن أن تقوم الولايات المتحدة بدور (الشرطي العالمي). وأن تدخلها العسكري في الخارج يجب أن يكون قاصرا على الحالات التي تمثل تهديدا جسيما ومباشرا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، مع ضرورة أن تكون لأمريكا أهداف سياسية واضحة في تلك الحالات.[3]

يتضح من ذلك، أن هدف أمريكا ليس حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقلية الألبانية في يوغسلافيا أو السعي من أجل وحدة الشعب الكوسوفي، وإنما سعت إلى تحقيق مصالحها الجيوستراتيجية في البلقان، من خلال إثارة وتفعيل الأزمة في كوسوفو تحت غطاء حقوق الإنسان في هذا الإقليم.[4] كما أن أمريكا تهدف أيضا إلى تركيع الصرب وليس تحقيق استقلال كوسوفو. وانتهت حرب 1999 بتسليم كوسوفو للسيطرة الأمريكية. كما كانت سببا لسقوط الرئيس ميلوسوفيتش، ونقله إلى لاهاي ليحاكم كمجرم حرب أمام المحكمة الدولية العليا. وبقي وضع كوسوفو معلقا بين الانفصال عن صربيا التي تعتبر الإقليم جزءا من ترابها الوطني، وبين الموقف الأمريكي الأوروبي الذي أحجم عن إعلان استقلال كوسوفو.[5]

وبعد انتهاء الحرب وصدور القرار (1244) القاضي بوقف العنف في كوسوفو، وجعلها محمية دولية، شاركت الولايات المتحدة بقواتها العسكرية في القوات الدولية متعددة الجنسية KFOR. كما أن

---

[1] عماد جاد، "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان"، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 103.

[2] ستانلي ميسلر، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 181-182.

[3] أحمد إبراهيم محمود، مرجـــع سبق ذكـــره، ص ص 117-118.

[4] خالد المعيني، مرجـــع سبق ذكـــره، ص 205.

[5] علال بلال، "قضية الاعتراف بكوسوفو"، في **موازين، الكتـــاب: 18**، بيروت، ديسمبر 2008، ص ص 47-48.

التدخل العسكري الأمريكي في كوسوفو عن طريق الناتو، كان من أجل اكتمال الوجود العسكري في البلقان، حيث توجد قواعد عسكرية لها في عدة دول بلقانية، ومنها (قاعدة بوند ستيل) في إقليم كوسوفو.

ويؤكد الرئيس الأمريكي كلينتون أن العدوان الصربي على كوسوفو أدى لزيادة رغبة الكوسوفيين في الاستقلال. وكانت عمليات القتل تذكرنا بالأيام الأولى للبوسنة، التي كانت مثل كوسوفو جسرا فوق الهوة الفاصلة بين المسلمين الأوروبيين والصرب المسيحيين الأرثوذوكس. ويشير كلينتون إلى أنه كان مصمما على ألا يسمح بتحول كوسوفو إلى بوسنة أخرى. وفي 1999 كانت أهداف الأطراف شديدة التباعد، فكانت الولايات المتحدة وحلف الأطلسي يريدان أن تحصل كوسوفو على الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به. وفي 23 مارس 1999 أصدر الأمين العام للحلف أمره بالبدء في الضربات الجوية، بتأييد كامل مني،وفي اليوم نفسه،صوت مجلس الشيوخ بأغلبية الحزبين58-41على تأييد هذا العمل.[1]

ومع سقوط ميلوسوفيتش في5 أكتوبر2000 وتقارب بلغراد مع الغرب (الاتحاد الأوروبي وأمريكا)، بدا أن الغرب يميل للحفاظ على يوغسلافيا كعنصر توازن في المنطقة، مع كبح النزعة الاستقلالية لكوسوفو.[2] وكانت كوسوفو في حاجة لاستثمارات كبيرة لتعيد بناء الاقتصاد، غير أن تأخر وجود مؤسسات تحظى باعتراف دولي، وتأخرها في اتخاذ ما هو لازم من قوانين لتشجيع الاستثمارات، ساهمت كل هذه العوامل في تقليل أو تأخير الاستثمارات الأجنبية في كوسوفو.[3] وتدفع أمريكا بعبء إعادة البناء نحو الاتحاد الأوروبي بسبب ما تحملته من أعباء مالية كبيرة في العمليات العسكرية.[4] خلاصة القول أن الولايات المتحدة كانت تتحرك تجاه قضية كوسوفو وفقا لمصالحها الاستراتيجية في البلقان بشكل خاص، وأوروبا بشكل عام، في ضوء تصورها لدورها القيادي في العالم بعد الحرب الباردة، سواء من خلال الناتو أوعبر الأمم المتحدة، ونشاطها الدبلوماسي والاقتصادي في البلقان.

---

[1] بل كلنتون، **حياتي**، تعريب: محمد توفيق البجيرمي ووليد شحادة، بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004، ص ص 923ــ 925.

[2] محمد الأرناؤوط، "انتخابات كوسوفا: الواقع والآفاق"، مرجــع سبق ذكــره، ص 269.

[3] محمد الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجــع سبق ذكــره، ص 113.

[4] فوزي صلوخ، **الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف**، مرجــع سبق ذكــره، ص 239.

الفصل الثالث

دور العوامل الخارجية في استقلال كوسوفو

المبحث الأول: مفاوضات الوضع النهائي ودور المنظمات الدولية في استقلال كوسوفو

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في استقلال كوسوفو

الفصل الثالث: دور العوامل الخارجية في استقلال كوسوفو

تمهيـــدٌ

تتحدد مواقف الدول تجاه قضية ما في ضوء الاستراتيجيات البعيدة المدى والمصالح العليا لهذه الـــدول، فضلاً عن البيئة الإقليمية والدولية التي تحيط بهذه القضية أو المنطقة ثم تأتي بعد ذلك المتغيرات التي تطـــرأ عليها سواءٌ من داخلها أو بفعل قوىً خارجية إقليميةً كانت أو دوليةً.[1]

ومع تنامي الدور الإقليمي وريادة مكانة العلاقات الدولية الإقليمية، واكتساب الإقليمية وسياسات المناطق أهميةً كبيرةً على حساب ما يعرف بـــ(العالمية)، ازداد الاهتمام بتأثير ما يعرف بـــ(البيئة الإقليميـــة) علـــى السياسة الخارجية للدول الأعضاء بتلك الأقاليم، وهكذا لم تعد السياسة الخارجية للدولـــة مجـــرد امتـــداد أو انعكاس مباشر لسياساتها الداخلية ولكنها أصبحت أيضاً تعبيراً عن تفـــاعلات البيئـــة الإقليميـــة، وعلاقـــات الارتباط بين هذه الدولة والقوى الإقليمية الفاعلة في جوارها الإقليمي،هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى داخل النظام الإقليمي حسب وزن ومكانة ومدى إنغماس تلك الدولة في نظامها الإقليمي.[2] هذا مع الإشـــارة إلى أهمية "البيئة الدولية" أيضاً عند تحليل العوامل المؤثرة على السياسات الخارجية للدول.

لذلك تعد البيئة الكلية الإقليمية أو الدولية عنصراً مهماً في فهم أسباب أزمة ما، وفـــي التعـــرف علـــى أهداف أطرافها المباشرين أو غير المباشرين، وهكذا ففي تلك البيئة تتجمع عوامل عدة يلعب كل منهـــا دوراً سواءٌ في تصعيد الأزمة أو تقديم بعض عناصر الحل لها.[3]

وضمن هذا السياق، سوف نتناول في هذا الفصل دور العوامل الخارجية في استقلال كوسوفو وذلك في مبحثين، يتناول الأول: مفاوضات الوضع النهائي ودور المنظمات الدولية في استقلال كوسوفو. أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه دور القوى الكبرى في استقلال كوسوفو، وذلك من خلال التركيز على دور الولايات المتحدة، والموقف الأمريكي تجاه قضية كوسوفو في هذه المرحلة، وصولا إلى إعلان الاستقلال.

---

[1] عبد الحليم محجوب، "المواقف الدولية من العراق في ضوء نتائج الانتخابات"، **مجلة: أوراق الشرق الأوســـط**، العـــدد: 48، أبريـــل 2010، ص 145.

[2] محمد السعيد إدريس، "انعكاسات نتائج الانتخابات على البيئة الإقليمية"، **مجلة: أوراق الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] حسن أبو طالب ،"البيئة الإقليمية"، في عبد المنعم المشاط وناهد عز الدين (تقديم وتحرير)، **تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر السنوي العشرون للبحوث الـــسياسية (5-7 ديـــسمبر 2006)**، القـــاهرة: مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2008 ، ص 295.

المبحث الأول: مفاوضات الوضع النهائي ودور المنظمات الدولية في استقلال كوسوفو

أــ الجانب الأول: أولاً–ملامح الوضع السياسي في كوسوفو قبيل مفاوضات الوضع النهائي:

مع سقوط الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش في 5 أكتوبر 2000، وتقارب بلغراد التدريجي مع الغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) الذي تتوج بتسليم ميلوسوفيتش في شهر أبريل عام2001، وعقد مؤتمر المانحين ليوغسلافيا، بدا أن الغرب يميل من جديد للحفاظ على يوغسلافيا كعنصر توازن في المنطقة (بما في ذلك كبح النزعة الاستقلالية للجبل الأسود وكوسوفو).[1]

وفي ظل هذه الظروف أصدر رئيس الإدارة الدولية في 15 مايو2001 "الإطار الدستوري" بعد تجاذبات محلية (ألبانية–صربية) ودولية (روسيا والصين من ناحية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من ناحية أخرى).وقد أوردت مقدمة هذا الإطار أن إرادة الشعب ستؤخذ في الاعتبار، إضافةً للعوامل الأخرى التي ستحدد وضع الإقليم في المستقبل بالاستناد إلى القرار 1244. وبالاستناد إلى هذه المرجعية الدستورية تم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في 17 نوفمبر 2001، حيث احتدمت المنافسة في الحملة الانتخابية بين الحزبين الرئيسيين "رابطة كوسوفو الديمقراطية" برئاسة روغوفا، و"الحزب الديموقراطي لكوسوفو" برئاسة هاشم تاتشي، بالإضافة إلى الحزب الجديد "التحالف لأجل مستقبل كوسوفو" برئاسة راموش خير الدين.[2]

وقد تمخضت هذه الانتخابات عن حلول حزب "رابطة كوسوفو الديمقراطية" في المركز الأول بنسبة 45,65% من الأصوات و47 مقعدًا (من 120 مقعداً)، وجاء في المركز الثاني "الحزب الديموقراطي لكوسوفو" بنسبة 25,70% و26 مقعدا، بينما جاء في المركز الثالث الحزب الجديد "التحالف لأجل مستقبل كوسوفو" بنسبة 7,73 من الأصوات و 8 مقاعد. أما بالنسبة للصرب فقد حصلوا على 11,34% من الأصوات و 22 مقعدًا، كما حصلت الأقلية التركية على سبعة مقاعد، بينما حصلت الأقلية الغجرية على مقعدين فقط.[3]"ومع هذا الإنجاز الكبير للإدارة الدولية (وجود أول برلمان ممثل ومعبر بشكل ديموقراطي عن سكان كوسوفو) تم انتخاب أول رئيس لكوسوفو يحظى باعتراف دولي(وهو إبراهيم روغوفا)، كما تم تشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة برئاسة بيرم رجبي. ومع وجود البرلمان أخذت تصدر القوانين

---

[1] محمد الأرناؤوط، "انتخابات كوسوفا: الواقع والآفاق"، مرجعٌ سبق ذكره، ص 269.

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو بين الماضي والحاضر**، مرجعٌ سبق ذكره، ص ص 109–110.

[3] للمزيد أنظر: محمد الأرناؤوط، "انتخابات كوسوفا: الواقع والآفاق"، مرجعٌ سبق ذكره، ص ص 269–270.

الجديدة التي تسد الفراغ القانوني الموجود بعد فصل كوسوفوعن صربيا، كما أخـذت الـصلاحيات تنتقـل بالتدريج من الإدارة الدولية (الأونميك) إلى المؤسسات الكوسوفية الجديدة. وهكذا فقد أعلن في نهايـة مـايو 2003 عن نقل صلاحيات الإدارة الدولية إلى المؤسسات (الكوسوفية) في (19) تسعة عشر مجـالاً تتعلـق بالاقتصاد والصحة والزراعة والطاقة ...إلخ، وفي (17) مجالاً آخر خلال شهر يونيو من عام 2003".[1]

وهذا أساس جيد لقيام هياكل الدولة، والتي يمكن إنشائها وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها. كما أن نقل الاختصاصات تدريجياً سيساعد على الحكم الفعال، الذي يكون متمشياً مع المعايير الدولية المطلوبة، وهذا لا يشكل على أي عائق، لأنه طبقًا للحقوق الدولية تعتبر الحكومة عنصراً مكونًا لإقامة دولة، ويجب أن ينظر إليها كهيكل سياسي متماسك، قائم على شرعية ممارسة السلطة الكاملة على الأرض والشعب. [2]

وبالتالي، فإن نقل الصلاحيات التي كانت تتولاها الإدارة الدولية إلى المؤسسات الكوسوفية سوف يساهم في إرساء دعائم الحكم الفعال، ويعزز من عودة هذه المؤسسات لممارسة نشاطاتها المعتادة.

وهناك ملاحظتان رئيسيتان على نتائج انتخابات كوسوفو تتعلقان بالمستقبل القريب/البعيد للإقليم، وهما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بتراجع الحماس للمشاركة في هذه الانتخابات لدى الناخبين الألبان بالمقارنة مع الانتخابات المحلية التي جرت في 28 أكتوبر 2000، ومع أن هذه الانتخابات كانت تنتظر بحماس كبير باعتبارها لأجل الاستقـلال، إلا أن المشاركة الألبانية فيها كانت (64,91%)، بينما كانت في الانتخابات المحلية حوالي (85%). ولا شك أن هذا يعود إلى الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي الصعب الذي ضعضع حياة نسبة كبيرة من السكان الألبان.

الملاحظة الثانية: تتعلق بمصير كوسوفو بعد هذه الانتخابات، فالأحزاب الألبانية دخلت حملتها الانتخابية بشعار"الاستقلال"، حتى أن بعضها وسط المزايدات الانتخابية ربط إعلان الاستقلال بأول جلسة للبرلمان الجديد. ويبدو أن الغرب،وبالتحديد الاتحاد الأوروبي،كان واعيا إلى مخاطرمثل هذا الإعلان على المنطقة، فهناك تخوف من أن إعلان (الاستقلال) لن يؤثر فقط على المحيط المجاور حيث يعيش الألبان، بل حتى على البوسنة التي لم تستقر تماما على الرغم من جهود الإدارة الدولية.[3]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجـعٌ سبـق ذكره، ص ص 111-112.

[2] خير الدين كوشي، **استقلال كوسـوفا: هل هـو عامل استقرار أو تقلب في منطقة البلقـان؟**، مرجـعٌ سبق ذكـره، ص 135.

[3] للمزيد أنظر: محمد الأرناؤوط، "انتخابات كوسـوفا: الواقع والآفاق"، مرجـعٌ سبـق ذكـره، ص 271.

والجدير بالذكر أن بلغراد خرجت عن ترددها وناشدت الصرب في كوسوفو أو الذين هاجروا إلى صربيا والجبل الأسود (حيث فتحت لهم مراكز انتخابية خاصة) المشاركة الفعالة في الانتخابات خشية أن تؤدي المقاطعة التي كانت تهدد بها بلغراد إلى تهميش دور الصرب بالنسبة لمستقبل كوسوفو. وهكذا، خرجت بلغراد عن صمتها، وذلك بعد أن حصلت على "ضمانات" بألا تؤدي هذه الانتخابات إلى تجاوز القرار 1244، أي إلى إعلان البرلمان للاستقلال من طرف واحد. وكان "الإطار الدستوري" قد حجز (10) عشرة مقاعد للصرب في البرلمان الجديد، ولكن رئيس الإدارة الدولية "هاكيروب" لمح إلى أن مشاركة الصرب في الانتخابات بفعالية قد تضمن لهم مقاعد أكثر. وقد شكل الصرب تحالفاً واحداً (العودة) مما جعلهم يفوزون بمقاعد أكثر بالمقارنة مع عددهم في كوسوفو، حيث حصل الصرب على 11,34 من الأصوات و 22 مقعداً في البرلمان الكوسوفي.[1] مما يعني بالفعل أن الصرب حصلوا على مقاعد تعد أكثر بالنسبة إلى عددهم في كوسوفو (5%)، مع أن "الإطار الدستوري" حدد عشرة مقاعد فقط للصرب في البرلمان الجديد، في حين أن استجابة الصرب لدعوة رئيس الإدارة الدولية للمشاركة في هذه الانتخابات بفعالية (وربطه لذلك باحتمالية حصولهم على مقاعد أكثرفي البرلمان) قد أثمر عن هذه النتائج، وأشار إلى أن هذه الإدارة تنظر باهتمام إلى الأقلية الصربية في كوسوفو.

موقف الاتحاد الأوروبي من قضية كوسوفو في هذه المرحلة:

إن الاتحاد الأوروبي كان يتابع الانتخابات البرلمانية في كوسوفو أولاً بأول؛ لأنه يدرك جيداً أن أحد الشعارات التي رفعها الألبان المشاركون فيها هو "استقلال كوسوفا"، وبالتالي فإن مثل هذا الإعلان (إذا تم بالفعل) ستكون له تبعاته على المنطقة برمتها، ولذلك فإن استقلال كوسوفو في هذه المرحلة سوف يشعل البلقان، ويحرك النزعات الانفصالية في مناطق أخرى من العالم.

ومن أجل ذلك، فقد سارع الاتحاد الأوروبي في يوم إعلان النتائج الأولية للانتخابات إلى إعلان موقفه بوضوح، حيث صرح وزير خارجية بلجيكا الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي بعد ساعات من إعلان النتائج الأولية (يوم 2001/11/19) أن الدول الخمسة عشر للاتحاد "تعارض استقلال كوسوفو"، كما سارع الاتحاد لإرسال مفوض الشؤون الخارجية والأمن خافيير سولافا في زيارة مهمة إلى العواصم الثلاث المعنية (بلغراد وبوغوريتسا وبرشتينا) خلال 27-28 نوفمبر 2001. ففي (بوغوريتسا عاصمة الجبل

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكـره، ص ص 110-111.

الأسود) كان على سولانا أن يعبر بوضوح للرئيس ميلوجوكانو فيتش عن عدم تأييد الاتحاد الأوروبي لاستقلال الجبل الأسود؛ لأن هذا الاستقلال (مع كل ما يربط الجبل الأسود من صلات إثنية وثقافية وتاريخية مع صربيا) سيفتح الطريق حتماً أمام استقلال كوسوفو التي يوجد ما يربط الألبان فيها بصربيا، وفي بلغراد كان على سولانا أن "يقنع" بلغراد بالقبول بصيغة مرنة للتعايش / الاستمرار مع الجبل الأسود وكوسوفو في إطار واحد.[1] أما في برشتينا فقد نقل سولانا لزعماء الأحزاب الألبانية الثلاثة الرئيسية (روغوفا وتاتشي وراموتش خير الدين) رغبة الاتحاد الأوروبي في تشكيل حكومة واسعة تضم أهم الأحزاب (بما في ذلك الصرب) لتشكيل مرجعية في التباحث مع بلغراد حول العلاقات بينها.

وهكذا، فقد ضمن الاتحاد الأوروبي ألا يتم في افتتاح البرلمان الجديد لكوسوفو أي إعلان مفاجئ عن الاستقلال، كما كان يسوق في الحملة الانتخابية، وأن يتم تشكيل حكومة واسعة (يتمثل فيها الصرب) تتولى الدخول في مباحثات مع بلغراد لترتيب العلاقات بينهما.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية كوسوفو في هذه المرحلة:

كانت الإدارة الأمريكية حريصةً في هذه المرحلة على عودة السلام والاستقرار إلى كوسوفو، حيث يعمل مسئولوالإدارة الأمريكية على تقليل المشكلات التي يعاني منها الإقليم، ويؤكدون على أن المساعدات الأوروبية الإضافية والتعزيزات العسكرية والانتخابات البلدية سوف تعمل على تحقيق الاستقرار بالإقليم. أما داخل الكونغرس الأمريكي فهناك أصواتٌ تطالب بمنح إقليم كوسوفو الاستقلال الكامل أو مناقشة التجزئة العرقية فيه.[2] وقد عرض الكونغرس اقتراح (H. RES. 467) في 27 يونيو 2002، والذي طالب الولايات المتحدة أن تعلن مساندتها لاستقلال كوسوفو، اعتماداً على عدد من الحجج والمعطيات، منها: الإقرار بوجود حق تقرير المصير كحق أساسي لجميع الشعوب، وأن كوسوفو عرفت دستورياً كإقليم ذي سيادة في المؤتمر القومي للتحرير عام 1944، وأيد دستور جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية عام 1946 هذا الوضع، وأبقى الدستور اليوغسلافي المعدل سنة 1974 على الحكم الذاتي لكوسوفو، بالإضافة إلى: إعلان الاستقلال في 2 يوليو 1990، وصدور القرار رقم 1244 من مجلس الأمن الدولي، وصولاً إلى تنظيم انتخابات محلية وعامة عام 2000 و 2001، وصفها الكونغرس بأنها "تتسم بالحرية والنزاهة"، وحققت نجاحاً في تأسيس

---

[1] محمد الأرناؤوط، "انتخابات كوسوفا: الواقع والآفاق"، مرجــعٌ سبق ذكــره، ص ص 271–272.

[2] David Robde, "Kosovo Seething", **FOREIGN AFFAIRS**,Vol.79, No. 3,May/ Jone 2000, p. 76.

برلمان (كوسوفي) في 2002، الذي قام بدوره بانتخاب رئيس للإقليم، ورئيس للوزراء، بناءاً على ما سبق فإن مجلس النواب الأمريكي يطالب الولايات المتحدة بالآتي:

1- المساندة العلنية لاستقلال كوسوفو كدولة ديموقراطية ذات سيادة.

2- الأخذ في الاعتبار الخطورة التي تكمن في التأخير في اتخاذ قرار الوضع النهائي لكوسوفو على مستقبلها السياسي والاقتصادي.

3- العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي والمنظمات الأخرى على تيسير المرحلة الانتقالية لاستقلال كوسوفو.

4- مد يد العون من المساعدات والتجارة التي من شأنها مساندة كوسوفو وتشجيع التطور الديموقراطي بها. [1]

لكن الإدارة الأمريكية لم تكن راغبةً بهذه المرحلة في تشجيع كوسوفو على الاستقلال،بل كان اهتمامها منصباً على إعادة الاستقرار إلى الإقليم، وبالتالي فإن "الوقت كان غير ملائم" لتبني هذا الاقتراح.

ثانياً- مجلس الأمن الدولي وسياسة المعايير قبل المفاوضات في كوسوفو عام (2003):

كانت السنوات الثمانية التي خضعت فيها كوسوفو لإدارة مدنية دولية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة، بناءً على القرار الصادر عن مجلس الأمن في 10 يونيو 1999، رقم (1244)، بمثابة فترة تأهيلية لإعادة الحياة إلى إقليم كوسوفو قبل تحديد وضعه القانوني المستقبلي، حيث تمت إعادة بناء مؤسساته الرسمية وإصلاح الحد الأدنى من بنيته التحتية بما يسمح بإعادة الحيوية إلى كافة مرافقه المختلفة.

كما أنها أيضاً كانت فرصةً لمحاولات تقريب وجهات النظر المتباعدة حول مستقبل الإقليم في دوائرها المختلفة، سواءٌ الأوروبية أولاً، فالأطلسية، فالدولية عبر مجلس الأمن الدولي. [2]

وفي عام 2003 تبنى مجلس الأمن الدولي(صاحب الولاية الدولية على كوسوفو) سياسةً جديدةً تحمل عنوان "المعايير قبل المفاوضات"، والمقصود هنا وضع معايير"Standards" أساسية في مجالات محددة (توطيد المؤسسات، توطيد حكم القانون، الإصلاحات الاقتصادية، حماية الأقليات..إلخ)، يفترض أن تحقق فيها حكومة كوسوفو الجديدة تقدماً واضحاً حتى يمكن البدء فيما بعد بمفاوضات الوضع النهائي، على أن

---

[1] نعيم ددوشاي، **الولايات المتحدة الأمريكية ومصير كوسوفا**، مرجــعٌ سبق ذكــره، ص ص 82-85.

[2] هاني صلاح، "كوسوفا: تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجــعٌ سبــق ذكــره، ص 170.

يرفع رئيس الإدارة الدولية تقريراً دورياً كل ثلاثة شهور إلى مجلس الأمن الدولي حول التقدم في كل مجال من تلك المجالات. [1]

وكما هو واضحٌ، فإن الهدف من هذه المعايير، هو تهيئة البيئة السياسية والاقتصادية بإقليم كوسوفو لتكون في حالة أفضل، يمكن من خلالها (وفي إطارها) المضي قدماً في مفاوضات الوضع النهائي حول مستقبل إقليم كوسوفو.

وفي جلسة مجلس الأمن رقم(4702) يوم 6 فبراير2003 أكد السيد"مايكل شتاينر"(الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لكوسوفو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو):" أن الناس في كوســوفو يريدون فرص العمل والأمن واحترام تعددية الأعراق..غير أن رئيس الوزراء الصربي "زوران جنجيش" غير المسار في بلغراد بالمناداة بحل سريع للمركز القانوني لكوسوفو، وطالب بعودة الدولة الصربية إلى الإقليم. وبينما يركز المجتمع الدولي على المعاييروعلى مايريده الناس، يركز السياسيون على المركز". كما أشار السيد "شتاينر" إلى كيفية تصدي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوســوفو لتحديات عام 2003 ، حيث تعتزم التركيزعلى المجالات التالية: المعايير، والأولويات الثلاث، وهي فرص العمل والأمن والتعددية العرقية الحقيقية، ونقل السلطة، وإقامة حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد، والإعداد للإندماج الأوروبي.

وفي ذات الجلسة أوضح رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أهمية سياسة المعايير، حيث أكد أن الأمر المؤثر في هذا الميدان هو تحسين نوعية الحياة من خلال تنفيذ المعايير المرجعية. ويتضح ذلك من التقرير الفصلي للأمين العام الذي زار كوسوفو في نوفمبر(2002). غيرأن تركيزنا على المعاييرلا يستبعد بأي شكل من الأشكال فتح محادثات مباشرة بين برشتينا وبلغراد. بل على العكس، إن الحوار مع بلغراد واحدٌ من المعايير الأساسية الثمانية. وكما قال الأمين العام، إن المحادثات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ينبغي أن تبدأ بأسرع وقت ممكن.[2]

ومن خلال رصد هذا الموقف (لرئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) يتضح أن الإقليم في هذه المرحلة يحتاج لتوفير فرص عمل للعاطلين، وتحقيق الأمن، واحترام تعدد الأعراق، بالإضافة إلى

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفا ما بين الماضي والحاضر**، مرجــعٌ سبــق ذكــره، ص 112.

[2] للمزيد حول هذه الجلسة أنظر موقع مجلس الأمن الدولي على الإنترنت: **http://www.un.org/arabic**

ذلك، فإن تطبيق سياسة المعايير قبل المفاوضات يشتمل بشكل أو بآخر على تحقيق هذه الأولويات الثلاث من خلال تلك المعايير والتي منها توطيد حكم القانون، والإصلاحات الاقتصادية، وحماية الأقليات...

الأمر المهم الآخر الذي نقرأه في هذا الموقف يتعلق بموضوع المفاوضات بين طرفي النزاع في كوسوفو، فاتباع مجلس الأمن لسياسة المعايير قبل المفاوضات لا يعني توقف المفاوضات بين الطرفين حول مستقبل الإقليم، بل على العكس من ذلك، يؤكد السيد "شتاينر" أن التركيزعلى المعاييرلا يستبعد بأي شكل من الأشكال فتح محادثات مباشرة بين برشتينا وبلغراد. فالحوار مع بلغراد واحدٌ من المعايير الأساسية الثمانية.

ومع التقدير التي حظيت به الإدارة الدولية لتنظيم انتخابات 2001 التي تمخضت عن برلمان ورئيس حكومة تحظى باعتراف دولي، مما يسمح بالانتقال إلى المرحلة النهائية وهي "البث في مستقبل كوسوفو"، إلا أن الإدارة الدولية لم تعط الاهتمام الكافي لـــ"إعادة البناء الاقتصادي" الذي كان من مهامها الرئيسية حسب القرار 1244.[1] حيث أن هذا القرار حدد مهام الوجود الدولي في كوسوفو، ومنها: تعزيز إقامة حكم ذاتي واسع، وحكومة ذاتية في كوسوفو وذلك رهناً بالتوصل لتسوية نهائية، وتقديم الدعم لإعادة بناء البنية الأساسية، وإعادة البناء الاقتصادي. وتوفير البيئة اللازمة لضمان تدفق المساعدات الإنسانية الدولية. [2]

وقد تضرر اقتصاد كوسوفو بشكل كبير بسبب حرب 1999، فكانت كوسوفو بحاجة إلى استثمارات كثيرة لإعادة بناء الاقتصاد،إلا أن تأخر وجود مؤسسات تحظى باعتراف دولي حتى نهاية 2001، وتأخرها في اتخاذ ما هو لازمٌ لتشجيع الاستثمارات، أدى لتأخر الإدارة الدولية في تسريع الانتقال إلى المرحلة الثانية والنهائية، مما ساهم في تقليل أو تأخير الاستثمارات الأجنبية التي كانت كوسوفو في أمس الحاجة إليها.[3]

الأمر الذي نتج عنه تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإقليم، وارتفاع نسبة البطالة،[4] مما أثر سلباً على الإنتاج والتشغيل، وأدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي،[5] وبسبب كل ذلك أخذ التململ والسخط في صفوف الأغلبية الألبانية يتزايدان، وقد انفجرهذا الاحتقان فجأةً في مارس 2004، إثر قيام الصرب بإغراق ثلاثة أطفال ألبانيين في نهر إيبار، فحدثت ردة فعل انتقامية ضد الصرب، حيث دمرت بيوت وكنائس الصرب،

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفا ما بين الماضي والحاضر**، مرجعٌ سبق ذكره، ص 112.

[2] أنظرنص القرار (1244) الصادرعن موقع مجلس الأمن الدولي في ملاحق هذه الدراسة.

[3] للمزيد أنظر: محمد م. الأرناؤوط، مرجعٌ سبق ذكره، ص ص 112-113.

[4] نعيم ددوشاي، مرجعٌ سبق ذكره، ص 88.

[5] أحمد خليل الضبع، "الأبعاد الاقتصادية للحرب في البلقان"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999، ص 152.

وقتل حوالي تسعة عشر صربياً وجرح حوالي تسعمائة في أرجاء مختلفة من كوسوفو، مما عد ضربةً قويةً للإدارة الدولية، التي أضطرت لمراجعة سياستها في اتجاهين: تنمية الاقتصاد وتسريع الحل النهائي.[1] وهكذا، فقد تحركت العملية السياسية الاقتصادية للإدارة الدولية المؤقتة بكوسوفو خلال عامي 2004-2005 على عـــدة محـــاور هي:

المحور الأول: كانت الانتخابات البرلمانية الثانية تقترب (أكتوبر 2004) لتؤشر على الانتقال إلى المرحلة الثانية والنهائية، وهي البث في مصير/مستقبل كوسوفو. وقد جاءت هذه الانتخابات لتمتص بعض الاحتقان الداخلي وتعطي مصداقيةً جديدةً للإدارة الدولية.

المحور الثاني: بعد أن أدركت الإدارة الدولية أهمية الخصخصة لـــ"إعادة البناء الاقتصادي"، التي يمكن أن تؤمن لكوسوفو استثمارات جديدة وخلق فرص عمل جديدة، بادرت إلى تشكيل "وكالة الثقة الكوسوفية"، التي عهد برئاستها إلى خبير دولي (لضمان النزاهة والشفافية) يساعده مسئولٌ محلي، وقد أطلقت هذه الوكالة حوالي عشرة حزم من مشاريع القطاع العام التي بيعت لمستثمرين محليين في الغالب.

المحور الثالث: وهو الأهم في هذا السياق بعد مارس 2004، ويتمثل في التحضير للمرحلة الثانية والأخيرة، وهي البث في مصير/ مستقبل كوسوفو. وفي هذا الإطار، بدأ الحديث منذ صيف 2004 عن سياسة جديدة تزامنت مع تعيين رئيس جديدة للإدارة الدولية في كوسوفو، ألا وهو "سورن جاسن بترسن" التي تمثلت في شعار "المعايير قبل الوضع النهائي"، التي قصد منها إعطاء أولوية لتحقيق التقدم في مجالات محددة (والمقصود هنا هو اعتماد معايير أوروبية في مجالات محددة كتوطيد المؤسسات، وتوطيد حكم القانون، وحماية الأقليـــات، إلخ) قبل البدء بالبث في الوضع النهائي للإقليم.[2]

ويرى بعض الباحثين أن "سياسة المعايير قبل الوضع النهائي جعلت من المستحيل بناء دولة واقتصاد في كوسوفو، فقد كان هناك عددٌ محددٌ من الشروط المحددة (المعايير) التي كان يجب على كوسوفو استيفائها قبل التفاوض على مسألة الوضع النهـــائي".[3] ومع ذلك، يلاحظ أن إعلان الإدارة الدولية عن اقتراب، ثم عن بدء المفاوضات حول الوضع النهـــائي (الذي يعني هنا الاستقلال بالنسبة للألبان) في فبراير 2006، لم

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــعٌ سبـــق ذكـــره، ص 113.

[2] المرجـــع الســـابق نفسه، ص ص 114-115.

[3] نعيم ددوشـــاي، مرجـــعٌ سبق ذكـــره، ص 81.

يمتص عوامل السخط عند بعض الألبان. وفي هذا الإطار فقد خرج آلاف الألبان في مظاهرة أمـــام مقر الإدارة الدولية والحكومة الكوسوفية خلال 8 يونيو 2006، حيث حملوا الإدارة الدولية والقرار 1244 مسئولية الوضع المتردي في إقليم كوسوفو. وقد وجدت بلغراد في أحداث مارس 2004 ما يصب لصالحها، حيث أنها ادعت عدم قدرة الإدارة الدولية على حماية الصرب وممتلكاتهم، حيث أن البديل عن ذلك "تقسيم كوسوفو" أو الحكم الذاتي المحلي للصرب فيها. ولكن الإدارة الدولية في نهاية 2004 وبداية 2005 حسمت الموقف بشكل واضح، حيث صـــرح رئيس الإدارة الدولية "سورن جاسن بترسن" في 10 يناير 2005 أن: "التقسيم ليس خيـــاراً وارداً"، وبالتالي، فإن الإدارة الدولية في الإقليم تتطلع إلى كوسوفو واحدة متعددة الإثنيات.[1]

المعايير قبل الاستقلال:

في هذا الإطار، يتحدث بعض الباحثين عن فترة انتقالية ما بين المرحلتين، وهي تلك التي تمتد من نهاية عام 2003 إلى نهاية 2005، والتي تتعلق بالخطة الجديدة للإدارة الدولية التي سميت رسمياً "المعايير لأجل كوسوفو" بينما اشتهرت أكثر باسم "المعايير قبل الاستقلال". ففي ديسمبر 2001 كشف الرئيس الجديد للإدارة الدولية "هاري هولكر" عن الخطة الجديدة التي تحظى بدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أكد:"أن هذه الوثيقة تتضمن حلا..حققوا هذه المعايير حتى يساعد المجتمع الدولي باتخاذ القرارات الضرورية فيما يتعلق بالوضع النهائي لكوسوفو في الوقت المناسب". وقد شملت هذه الوثيقة الأهداف الرئيسية التي تتضمن ضرورة تحقيق تقدم ملحوظ في ثماني مجالات محددة هي: المؤسسات الديمقراطية، حكم القانون، حرية الحركة، عودة اللاجئين،الإصلاح الاقتصادي، الحوار بين الأطراف (الصرب بالتحديد). وبناءً على هذه الخطة الجديدة فقد أصبح من واجب رئيس الإدارة الدولية أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن (صاحب الولاية القانونية على كوسوفو) كل ثلاثة أشهر حول مدى التقدم المنجز في هذه المجالات الثمانية.

ومع التقدم المتفاوت الذي حصل بهذه المجالات خلال 2002–2003 بادرت الإدارة الدولية إلى تسريع التوصل لمفاوضات البث في الوضع النهائي لكوسوفو بتشجيع الطرفين على التفاوض حول الأمور الحيوية اليومية التي لا تتعلق بالوضع السياسي، وهو ما يدخل ضمن "المعايير" المحددة حول الحوار بينهما.[2]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــعٌ سبق ذكـــره، ص 115. وص 120.

[2] المرجـــع الســـابق نفسه، ص ص120ــ 121.

خطوات الإدارة الدولية لدفـــع الطرفين إلى مائدة المفاوضات:

تعد المفاوضات إحدى وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وهي تعني جلوس الأطراف المتنازعة معاً على مائدة التفاوض لحل ما بينهم من خلاف. ويتحقق الحل النهائي لأي صراع داخلي أودولي، عندما تقبل كل الأطراف بحرية حلا تتوافر فيه الشروط أو الخصائص التالية:

1- الوصول لإتفاقية بحيث يكون الحل بمقتضاها مرضياً ومحققًا للمصالح والاحتياجات والمطالب الأساسية.

2- ألا يكون الحل على حساب القيم الأساسية لأي طرف من أطراف الصراع.

3- ألا تكون الأطراف في موقف يدفعها للتراجع عن التزاماتها مستقبلاً، حتى لو كانت قادرةً على ذلك.

4- أن يكون الحل ملبياً للمستويات المقبولة عن العـــدالة والنـــزاهة.

5- أن يكون الحل محققاً مزايا كافية لكل الأطراف، كي يكون الحل قادرًا على دعم ذاته وفرض نفسه. [1]

وفيما يتعلق بقضية كوسوفو فإن: "معطيات الماضي والحاضر تدفع باتجاه تصلب الطرفين المتنازعين في مواقفهما، ففي حين يجمع ألبان كوسوفو على رفض أي حل لا يقوم على استقلال الإقليم، فإن الصرب يعتبرون مسألة كوسوفو قضيةً داخليةً خاصةً بصربيا. إلا أن الضغوط الدولية، وتحديداً الأمريكية والأوروبية، دفعت الطرفين إلى الموافقة على الدخول في المفاوضات حول مستقبل كوسوفو".[2]

وبالتالي، يلاحظ هنا، أن الأطراف الخارجية لعبت دوراً مهماً في قضية كوسوفو عبر مراحلها المختلفة كما أن سياسات الطرف الصربي اتسمت بتعنتها، وشدة تمسكها بالرأي الصربي حول القضية، وفي التعامل مع الظروف والاتجاهات الدولية.[3]

وفي هذه المرحلة، لوحظ وجود العديد من المبادرات والمساعي التي قدمتها الإدارة الدولية في كوسوفو (أو غيرها من الأطراف المعنية) بهدف دفع طرفي النزاع في الإقليم إلى الدخول في مفاوضات جادة حول الوضع النهائي لكوسوفو، ومن هذه المساعي ما يلي: [4]

1- **المبادرة الأولى:** جرت في أكتوبر 2003 في فيينا، وقد شارك في هذه الجولة الرئيس إبراهيم روغوفا، ورئيس البرلمان نجات داتسي، بينما رفض رئيس الحكومة بيرم رجبي المشاركة على اعتبار أن ذلك لا يدخل ضمن أولويات الحكومة، إلا أن هذه الجولة لم تحقق النجاح المطلوب، حيث تبين أن الظروف لم تنضج بعد.

---

[1] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**، مرجـــعٌ سبق ذكـــره، ص ص 46 – 47.

[2] علي جـــوني، "أزمة إقليم كوسوفو"، مرجـــعٌ سبق ذكـــره، ص 133.

[3] للمزيد أنظر:عبدالله صالح، "الصراع في يوغسلافيا وأزمة نظام الحكم"،**مجلة: الديمقراطية**، العدد:التجريبي، يوليو1999، ص 89.

[4] أنظر: محمد م. الأرناؤوط، **كوســـوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجـــعٌ سبق ذكـــره، ص ص 121 – 123.

2- **المبادرة الثانية:** في نهاية فبراير2004 أعلن رئيس الإدارة الدولية "هاري هولكر" عن أول جولة من "المباحثات الفنية" بين بلغراد وبريشتينا، التي تتناول الأمور الحيوية اليومية التي تمس مصالح الطرفين كالطاقة الكهربائية والنقل والأشخاص المفقودين وعودة اللاجئين. وقد بدأت هذه المباحثات في 4 مارس 2004. ولكن اندلاع أحداث 17-18 مارس 2004 وجه ضربةً قويةً إلى "الحوار" وإلى بقية "المعايير" التي اعتمدت لتطبيع الوضع على الأرض في كوسوفو.

3- **المبادرة الثالثة:** رأت الأطراف المعنية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) بعد مراجعة سياسة الإدارة الدولية في كوسوفو أن يتم التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي والمعاشي، لامتصاص التطرف الذي ظهر خطره في أحداث مارس 2004، وإنجاز المزيد من التقدم في المجالات الثمانية حسب "المعايير"، لكي يسرع كل هذا في الوصول إلى البث في مستقبل كوسوفو.

4- **انتخابات 2004:** جاءت الانتخابات الجديدة في خريف 2004 بكوسوفو لتحمل تغييراً مهماً يتمثل في تسلم راموش خير الدين (أحد قادة جيش تحرير كوسوفو) رئاسة الحكومة الكوسوفية الجديدة في مطلع ديسمبر 2004. ومع أن بلغراد احتجت بشكل رسمي على تسلم خير الدين لرئاسة الحكومة لأنها تعتبره "مجرم حرب"، إلا أن الادارة الدولية اعتبرت أن تسلم خير الدين لرئاسة الحكومة يعبر عن خيار الأغلبية في البرلمان. ومع أن رئيس الحكومة الصربية "فويسلاف كوشتونيتسا" حذر في 2004/12/4 أن اختيار خير الدين راموش يمكن أن يعتبر ضربةً قويةً للمباحثات حول الوضع النهائي لكوسوفو، إلا أن التطورات المتسارعة أثبتت العكس، حيث أن وصول خير الدين كان من ضمن العوامل التي سرعت أكثر في الوصول إلى المفاوضات حول المصير النهائي لكوسوفو.

5- **تقرير مجموعة الأزمات الدولية:** ومما سرع في الوصول إلى المفاوضات تقرير "مجموعة الأزمات الدولية"، (وهي منظمةٌ دوليةٌ غير حكومية مقرها في بروكسل)،[*] الذي صدر بعد حوالي شهر من تسلم خير الدين لرئاسة الحكومة، وكان ذلك في منتصف فبراير 2005 ليوصي بمنح كوسوفو الاستقلال بأسرع ما يمكن؛ لكي يتم بهذا قطع الطريق على موجة جديدة من أعمال العنف. وبالفعل يمكن القول أن صدور هذا التقرير وما تركه من صدىً كان نقطة البداية للتطورات المتسارعة التي جرت لاحقاً.

---

[*] مجموعة الأزمات الدولية منظمة دولية غير حكومية، ولها مكانة مؤثرة بتقاريرها الدورية التي تصدرها. وقد صرح رئيس "مجموعة الأزمات الدولية" غارث إيفانز، وزير الخارجية الأوسترالي السابق أنه: "لابد من توضيح أمرين مهمين لبلغراد ألا وهما أن كوسوفو لن تعود كما كانت تحت حكم بلغراد، وأن تقسيم كوسوفو ليس وارداً ضمن الحلول المطروحة".

6- **مباحثاتٌ حول الطاقة:** ففي أواخر أبريل 2005 جرت جولةٌ جديدةٌ من المباحثات حول مشاكل الطاقة بين بريشتينا وبلغراد تحت رعاية أحد مسئولي الاتحاد الأوروبي، على أن تتبعها مباحثاتٌ حول القضايا الأخرى العالقة بين الطرفين (مصير الأشخاص المختفين وعودة اللاجئين وغيرها).

7- **جلسة مجلس الأمن حول كوسوفو:** التطور الأهم حصل في 27 مايو 2005 هو جلسة مجلس الأمن حول كوسوفو، وكانت هي الأهم منذ يونيو 1999، حين صدر القرار 1244.وقد استمع المجلس إلى تقرير مطول للأمين العام حول الوضع في كوسوفو، وخاصةً حول تطبيق "المعايير حول كوسوفو"، ومع أن "عنان" لم يكن راضياً تماماً عما أنجز،إلا أنه قدم تقريراً إيجابياً، أوصى فيه بالقيام بتقييم شامل للتقدم الذي حصل في كوسوفو قبل اتخاذ القرار المرتقب: البدء في مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفو.

ومن جانبه أكد رئيس الإدارة الدولية "بترسن" في هذه الجلسة أن تطبيق سياسة المعايير بكوسوفو استمر في طريقه المرسوم. وتم سريعاً اجتياز التأخير الذي حدث إبان تشكيل الحكومة.[1]وأظهرت الحكومة الجديدة نفس الالتزام بالمضي للأمام فيما يتعلق بالمعايير. كما أشار إلى حدوث تطورات إيجابية في الحوار بين بريشتينا وبلغراد. واستؤنفت أولى اجتماعات الحوار المباشر منذ مارس 2004 بعد عام من توقفها، بدءاً بالفريق المعني بالمفقودين يوم 16 مارس 2004. وتلت ذلك اجتماعاتٌ في أبريل ومايو بشأن مسألتين هما الطاقة وعودة اللاجئين. ولا يعمل هذا الحوار فقط على تحقيق تقدم للمسائل المحددة المعنية، التي تتراوح بين المسائل الانسانية والاقتصادية، لكنه يشكل أيضاً علامةً هامةً من علامات بناء الثقة. وأكد "بترسن" أن كوسوفو وفقاً لمعايير واقعية تقوم على الحقائق شهدت المزيد من التحسن المطرد خلال الفترة الماضية، إلا أن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي تعلم أنه مازال يتعين عمل الكثير في مجالات المعايير الرئيسية.[2]

ومع أن ممثل صربيا قدم تقريراً مناقضاً عن الوضع في كوسوفو،إلا أن هذه الجلسة لمجلس الأمن فتحت الباب أخيراً للبدء في مفاوضات الوضع النهائي.فقد عين "عنان" ممثلاً شخصياً له حول كوسوفو، وهو

---

[1] تم تشكيل الحكومة الكوسوفية في ديسمبر 2004،وفي مارس 2005 استقال رئيس الوزراء "هاراديناي" عقب اشعاره باتهام وشيك من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.وخلال أربع وعشرين ساعة من توجيه الاتهام إليه، توجه"هاراديناي" طواعية إلى لاهاي.وفي غضون ثلاثة أسابيع تم تشكيل حكومة جديدة في كوسوفو، استمراراً لائتلاف الحزبين الرئيسيين، وهما:"رابطة كوسوفو الديمقراطية" و"التحالف من أجل مستقبل كوسوفو".للمزيد أنظر موقع مجلس الأمن على الإنترنت: **http://www.un.org/arabic/archived**

[2] أنظر نص كلمة السيد "جيسن بيترسن" رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة بكوسوفو في جلسة مجلس الأمن الدولي رقم (5188) يوم 27 مايو2005: على موقع مجلس الأمن الدولي: **http://www.un.org/arabic/archived**

السفير النرويجي في حلف الناتو "كاي إيده"،الذي كلف بالقيام بتقييم شامل للوضع في كوسوفو مع ممثلين من دول "مجموعة الاتصال" خلال 6 إلى 8 أسابيع ورفع تقرير بذلك إلى الأمم المتحدة و "مجموعة الاتصال".

وبناءً على ذلك، فقد قام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول كوسوفو "كاي إيده" بزيارة إلى كوسوفو في شهر يونيو 2005 مع ممثلي دول "مجموعة الاتصال"، حيث التقوا مع مختلف المسئولين الدوليين والمحليين، من ألبان وصرب، للاطلاع على أدق التفاصيل قبل رفع التقرير المنتظر إلى مجلس الأمن لكي يتخذ القرار المناسب.[1]

وفي مطلع شهر نوفمبر 2005 قدم "كاي إيده" تقريره المنتظر إلى "كوفي عنان"، الذي أحاله بدوره إلى مجلس الأمن، بعد أن أقره، وأوصى مجلس الأمن بالسير في "السيرورة السياسية"، أي إطلاق المفاوضات حول الوضع النهائي لكوسوفو. وهكذا، بعد طول انتظار اجتمع مجلس الأمن في 24 أكتوبر2005 في جلسة خاصة للاستماع إلى تقرير الممثل الخاص للأمين العام "كاي إيده" حول التقدم الذي أحرز في كوسوفو، وبناءً على ذلك أعطي الضوء الأخضر للبدء في مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفو. وقد جاء في البيان الخاص بذلك أن: "مجلس الأمن يؤيد هذه السيرورة السياسية لكي تنتهي بوضع قانوني لكوسوفو، ويؤكد على أن كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الإثنيات إنما توطد الاستقرار في البلقان".[2]

ثالثًا– مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفو:

بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بإعطاء الضوء الأخضر للبدء في مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفو، تم تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة لشئون المفاوضات حول الوضع النهائي لكوسوفو، ألا وهو الرئيس الفلندي السابق "مارتي اهتيساري"، وتعيين الدبلوماسي النمساوي المعروف "ألبرت روهن" مساعداً له، على أن تجري المفاوضات تحت رئاسة "مجموعة الاتصال الدولية". ويذكر البعض أن محادثات الوضع النهائي لكوسوفو بدأت عام 2005،[3] وقد كان الوفد الألباني برئاسة الرئيس إبراهيم روغوفا، وممثلين عن الحكومة الكوسوفية بالإضافة إلى أحزاب المعارضة الرئيسية وممثلين من المجتمع المدني. غير أن ما حدث يوم 21 يناير 2006 كان مؤثراً بالنسبة لهذا الوفد، حيث توفي الرئيس روغوفا، وأعلن

---

[1] محمد م. الأرناؤوط، مرجعٌ سبق ذكره، ص 122.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 123.

[3] عبدالباقي خليفة، "كوسوفا:النسر الألباني يتخلى عن وشاحه الأسود في الدولة المستقلة،" بتاريخ: 1429/2/7هـ، عن موقع المسلم الألكتروني، وذلك على الرابط التالي: **http://www.almoslim.net/node/86033**

الحداد عليه في كوسوفو، وأكدت الزعامة السياسية الألبانية على أهمية المفاوضات، وأن هذه المأساة لن تكون سبباً في تأخرها، وسيعمل الجميع بجدية من أجل الاستقلال. [1]

وهكذا،عقدت الجولة الأولى من المفاوضات بين برشتينا وبلغراد في فيينا خلال21و22 فبراير2006برئاسة السفير"روهن". وقد تركزت هذه الجولة حول موضوع "مصير الأقلية الصربية في كوسوفو"، حيث اقتصرت هذه الجولة على استماع كل طرف لتصورات الطرف الآخر، أي دون أن تهدف إلى الوصول إلى تصور نهائي حول موضوع المستقبل السياسي لكوسوفو. وقد اتهم الألبان الصرب بأنهم يريدون تقسيم كوسوفو على أساس إثني، بينما اعتبر الصرب أن ما يقدمه الألبان من تصور للحكم المحلي لا يزال بطابع مركزي. كما نوقشت أيضاً المواضيع الخلافية الأخرى كحماية الأقليات، ورعاية المنشآت الدينية الصربية والتعليم وغيرها. وفي نهاية هذه الجولة لم يفت "مجموعة الاتصال" التي ترعى هذه المفاوضات أن تقول تعليقاً على ما جرى في فيينا أن "استقلال كوسوفو هو أحد الخيارات الممكنة انسجاماً مع رغبة الأغلبية الألبانية".

أما الجولة الأخرى التي عقدت في فيينا خلال 23–24 مايو2006 فقد تناولت موضوع حماية "الأوابد الثقافية الصربية" ووضع الكنيسة الصربية في كوسوفو. وفي هذه الجولة كانت الفروق بين الطرفين كبيرة، إذا طالب الصرب بحكم ذاتي للصرب يشمل حماية "الأوابد الثقافية الصربية"وعلاقة مباشرة للكنيسة الصربية مع بلغراد، بيما عرض الألبان أن تطبق في هذا المجال المعايير الأوروبية المعروفة. وكما يبدو، فإن المفاوضات في فيينا قد بدأت من تحت إلى فوق وليس بالعكس، بما يكفل بوضوح مصير الأقلية الصربية في كوسوفو كمكون رئيسي في الكيان الجديد، قبل أن تبث في المصير السياسي. وقد أوضحت الأطراف المعنية أن القرار النهائي حول ذلك سيكون في "مجلس الأمن" صاحب الولاية القانونية على كوسوفو. وقد قام الممثل الخاص لعنان "مارتي أهتيساري" بزيارة إلى كوسوفو في يونيو2006، وأكد خلالها أن المفاوضات حول المصير السياسي يمكن أن تبدأ في نهاية يوليو 2006.[2] وفي محادثات يوليو2006 عرضت صربيا على الألبان حكماً ذاتياً موسعاً لكوسوفو ضمن صربيا، غير أن الألبان أصروا على الاستقلال التام للإقليم.[3]وقد عبرت هذه الجولات من المفاوضات بين الطرفين عن تباعد المسافات بينهما، وإصرار كل طرف على موقفه، مما يعبر عن عدم تحقيق هذه المفاوضات للنتائج المرجوة منها.

---

[1] نعيم ددوشـــاي، مرجـــعٌ سبـــق ذكره، ص 88.

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجـــعٌ سبـــق ذكـــره، ص ص 125–126.

[3] عبدالباقي خليفة، "كوسوفا: النسر الألباني يتخلى عن وشاحه الأسود"، مرجـــعٌ سبـــق ذكـــره، ص4.

رابعاً: خطة مارتي أهتيساري حول استقـــلال كوسوفو المشروط:

بعد تلك الجولات المضنية من المفاوضات التي أجريت في فيينا (على مدى أربعة عشر شهراً)،[1] وكشفت عن إخفاق طرفي النزاع في إحراز أي تقدم يذكر، قدم المبعوث الأممي "مارتي أهتيساري" خطته حول "الاستقلال المشروط"، التي تمنح إقليم كوسوفو استقلالاً مشروطاً تحت إشراف دولي، وعلى أساس هذه الخطة سيتم إرسال البعثة الأوروبية التي ستدير شئون الإقليم. ورغم أن هذه الخطة لم تشر صراحةً إلى الاستقلال فإنها أوضحت أن من حق كوسوفو أن يكون له دستورٌ ونشيدٌ وطني.[2] أي أنها تقوم على منح الإقليم شكلاً من السيادة تحت إشراف بعثة دولية برعاية الاتحاد الأوروبي، وامتلاك كوسوفو لرموز الدولة المستقلة (دستور–نشيد وطني–علم)، على أن تمنح الأقلية الصربية حكماً ذاتياً، كما تقضي الخطة بحق إقليم كوسوفا في التفاوض، وتوقيع الاتفاقات الدولية، والانضمام إلى المنظمات الدولية، دون المطالبة بالانضمام إلى أية دولة، ورغم كل هذا لم تشر الخطة إلى كلمة استقلال وإنما أكدت على حقوق الأقليات.[3]

وبالتالي، لا تقدم خطة الوسيط الدولي كل ما كان ألبان كوسوفو يرغبون فيه، إلا أنها تعطي الحد الأدنى من الممكن في ظل المواقف الدولية، أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم «نصف حل»، فالخطة لا تتحدث عن استقلال تام، ولكنها تمنح الإقليم كل مقومات الدولة، على أن يتمتع بشكل من السيادة، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وتمنح في المقابل الأقلية الصربية في الإقليم حكماً ذاتياً. ومن الملاحظ أن الخطة راعت بعض المخاوف المعلنة لبلغراد في شأن الأقلية الصربية، إلا أنها لاقت، رغم ذلك، رفضاً قاطعاً من صربيا التي أصدرت في نوفمبر من عام 2006 دستوراً جديداً يؤكد وحدة الأراضي الصربية، بما فيها كوسوفو.[4]

ومن الواضح هنا أن "أهتيساري" سعى لحل وسط يأخذ بعين الاعتبار طموحات الألبان وتخوفات الصرب،[5]حيث أنه أدرك أن هذا النزاع له بعدٌ تاريخي عاطفي لدى الطرفين، لذلك فقد وضع أهتيساري مشروعه آخذاً بالاعتبار مصالح ومشاعر الطرفين، وهكذا في الوقت الذي أعطى الغالبية الألبانية حق الاستقلال عن صربيا فقد أعطى الأقلية الصربية حق التواصل الحر معها، وحق التمتع بالجنسية الصربية،

---

(1) حيدر علي،"كوسوفو الطريق نحو الاستقلال"،مجلة:الحوار المتمدن،2008/4/8:**http://www.ahewar.org/debat/show.**

(2) محمد عبدالعاطي (إعداد)، "كوســوفو: الطريق نحو تقرير المصير"، مرجــعٌ سبق ذكره، ص 4.

(3) محمود حمدي أبو القاســم، "كوســوفو وتحديات الاستقــلال"، مرجــعٌ سبق ذكــره، ص 41.

(4) حسام كنفاني،" استقلال كوسوفو يهــدد أوروبا"، صحيفة الأخبار، بتــاريخ: 13 أبريل 2007،www.alakhbar.com

(5) محمد الأرناؤوط، مرجــعٌ سبق ذكــره، ص 126.

بالإضافة إلى الجنسية الكوسوفية.[1] وقد رفضت صربيا الخطة، في حين قبلها الألبان، وحالت روسيا دون التصويت عليها بمجلس الأمن. وتعد هذه الخطة هي العامل الأبرز في تحديد مصير الإقليم في المرحلة المقبلة. وقد استمرت المشاورات لتمرير هذه الخطة على مجلس الأمن دون طائل طيلة ربيع 2007. ومع تجميد الخطة، وافق المجلس بضغط من موسكو في يوليو 2007 على إعطاء فرصة أخيرة للمفاوضات بين الطرفين وتشكيل "ترويكا دولية"من ممثلين للولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، وتقديم تقرير بشأنها إلى الأمين العام حتى2007/12/10. وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين، رفعت "الترويكا الأوروبية" تقريرها إلى الأمين العام، في مطلع ديسمبر2007، وأقرت فيه بفشل المفاوضات بين الطرفين في التوصل إلى حل مقبول.[2] وهذا ما زكى العودة لخطة "أهيتساري" مرةً أخرى، في الوقت الذي وجدت فيه هذه الخطة ترحيباً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومعارضةً شديدةً من روسيا وصربيا.[3]

ب ــ الجانب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في استقلال كوسوفو:

فرضت التطورات التي شهدتها أوروبا مع مطلع التسعينيات في البوسنة ثم في كوسوفو على الاتحاد الأوروبي البحث عن "صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تتولى القيام بمهام التدخل العسكري في مناطق النزاعات في أوروبا".[4]غير أن من أهم مصادر التباين بين أعضاء الاتحاد أن لكل دولة نظرةٌ مختلفةٌ للسياسة الخارجية، فالأعضاء لا يملكون نظرةً مشتركةً وموحدةً إزاءها.[5]

وقد ظلت السياسة الخارجية مجالاً احتفظت فيه الدول الأعضاء بسيادتها، مع تحقيق قدر من التنسيق في المواقف دون أن يكون ذلك ملزماً للأعضاء،[6] فالاتحاد عندما يتخذ قراراً مهماً يتعلق بالسياسة الخارجية نلاحظ بأن الدول لا تلتزم به بالضرورة في سياستها الخارجية الخاصة، وهذا الفراغ تستغله أمريكا.[7]

---

[1] محمد الأرناؤوط، "أهتيساري الفائز بجائزة نوبل: من كوسوفا إلى فلسطين"، موقع جريدة الغد الأردنية على الإنترنت، بتاريخ: 7 / نوفمبر/2008، على الرابط التالي: **http://www.alghad.com/inex.php?article=1107**

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجعٌ سبق ذكره، ص 127.

[3] محمود حمدي أبو القاسم، مرجعٌ سبق ذكره، ص 47.

[4] عماد جاد، "الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 161 ، يوليو2005، ص220.

[5] ليا عادل، **الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية**، طرابلس / لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص179.

[6] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص ص 36 – 38.

[7] ليا عادل، مرجع سبق ذكره ، ص199.

وكما أسلفت، فإنه نتيجة فشل المفاوضات التي تمت برعاية الأمم المتحدة ثم الترويكا الدولية على مدى عامين لتعنت الصرب، تغير الموقف الأوروبي المتمثل في ضرورة تحقيق تسوية نهائية عبر المفاوضات بين الطرفين، وتوافق الاتحاد الأوروبي مع الموقف الأمريكي الداعم لاستقلال تام للإقليم،فأصبحت الأرضية ممهدةً لإعلان الإقليم لاستقلاله، بعد أن تلقى الضوء الأخضر من حلفائه الغربيين بالانفصال عن صربيا.[1]

- القمة الأوروبية في بروكسل عام 2007 وقضية كوسوفو:

يمكن القول أن الضوء الأخضر لاستقلال كوسوفو جاء من القمة الأوروبية التي عقدت في بروكسل يوم 14 ديسمبر 2007، حيث كان ملف كوسوفو على رأس جدول الأعمال،وقد انتهت القمة إلى الإقرار بـ"استنفاذ المفاوضات"وعدم السماح باستمرار الوضع القائم في كوسوفو، والتحرك نحو حل سريع أخذاً بعين الاعتبار أن كوسوفو قضيةٌ أوروبيةٌ، وأصبحت تمثل أفضليةً بالنسبة إلى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، ونتيجةً لذلك جاء القرار الذي يعبر عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتحمل مسؤوليته وإرسال بعثة مدنية أوروبية لكوسوفو لتحل محل الإدارة الدولية(UNMIK) التي تشرف على إدارة كوسوفو.[2]

جاء ذلك بعد أن رفعت الترويكا الدولية(المكونة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) تقريرها للأمين العام في ديسمبر 2007 الذي أقرت فيه بفشل المفاوضات بين الطرفين في التوصل لحل مقبول. وأكدت "أنه بعد مائة وعشرين يوماً من المحادثات، لم تتوصل الأطراف لاتفاقية حول كوسوفو".. وأشار التقرير إلى أن كل طرف يرفض تماماً التراجع عن موقفه حول مسألة السيادة على الإقليم.[3]

كما استعرضت الترويكا في التقرير جهودها التي بذلتها لأجل جمع الصرب والألبان للتفاوض، ومواقف الطرفين، لينتهي التقرير إلى التأكيد على فشل المفاوضات في التوصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة المزمنة التي لم تعد تحتمل التأجيل. وفي القمة الأوروبية الدورية التي عقدت في 2007/12/14 ببروكسل، تم الإطلاع على تقرير الترويكا والإشارة لخطورة استمرار هذه المشكلة من دون حل في أوروبا.[4]

لذلك تمخضت هذه القمة عن نتائج مهمة هي كما يلي:

---

[1] هاني صلاح، "كوسوفا: تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجعٌ سبق ذكره، ص 170.

[2] محمد م. الأناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 127 – 128.

[3] "رؤساء حكومات وسط أوروبا يبحثون مستقبل كوسوفو"،**صحيفة: طريق الشعب**،العدد:86، السنة 73، 11 ديسمبر 2007، ص 5.

[4] محمد الأرناؤوط،"كوسوفو :سيناريو الاستقلال"،جريدة الغد،2007/12/12،**http://www.elghad.com\index.php?article**

1. الإقــرار باستنفاذ المفاوضات بين طرفي النزاع في كوســوفو.
2. عــدم السمــاح باستمرار الوضــع القــائم في إقليم كوســوفو.
3. ضرورة التحرك لإيجاد حل سريع باعتبار كوســوفو قضيةً أوروبيةً.
4. التأكيد على أهمية القضية بالنسبة للسياسة الخــارجية للاتحاد الأوروبي.
5. إصدار قرار بإرسال بعثة مدنية أوروبية إلى كوسوفو لتحل محل الإدارة الدولية.
6. تعيين الدبلوماسي الهولندي" بيترفيت "ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في كوسوفو.
7. التأكيد على تأييد معظم دول الاتحاد الأوروبي لاستقلال كوسوفو على اعتبار أنه الحل الأفــضل لهــذه القضية، وقد أعلن وزير الخارجية السويدي "كارل بيلد" (قبيل القمة الأوروبية في بروكسل المخصــصة لبحث أزمة كوسوفو):"أن جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء واحدة علــى اســتعداد للموافقــة علــى استقلال كوسوفو دون قرار من الأمم المتحدة".وأكد بيلد أن "هناك وحدةً افتراضيةً حول هذه القضية".[1]

كما أكد المفوض الأوروبي السابق للشؤون الخارجية "كريس باتن": أنه لا يوجد بديلٌ لخطة أهتيــساري، كما أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن استعداده لتحمل مسؤولية دعم خطة أهتيساري".[2] ولذلك أيدت معظــم دول الاتحاد استقلال كوسوفو؛على اعتبار أن مزيداً من التأخير في منح الإقليم الاستقلال سوف يكــون لــه العديد من الآثار السلبية، خصوصاً فيما يتعلق باستقرار البلقان والوضع الداخلي بالإقليم. كما أن هناك عــدداً من الدول الأوروبية (مثل أسبانيا واليونان وقبرص وتركيا) كانت تميل إلى اتخاذ موقف الحكومة الــصربية فيما يتعلق بمستقبل الإقليم، مستندةً إلى ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة داخل أوروبا، وضرورة تفــادي التداعيات الإقليمية السلبية التي قد يحدثها هذا الاستقلال.[3] وعلى رأس فريق المؤيدين والمحرضــين علــى الاستقلال الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وأولها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وفي غــضون ذلك كانت الترتيبات تجري في كوسوفولإعلان الاستقلال، إلا أن حكومة كوسوفو كانــت تنتظــر الــضوء الأخضر من الدول الغربية.[4] وبالفعل تم إعطاء الضوء الأخضر لكوسوفو في هذه القمة.

---

[1] "أغلبية الدول الأوروبية مستعدة لتأييد استقلال كوسوفو"،موقع قناة الجزيرة،**http://www.aljazeera.net/NR/exeres/htm**

[2] سمير حسن،"كوسوفو وسيناريو المرحلة المقبلة"،قناة الجزيرة،2009/5/15،**http://www.aljazeera.net/NR/exeres/htm**

[3] محمد الجوهري،"مستقبل كوسوفو بين الرغبات الصربية والمتناقضات الدولية"،**السياسة الدولية**،العدد:168،أبريل 2007،ص 213.

[4] "ترجيحات بإعلان استقلال كوسوفو في غضون أيام"،قناة الجزيرة،**http://www.aljazeera.net/News/archive/archice**

والجدير بالذكر أن دول وسط أوروبا كانت مواقفها متناقضةً حيال استقلال كوسوفو، حيث يتضح ذلك من الاجتماع الذي عقده رؤساء حكومات دول مجموعة "فيشيغراد" التي تضم تشيكيا وبولندا وسولوفاكيا والمجر،وكان ذلك في مدينة "أوسترافا" التشيكية في 10/ 12/ 2007،وحضر الاجتماع رئيس حكومة سلوفينيا آنذاك باعتبار أن بلاده ستترأس الدورة القادمة للإتحاد الأوروبي مع مطلع يناير2008، وتم التركيزعلى كوسوفو، والجهود الدولية المبذولة لتحديد الوضع القانوني النهائي لها. وتشير المواقف الصادرة عن هذه الدول إلى عدم وجود توافق في الرأي بشأن موضوع الاعتراف باستقلال كوسوفو.[1]

وفي غضون ذلك كانت قد جرت الانتخابات البرلمانية في كوسوفو يوم 2007/2/17،وهي الثالثة من نوعها في ظل الإدارة الدولية، وقد أسفرت عن مفاجأة متوقعة تتمثل في فوز "الحزب الديمقراطي الكوسوفي" برئاسة هاشم تاتشي بأغلبية الأصوات (34 %) بينما جاء حزب "الرابطة الديمقراطية الكوسوفية"في المرتبة الثانية مع (21%)من الأصوات.ولا شك في أن تأكيد هاشم تاتشي في الحملة الانتخابية على التزامه بتحقيق الاستقلال، وتراجع "الرابطة الديمقراطية الكوسوفية"، جعل تاتشي يتقدم ويتمكن من تأليف الحكومة الجديدة التي التزمت بإنجاز الاستقلال في أقرب وقت.[2]

وكان وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي قد حثوا ألبان كوسوفو على عدم التعجل بإعلان الاستقلال من جانب واحد في أعقاب الانتخابات التي أعلن زعيم "الحزب الديمقراطي الكوسوفي" هاشم تاتشي الفوز بها. وفي خطاب أمام أنصاره، كان تاتشي قد وعد بإعلان استقلال كوسوفو رسميا عن صربيا بعد العاشر من ديسمبر 2007. وطلب الوزراء الأوروبيون عقب محادثاتهم في بروكسل من هاشم تاتشي الانتظار حتى انتهاء المحادثات بين الألبان والصرب في كوسوفو.[3]

لذلك بادر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في يونيو 2007 إلى الدعوة لتكثيف الجهود لسرعة استصدار قرار عن مجلس الأمن حول مستقبل كوسوفو من دون أن يوضحوا ما يمكن للاتحاد فعله في حال عدم صدور مثل هذا القرار. وأعلن وزراء خارجية الدول السبع والعشرين في قرار صدر بالإجماع أن

---

[1] "رؤساء حكومات وسط أوروبا يبحثون مستقبل كوسوفو"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص127.

[3] "مفاوضات الفرصة الأخيرة لحل أزمة كوسوفو تبدأ اليوم"، موسوعة ويكيبديا، http://ar.wikipedia.org/wiki

اقتراحات وسيط الأمم المتحدة "مارتي أهتيساري" القاضية بمنح إقليم كوسوفو استقلالاً تحت إشراف دولي تشكل الأساس لتسوية مسألة كوسوفو عبر قرار لمجلس الأمن الدولي.

كما أعرب الوزراء عن دعمهم للجهود المكثفة الهادفة لضمان تمكين مجلس الأمن من إصدار هكذا قرار في المهلة المحددة، وأن يشكل هذا القرار الأساس للوجود الدولي والأوروبي في الإقليم، بينما أعربت دول أوروبية أخرى عن قلقها إزاء تبعات عدم تمكن المجلس من التوافق حول مستقبل كوسوفو. ورأى مراقبون أن موضوع الإقليم إذا لم يجد حلاً فإن الإجماع داخل الاتحاد الأوروبي حول هذا الملف قد ينهار.[1]

العوامل التي مهدت لاستقلال كوسوفو:

بدا واضحاً للمسؤلين الأوروبيين أن الاستقرار في منطقة البلقان بات مهدداً. وأن استمرار الأمور على ما هي عليه دون حسم يمكن أن يؤدي إلى تفجرالأمور في أي لحظة بشكل تضيع معه كافة الإنجازات التي بذلت على مدى أكثر من عقد من الزمان لتأمين هذه المنطقة ويلات الحروب العرقية التي اشتعلت بين دول الاتحاد اليوغوسلافي السابق في التسعينيات من القرن الماضي. لذا سارع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لدعم مشروع التسوية المقترح من قبل المبعوث الدولي مارتي أهتيساري، الذي أوصى بإعطاء الإقليم استقلالاً مشروطاً وبإشراف دولي–أوروبي.[2]

تلبية شروط المجتمع الدولي:

تجاوب المسئولون الكوسوفيون مع متطلبات المجتمع الدولي، بالإضافة إلى أنهم قدموا الكثير من التنازلات خلال المفاوضات الأخيرة، رغبةً منهم في نيل استقلالهم.ومن أهم مظاهر هذا التجاوب ما يلي:[3]

1. قيامهم بتطبيق المعاييرالدولية الثمانية التي طالبهم بها المجتمع الدولي كشرط مسبق للدخول في مفاوضات الوضع النهائي،حيث كان المعياران الثالث والرابع محور الاهتمام الأساسي من قبل المجتمع الدولي؛لأنهما يتعلقان بضمان عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم، وضمان حرية وأمن حركتهم داخل الإقليم.

---

[1] "استقلال كوسوفو:روسيا تشهد سقوط أخر الحصون الإقليمية"، شبكة النبأ، **http://www.annabaa.org/nbanews/.htm**

[2] هاني صلاح، "كوسوفا: تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[3] أنظر: المرجع السابق نفسه، ص ص 170–171.

2. موافقة الطرف الألباني على حزمة أهتساري بشأن التسوية النهائية، بما فيها من تنازلات توصي بمنح الإقليم استقلالاً مشروطاً تحت إشراف دولي(أوروبي)،مع التشديد على عدم اتحاده مع أي دولة مجاورة (ألبانيا) أو جزء من دولة (مقدونيا الغربية). كما حذف الدستور الذي وضع على أساس"حزمة أهتيساري" القومية الألبانية والدين الإسلامي عن صفة الدولة الجديدة. حيث أكد أن المجتمع الكوسوفي متعدد الأعراق(أي دولةٌ متعددة الطوائف). وأكدت المادة الثامنة أنه ليس لكوسوفو دينٌ رسمي، وإنما يحكمها نظامٌ علماني محايدٌ تجاه الأديان. بالإضافة إلى جعل لغة الأقلية الصربية (5% من تعداد السكان) لغةً رسميةً تتداول في جميع الدوائر الحكومية بالتساوي مع لغة الغالبية الألبانية (92% من تعداد السكان).

3. تمسك الجانب الكوسوفي بضبط النفس إزاء الاستفزازات الصربية المتكررة من آن لآخر لدفع ألبان كوسوفو للرد والانتقام بهدف تشويه صورتهم أمام العالم، كما حدث في مارس 2004 من رد فعل عنيف من الألبان تجاه الصرب الذين تسببوا عمداً في إغراق طفلين من الألبان، وإرسال أسماء قادة جيش التحرير الذين انخرطوا في العمل السياسي إلى محكمة لاهاي لمحاكمتهم كمجرمي حرب، حتى وصل إلى تسليم رئيس الوزراء المنتخب في2006، نفسه للمحكمة اختيارياً، وتقديم استقالته من رئاسة الحكومة، وتوجيه نداء لألبان الإقليم، شدد فيه على التزام الهدوء حرصاً على صورة ألبان كوسوفو أمام العالم.

4. استفاد ألبان كوسوفو من تجاربهم الماضية، وأيقنوا أنه بدون دعم غربي – ممثلاً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى– فلن يتاح لهم تأسيس دولة مستقلة، خاصةً أنهم قد جربوا من قبل إعلان استقلالهم في 2 يوليو من عام 1990، ولم يعترف بهم أحدٌ سوى دولة ألبانيا المجاورة.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن موقف الاتحاد الأوروبي من قضية كوسوفو قد مر بمراحل متعددة منذ تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (1244) الذي جعل كوسوفو محميةً دوليةً، وصولاً إلى إعلان الاستقلال من جانب واحد عام 2008. ويمكن رصد تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية كوسوفو كما يلي:

1– عام 2001 : رفض الاستقلال:

سارع الاتحاد الأوروبي في يوم إعلان النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية إلى إعلان موقفه بوضوح، وهو رفض استقلال كوسوفو، حيث صرح وزير خارجية بلجيكا الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي بعد ساعات من إعلان النتائج الأولية (2001/11/19) أن "الدول الخمسة عشر للاتحاد تعارض استقلال

كوسوفو". ويبدو أن أسباب هذه المعارضة تخوف الاتحاد الأوروبي من أن إعلان استقلال كوسوفو لن يؤثر فقط على المحيط المجاور حيث يعيش الألبان (مقدونيا وصربيا والجبل الأسود) بل حتى على البوسنة التي لم تستقر تماماً على الرغم من جهود الإدارة الدولية. فمثل هذا الإعلان يخشى أن يؤدي إلى توحيد الألبان في دولة واحدة في المستقبل القريب، مما قد يؤدي إلى إعلان جمهورية صرب البوسنة وإنضمامها إلى صربيا، وبهذا يقلب الوضع من جديد في البلقان.

ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن مثل هذا الموقف المتشدد من استقلال كوسوفو بل سارع لإرسال مفوض الشؤون الخارجية والأمن "خافيير سولانا" في زيارة مهمة إلى البلقان، زار خلالها صربيا والجبل الأسود وبريشتينا، حيث أكد لرئيس الجبل الأسود عدم تأييد الاتحاد الأوروبي لاستقلال الجبل الأسود، لأن ذلك سيفتح الطريق حتماً أمام استقلال كوسوفو، وفي صربيا حاول سولانا إقناع بلغراد بصيغة مرنة للتعايش مع الجبل الأسود وكوسوفو في إطار واحد، أما في كوسوفو فأكد سولانا رغبة الأتحاد الأوروبي في تشكيل حكومة واسعة تضم أهم الأحزاب ربما في ذلك الصرب، لتشكيل مرجعية في التباحث مع بلغراد حول العلاقات بينهما.[1]

2- عام 2003: التأكيد على أهمية المفاوضات ودعم المعايير الدولية:

في 2003 تبنى مجلس الأمن سياسة "المعايير قبل المفاوضات"، حيث وضع معايير أساسية في مجالات محددة، يفترض أن تحقق فيها حكومة كوسوفو تقدماً واضحاً حتى يمكن البدء بمفاوضات الوضع النهائي. وبعد اندلاع العنف في عام 2004 أيد الاتحاد الأوروبي (والأمم المتحدة) التوجه نحو التركيز على الجانب الاقتصادي، وانجازتقدم في المجالات الثمانية، ليسرع هذا في الوصول للبث في مستقبل كوسوفو.[2]

أي أن الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة كان يرفض استقلال الإقليم، ويؤيد السير نحو المفاوضات،كما أنه يحاول أن يكون اللاعب المهم الذي يعهد إليه بتطورات الوضع على الأرض، لذلك رفض أعمال العنف التي حدثت في الإقليم، وأكد على ضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي، وأكد على أهمية إنجاز المزيد من التقدم في المعايير الدولية، من أجل مساعدة طرفي النزاع على التقدم خطوةً للأمام.

---

[1] للمزيد أنظر: محمد م. الأرناؤوط، " انتخابات كوسوفا: الواقع والآفاق "، مرجع سبق ذكره، ص ص 271 – 272.

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 112 – 122.

وتأكيداً على استمرار الاتحاد في موقفه فإنه يعتبر راعياً أساسياً لما يتم من جولات المباحثات، بالإضافة إلى مجموعة الاتصال. وبعد أن قدم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو"أهيتساري" خطته حول"الاستقلال المشروط" للإقليم، أيدتها معظم دول الاتحاد، بينما رفضتها روسيا، وألمحت لاستخدام حق النقض فيما لو عرضت الخطة على مجلس الأمن. ومع تجميد الخطة وافق المجلس بضغط روسي في2007على إعطاء فرصة أخيرة للمفاوضات، وتشكيل ترويكا دولية، وبعد عدة جولات من المفاوضات رفعت الترويكا تقريرها للأمين العام، وأقرت فيه بعدم توصل المفاوضات لحل مقبول لهذا النزاع.

3- الدعوة إلى عدم التعجل بإعلان الاستقلال:

حيث أن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي قد حثوا ألبان كوسوفو على عدم التعجل بإعلان الاستقلال في أعقاب الانتخابات التي أجريت بالإقليم في 2007/12/17، وطلب الوزراء الأوروبيون من هاشم تاتشي الانتظار حتى انتهاء المحادثات بين الطرفين في كوسوفو. وهذا يشير إلى استمرار موقف الاتحاد المؤيد لاستئناف المفاوضات،وعدم إعلان الاستقلال،هذا مع الإشارة إلى أنه قد بدأت ملامح تغير الموقف الأوروبي حيال هذه القضية بهذه المرحلة،حيث تباينت الآراء حول الموضوع، بين مؤيد ومعارض.

4- تأييد استقلال كوسوفو:

بعد أن فشلت كل المفاوضات في التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، وبعد أن أدت كافة الجهود الدولية التي بذلت إلى استحالة الوصول إلى أرضية مشتركة إزاء هذا الملف الشائك، لذا، لم تجد بروكسل ومعها واشنطن حلا سوى إخراج الملف الكوسوفي من أروقة مجلس الأمن، وحله أوروبياً وأمريكياً– على اعتبار أنهما الطرفان المعنيان بأمن القارة الأوروبية– عبر السماح لحكومة بريشتينا بإعلان الاستقلال من جانب واحد.[1]وبالتالي أيد الاتحاد الأوروبي استقلال كوسوفو عن صربيا، بعد أن كان رافضاً بشكل قاطع لهذا الاستقلال خشية أن يحرك ذلك النزعات الانفصالية في القارة، وقد جاء الضوء الأخضر لاستقلال كوسوفو من القمة الأوروبية التي عقدت في بروكسل في ديسمبر2007، وتوصلت إلى"استنفاذ المفاوضات" وعدم السماح باستمرار الوضع القائم في كوسوفو، والتحرك سريعاً لحل القضية باعتبارها أوروبية محضة، وتمثل

[1] هاني صلاح، "كوسوفا: تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

أفضليةً بالنسبة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. بناءاً على ذلك، أيدت معظم دول الاتحاد الأوروبي إعلان استقلال كوسوفوعن جمهورية صربيا، على اعتبار أنه الحل الأفضل لهذه القضية المعقدة.

استقلال كوسوفو رسمياً وموقف الاتحاد الأوروبي:

بناءاً على رغبة 90% من سكان كوسوفو، وهروباً من إرث دموي في إطار جمهورية صربيا راح ضحيته الآلاف، وتطلعاً نحو مستقبل أفضل بالانضمام للاتحاد الأوروبي، أعلنت حكومة كوسوفو استقلالها، وأعلنت مع الاستقلال سياستها محلياً و إقليمياً و دولياً على لسان رئيس الوزراء "هاشم تاجي":

-محلياً بطمأنة الأقليات الموجودة داخل الإقليم عندما أعلن الاستقلال باللغتين الألبانية والصربية في إشارة واضحة إلى صرب الإقليم،وضمان حقوق متساوية لكل المواطنين ولكل الأقليات في إطار الدستورالكوسوفي الجديد، وخلق آليات تتيح للجميع دوراً متساوياً في بناء المستقبل، والمحافظة على القيم الديمقراطية.

-إقليمياً بالدعوة إلى احترام الحدود الإقليمية وفقاً للاتفاقات الدولية، والدعوة إلى التعاون وإقامة علاقات طيبة والمصالحة من أجل تجاوز صراعات الماضي، والتأكيد على أن كوسوفو ستدعم الاستقرار في البلقان.

-دولياً الإشارة إلى أن كوسوفو دولةٌ علمانيةٌ، مبدداً المخاوف من وجود أية كيانات عقائدية في وسط أوروبا، وأن كوسوفو تؤمن بأن المستقبل يكمن في الأسرة الأوروبية، لهذا سوف تسعى للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وتطبيق الاصلاحات المطلوبة للاندماج الأوروبي والتعاون مع الأمم المتحدة.[1]

عقب إعلان برلمان كوسوفو في 17 فبراير 2008 الاستقلال عن صربيا من طرف واحد، تباينت ردود الأفعال، وانقسمت المواقف الدولية والإقليمية من مسألة استقلال كوسوفو إلى ثلاثة معسكرات، ما بين مؤيد ومتحفظ ورافض. على رأس معسكر المؤيدين والمحرضين على الاستقلال الولايات المتحدة وبعض الدول التي اعترفت على الفور بكوسوفو، ومن أهمها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وبالطبع وراءها عشرات الدول التابعة للولايات المتحدة والقريبة من هذه الدول الأوروبية. أما معسكر المتحفظين فتتقدمه بعض الدول الأوروبية مثل جمهورية التشيك وهولندا والبرتغال وعشرات الدول التي لم تعلن موقفها بوضوح حتى الآن، انتظارا للتطورات، ويدخل فيها معظم الدول العربية والإسلامية. بينما لا يضم معسكر

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "كوسوفو وتحديات الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص 41.وأنظر كذلك بالملاحق: إعلان استقلال كوسوفو، **Kosovo Declaration of Independence** ،وثيقة تم الحصول عليها من مكتب كوسوفو في القاهرة، ص ص 1ــ 4.

المعترضين والرافضين فقط صربيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق أو حتى الصين فقط، بل أيضاً يضم ست دول أوروبية على الأقل هي: إسبانيا، وبلغاريا، واليونان، ورومانيا، وقبرص، وسلوفاكيا، بل وبعض الدول الإسلامية مثل أندونيسيا وجمهورية البوسنة والهرسك، فضلاً عن إسرائيل.[1]

وقد مثل الاعتراف السريع من القوى الغربية الرئيسية والفاعلة في الملف الكوسوفي في العالم، وهي: الولايات المتحدة بجانب الدول الأوروبية الأربع التي دخلت قواتها كوسوفو تحت غطاء حلف الناتو، وهي: فرنسا وأنجلترا وألمانيا وإيطاليا، ولاتزال قواتها موجودةً هناك، أكبر عقبة تخطتها كوسوفو لإثبات شرعية استقلالها أمام العالم. وهنا تجدر الإشارة إلى ما يلي:

ــ كثيرٌ من الدول الأوروبية الأخرى أكدت أنها سوف تعترف بالاستقلال، إلا أنها تنتظر أن تسبقها دول أخرى، نظرا لظروف خاصة بها وبعلاقاتها ربما مع صربيا.

ــ هناك إجماعٌ من كافة دول الاتحاد الأوروبي على إرسال بعثة أمنية قضائية أوروبية سوف تتولى الإشراف على تنفيذ خطة السلام المقدمة من المبعوث الدولي مارتي أهتيساري، والتي على أساسها تم إعلان استقلال الاقليم. وهذه القوة المكونة من نحو 1800 فرد، سوف تحل محل الإدارة المدنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة خلال 120 يوما من دخولها كوسوفو إثر إعلان الاستقلال في 17 فبراير2008، وهو ما يعني اقتناعا أوروبياً بأن خيار الاستقلال لا بديل عنه، بالرغم من معارضة بعض الدول الأوروبية علانيةً لهذا الاستقلال، نظراً لمشاكل داخلية لديها.

إلا أنه لايتوقع انضمامٌ قريبٌ لدولة كوسوفو بمنظمة الأمم المتحدة؛ نظراً لمعارضة روسيا وحلفائها لذلك، إلا أنه لن يمنع هذا انضمام كوسوفو للاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المالية، وهذا ما يعتبر محور الاهتمام الأوروبي في هذه المرحلة للنهوض باقتصاد الإقليم من جهة، ولتأمين تجدد أي حرب مستقبلية بانضمامه للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.[2]

ويلاحظ هنا أن الكتابات العربية التي واكبت إستقلال كوسوفو قد انقسمت إلى قسمين رئيسيين: المتحمس للاستقلال أو المتحفظ عليه. أما المتحمس للاستقلال فقد بنى موقفه على ما عاناه الألبان المسلمون

---

[1] أحمد دياب،"استقلال كوسوفو..المواقف الإقليمية والدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] هاني صلاح، "كوسوفا.. تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص ص 172ــ 173.

في عهد ميلوسوفيتش وعلى حق تقريرالمصيروعلى الترحيب بظهور دولة جديدة للمسلمين في أوروبا. أما القسم الآخر المتحفظ فقد ربط تحفظه بدور الغرب (وخاصة الولايات المتحدة) في هذا الاستقلال مما يجعل ذلك عرضةً للشك والتشكيك، وعلى التخوف من تأثير هذا الاستقلال على أوضاع معينة في بعض الدول العربية كالعراق والسودان..إلخ.[1] ومن التيار الثاني من يرى أن إعلان كوسوفو الاستقلالي طرح عدداً كبيراً من الأسئلة والإشكاليات والقضايا المتعلقة بكفاح الشعوب ومطالب الأقليات والقوميات وحقها في تقرير المصير، وموقعها ضمن الدول التي تعيش فيها. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة شهد العالم ظهور المزيد من الدول المستقلة التي كانت تنضوي في إطار فيدراليات أو كونفدراليات كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وجميع هذه الدول الجديدة كانت جمهوريات في داخل منظومة أكبر.

الفارق في الحالة الكوسوفية أنها لم تكن جمهوريةً بل كانت منطقةً ذات حكم ذاتي ويمكن حتى لمنطقة حكم ذاتي أن تعلن استقلالها بالتوافق مع السلطة المركزية التي تحكمها وتشرف عليها، أو من خلال موافقة مجلس الأمن على مثل هذا الاستقلال، ومن دون هذين الشرطين يعتبر إعلان استقلال أي منطقة حكم ذاتي من جانب واحد بمثابة تمرد وعصيان وليس لأحد من الخارج أن يتدخل في هذا الشأن الداخلي إلا بمقدار ما تسمح به القوانين الدولية. كوسوفو لم تحصل على الشرطين، لا بلغراد عاصمة صربيا التي تضم كوسوفو في عداد أراضيها وافقت على الاستقلال ولا مجلس الأمن اتخذ قراراً بالموافقة في ظل احتمال استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) ضد إعلان الاستقلال من طرف واحد. وعلى هذا يتوقع أن تمثل كوسوفو حالةً خاصةً في العلاقات الدولية يعترف بها أكثر من نصف العالم لكنها غير شرعية على الصعيد الدولي.

لن نقف عند العوامل التي تقف وراء إعلان استقلال كوسوفو واستحقاقهم الكامل له وخلفيات الدعم الأمريكي الكامل وجزئيا الأوروبي والعالمي لمثل هذا الاستقلال والذي يدخل في إطار حسابات المصالح الخاصة لهذه القوى، وليس أي شئ آخر. استقلال كوسوفو يضع على بساط البحث حقيقةً مؤكدةً وهي أن توازنات القوة هي التي تحسم الجدل بشأن مستقبل القوميات والشعوب، من حيث الأسس المجردة، كما يحق لمليوني كوسوفي الاستقلال فلماذا لا يحق ذلك لقوميات وأقليات مشابهة بل أكثر بكثير من عدد سكان

---

[1] محمد م.الأرناؤوط، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

كوسوفو الاستقلال كذلك والاعتراف بهذا الاستقلال؟ والأمثلة على ذلك كثيرةٌ جداً: أبخازيا وأوسيتيا والشيشان وقره باغ في القوقاز، وأكراد شمال العراق، وأكراد تركيا في الشرق الأوسط، وأتراك شمال قبرص الذين أعلنوا دولتهم منذ عام 1983 ولم يعترف بها أحدٌ، وجمهورية صرب البوسنة، والباسك في إسبانيا..إلخ.[1]

وقبل التطرق لموقف الاتحاد الأوروبي من استقلال كوسوفو، سوف نعرج على الموقف الصربي من هذا الاستقلال.

الموقف الصربي من استقلال كوسوفو:

أخذت صربيا تدق ناقوس الخطر من نتائج هذا الاستقلال على البلقان وأوروبا، بالتركيزعلى ثلاثة مخاطر:

1ـ **الخطر الأول:** تحول كوسوفو إلى "دولة إسلامية" مما يهدد كل أوروبا، وفي هذا السياق فقد تصاعد التركيز الصربي على هذا الخطر، حتى وصل في الأيام الأخيرة التي سبقت إعلان الاستقلال برئيس حكومة "جمهورية الصرب" في البوسنة ميلوراد دوديك إلى أن يتحدث باسم الصرب والغرب معاً ويقول إن"الغرب لا يستطيع أن يقول ذلك، ولكنه لا يستطيع القبول بدولة إسلامية في كوسوفو مهما كان حجمها". وفي الحقيقة أن اللعب على ورقة "الأصولية الإسلامية" ومحاولة صربيا لـ"إنقاذ" أوروبا من"الخطر الإسلامي" ليس بالجديد على بلغراد، التي كانت قد استغلت ذلك في إقليم كوسوفو في عام (1989) وفي البوسنة (1983ـ 1992).

2ـ **الخطر الثاني:** التحذير من بروز "ألبانيا كبرى" تقلب التوازنات في البلقان. ومع أن كل طرف لديه عقدةٌ وخريطةٌ من القرون الوسطى تدغدغ المشاعر(صربيا الكبرى، كرواتيا الكبرى، بلغاريا الكبرى) إلا أن التركيز على "ألبانيا الكبرى" أصبح فزاعة للأصولية الأرثوذكسية الجديدة. فهذه الأصولية، التي تستثير المشاعر بالاستناد إلى نظرية المؤامرة الكاثوليكية/الإسلامية على الأرثوذكس في البلقان، تعتبر أن التوازن الحالي في البلقان الذي يقوم على ثلاث دول أرثوذكسية رئيسة(صربيا وبلغاريا واليونان) يمكن أن يتصدع بظهور دولة كبيرة بغالبية مسلمة(ألبانيا كبرى) في غرب البلقان.ولا تخفي هذه الأصولية الأرثوذكسية انزعاجها من وجود"دولة إسلامية ثانية" البلقان اعتبار أن البوسنة هي" الدولة الإسلامية الأولى".

---

[1] محمد نورالدين،"النظام العالمي الجديد من كوسوفا إلى فلسطين"،**مجلة:شؤون الأوسط**،العدد:128،شتاء ربيع 2008،ص ص 2ـ 3.

3ــ الخطر الثالث: تأثير إعلان الاستقلال على الوضع الهش في البلقان، والتهديد بانهيار الحدود القائمة في المنطقة. فقد كان يتم الحديث عن خطورة إعلان الألبان في مقدونيا الغربية المجاورة لكوسوفو عن استقلالهم مما يؤدي إلى انهيار"مقدونيا"، ولكن تهويل هذا الخطر لم يعد يجدي لأن العلاقات بين كوسوفو ومقدونيا كانت تتحسن باستمرار، حتى أن القيادة المقدونية أصبحت ترى أن استقلال كوسوفو ضمانةٌ لحدودها.[1]

وعقب تصويت برلمان كوسوفو على الاستقلال، أعلن وزير الخارجية الصربي أن بلاده لا توافق على الاستقلال، وستتصدى سياسياً ودبلوماسياً لهذا القرار غير الشرعي. وحاولت صربيا وروسيا جعل الأمم المتحدة تلغي استقلال كوسوفو، إلا أن جهودهما باءت بالفشل. وصرح الرئيس الصربي أمام مجلس الأمن بأن هناك عشرات مثل حالة كوسوفو تنتظر أن تصبح عملية الانفصال هذه واقعاً وتؤسس معياراً مقبولاً.

وفي مسعىً منها للتصدي لتداعيات استقلال كوسوفو، نص دستور صربيا الجديد على أن كوسوفو مقاطعة صربية، كما أقر البرلمان الصربي قانوناً يدين محاولة الإقليم الانفصال عن صربيا، ويرفض اقتراح الاتحاد الأوروبي لإرسال بعثة مدنية إلى كوسوفو. كما دعت السلطات الصربية مواطنيها في كوسوفو إلى تجاهل إعلان الألبان استقلال الإقليم، وتعهدت بإقامة شبكة من المؤسسات الموازية لتخدم مائتي ألف صربي، رداً على ما سمته استفزازات الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، يمكن للدولة الوليدة في كوسوفو أن تعاني الكثير في ظل تواضع جاهزيتها للعيش تحت ظروف قاسية، ذلك أن شروط الاستقلال، استناداً إلى قاعدة حق تقرير المصير، تستوجب توافر متطلبات إضافية للإقليم الذي ينشد الاستقلال، في طليعتها إجماع غالبية قاطنيه على الاستقلال، وتوافر حد أدنى من إمكانات قيام الدولة مادياً وبشرياً ومؤسسياً، وموافقة دول الجوار الإقليمي على الاستقلال. وفي حالة كوسوفو، يمكن القول أن 90% من سكان كوسوفو البالغين 2,4مليون نسمة، هم مسلمون من أصل ألباني ويؤيدون الاستقلال، بيد أن الأقلية الصربية ترفض الانفصال. أما إمكانات كوسوفو تظل محدودةً، فإلى جانب تواضع القدرات الاقتصادية والمؤسسية، يبلغ معدل البطالة قرابة 50% من القوى العاملة، الأمر الذي ينذر بمأساة إنسانية جديدة في منطقة البلقان.[2]

---

[1] محمد م. الأرناؤوط ، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 129ــ 131.

[2] أحمد دياب ،"استقلال كوسوفو: المواقف الدولية والاقليمية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 176ــ 177.

والجدير بالذكر أنه قبل إعلان الاستقلال من قبل البرلمان الكوسوفي، أقرت الحكومة الصربية خطةً في حال استقلال كوسوفو، ورغم أنها خطةٌ سريةٌ حسب الحكومة الصربية، إلا أن المعلومات عنها تسربت، وتشمل هذه الخطة عدة إجراءات منها: تكوين مؤسسات متوازية، وعدم الاعتراف بالمؤسسات الحكومة الكوسوفية، وتأسيس شرطة خاصة بالصرب في المناطق التي يشكلون فيها أغلب سكان، وإحداث اضطرابات على الحدود الكوسوفية الصربية، وكذلك السيطرة على المباني الحكومية، كالمحاكم، والبلديات، وغيرها، والهدف من هذه الخطة هو زعزعة الاستقرار في كوسوفو[1] إذا الموقف الصربي يقوم على رفض استقلال كوسوفو بشكل قاطع، وعدم الاعتراف باستقلاله، لذلك فالحل حسب الحكومة الصربية هو احترام قرار مجلس الأمن، وتأمين حكم ذاتي موسع حسب المقاييس الأوروبية في كوسوفو، وبناء مجتمع مدني متعدد الثقافات والقوميات، واحترام الحدود القائمة والتمسك بمبدأ الحل السلمي للنزاعات.[2]

ووصف رئيس الوزراء الصربي"كوستونيتشا" إقليم كوسوفو بـ"الدولة المزيفة"، محذراً من عواقب الاعتراف به كدولة مستقلة. وهاجم بحدة الرئيس الأمريكي بوش لدعمه استقلال الإقليم، واصفاً مساندة الولايات المتحدة للاستقلال بأنه" يخالف القوانين الدولية".[3] فيما توعد وزير الخارجية "يريميتش" بالتصدي لهذه الخطوة "غير الشرعية" بالوسائل الدبلوماسية والسياسية".[4] كما أحالت الشرطة الصربية إلى القضاء اتهامات بحق رئيس كوسوفو"فاتمير سيديو"،ورئيس وزرائه هاشم تاجي، ورئيس البرلمان يعقوب كراسنيكي، تأخذ عليهم "تنظيم إعلان دولة زائفة على الأراضي الصربية". وجاء في بيان وزارة الداخلية الصربية أنه باعلانهم استقلال كوسوفو، فإن القادة الثلاثة «ارتكبوا عملاً إجرامياً ضد نظام صربيا الدستوري وأمنها». وأحيل الاتهام إلى القضاء لفتح تحقيق.[5] بالإضافة إلى ذلك فإن صربيا تعهدت برفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية، لتقول كلمتها فيما يتعلق بمدى شرعية استقلال كوسوفو عن جمهورية صربيا.

أما فيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من كوسوفو، فإنه يلاحظ تفجر خلافات شديدة بين دول الاتحاد عقب استقلال كوسوفو،إذ اعترفت بعض الدول الكبيرة بالدولة الوليدة، في حين اعترضت غالبية الدول

---

(1) محمد كاليسي،"دراسة لمستقبل كوسوفا في ظل الاستقلال"، 2008/4/8:**http://www.alukah.net/articles/1/2390.asp**

(2) إبراهيم نافع وآخرين، **ماذا يجري في شرق أوروبا؟**، مرجع سبق ذكره، ص ص 168ــ 169.

(3) "كوسوفو تبصر النور"، **صحيفة الجريدة**، العدد: 223، الإثنين، 18 فبراير2008، ص 32.

(4) "استقلال كوسوفو ارتياح أمريكي إسلامي وانقسام أوروبي"، http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php

(5) "الاتحاد الأوروبي يفشل في إخراج نظرة موحدة بشأن استقلال كوسوفو"، **صحيفة الجريدة**،العدد: 224،19 فبراير2008، ص 32.

الأعضاء في الاتحاد بسبب مخاوفها من أن يشجع ذلك الحركات الانفصالية في العديد منها، وبسبب القلق من احتمال تفجر المواجهة في كوسوفو بين الألبان والأقلية الصربية المدعومة من بلغراد وموسكو. وقد راهنت صربيا وروسيا على انقسام داخل الاتحاد، لكن أوروبا تجاوزت هذه العقبة بأخف الأضرار، من خلال إيجاد تسوية بين الدول المؤيدة لاستقلال كوسوفو فوراً، وهي بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبين الدول المعارضة، وفي طليعتها اليونان، وقبرص، وإسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا.

وفي حين قررت دول المعسكر الأول الاعتراف باستقلال الإقليم، التزمت دول المعسكر الثاني الصمت بانتظار حسم الأمر عن طريق الأمم المتحدة. ولهذا، فإن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في اليوم التالي لإعلان استقلال كوسوفو، لم يخرج بموقف يتعدى "أخذ العلم" بإعلان الاستقلال، والإشارة في صورة رسمية إلى أن"مستقبل كوسوفو هو في إطار ديمقراطي مستقر، وفي ظل التعددية العرقية،وضمن أفق أوروبي".[1] كما ندد البيان الصادر عن الاجتماع بـ"أعمال العنف" التي استهدفت بعثات دبلوماسية أوروبية في كوسوفو وصربيا،ودعوا السلطات إلى ضمان أمن المواطنين الأوروبيين. وأكد وزير خارجية سلوفينيا "ديميتري روبل"، الذي ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي،أن الاتحاد يتبنى موقفاً موحداً إزاء كوسوفو رغم أن دوله تملك حرية الاعتراف بالاستقلال بصورة فردية. وقال روبل: «اجتاز الاتحاد الأوروبي من جديد اختبارالوحدة، وتبنينا نتائج محددة ولدينا موقفٌ مشتركٌ».[2]

ويرى البعض أن الاتحاد الأوروبي قد فشل في اتخاذ موقف موحد إزاء هذه المسألة، رغم تأكيد مسؤوليه أنهم نجحوا في اتخاذ موقف مشترك يترك لكل دولة عضو حرية اتخاذ الموقف المناسب لها حيال هذا الاعتراف. وبينما أكدت إسبانياورومانيا رفضهما لما وصفتاه بالقرار الفردي لبرلمان كوسوفو،اعترفت فرنسا باستقلال الإقليم، وقالت ألمانيا "إن 17 دولة أوروبية ستعترف به". واعترضت على هذا الاستقلال إسبانيا وقبرص ورومانيا وسلوفينيا والتشيك، وأعربت الصين وإندونيسيا عن تحفظاتهما عليه.[3] ومعروفٌ أن الخلافات الأوروبية حول استقلال كوسوفو خاضعة لعوامل داخلية وطائفية وعرقية. فعلى سبيل المثال، تعارض اليونان وقبرص الاستقلال، مخافة أن ينسحب النموذج على الشطر التركي من قبرص، وهي تدعم صربيا في موقفها؛ لأنها تتبنى روايتها الدينية (أرثوذكس) حول مكانة كوسوفو في تكوين الأمة الصربية. وهذا الأمر ينطبق كذلك على بعض دول أوروبا الشرقية السابقة، مثل سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا. ونظرا

---

[1] أحمد دياب، "استقلال كوسوفو.. المواقف الإقليمية والدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] "الاتحاد الأوروبي يفشل في إخراج نظرة موحدة بشأن استقلال كوسوفو"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] "إستقلال كوسوفوإرتياح أمريكي- إسلامي وانقسام أوروبي"، موقع صوت الأحرار، تاريخ 19فبراير 2008،

لحساسية الاعتراف الرسمي بالنسبة لبعض الدول التي تواجه دعوات انفصالية، كما هو حال إسبانيا في إقليم "الباسك"، فإن اجتماع بروكسل استدرك الأمر، من خلال الحرص على التذكير بأن "مسألة استقلال كوسوفو تشكل استثناء". ورغم انقسام دول الاتحاد الأوروبي حول القضية، فقد أخذ الاتحاد على عاتقه مسئولية إدارة المرحلة الانتقالية في الإقليم، والتي ستفصل بين إعلان الاستقلال، وتسلم السلطات الشرعية. ومع أن إسبانيا أعلنت موقفها المناوئ لقيام الدولة الجديدة، فإنها تشارك بفرقة من الشرطة في بعثة الاتحاد المؤلفة من 1800فرد، والمنتظر إيفادها لكوسوفو لتحل محل بعثة الأمم المتحدة.

وفيما يخص مستقبل العلاقات بين صربيا وأوروبا، فهناك سقفٌ واضحٌ وضعه الأوروبيون والأمريكيون، وهو أنه لا مجال أمام الصرب للمناورة، وعرض الاتحاد الأوروبي على صربيا فتح آفاق العضوية مقابل تفادي تفجر الوضع في كوسوفو، وقال رئيس الوزراء الإيطالي برودي،خلال اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد في 18 فبراير 2008 في بروكسل:"يجب ألا تشعر صربيا بأن أوروبا تخلت عنها" بعد إعلان كوسوفو استقلاله. وكان الاتحاد قد أطلق فور إعلان استقلال كوسوفو مهمةً أمنيةً في الإقليم يتولاها 110 من خبراء الأمن الأوروبيين والقضاة، إضافة إلى 1100عنصر سيتم نشرهم ميدانياً. وقد تشهد المهمة تعقيدات قانونية وسياسية في أيامها الأولى، جراء الاختلافات الشديدة بين دول الاتحاد، إذ يستحيل على الدولة الجديدة الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع الاتحاد ككل دون الاعتراف الجماعي بوجودها.[1]

وكان الاتحاد الأوربي قد بحث في بروكسل بعد إعلان استقلال كوسوفو إستراتيجيته تجاه الإقليم، حيث تناول الاتحاد التزامه السياسي والاقتصادي إزاء كوسوفو. وقال مفوض الاتحاد لشؤون التوسعة إن "الاتحاد سيبقي على تعهداته السابقة مع كوسوفو الجديدة سواءٌ السياسية منها أو الاقتصادية". وأشار إلى أن على دولة كوسوفو أن تؤكد التزامها بالديمقراطية والمجتمع متعدد العرقيات.[2] وقد بدأ الاتحاد الأوروبي تدريجياً يمسك بزمام كوسوفو من مجموعة من مؤسسات الأمم المتحدة، إلا أنه لم يتم بناء اقتصاد يحفظ كوسوفو بعد مغادرة الأمم المتحدة، وما يفعله الاتحاد الأوروبي هو تخفيض موارد أكبر لبناء قدرات الوزرات المحلية، لتحضير كوسوفو لتصبح دولة، ولعضوية الاتحاد الأوروبي على الرغم من المعارضة الصربية.[3]

---

[1] أحمد دياب، "استقلال كوسوفو.. المواقف الإقليمية والدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 180ـ 181.

[2] الشؤون السياسية،"الاتحاد الأوروبي يبحث استراتيجيته تجاه كوسوفو"، بتاريخ:2008/03/05، وكالة الأنباء الكويتية"كونا"، على الرابط التالي: http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?Language

[3] باراخ خانا، **العالم الثاني:السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 76.

ـ الموقف الروسي من استقلال كوسوفو:

كما لاحظنا من تطورات القضية الكوسوفية في مراحلها المختلفة فإن روسيا كانت ترفض على الدوام استقلال كوسوفو، فهي حليفٌ مهم لصربيا، وتحاول دوماً السعي نحو تحقيق المصالح المشتركة بينهما، وبالتالي ترفض روسيا انفصال كوسوفو عن صربيا لأن ذلك سيفتح الباب بلا شك أمام نزعات انفصالية أخرى في أوروبا لا سيما أبخازيا وغيرها من الأقاليم المستعدة للانفصال.

وقد بدأت روسيا في اتخاذ العديد من الخطوات الدولية التي تعبر عن إستراتيجيتها الجديدة التي تهدف إلى استعادة روسيا لدور عالمي بارز، لم يكن ممكناً أن تختار روسيا عدواً سوى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تعلن عودتها إلى الساحة الدولية.[1] من هنا كان على روسيا أن تلعب دوراً بارزاً في قضية كوسوفو، باعتبار أن روسيا تريد أن تثبت للولايات المتحدة وأوروبا أنها لاعبٌ مهم لا يمكن تجاهله في هذه القضية، ولاعتبارات المصالح المشتركة مع الحليف الصربي. وقد استفادت موسكو من قضية كوسوفو في تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في صربيا، وفي وضع حد لتوسع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي في صربيا على الأقل. وهكذا فقد كان من الملفت للنظر أن تظهر موسكو مزيدا من التشدد إزاء قضية كوسوفو خلال عامي 2006ـ 2007، بل وتعتبرها "خطاً أحمر" بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية.[2]

لذلك هددت روسيا دوماً باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجى لافورف أن "روسيا ستقبل أي قرار يقوم على أساس الاتفاق بين الجانبين. أما أي قرار آخر(لا تقبله صربيا) فلن يتم من خلال مجلس الأمن".[3]

وفي عام 2007 كان "الاختبار الحقيقي للقوة الروسية مرتبطاً بموضوع استقلال كوسوفو. فهذا الموضوع يمس بشكل مباشر المصالح القومية الروسية، ذلك أن صربيا هي أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان، واستقلال كوسوفو عنها إنما يعني ضربة كبرى، للفكرة الصربية ذاتها، فإذا صمدت روسيا أمام

---

[1] باسم خفاجي، **روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008، ص ص 11-13 .

[2] محمد م. الأرناؤوط، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[3] "الصعود الروسي وحدود المراهنة العربية" في **التقرير الاستراتيجي العربي 2007 ـ2008**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 2008، ص ص 67.

الضغوط الأوروبية الأمريكية من أجل استقلال كوسوفو، فإن ذلك سيعني عهدا جديدا في السياسة الخارجية الروسية. وإذا لم تصمد؛ فإن ذلك سيكون بمثابة بداية عهد طويل من الركود في الدور الخارجي الروسي.[1]

وتنطلق روسيا في موقفها الرافض لاستقلال كوسوفو من مجموعة اعتبارات هي: [2]

1. ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تقضي باحترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة. والتمسك بقرار مجلس الأمن 1244بشأن كوسوفو الذي ينص على احترام وحدة الأراضي لصربيا.
2. أن منح الاستقلال لكوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في غيره من أنحاء العالم، ويجعل منه مصدر إلهام لشعوب شمال القوقاز في روسيا التي تسعى إلى الاستقلال وإقامة دولها.
3. أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتعاملان بمعايير مزدوجة مع القضايا الإقليمية والدولية، ففي حين يتعاملان مع قضية كوسوفو انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقاً لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية، وترفض روسيا هذه الازدواجية.
4. الروابط القومية (السلافية) والدينية (الأرثوذكسية) بين روسيا والصرب، والتي اكتسبت اهتماماً متزايداً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حيث تصاعدت مطالب المعارضة في روسيا، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعية إلى وحدة الشعوب السلافيةPan-slavism والتي ترجع إلى القرن التاسع عشر.
5. الضغوط الداخلية المؤيدة للصرب، ففي عام 1992 أصدر البرلمان الروسي عدة قرارات تقضي بضرورة أن يقوم وزير الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على الصرب.

وقد أدى هذا إلى اتخاذ روسيا، منذ نهاية عام 1992، مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلن للصرب، والسعي من أجل تخفيف العقوبات المفروضة عليهم، ومعارضة أي عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلنطي ضد الصرب. من ناحية أخرى، هناكٌ تأييدٌ شعبي واضحٌ للصرب داخل روسيا اتخذ صورة مظاهرات عارمة اجتاحت روسيا، منددة بضربات حلف الأطلنطي عام 1999 ضد الصرب. ونددت المعارضة التي كانت تهيمن على مجلس الدوما بضربات الناتو، وهددت برفض التصديق على معاهدة

---

[1] محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 170، أكتوبر 2007، ص 45.

[2] "الصعود الروسي وحدود المراهنة العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 67 – 68.

خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت 2) الموقعة مع الولايات المتحدة. وطالبت روسيا بالخروج على نظام العقوبات المفروضة على الصرب، وتزويدها بالأسلحة الحديثة التي تمكنها من التصدي لضربات الناتو، ولكن رغم تأييد روسيا للصرب، فإنه كان واضحاً منذ البداية أن روسيا لن تتورط عسكرياً في النزاع، وهو ما أعلنه الرئيس الروسي السابق يلتسين صراحة، وأن الجهود الروسية سوف تتركز بالأساس على الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلنطي لوقف ضرباته للصرب ومحاولة الوساطة لتسوية الأزمة سلمياً.[1]

الموقف الروسي، وإن كان يأتي متناغماً مع الحليف الصربي التقليدي ونصرةً للعرق السلافي[*]،إلا أنه يحمل أهدافاً استراتيجيةً في السياسة الروسية الجديدة. فموسكو تريد تعويض تهميش موقفها خلال الحرب على بلغراد، وإهانتها حين ضرب باعتراضها عرض الحائط، وشن حلف شمال الأطلسي هجومه الشهير على صربيا في عام 1999. وترى روسيا مخاطر كبيرة في توسع حلف الناتو في مناطق نفوذها، وهي غير مستعدة لخسارة جولة جديدة من المواجهة مع الحلف عموما، ومع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.[2]

خلاصة القول، أن الاتحاد الأوروبي قد فشل في اتخاذ موقف موحد إزاء استقلال إقليم كوسوفو، رغم تأكيد مسؤوليه أنهم قد نجحوا في اتخاذ موقف مشترك، يترك لكل دولة عضو حرية اتخاذ الموقف المناسب لها حيال هذا الاعتراف. وقد كانت الخلافات الأوروبية حول استقلال كوسوفو خاضعةً لعوامل داخلية وطائفية وعرقية. ونظراً لحساسية الاعتراف الرسمي بالنسبة لبعض الدول التي تواجه دعوات انفصالية، فإن اجتماع الاتحاد الأوروبي في بروكسل استدرك هذا الأمر، من خلال الحرص على التذكير بأن "مسألة استقلال إقليم كوسوفو تشكل استثناءً"، وذلك بغرض تخفيف حدة الخلاف، والحصول على موقف مشترك.

---

[1] نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية– الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 170، أكتوبر 2007، ص 51.

[*] ويرى الكرملين أنه لا يوجد فارق كبير بين انفصال "كوسوفو"، وطموحات المناطق الموالية لروسيا؛ مثل "أبخازيا" و"أوسيتيا الجنوبية" في "جورجيا"، في الاستقلال. وتعتبر روسيا أن صربيا تشاركها تاريخاً سلافياً ومسيحياً أرثوذكسياً، كما أن احتكار النفط في صربيا بيع مؤخراً لشركة غاز بروم الروسية، بسعر رخيص، مقابل الدعم الروسي في مجلس الأمن الدولي من قبل روسيا. أنظر: محمد كاليسي، "دراسة لمستقبل كوسوفا في ظل الاستقلال"، بتاريخ:2008/4/8، http://www.alukah.net/articles/1/2390.aspx

[2] حسام كنفاني،"استقلال كوسوفو يهدد أوروبا"، موقع صحيفة الأخبار، على الرابط التالي: www.alakhbar.com

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في استقلال كوسوفو

منذ انتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط سور برلين، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية "القوة الأعظم" التي تحاول فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية على العالم أجمع، وفرض قواعد نظام عالمي جديد يتفق مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، يدعمها قوة أمريكية تتوزع على ثلاثة محاور: آلة حربية رهيبة، وقدرة(اقتصادية)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

ويرى البعض أن النسق العالمي منذ بداية التسعينيات هو نظام أحادي القطبية، بيد أن الأحادية هنا لا تعني مجرد الهيمنة الأمريكية، ولكنها تعني أيضا هيمنة النظام الرأسمالي الغربي في إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.. وتمارس الولايات المتحدة دورا قياديا في إطار المنظومة الرأسمالية، وهي المنظومة التي تمثل أحد أبعاد القطبية الأحادية في مواجهة العالم الثالث.[2]

وفي تقويمه للسياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما فيما يتعلق باستخدام القوة، يؤكد "كرستوفر كوكر" أن الولايات المتحدة ظلت مركز إدارة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ومن المؤكد أنها ظلت متصفة بالنزعة التدخلية منذ البداية، فرغم الحديث عن النزعة الانعزالية الجديدة، يبدو أن أمريكا قد عادت إلى تلك الفترة المفعمة بالثقة بالنفس، فباتت أكثر علما و إحاطة بالنظام العالمي من أي وقت مضى.[3]

إن الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية لم تتغير منذ خمسين عاما، وهي تتمحور حول: إلغاء أو إضعاف الخصوم والمنافسين لكي تتمكن أمريكا من الاحتفاظ لأطول مدة بموقعها كقوة عظمى في العالم.[4] وبالتالي،فإن السياسة الأمريكية تتحرك لتحقيق هذه الأهداف،وحماية مصالحها القومية،بكل الأدوات الممكنة.

وقد دارت المناقشات عن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة حول هذه الأسئلة: ما هي أكثر المناطق في العالم أهمية للأمن الأمريكي؟، وما هي الالتزامات التي ستتحملها الولايات المتحدة في إطار تحالفاتها؟،

---

[1] حسين شريف، **ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخريطة الطريق 1945ـــ 2003، انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام العالمي الجديد مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينيات (1990ـ 2000): الجزء الرابع**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003،ص 183.

[2] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 648ـ 649.

[3] كرستوفر كوكر،" الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة"، في كارن إي.سميث ومارغوت لايت (تحرير)، **الأخلاق والسياسة الخارجية**، تعريب: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص ص 237ـ238.

[4] سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة**، ط2، القاهرة:نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 166.

هل لأمريكا مصلحة في الاستقرار الإقليمي؟ وفي الاعتماد الاقتصادي المتبادل؟، ما هي القوات العسكرية التي تحتاجها الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها؟، ما هو المعيار الملائم للموازنة بين التزامات أمريكا الخارجية واحتياجاتها الداخلية؟، وبشكل دقيق دارت المناقشات حول ما يتعلق بتوسيع حلف الأطلنطي، وميزانية وزارة الدفاع.. وكانت طريقة عمل الاستراتيجية هي نسج المواضيع معا في إطار متكامل.[1]

ويرى البعض أن السياسة الخارجية الأمريكية هي محصلة للنظام الاجتماعي الأمريكي والمؤسسة الصناعية العسكرية المسيطرة على النظام السياسي.[2] وتوجد مجموعة من المحددات الرئيسية التي تلعب دورا مهما في التأثير على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن هذه المحددات أو العوامل ما يلي[3]:

1. **الرأي العام:** فدور الرأي العام عادة ما يكون محدودا في تأثيراته على السياسة الخارجية؛ ويرجع السبب الرئيسي لهذا التأثير المحدود إلى عدم اهتمام الجمهور بالشئون الخارجية.
2. **جماعات المصالح:** حيث تلعب دورا رئيسيا في تشكيل السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية.
3. **الكونغرس:** إن سلطة الكونغرس في مجال السياسة الخارجية تعتبر محدودة إذا ما قورنت بسلطة الرئيس، وعلى الرغم من ذلك مارس الكونغرس تأثيره بشكل واضح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عدد من القضايا كالصراع العربي– الإسرائيلي، حيث قام بدعم إسرائيل ماليا وعسكريا، فضلا عن فرض قيود على السلطة التنفيذية في تحركاتها الخارجية في هذا الشأن.

وباعتبار أن هذا المبحث يتناول الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في استقلال كوسوفو، فإننا سوف نركز على مرحلة حكم الرئيس جورج بوش الابن في الفترة الرئاسية الثانية من 2004 إلى 2008. فقد وصل بوش إلى الحكم في يناير 2001، يسبقه تعهد في أثناء حملته الانتخابية بأنه سينهج سياسة خارجية متواضعة "Humble" سوف تتفادى التورط في السياسات التي كان يتبعها كلينتون، في أي مكان في العالم، والذي اعتمدت سياسته الخارجية على العلاقات المتعددة الجوانب، وتسوية المنازعات عبر المفاوضات.

---

[1] عاطف الغمري، **أمريكا في عالم يتغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2009، ص 45.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 372.

[3] أشرف عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية وتطور عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي(2001–2008)"، **مجلة: النهضة**، القاهرة، المجلد العاشر، العدد: الرابع، أكتوبر2009، ص ص 30–31.

لم تكن لدى بوش خبرة بالسياسة الخارجية، لكن كانت له رؤية ضبابية، وكان مقتنعا بأن العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة، تمرح فيه جماعات يغلب عليها الشر، وأن من واجب أمريكا باعتبارها تمثل الخير، أن تستأصل الجماعات، وتستخدم قوتها في الخلاص منها. وقد اختار بوش معاونيه، من جماعة المحافظين الجدد، وعهد إليهم بأكثر المناصب حساسية ونفوذا، ابتداء من نائبه ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ورئيس إدارة الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي أليوت أبرامز، وعشرات منهم توزعوا في مناصب الصف الثاني خاصة في وزارة الدفاع وعلى رأسهم بول وولفويتز، وريتشارد بيرل..[1]

ولا شك لدى الكثيرين في أن استراتيجية إدارة بوش الابن اتخذت منحى "ويلسونيا" في تعاطيها مع العالم الخارجي، لكن مع وجود فارق مهم، فإذا كان ويلسون يرى أن نشر القيم الأمريكية يمثل واجبا معنويا، فإن بوش يرى أن تحقيق هذا الهدف فضلا عن كونه واجبا معنويا، يجب أن يستند إلى القوة العسكرية.[2]

ومن أهم المنطلقات الفكرية لتيار المحافظين الجدد: أن القوة العسكرية هي الأداة الأساسية لمواجهة التحديات والنزاعات في العالم، وأن السلام الحقيقي يأتي فقط نتيجة الانتصار في الحرب، وليس بالدبلوماسية أو العدالة، فالعالم يبحث عن قائد، وأمريكا هي حتما ذلك القائد، ولا مفر من فرض سيطرتها وسيادتها على العالم لتحقيق الاستقرار،وبالتالي، فالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، يجب أن يأتي دورها تابعا ومتناسقا مع الدور الأمريكي، ولم يعد من المناسب أن تقوم بأي دور مستقل أو بعيد عنه.[3]

وفي ظل حكم بوش، ونتيجة للتحالف بين المحافظين الجدد والسياسيين الجنوبيين والغربيين، تبدلت السياسة الخارجية الأمريكية، فابتعدت أمريكا عن كل حلفائها الأوروبيين الرئيسيين باستثناء بريطانيا.

---

[1] عاطف الغمري، **أمريكا في عالم يتغير**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] محمد سيف حيدر النقيد، **نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص ص 102ــ 103.

[3] للمزيد أنظر: سمير مرقص، "الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة والدين والقوة الموقف من الشرق الأوسط العراق"، في حسن نافعة ونادية محمود مصطفى(تحرير)، **العدوان على العراق خريطة أمة ومستقبل أزمة**، القاهرة: قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2003، ص ص 30ــ 32.

الموقف الأمريكي من استقلال كوسوفو:

تحرص الولايات المتحدة على ضرورة تحقيق السلام في البلقان، باعتبارها منطقة مهمة في قلب أوروبا، ولها تجارب دامية طالت أوروبا بأسرها، مثل الأزمة اليوغوسلافية، وحرب البوسنة، والحرب في كوسوفو عام 1999. وثمة توافق إلى حد كبير بين الاتحاد الأوررربي والولايات المتحدة الأمريكية حول عدد من القضايا الاستراتيجية، ومنها "الحرب على الإرهاب" و"السلام في البلقان".[1]

ويمكن تحديد معالم الخط البياني للسياسة الأمريكية تجاه كوسوفو في أربع مراحل هي[2]:

المرحلة الأولى: بين عامي 1989 و1993، وكانت مرحلة موقف سلبي مطلق تجاه الحملة العسكرية الصربية التي لم تنقطع طوال تلك الأعوام الأربعة، وكانت قد انطلقت دون سابق إنذار وربطت بمرور 600 عام على انتصار حققه العثمانيون على أرض كوسوفو عام 1389، وفتح لهم أبواب البلقان. وكان الصمت الأمريكي ملفتا للنظر باعتبار أن الحملة على كوسوفو أصبحت السبب الأول لمخاوف الشعوب الأخرى في يوغسلافيا، وأصبحت بالتالي بداية حروب ميلوسوفيتش الدموية في البلقان خلال التسعينيات. كما يلفت النظر صمت واشنطن في تلك الفترة، مقابل الموقف الأوروبي الذي أدرج قضية كوسوفو ومستقبلها في جميع المؤتمرات الأوروبية حول أوضاع البلقان.

المرحلة الثانية: بين عامي 1994 و1998، وفيها برزت القوة الرئيسية للمقاومة الألبانية في كوسوفو ضد الغزو الصربي،وكانت قوة جيش تحرير كوسوفو الذي استقطب التأييد الإسلامي، بعد أن بلغ هذا التأييد مداه في الحرب على البوسنة. في تلك الفترة كان "إقصاء قضية كوسوفو" أمريكيا عن جدول أعمال فرض الحل الأطلسي والغربي لإنهاء حرب البوسنة. ووقعت آنذاك اتفاقية "دايتون"، فألغي بند قضية كوسوفو في جدول أعمال المفاوضات حولها، رغم أنها تناولت قضايا عديدة في البلقان إلى جانب مستقبل البوسنة.

المرحلة الثالثة: بين عامي 1998 و1999، وهي مرحلة الحرب الأطلسية التي بدأت بعد أن هجرت القوات الصربية نصف سكان كوسوفو، فأجبرتها الحرب على الانسحاب دون أن "تقضي عليها"، ولكنها قضت

---

[1] وليد الشيخ، "انتخابات الكونغرس الأمريكي كيف تراها أوروبا؟"، **مجلة: السياسة الدولية**،العدد: 167، يناير2007، ص 235.

[2] نبيل شبيب، "التعامل مع الثوابت الأميركية كوسوفا نموذجا"،2008/2/23.**www.alrabita.info/forum/archive/index**

على العمود الفقري لقوة جيش تحرير كوسوفو، وعلى التوجه الإسلامي عند بقايا قياداته. وانتهت هذه المرحلة بقرار دولي أنهى الحرب، وتضمن بمشاركة أمريكية تأكيد تبعية كوسوفو لصربيا، واعتبار الحكم الذاتي هو الهدف السياسي للمرحلة المقبلة، وإسقاط هدف التحرير الذي كان جيش التحرير يعمل من أجله.

المرحلة الرابعة: بين عامي 1999 و2008، وهي مرحلة عشرة أعوام تحت الوصاية الأطلسية الدولية، وهي مرحلة الجهود المتواصلة الهادفة لتثبيت تيار علماني في كوسوفو، وإقصاء المعالم الأساسية لأي توجه إسلامي، بما في ذلك برامج التربية والتعليم ووسائل الإعلام، وحتى حظر ظهور الحجاب في المؤسسات الرسمية، وهذه المرحلة هي التي انتهت باستقلال كوسوفو يوم 2008/2/17 المشروط ببرنامج يشرف عليه الاتحاد الأوروبي لتكوين أجهزة الدولة، القضائية والأمنية والإدارية والسياسية..

يضاف إلى هذه المراحل ما يمكن استخلاصه بصورة مشابهة من التأمل في التعامل مع قضية البوسنة، وقضية مقدونيا، وفي التعامل مع قضية ألبانيا آخر الدول التي وجدت اهتماما غربيا مركزا من بين تلك التي حكمتها الشيوعية لنهاية الحرب الباردة. وجميع ذلك يوصل إلى نتيجة رئيسية بصدد السياسة الأمريكية في البلقان: حيث لم يكن لقيام دولتي سلوفينيا وكرواتيا مشكلة بمنظور الوجود الإسلامي شعبيا وسياسيا في البلقان، ولم يكن استقلال مقدونيا مشكلة بهذا المنظور، فقد كانت السيطرة فيها للتيار العلماني، أما في البلدان التي كان للتيار الإسلامي فيها وجود يمكن أن يوصل إلى قيام دول إسلامية أوروبية، ويمكن أن يشكل تدريجيا تكتلا إسلاميا بمعطيات اقتصادية عالية، كان لابد بالمنظور الأمريكي من التعامل مع الأحداث تعاملا يفضي إلى النتيجة الأخيرة، بدءا بإعطاء الآلة الحربية الصربية مداها لتصنع المقدمات الدموية لعملية إنقاذ أطلسية- أمريكية، انتهاء بالجهود السياسية للقضاء على بذور وجود إسلامي سياسي (في ألبانيا) وتأمين قيام دول مقيدة، إما علمانية صرفة، أومرتبطة بقيود أوروبية ودولية، تمنع التوجهات الإسلامية المحتملة.[1]

لذلك أحجم الموقف الأمريكي والأوروبي عن إعلان استقلال كوسوفو(1991ـ1999)؛ لأن ذلك لم يكن من مخططه، ولأن كوسوفو ستكون دولة مسلمة، وهو ما يتحفظ عليه الاتحاد الأوروبي لأسباب تتعلق بهوية أوروبا، وهو ما يفسر وجود اتفاق أوروبي- أمريكي لإبقاء كوسوفو معلقة بعد فصلها عن صربيا.[2]

---

[1] نبيل شبيب،"التعامل مع الثوابت الأميركية: كوسوفا نموذجا"، المرجع السابق نفسه، ص 3.

[2] علال بلال، "قضية الاعتراف بكوسوفو"، مرجع سبق ذكره، ص 48.

إن التركيز على "العنصر الإسلامي" وتأثيره على السياسة الأمريكية في هذا الصدد، لا يعني عدم وجـود عناصر أخرى، كسعي واشنطـن لتثبيت أقدامها في خاصرة الاتحاد الأوروبي، وكذلك سعي روسيا أن تستفيد من ثغرة البلقـان في تأثيرها على السياسات الأوروبية، فضلا عن السعي الأوروبي للحيلولـة دون أن تكـون منطقة البلقـان منطلقا لصراعات جديدة.

ويرى البعض أن التدخل الأمريكي ومن ورائه الأطلسي والأوروبي، لم يكن دعما لحق تقرير المصير في كوسوفو، بالمعنى المجرد لهذا المبدأ وفق القانون الدولي، بل كان لتقييد حق تقرير المصير بقيود تحـول دون احتمال أن يوصل لظهور تيار إسلامي سياسي، يحكم أو يشارك في الحكم، في ظل نظام ديمقراطـي، أو فـي ظل أي نظام آخر.[1] وفي 1999 أيدت الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد صربيا لاجبارها علـى التوقف عن استخدام القوة ضد ألبان كوسوفو، وكانت أمريكا تعتقد أن"عليها واجب الدفاع عن الآخرالمعـرض للخطر".[2] وترى واشنطن، ومن ورائها الأطلسي، في كوسوفو قاعدة عسكرية وسياسية متقدمة فـي أوروبـا الشرقية، إضافة إلى المصالح الاقتصادية، فكوسوفو تمتلك ثاني أضخم احتياطات الفحم في أوروبـا، وكميـات هائلة من الرصاص، والذهب، والفضة والنفط، كل هذه القطاعات كانت خاضعة لعملية خصخـصة لمـصلحة شركات أجنبية، عبر وكالة «تراست كوسوفو» التي كانت مكلفة من قبل الأمم المتحدة بالإشراف الاقتـصادي على الإقليم. وسمحت بعثة الأمم المتحدة لهذه الوكالة بتعديل قانون ملكية الأراضي، لجعل الإقليم أكثـر جـذبا للمستثمرين، فباتت الوكالة تبيع عقود إيجار للأرض مدتها 99 سنة مع المشاريع المقامـة عليهـا، وهـو مـا وصفته حكومة بلغراد بأنه «سرقة للأراضي المملوكة من الدولة. كل هذه المعطيات سمحت بظهـور موقـف أميركي وأوروبي، غطاؤه إنساني، مؤيد لاستقلال كوسوفو.[3]

وفي سنة 2005 تراجعت شعبية بوش، كما أن أمريكا كانت قد بذلت طاقاتها العسكرية، فهي تواجه حربا في العراق، بالإضافة لتفكك حلمها بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، والتحدي النووي في إيران وكوريـا

---

[1] نبيل شبيب،"التعامل مع الثوابت الأميركية: كوسوفا نموذجا"، مرجـع سبق ذكـره، ص 4.

[2] مادلين أولبرايت بالاشتراك مع بيل ودوورد، **الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**، ترجمة: عمر الأيـوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 125.

[3] حسـام كنفاني، "استقـلال كوسـوفو يهدد أوروبا"، مرجـع سبق ذكـره، ص 2.

الشمالية، وارتفاع سعر برميل النفط إلى 70 دولارا، لذلك، أرادت أن تسرع المفاوضات لإعلان نصر واحد على الأقل وسحب القوات من كوسوفو في أقرب وقت ممكن.[1]

وفي يونيو2007 جاء الرئيس بوش في زيارة تاريخية لألبانيا، وهي الأولى لرئيس أمريكي منذ استقلال ألبانيا،حيث أعلن أنه"لا يوجد خيار آخر سوى الاستقلال لكوسوفو،وأنه لم يعد في الإمكان تأجيل هذا الاستقلال أكثر".[2] وبالتالي،فإن الموقف الأمريكي يتمثل في الدعم الكامل لاستقلال كوسوفو، وبما أن كافة الجهود الدولية التي بذلت أدت لاستحالة الوصول إلى أرضية مشتركة إزاء هذا الملف، لذلك لم تجد بروكسل وواشنطن حلا سوى إخراج الملف الكوسوفي من أروقة مجلس الأمن، وحله أوروبيا وأمريكيا، على اعتبار أنهما الطرفان المعنيان بأمن القارة الأوروبية عبر السماح لبريشتينا بإعلان استقلال كوسوفو.[3]

وقد قال الرئيس الأمريكي جورج بوش، في اليوم التالي لإعلان استقلال كوسوفو، إن الولايات المتحدة ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع كوسوفو قريبا، معربا عن اعتقاده بأن استقلال كوسوفو سيجلب السلام إلى البلقان. وأشار إلى أن: "التاريخ سيثبت أن هذا كان تحركا صحيحا لجلب السلام إلى البلقان". وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس قد قالت أن بلادها "اعترفت رسميا بكوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة". وبدوره أكد المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة، زلماي خليل زاد، أن "إعلان الاستقلال أمر لا يمكن التراجع عنه، والمطلوب الآن هو مساعدة صربيا وكوسوفو على تجاوز خلافاتهما".

والواقع أن إعلان استقلال كوسوفو هو هدف أمريكي بامتياز في مرمى روسيا، لأنه يرسخ واقع ملء الفراغ بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، أما أوروبا فليست سوى وعاء تخريج للسياسات الأمريكية ولعدم عودة الهيمنة الروسية إلى الهوية القومية والثقافية، أي العالم السلافي.ووسيلة ذلك كانت عبر دمج الحلفاء السابقين لروسيا في الاتحاد الأوروبي من جهة وحلف الأطلسي من جهة أخرى، بحيث تبدأ هذه الدول مسارا مختلفا عن السابق، يخلعها من رابطة القومية الأم المشتركة، في اتجاه إرساء عناصر جديدة لهذه المجتمعات، تعتمد

---

[1] أليزابيث بوند، **الجولة الأخيرة في البلقان: تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوروبية**، ترجمة: ميشيل دانو، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 370.

[2] محمد م. الأرناؤوط، **كوسوفو مابين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3] هاني صلاح، "كوسوفا: تحديات ما بعد الاستقلال"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

على قيم ليبرالية اقتصادية.[1] هكذا حال أقرب حلفاء روسيا عبر التاريخ، أي بلغاريا، وكذلك بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا، ولا يستبعد في هذا المجال أن يكون مصير صربيا كمصير بلغاريا: السعي لإدخالها في الاتحاد كتعويض لخسارتها كوسوفو، ولإبعادها لاحقا عن الحليف الروسي، فضلا عن أن هذا الانضمام قد يقطع الطريق أمام الفتن العرقية في البلقان،وأمام ظهور كيانات كبرى مثل ألبانيا الكبرى. قد يعترض البعض هنا بالقول إن مثل هذا التحليل يغفل مسئولية التوترات اليوغسلافية القومية–الإثنية والطبقية–الاقتصادية عن وقوع هذه المجزرة التاريخية المروعة بيد أن هذا الاعتراض،على صحته، لم يكن لتقوم له قائمة لو أن الغرب سمح للدولة المركزية اليوغوسلافية بالدفاع عن وجودها، كما فعل طيلة نصف قرن حين دعم تيتو في وجه ستالين. لكنه قام بالعكس تماما، لأن يوغسلافيا، كما قال آخر سفير أمريكي فيها"لم تعد تتمتع بالنسبة للولايات المتحدة بالأهمية الجيوسياسية التي كانت لها إبان الحرب الباردة.[2]

ويرى البعض أن ما يهم كل طرف من الأطراف الدولية ذات العلاقة هو تحقيق مصالحه الذاتية، بغض النظر عن تحقيق مصالح الطرف صاحب القضية، وفقا لقاعدة "المصالح قبل المبادئ" التي تهيمن على العلاقات الخارجية بين الدول في الوقت الراهن، وهذا أمر وارد وغير جديد في تاريخ هذه الدول، وقد حدث ذلك بالنسبة للعديد من القضايا الأخرى السابقة والمماثلة لقضية كوسوفو، سواء في البوسنة، أو الشيشان، أو فلسطين،ولاسيما إذا علمنا أن الاهتمام الأمريكي والأوروبي بقضية استقلال كوسوفو لم يكن حبا في ألبان كوسوفو المسلمين، أو انتصارا لحقهم في تقريرمصيرهم – وهو حق مشروع وعادل – وإنما من أجل مصالحهم الخاصة ومن ذلك التحكم بالحل النهائي الذي يحول دون قيام دولة إسلامية في أوروبا، ولكن قيام دولة علمانية،منقوصة السيادة أولا، وذات طابع غربي ودائرة في الفلك الأمريكي ثانيا، وبحيث يمكن للولايات المتحدة بسط نفوذها وسيطرتها علي دول أوروبا الشرقية من خلالها، وبحيث يمكن توظيفها لخدمة المخططات والمصالح الأمريكية في إطار تصفية باقي حساباتها مع روسيا، ومساعيها الرامية لتقزيمها، وإحباط مخططاتها وإضعاف شوكتها– وهذا طبعا غير خاف على موسكو ولذا فهي تتشدد في موقفها حماية لأمنها القومي ولمصالحها في البلقان.[3]

---

[1] أحمد دياب،"استقلال كوسوفو المواقف الإقليمية والدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 177ــ 178.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 178.

[3] أحمد الظرافي،"كوسوفا بين تعنت موسكو ومزايدات واشنطن"،مأرب برس،2007، http://marebpress.net/articles.php

من ناحية ثانية، هناك الاستراتيجية الأمريكية الحريصة على تأمين النفط والتحكم في مسارات وخطوط نقله وتوزيعه. فمفهوم تأمين الطاقة لدى الولايات المتحدة يعني أكثر من مجرد النفاذ لتلك التدفقات، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان من البساطة بمكان أن تتمكن أمريكا بقدراتها المتفوقة من الإطاحة بمنافسيها بالوسائل التجارية المحضة، لكن الوضع أعقد من ذلك بكثير، وينطوي على قضية متعددة الأبعاد الاقتصادية والأمنية والإستراتيجية.وباختصار،أصبح البترول والأمن صنوان في ذهنية صانع السياسة بإدارة "بوش"،حتى صارت إستراتيجيتها الجغراسية تعتمد في جزء هام منها على التهديد باللجوء للقوة أو حتى استخدامها فعلا، إرتباطا بالتقدير للحاجة الحيوية في الحفاظ على العديد من المنافذ المستقرة للمصادر البترولية،حول العالم.[1]

ومن أهم الخطوط المقترحة لنقل نفط آسيا الوسطى خط "آمبو" الذي يبدأ من ميناء بورجاس في بلغاريا على البحر الأسود، ثم يتواصل 900 كيلو مترا في مقدونيا وحتى ميناء فلور على البحر الأدرياتيكي بألبانيا. ويتيح هذا الخط لناقلات النفط العملاقة أن تبدأ عملية شحن منتظم وآمن وسريع ومنخفض التكاليف لنفط آسيا الوسطى، عبر مضيق جبل طارق، وهو ما انتبهت إليه واشنطن مبكرا، حيث فكرت جديا في إنشاء هذا الخط عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، واستغلت الدوائر النفطية الأمريكية حرب كوسوفو لتشجيع الإدارة الأمريكية على بناء قاعدة "كامب بوند ستيل" العسكرية في كوسوفو،التي تبلغ مساحتها 36 كيلومترا مربعا ومجهزة بأحدث أنظمة التكنولوجيا، وتتيح السيطرة على 320 كيلو مترا من الطرق البرية والتحكم في 75 جسرا، وتصلح القاعدة في نظر كثير من الخبراء كبديل عن القاعدة الجوية الأمريكية في إيطاليا.

ويعد بناء قاعدة "بوند ستيل" في كوسوفو أهم خطوة لتأمين خط "أمبو" في حال تنفيذه، ثم توالت خطوات أخرى بالحصول على قواعد برية وجوية في بلغاريا التي يبدأ عندها الأنبوب البترولي، ولكنه حتى الآن لا يستطيع أن يستكمل مساره عبر مقدونيا وألبانيا، وصولا إلى ميناء فلور، لأن مقدونيا غير مستقرة، وهنا تبرز القيمة الاستراتيجية الكبرى لكوسوفو التي هي أشبه ما تكون بتجويف جغرافي يقع بين مقدونيا وألبانيا، بمعنى أن من يسيطر عسكريا على كوسوفو، يكون في مقدوره أن يسيطر عسكريا على مقدونيا وألبانيا. بوضوح أكثر، لكي يتم إنشاء خط "آمبو"، فلا بد من تأمينه تأمينا عسكريا كاملا، وهذا التأمين حتى الآن متوافر فقط

---

[1] عبد المنعم طلعت،**الهجوم الهادئ:المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا**،القاهرة:د.ن،2008، ص61.

للقطاع الشمالي من الخط، ولكن وسط الخط وجنوبه منكشفان أمنيا.[1] لذلك تسعى أمريكا لتأمين الخطوط النفطية في تلك المنطقة تأمينا كاملا، خصوصا وأن تجربة العقود الماضية للولايات المتحدة أبرزت مدى الخطورة التي يفرضها إعتمادها الكثيف على الواردات البترولية، وعدم السيطرة على السوق العالمية، بعد إنشاء الأوبك وتجربة استخدام النفط كسلاح سياسي، بالإضافة لعدم الإستقرار السياسي والأمني لدى المصادر الرئيسية للإنتاج، ولذلك تمسك تخطيط سياسات كل الإدارات الأمريكية بسياقين هامين، تبنى أولهما مفهوم تنويع المصادر البترولية كمطلب استراتيجي، لتحجيم خطر الإعتماد على مصدر معين بمفرده، بينما ركز الثاني على إنشاء القوة العسكرية للدفاع عن مصادر البترول في الخليج العربي، ثم توسعت مهمتها بعد ذلك إلى المنابع في آسيا الوسطى و شرق أوروبا وأفريقيا الغربية.[2].

وهكذا، فإن استقلال كوسوفو، وإن شكل نوعا من الانتصار للاستراتيجية الأمريكية في إعادة هندسة البلقان، فإنه لم يكتمل بعد. ومن المنظور الأمريكي، فإن استقلال كوسوفو الأحادي لايشكل حالة عامة كما تقول موسكو بذلك، وإنما حالة خاصة ارتبطت بتلاق غير معهود لعدة عوامل، بينها تفكك يوغسلافيا السابقة وماضي التطهير العرقي والجرائم ضد المدنيين في أثناء فترة الحرب بين الصرب والألبان، وفقدان صربيا الحق الأخلاقي في أن تحكم شعبها بسبب الوحشية التي استخدمتها ضدهم في ظل الرئيس ميلوسوفيتش، ولأن المحادثات المطولة بشأن القضية لم تسفر عن تسوية. وهي عوامل رغم خصوصيتها لكوسوفو وصربيا، لكنها قابلة للتكرار بمفردات مختلفة في أماكن أخرى. ولذلك، فإن الدرس المهم هنا هو أن أي حركة انفصالية في أي مكان لن تحقق النجاح دون مساندة قوة حاضنة أكبر من قوة الطرف المهيمن.[3]

إن اللاعبين الأساسيين الذين يدعمون استقلال كوسوفو هم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكل منهما حريص على الوصول إلى حل يؤدي إلى تحقيق الاستقرار[4] في كوسوفو. وترى واشنطن بأن استقلال الأقليات في البلقان وتكوينها دولا مستقلة هو دعامة للسلام، والموقف الأمريكي له دوافعه وهي:

---

[1] أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] عبد المنعم طلعت، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[4] أليكس أندرسون، لقاء ضمن برنامج "ما وراء الخبر" حول استقلال كوسوفو وأسباب النزاع، تقديم: جمانة نمور، قناة الجزيرة، بتاريخ:2008/2/15 **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AA11-A2DB-43BA-923-3DD3A281E96.htm**

أولا: سياسة الإحتواء الأمريكي لروسيا الاتحـــادية، و كسر التحالف الروسي الصربي.

ثانيا: المخاوف من استعادة الروس لعـــافيتهم، وتواجدهم الإقليمي والدولي.

ثالثا: كوسوفو ستكون قاعدة عسكرية وسياسية متقدمة في أوروبا الشرقية لإحكام السيطرة على إمتداد روســيا الجيوسياسي. ولهذا دعت أمريكاإلى تمكين كوسوفو من عضوية الأمم المتحدة، وأكدت أن حلف الناتو ســيكون ملزما بالدفاع عن كوسوفو في حال تعرضها لإعتداء، ودعت إلى مؤتمر دولي للمانحين من أجــل كوســوفو وستقدم واشنطن فيه 335 مليون دولار.[1] وفيما يتعلق بوضع كوسوفو في الأمم المتحــدة، فــرغم أن الأمــم المتحدة تولت الإدارة المدنية لإقليم كوسوفو، وأن اقتراح استقلال كوسوفو صدر عن مبعوث الأمــم المتحــدة للإقليم،إلا أن مجلس الأمن عجز عن إقرار الاقتراح بسبب الاعتراض الروسي والصيني. وهــذا الاعتــراض يؤدي إلى استحالة قبول كوسوفو عضوا في الأمم المتحدة. ومن سوابق المجلس في هذا الصدد تيمور الشرقية التي استقلت رغما عن أندونيسيا، لكن إقليم تيمور الشرقية لم يعتبرمن وجهة نظر المجتمــع الــدولي إقليمــا إندونيسيا، بل إقليما كان يخضع للاستعمار البرتغالي ثم الأندونيسي، وأن حق تقرير مصير شعبه موجه فقــط نحو الوضع الاستعماري. ولهذا، لم تعترض دولة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على انــضمامه إلى الأمم المتحدة. والمعلوم أن عضوية الأمم المتحدة تتطلب توصية إيجابية من مجلس الأمــن ثــم موافقــة الجمعية العامة. وفي ضوء هذا الموقف الصيني والروسي المساند لمبدأ عدم انتزاع أقاليم مــن الدولــة ضــد إرادتها، وعجز مجلس الأمن عن حسم الموضوع، برفض الاستقلال أو قبوله، فقد التزم الأمين العــام جانــب الحذر والتحفظ، مادام يفتقر إلى خط رسمي واضح من جانب مجلس الأمن.[2]

من ناحية أخرى، هناك تداعيات سياسية مهمة للاعتراف باستقلال كوســوفو، فقبــول المجتمــع الــدولي باقتطاع جزء من إقليم الدولة، رغم إرادتها لأي سبب، قد يدفع الكثيرين في ظروف مماثلــة أو مقاربــة إلــى الاستفادة من هذه السابقة، مما يؤدي إلى فوضى دولية وحروب لانهاية لها. وهناك ما لايقل عن ثلاثين حالــة مشابهة تطالب فعليا بالاستقلال، منها على سبيل المثال: الحالة الفلسطينية (الفارق الأساســي بــين كوســوفو وفلسطين أن كوسوفو تتبع سياديا دولة أخرى،بينما إسرائيل مجرد دولة محتلة)، وحالة المسلمين الأتراك فــي

---

[1] محمود حمدي أبو قاسم، "كوسوفو وتحديات الاستقلال"، مرجــع سبق ذكــره، ص 42.

[2] عبد الله الأشعل،"التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو"، مرجــع سبق ذكــره، ص 186.

شمال قبرص(سبق للجانب التركي في قبرص أن أعلن استقلاله من طرف واحد فسارع مجلس الأمن إلى إصدار قرار يبطل هذا الاستقلال)، والصحراء الغربية(وهي الحالة التي يتصارع فيها المغرب –الذي يصر على أن الصحراء جزء من ترابه لكنه مستعد لمنح الحكم الذاتي لسكان الصحراء– مع البوليساريو التي يعترف عدد كبير من دول العالم بأنها دولة).وهناك عشرات الحالات المشابهة في دول قائمة، مثل أكراد العراق، وأكراد تركيا، وناجورنوكاراباخ، والأقاليم المنشقة في القوقازبالاتحاد الروسي، وفي أسبانيا، وبلغاريا، وأقليات اليونان، وصرب كوسوفو وصرب البوسنة. وفي آسيا، نشير إلى مسلمي الفلبين، وكشمير الهندية التي تطالب بالاستقلال أو الانفصال عن الهند منذ تقسيم شبه القارة الهندية.[1]

والفارق بين كل هذه الحالات وحالة كوسوفو يتمثل في عدم وجود قوة كبرى حاضنة تترجم تطلعات هذه الحالات إلى حقيقة، بينما توفرت هذه القوة للنموذج الكوسوفي، فالعامل الحاسم الذي كان يصب في مصلحة كوسوفو هو العامل الخارجي، فهي حصلت على دعم أمريكي واضح، لأنها ترتبط بالمصالح الاستراتيجية الأميركية في منطقة البلقان، هذا بالاضافة إلى نجاح ألبان كوسوفو في طرح قضيتهم عالميا بطريقة أثارت تعاطف الغرب معهم خدمة لمصالحهم، "ولا سيما كلمة الحرية التي قالوا بكل وضوح بأنها المطلب الذي يسعون لتحقيقه".[2]

وبالتالي، فإن هذا الدعم الغربي لاستقلال كوسوفو يدخل في إطار حسابات المصالح الخاصة لهذه القوى وليس أي شئ آخر، كما أن ذاك الاستقلال يضع على بساط البحث حقيقة مؤكدة وهي أن توازنات القوة هي التي تحسم الجدل بشأن مستقبل القوميات والشعوب.[3] ويتساءل البعض لماذا تدخل الغرب في كوسوفو ولم يتدخل بنفس الطريقة في أماكن أخرى من العالم؟، والأسباب كما أسلفنا عديدة منها:

1. أن أوروبا أرادت أن تخمد نار الحرب والصراعات على أراضيها.
2. عقابا لصربيا الأرثوذكسية لاستفزازها الدائم للغرب البروتستانتي والكاثوليكي.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص ص 185ــ 186.

[2] أسعد طه (إعداد وتقديم)، **برنامج نقطة ساخنة: "برشتينا غزة لماذا هنا وليس هنالك؟"**،قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة 24/ 4/ 2010.

[3] محمد نور الدين، "النظام العالمي الجديد من كوسوفا إلى فلسطين"، مرجع سبق ذكره، ص 3.

3. أن كوسوفو أرض أوروبية، والأوروبيون يريدون حل هذه القضية، وليؤكدوا أنهم ليسوا عنصريين، لأنهم يساعدون المسلمين، ويعملون على تحريرهم، وإقامة دولة لهم.

4. أن الولايات المتحدة تدخلت باعتبارها الأب الروحي لأوروبا، عندما فشل الأوروبيون في تحقيق هذا الحلم. هذا بالإضافة إلى نجاح الألبان في إدارة مراحل قضيتهم،فالتيار المؤيد للعمل السلمي والتيار المؤيد للعمل العسكري في كوسوفو استطاعا أن يديرا الخلاف بينهما ليحتفظا بموقف موحد أمام المجتمع الدولي. "فالكوسوفيون كانت لديهم فرصة سانحة حينما كانوا يسعون إلى الانفصال، وقد استغلوا تلك الفرصة ببراعة، من خلال العزف على وتر الغرب، وتقديم أنفسهم على أنهم مفيدون للغرب في تلك الفترة".[1]

وبعد أن صدر إعلان محكمة العدل الدولية بشأن كوسوفو يوم 22 يوليو 2010 والذي أقر أن استقلال كوسوفو لا ينتهك القانون الدولي، أكدت أمريكا اعترافها باستقلال كوسوفو، وأكد نائب الرئيس الأمريكي بايدن مجددا مساندة بلاده لهذا الاستقلال[2]. وتعترف 69 دولة[*] بما فيها أمريكا بكوسوفو. وفي الواقع فإن رأي المحكمة جاء حاسما لصالح استقلال كوسوفو، بعد أن كانت الصحافة الصربية تروج أن الرأي المنتظر سيكون لصالح صربيا بشكل واضح أو على الاقل بشكل متوازن. كما أنه جاء بأكثر مما كانت تتوقعه كوسوفو، إذ أنه لم يتضمن فقط شرعية الاستقلال، بل التأكيد أنه لا ينتهك قرار مجلس الأمن رقم 1244. وهو القرار الدولي الوحيد الذي تقبل به صربيا للتعامل مع الواقع القائم على الأرض بعد حرب 1999[3].

خلاصة القول في هذا الجانب أن استقلال إقليم كوسوفو ما كان ليتم لولا الدعم الأمريكي الغربي المباشر له، والذي ارتبط بمصالح استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في البلقان بشكل عام، وفي كوسوفو بشكل خاص، كما أن ذلك أتى في سياق دولي ملائم، بالنسبة لأمريكا، التي ترفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات العرقية في العالم، ولولا ذلك لما كتب لهذا الإستقلال أن يحقق النجاح.

---

(1) أسعد طه (إعداد وتقديم)، **برنامج نقطة ساخنة: "برشتينا غزة لماذا هنا وليس هنالك؟"**، قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة 24/ 4/ 2010.

(2) "بايدن يؤكد مجددا مساندة الولايات المتحدة لاستقلال كوسوفو"، الشروق، 22 يوليو 2010. **www.alshorok.com**

(*) اعترفت بكوسوفو حتى الآن 69 دولة من اليابان إلى كندا تمثل حوالي 70 % من الاقتصاد العالمي، بما في ذلك غالبية دول الاتحاد الأوروبي، ولكن صربيا عرقلت اعتراف العديد من دول العالم العربي والإسلامي بحجة انتظار حكم المحكمة حول كوسوفو.

(3) محمد الأرناؤوط،"رأي محكمة العدل الدولية حول كوسوفا"،الغد،**http://www.alghad.com/?article:2010/7/24**

الخـــاتـــمة

تناولنا في هذه الدراسة دور العوامل الخارجية في تحقيق الاستقلال الوطني لإقلـيم كوسـوفو، وقـد تـم التركيز في إطار العوامل الخارجية على دور المنظمات الدولية وخصوصا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبـي، وعلى دور بعض القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، والتـي اعتقـدت الباحثة أن لها دورا مهما في تحقيق الاستقلال الوطني لإقليم كوسوفو.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها: "إن الدور الأساسي والفاعل في استقلال إقليم كوسوفو يعـود إلى العوامل الخارجية متمثلة في المنظمات الدولية (تحديدا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) وبعـض القـوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا".

وكانت مشكلة هذه الدراسة تدور حول مدى مساهمة العوامل الخارجية متمثلـة فـي المنظمـات الدوليـة المذكورة (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) وبعض القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي الـراهن، وعلـى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في تحقيق استقلال إقليم كوسوفو، وبالتـالي، فـإن هـذه الدراسة تركز على البحث في دور العوامل الخارجية سابقة الذكر في حصول الإقليم علـى اسـتقلاله، علـى اعتبار أن تلك العوامل الخارجية برزت كعوامل مؤثرة في اتجاه تحقيق هذا الاستقلال بـشكل خـاص، وفـي مراحل تطور قضية كوسوفو بشكل عام، ولذلك سعت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة الدور الذي قامت بـه تلك العوامل، ورصد وتحليل سياسات الأطراف الخارجية الفاعلة في أزمة إقليم كوسوفو، وصولا إلى إعـلان الإقليم عن استقلاله من جانب واحد عن جمهورية صربيا في عام 2008.

ومن خلال تحليل العوامل الخارجية، لوحظ أنها تفاعلت في إطار النظام الـدولي الـراهن وتـوازن القـوى، وأفرزت معطيات محددة تتعلق بالمصالح الاستراتيجية للأطـراف الخـارجية الفـاعلة في قضية كوسـوفو(خصوصا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، وهذه المعطيات تتجه نحو دعم رغبة ألبـان كوسـوفو فـي الانفصال عن صربيا، وإعلان استقلالهم من جانب واحد، والدليل على ذلك وجود حالات عديدة مشابهة لحالة كوسوفو، غير أنها لم تتوفر لها نفس الظروف التي توفرت لكوسوفو، وبالتالي، ظلت تراوح مكانها، بانتظـار القوة الحاضنة التي تدعمها، وتسعى لتحقيق آمالها القومية في الاستقلال الوطني.

ومن خلال رصد وتحليل دور القوى الخارجية في قضية كوسوفو وجدت الباحثة أن لها دورا مهما وبارزا في مختلف مسارات ومراحل هذه القضية، فقد كان إلغاء صربيا للحكم الذاتي لكوسوفو عام 1989، هو السبب المباشر وراء إشعال الأزمة في الإقليم، وأدى إلى تزايد دعم سكان الإقليم للحركات والأصوات المطالبة باستقلال كوسوفو. وفيما يتعلق بانخراط الأطراف الخارجية في هذا الصراع، فقد عززته عوامل متنوعة، أهمها العامل الاستراتيجي – السياسي، والعامل الأمني، تليه بعد ذلك العوامل الأخرى، وبخاصة ما يتعلق منها بالروابط الثقافية والحضارية، التي تربط بعض الأعراق والقوميات في الإقليم مع بعض القوى الخارجية التي انخرطت في الصراع بشكل أو بآخر، عبر أي من مساراته، ومراحل تطوره المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ردود فعل المجتمع الدولي إزاء أزمة كوسوفو مستمرة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مع اختلاف شكل وقوة هذه الردود؛ نظرا لاختلاف المصالح، وتباين الظروف والمعطيات.

وقد كان الموقف الأوروبي في تلك المرحلة من قضية كوسوفو يتلخص في الحيلولة دون تفجر الوضع في الإقليم، ولكي لا تتكرر ذات المشكلة التي شهدتها أوروبا عند بداية الأزمة اليوغسلافية، وحرب البوسنة، حين عجزت عن حماية أمنها، واضطرت للاستعانة بالولايات المتحدة التي رعت مراحل حل تلك الأزمة وصولا إلى توقيع اتفاقية دايتون عام 1994.

وفي مرحلة التدخل الأطلسي ضد صربيا لارغام جيشها على الخروج من كوسوفو، ووقف حملة التطهير العرقي، تباينت المواقف الأوروبية بين مؤيد ومعارض. وقد حل الاتحاد الأوروبي محل أمريكا كحكم دبلوماسي رئيسي في منطقة البلقان، لكن قوة الاتحاد العسكرية لم تواكب طموحاته السياسية، وهذا ما تمثل واضحا في عجز الاتحاد عن احلال السلام في البلقان دون المساعدة الولايات المتحدة.

وبعد انتهاء حرب عام 1999 صدر قرارمجلس الأمن رقم 1244 الذي جعل كوسوفو محمية دولية تتمتع بحكم ذاتي إلى أن يتم البث في وضعها النهائي. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي تدريجيا يمسك بزمام كوسوفو من مجموعة المؤسسات الدولية هناك، إلا أنه لم يتم بناء اقتصاد يحفظ كوسوفو بعد مغادرة الأمم المتحدة، وما يفعله الاتحاد الأوروبي هو تخفيض موارد أكبر لبناء قدرات الوزرات المحلية، لتحضير كوسوفو لتصبح دولة مستقلة، ولعضوية الاتحاد الأوروبي رغم المعارضة الصربية.

والجدير بالذكر أن الضوء الأخضر لاستقلال كوسوفو جاء من القمة الأوروبية التي عقدت في بروكسل يوم 14 ديسمبر2007، حيث كان ملف كوسوفو على رأس جدول الأعمال، وقد انتهت القمة الأوروبية إلى الإقرار بـ"استنفاذ المفاوضات" وعدم السماح باستمرار الوضع القائم في كوسوفو، والتحرك نحو حل سريع أخذا بعين الاعتبار أن كوسوفو قضية أوروبية، وأصبحت تمثل أفضلية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك جاء القرار الذي يعبر عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتحمل مسؤوليته وإرسال بعثة مدنية أوروبية إلى كوسوفو لتحل محل الإدارة الدولية (UNMIK) التي تشرف على إدارة كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1244).

ولذلك أيدت معظم دول الاتحاد الأوروبي استقلال كوسوفو؛ على اعتبار أن مزيدا من التأخير في منح الإقليم الاستقلال سوف يكون له العديد من الآثار السلبية، خصوصا فيما يتعلق باستقرار منطقة البلقان والوضع الداخلي في الإقليم، كما أن أحدا لن يستطيع منع برلمان كوسوفو من إعلان الاستقلال منفردا، أو منع الدول من الاعتراف بهذا الاستقلال. كما أن هناك عددا من الدول الأوروبية (مثل أسبانيا واليونان وقبرص ورومانيا وتركيا) كانت تميل إلى اتخاذ موقف الحكومة الصربية فيما يتعلق بمستقبل الإقليم، مستندة في ذلك إلى ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة داخل أوروبا، وضرورة تفادي التداعيات الإقليمية السلبية التي قد يحدثها مثل هذا الاستقلال.

وبعد أن أصبح استقلال كوسوفو أمرا واقعا تباينت المواقف الأوروبية مرة أخرى، وانقسمت المواقف الدولية والإقليمية من مسألة الاستقلال إلى ثلاثة معسكرات، ما بين مؤيد ومتحفظ ورافض. على رأس المؤيدين والمحرضين على الاستقلال الولايات المتحدة وبعض الدول التي اعترفت على الفور بكوسوفو، ومن أهمها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وبالطبع وراءها عشرات الدول التابعة للولايات المتحدة والقريبة من هذه الدول الأوروبية. أما معسكر المتحفظين على الاستقلال، فتتقدمه بعض الدول الأوروبية مثل التشيك وهولندا والبرتغال وعشرات الدول التي لم تعلن موقفها بوضوح حتى الآن؛ انتظارا للتطورات.

بينما يضم معسكر الرافضين صربيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي، والصين، وإسبانيا، وبلغاريا،واليونان،ورومانيا، وقبرص،وسلوفاكيا، وبعض الدول الإسلامية كأندونيسيا وجمهورية البوسنة.

أما الموقف الأمريكي من هذه القضية فيلاحظ أن أمريكا كانت ترفض منذ البداية استقلال كوسوفو، وقد أعلنت أنها لا تحبذ تفكك يوغسلافيا، وحذرت صربيا من استخدام القوة ضد كوسوفو. كما أنها رعت المفاوضات التي دارت بين الطرفين في التسعينيات، ثم أيدت الخيار العسكري عام 1999 لإجبار صربيا على الخروج من كوسوفو. وعندما أعلن الإقليم استقلاله في 2008 قدمت أمريكا له الدعم، وبما أن كافة الجهود الدولية التي بذلت أدت لاستحالة الوصول لأرضية مشتركة إزاء هذا الملف، لم تجد بروكسل وواشنطن حلا سوى إخراج الملف الكوسوفي من مجلس الأمن، وحله أوروبيا وأمريكيا، على اعتبار أنهما معنيان بأمن القارة الأوروبية عبر السماح لبريشتينا بإعلان استقلال كوسوفو. وترى واشنطن، ومن ورائها حلف الأطلسي، في كوسوفو قاعدة عسكرية وسياسية في أوروبا الشرقية، كما أن كوسوفو تمتلك ثاني أضخم احتياطات الفحم في أوروبا، وكميات هائلة من الرصاص، والزنك، والذهب، والفضة، والنفط.

وترى واشنطن بأن استقلال الأقليات بهذه المنطقة وتكوينها دولا مستقلة هو دعامة للسلام، والموقف الأمريكي له دوافعه ومنها: سياسة الإحتواء الأمريكي لروسيا، وكسر التحالف الروسي الصربي،والمخاوف من استعادة الروس لعافيتهم وتواجدهم الإقليمي والدولي.وبالتالي،فإن هذا الدعم الغربي لاستقلال كوسوفو يدخل في إطار حسابات المصالح الخاصة لهذه القوى، وليس لأي شئ آخر،كما أن ذاك الاستقلال يضع على بساط البحث حقيقة مؤكدة، وهي أن توازنات القوة هي التي تحسم الجدل بشأن مستقبل القوميات والشعوب.

وبناءا على ذلك، توصلت الباحثة إلى صحة الفرضية التي طرحتها، وانطلقت في دراستها للتحقق من صحتها، وهي "أن الدور الأساسي والفاعل في استقلال إقليم كوسوفو يعود إلى العوامل الخارجية متمثلة في المنظمات الدولية (خصوصا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) وبعض القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا"، فلولا وجود ظروف دولية ملائمة، ولولا توفر دعم غربي كبير بقيادة أمريكا لاستقلال كوسوفو، لما استطاع هذا الإقليم تحقيق استقلاله. ختاما، توصي الباحثة بضرورة تركيز دراسات أخرى على مستقبل كوسوفو السياسي والاقتصادي في ظل الظروف الدولية الراهنة، وكذلك دور العوامل الداخلية في الإقليم (مثل القادة الألبان وسعيهم لتدويل القضية ومعطيات الحياة السياسية بمختلف مكوناتها) في زيادة الدعم الغربي لكوسوفو واحتضان استقلالها الوطني.

مـــــلاحـق الــدراسة

الملحق (1): خريطة تفصيلية لإقليم كوسوفو:

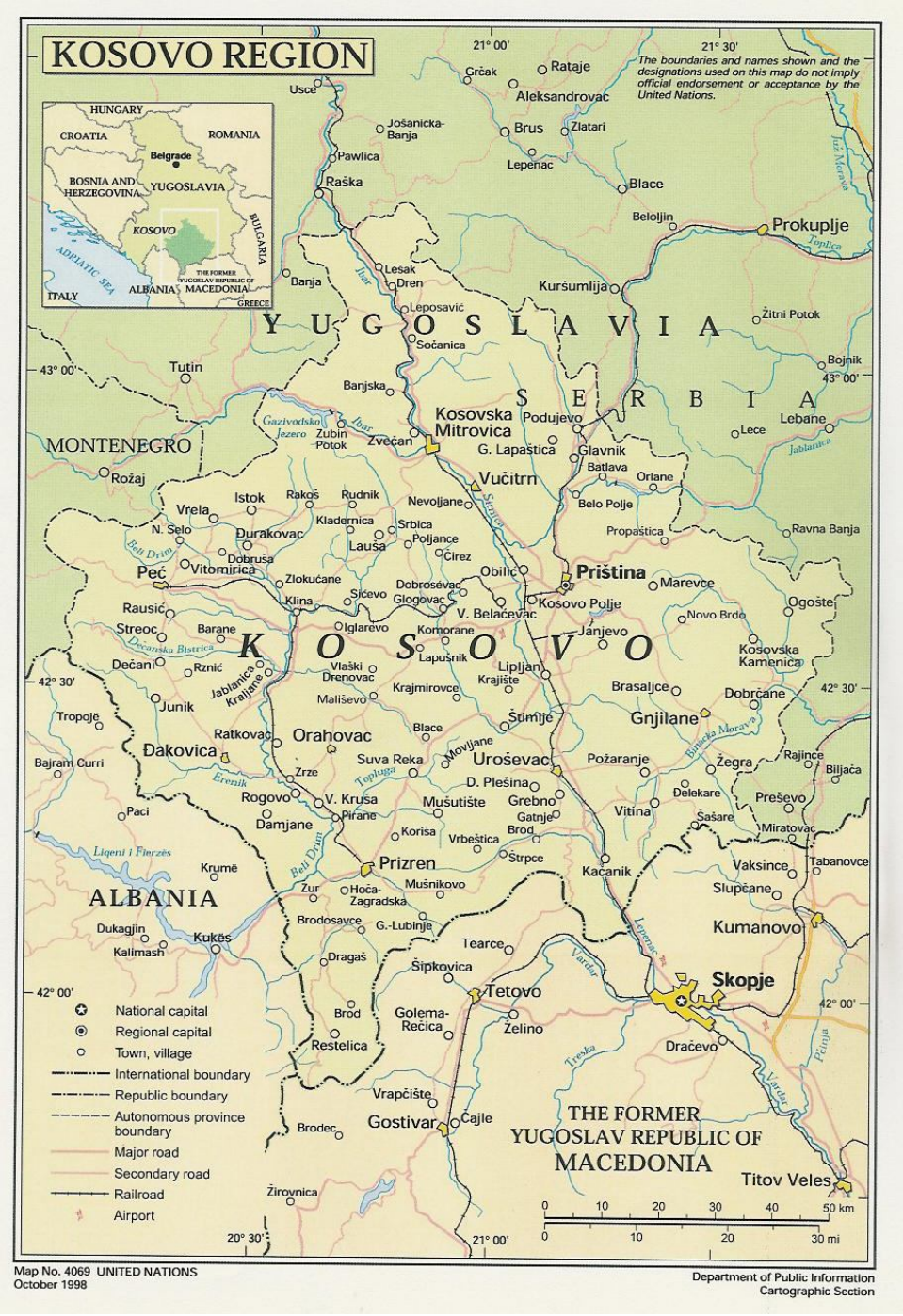

المصدر: منظمة الأمم المتحدة (United Nations)، خريطة إقليم كوسوفو رقم (4069)، شهر أكتوبر، عـــام 1998. **Department of Public Information Cartographic Section**

الملحق (2): خريطة توضح موقع إقليم كوسوفو وبعض المعلومات المهمة عنه:

المصدر: منظمة الإتحـــاد الأوروبي **(European Union)**، خريطة كوسوفو،(AFP: 180208)

see: Journal: elgareda, No.224، On. 19\2\2008, p32.

الملحق (3): قرار مجلس الأمن رقم(1244) في 1999/6/10 حول كوسوفو:

إن مجلس الأمن إذ يضع في اعتباره مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومسئوليةً مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وإذ يشير إلى قراراته 1160(1998)، و1199(1998)، و1203 (1998)، 1239(1999)، وإذ يأسف لعدم الامتثال التام لمتطلبات تلك القرارات، وتصميماً منه على إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو، وعلى تهيئة سبل عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم عودةً آمنةً حرةً، وإذ يدين جميع أعمال العنف المرتكبة بحق سكان كوسوفو، فضلاً عن جميع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أي طرف، وإذ يشير إلى اختصاص المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وإلى ولايتها، وإذ يرحب بالمبادئ العامة المتعلقة بإيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو المعتمدة في 6 مايو 1999، وإذ يرحب بقبول جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للمبادئ المحددة في البنود من 1 إلى 9 من الورقة المقدمة في بلغراد في 2/يونيو/1999، وبموافقة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية على هذه الورقة،

وإذ يؤكد من جديد ما ورد في قرارات سابقة من دعوة إلى منح كوسوفو استقلالاً ذاتياً كبير القدر ودرجةً معقولةً من الإدارة الذاتية، وإذ يقرر أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتصميماً منه على ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين، واضطلاع جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها المحددة بموجب هذا القرار، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1. يقرر أن يقوم الحل السياسي لأزمة كوسوفو على المبادئ العامة الواردة في المرفق (1) وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في المبادئ و العناصر الأخرى اللازمة الواردة بالمرفق (2).
2. يرحب بقبول جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للمبادئ والعناصر الأخرى اللازمة المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه، ويطالب أن تتعاون جمهورية يوغسلافيا الاتحادية تعاوناً تاماً لتنفيذها على وجه السرعة.
3. يطالب بأن تنهي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية العنف والقمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو، وتنجزها على مراحل وبصورة يمكن التحقق منها، وفقاً لجدول زمني سريع يتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمني الدولي في كوسوفو.

4. يؤكد أنه سيسمح، بعد الانسحاب، لعدد متفق عليه، من الأفراد العسكريين و أفراد الشرطة اليوغسلاف والصرب بالعودة إلى كوسوفو لأداء المهام المتمشية مع المرفق رقم (2).

5. يقرر نشر وجود مدني ووجود أمني دولي في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء، ويرحب بموافقة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عليهما.

6. يطلب إلى الأمين العام أن يعين، بالتشاور مع مجلس الأمن، ممثلاً خاصاً لمراقبة تحقيق الوجود المدني الدولي، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يوعز إلى ممثله الخاص بأن ينسق مع الوجود الأمني الدولي تنسيقاً محكماً لضمان عمل الوجودين كلاهما على تحقيق نفس الأهداف، وبحيث يدعم كل منهما الآخر.

7. يأذن للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة الوجود الأمني الدولي في كوسوفو على النحو المبين في البند (4) من المرفق (2)، بحيث يزود بجميع الوسائل اللازمة لأداء مسؤولياته.

8. يؤكد الحاجة إلى القيام مبكراً وعلى وجه السرعة بنشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو، ويطالب بأن تتعاون الأطراف على نشرهما تعاوناً تاماً.

9. يقرر أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي، الذي سينشر في كوسوفو وسيعمل فيها، ما يلي:

(أ) الحيلولة دون تجدد الأعمال العدائية، والحفاظ على وقف إطلاق النار وإنفاذه عند اللزوم، وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة للجمهورية الاتحادية وجمهورية صربيا من كوسوفو ومنع عودتها إليها، إلا على النحو المنصوص عليه في البند (6) من المرفق (2).

(ب) تجريد جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة من السلاح.

(ج) تهيئة بيئة آمنة في إطارها يمكن للاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان، وللوجود المدني الدولي أن يعمل، وأن تقام إدارة انتقالية، وأن تسلم المعونة الإنسانية.

(د) كفالة السلامة و النظام للعاملين ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي من تولي مسؤولية هذه المهمة.

(هـ) الإشراف على إزالة الألغام ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي من تسلم هذه المهمة.

(و) تقديم الدعم والتنسيق، حسب الإقتضاء، مع أعمال الوجود المدني الدولي تنسيقاً محكماً.

(ح) كفالة الحماية وحرية التنقل لنفسه وللوجود المدني الدولي وللمنظمات الدولية الأخرى.

10. يأذن للأمين العام بأن ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجوداً مدنياً دولياً في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو، يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي كبير القدر في إطار جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وتوفر إدارةً إنتقالية، بينما تنشئ مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة تشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو.

11. يقرر أن تشمل المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي ما يلي:

(أ) تعزيز إقامة دعائم استقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي في كوسوفو، وذلك رهناً بالتوصل إلى تسوية نهائية مع المراعاة التامة للمرفق (2)، ولاتفاقات رامبوييه.

(ب) أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حيثما لزمت، وطالما كانت كذلك.

(ج) تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي، ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات، والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية.

(د) القيام بنقل مسؤولياتها الإدارية، فور إنشاء هذه المؤسسات، مع القيام بمراقبة ودعم ترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية وأنشطة بناء السلام الأخرى في كوسوفو.

(هـ) تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات رامبوييه في الحسبان.

(و) الإشراف في مرحلة نهائية على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية.

(ز) دعم إعادة بناء الهيكل الأساسي الرئيسي، وغير ذلك من صور إعادة البناء الاقتصادي.

(ح) دعم المعونة الغوثية الإنسانية، والمعونة الغوثية المقدمة في حالات الكوارث، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية.

(ط) حفظ القانون والنظام المدنيين، بما فيه إنشاء قوات شرطة محلية، ليتحقق نشر قوات شرطة دولية.

(ي) حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.. وضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو..

الملحق (4): إعلان استقـــلال كوسوفو

تم عقد اجتماع طارئ، في يوم الجمعة 2/17/ 2008م في برشتينا (عاصمة دولة كوســوفو)، اســتجابةً لمطالبة الناس ببناء المجتمع الذي يشرف ويرتقي بالكرامة البشرية، ويؤكد على فخر وطموح مواطنيه.

من منطلق التعهد بمجابهة الإرث المؤلم من التاريخ الحديث، والإذن لشمس الذل بالمغيب، والسعي الحثيــث لروح المصالحة والتسامح، تكريساً لحماية وتدعيم وتشريف تنوع سكانها.

إعادة التأكيد على رغبتنا في الترحيب بالإندماج الكامل في الكيان الأوروبي–الأطلنطي ونظامه الديمقراطي.

من الملاحظ أن كوسوفو حالة خاصة، ناشئة عن تقسيم يوغسلافيا، وليس لها سابقة أو نظير لها في وضعها.

من جراء مــآسي النزاع والعنف في كوسوفو لسنوات طــوال، مما أدى ذلك إلى قلق مواطنيها أجمع.

في عام 1999 تدخل العالم، وكان ذلك علامةً فارقةً؛ حيث أدى ذلك إلى التخلص من حكــم بلغــراد علــى كوسوفو، وجعل كوسوفو تحت الإدارة المؤقتة من قبل الأمم المتحدة. جعل ذلك كوســوفو تقــوم بتطــوير المؤسسات العرقية المتعددة، المدعمة للديمقراطية، والتي تعبر بحرية عن إرادة مواطنيها.

إن المطالبة المستمرة لعدة سنوات بالمفــاوضات الدولية المتبادلة بين بلغراد وبرشتينا كــان شغلها الــشاغل هو التســاؤل عن وضعها السياسي في المستقبل.

مما يؤسف له أن هذه المفاوضات لم تفض إلى أية نتيجة مقبولة من الطــرفين رغــم المــشــاركة الفعالــة لقادتها.

إن التأكيد على توصيات مارتي أهتيساري المبعوث الخاص للأمم المتحدة تزود كوسوفو بخطة شاملة عــن تطوير مستقبلها، وتجعلها مواكبةً للمعايير الأوروبية المعمول بها فيمــا يخــص حقــوق الإنــسان والحكــم الفعــال.

إمعاناً في النظر فيما يتعلق بوضع كوسوفو بغية إجلاء الحقائق للناس فيما يتعلق بمستقبلهم، دعونــا نتــرك نزاعات الماضي خلف ظهورنا، وندرك الإمكانيات الديمقراطية الكاملة لمجتمعنا.

من منطلق تكريم جميع الرجال والنساء الذين ضحوا بكل نفيس وغال من أجل بناء مستقبل أفضل لكوسوفو:

1- نحن القادة المنتخبون ديمقراطياً عن الناس نعلن أن كوسوفو أصبحت دولةً مستقلةً ذات سيادة. ويعكس هذا الإعلان إرادة شعبنا، وهذا جاء مطابقاً لتوصيات مارتي أهتيساري المبعوث الخاص للأمم المتحدة ومقترحه الشامل لتسوية الوضع القائم في كوسوفو.

2- نعلن أن كوسوفو أصبحت جمهوريةً ديمقراطيةً وعلمانيةً متعددة الأجناس، وذلك في ظل مبادئ عدم العنصرية والتمييز والحماية المتساوية إيماءً للقانون. وسوف نحمي وندعم حقوق جميع الجماعات في كوسوفو، ونخلق الأوضاع المناسبة لمشاركتها الفعالة في العمليات السياسية وطرق اتخاذ القرار.

3- نقبل الالتزامات المفروضة على كوسوفو المدرجة بناءً على خطة مارتي هتيساري، ونرحب بالخطة التي تقترح جعل كوسوفو دولةً متقدمةً في غضون السنوات القادمة، وسوف ننفذ تلك الالتزامات بالكامل، بما في ذلك تبني أولوية التشريع المدرج في ملحقه رقم 12، وبصفة خاصة تلك التي تحمي وتدعم حقوق الجماعات وأعضائها.

4- سوف نسن – كلما أمكن ذلك – الدستور الذي يحفظ تعهدنا باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة لجميع مواطنينا، وبالأخص كما هو محدد بواسطة الميثاق الأوروبي المتعلق بحقوق الإنسان. وسوف يشمل الدستور جميع المبادئ المتعلقة بخطة مارتي أهتيساري، ويتم تبنيه من خلال عملية ديمقراطية وتداولية.

5- سوف نرحب بالدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل التطوير الديمقراطي لبلدنا من خلال الحضور الدولي إلى كوسوفو،على أساس القرار1244.وندعو ونرحب بالتواجد الدولي من أجل الإشراف على تنفيذ خطة أهتيساري وقاعدة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق ببعثة القانون.وندعو ونرحب بحلف الأطلنطي من أجل الاحتفاظ بدور القيادة للتواجد العسكري الدولي في كوسوفو من أجل تنفيذ المسئوليات المفروضة عليها بموجب القرار 1244 وخطة أهتيساري، وحتى هذا الوقت كانت مؤسساتنا قادرة على الالتزام بهذه المسئوولیات. وسوف نتعاون مع هذه الكيانات من أجل ضمان سلام كوسوفو في المستقبل.

6- بالنسبة لأسباب الثقافة والجغرافيا والتاريخ، فإننا نؤمن بأن مستقبلنا يكمن في الاندماج بالأسرة الأوروبية. وعليه، نعلن رغبتنا في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي – كلما كان ذلك متاحا – ولتنفيذ الإصلاحات المطلوبة للتفاعل الأوروبي واليورو-أطلنطي.

7- نعبر عن امتناننا العميق للأمم المتحدة على جهودها المبذولة من أجل مساعدتنا في إعـــادة البنـــاء بعـــد الحرب، وبناء المؤسسات المدعمة للديمقراطية. ونتعهد بالعمل بطريقة بنـــاءة مع الأمم المتحدة.

8- في ظل الاستقلال تتأتى مهمة العضوية المسئولة في المجتمع الدولي، ونقبل هذه المهمة بالكامل، وســـوف نذعن لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة – وقانون هلسنكي النهائي وغيره من القوانين المتعلقة بالتنظيم والأمـــن والتعاون في أوروبا- والالتزامات القانونية الدولية ومبادئ الدبلوماسية الدولية. وسوف يكـــون لكوســـوفو حدودها الدولية الموضحة في خطة أهتيساري، وسوف نحترم السيـــادة والوحـــدة الإقليمية مع جيراننـــا. وسوف تحجم كوسوفو أيضاً عن التهديد واستخـــدام القـــوة بأية طريقة تتنافى مع أغراض الأمم المتحدة.

9- نتعهد بالالتزامات الدولية الملقاة على كوسوفو، بما في ذلك تلك الملخصة بالنيابة عنا من قبل بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، والمعاهدات والالتزامات الأخـــرى المتعلقـــة بجمهوريـــة يوغـــسلافيا الفيدرالية الإشتراكية السابقة، التي تجعلنا نلتزم بالجزء التأسيسي السابق بما فـــي ذلـــك معاهـــدات فيينـــا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية. وسوف نتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا الـــسابقة. وننوي البحث عن العضوية في المنظمات الدولية.

10- تقر كوسوفو بتعهدها بنشر السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا.وسوف يجلب لنـــا اســـتقلالنا نهاية لعملية الانحلال العنيف من يوغسلافيا، ورغم كون هذه العملية مؤلمة وقاسية،إلا أننا سوف نعمل من أجل المساهمة في المصالحة التي تسمح لجنوب شرق أوروبا بالنأي عن نزاعات الماضي، ووضع اللبنات الأولى لروابط جديدة من التعاون الإقليمي، وسوف نعمل سويا من أجل الارتقاء بمستقبل أوروبا قاطبة.

11- نعبر عن رغبتنا في إنشاء علاقات طيبة بجميع جيراننا،بما في ذلك جمهورية صربيا التـــي تربطنـــا بهـــا علاقات وروابط تاريخية وتجارية واجتماعية قوية،وهي تلك التي نسعى لتطويرها وترسيخها في المستقبل القريب. وسوف تستمر جهودنا من أجل المساهمة في علاقات الصداقة والتعاون مع جمهورية صربيا.

12- نؤكد – بوضوح وبصفة خاصة- أن كوسوفو سوف تلتزم قـــانونياً بالبنود المدرجة في هـــذا الإعـــــلان، والإقرار بما في ذلك وبالأخص الالتزامات المتعلقة بخطة أهتيساري. وفي جميع هذه الأصـــعدة، ســـوف نحترم مبادئ القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فـــي ذلـــك 1244.وســـوف نعلـــن صراحةً أن جميع الدول لها حق الاعتماد على هذا الإعلان، ونناشدهم بمزيد من الدعم والصداقة.

قـــائمة مراجـــع الدراسة

أـــ المراجـــع العربية:

*** أولاً: الوثائق والتقارير:**

1- **التقرير الإستراتيجي العربي 1999** ،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،1999.

2- **التقريرالإستراتيجي العربي 2007- 2008** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية،2008.

3- تقـــريرالأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، 16 سبتمبر 1999، رقم الوثيقة: S/ 1999/ 987، **http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept.ht 99**

4-تقريرالأمين العام للأمم المتحدة المقدم عملا بالفقرة العاشرة من القرار 1244 (1999)،1999/6/12 رقم الوثيقة: S/ 1999/ 987، **http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept.ht 99**

5- **التقريرالدوري عن أحداث كوسوفا: شهر9عام 1998**،القاهرة: مكتب ألبا برس،أحداث كوسوفا،1999.

6- **التقريرالدوري عن أحداث كوسوفا:شهر10عام 1998**،القاهرة:مكتب ألبا برس،أحداث كوسوفا،1999.

7- **التقريرالدوري عن أحداث كوسوفا:شهر12عام 1998**،القاهرة:مكتب ألبا برس،أحداث كوسوفا،1999.

8- **التقريرالدوري عن أحداث كوسوفا: 2000/11**، القاهرة: مكتب ألبا برس، أحداث كوسوفا، 2001.

9- قرار مجلس الأمن رقم (1244) 10 يونيو(1999)، وثيقة رقـــم: (1999)/1244/ S/RES **http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept.ht 99**

10- نص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 16/سبتمبر/1999، رقـــم الوثيقـــة: S/ RES/1999/987 **http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept.ht 99**

11- نص كلمة السيد "جيسن بيترسن" رئيس بعثة الأمم المتحدة بكوسوفو في جلسة مجلس الأمن الـــدولي، رقم(5188)، بتـــاريـــخ: 27 مايو2005: **http://www.un.org/arabic/archived**

12- نص تقرير مجموعة الأزمـــات الدولية حول إقليم كوســـوفو، بتـــــاريخ: 31/ ينـــاير/2001، علـــى الرابط الألكتروني التـــالي: **http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1591&l=6**

*** ثانياً: الكتب:**

1. إبراهيم أنيس وآخرين، **المعجم الوجيز**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2008.
2. إبراهيم نافع وآخرين، **ماذا يجري في شرق أوروبا؟!**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.
3. ابن المنظور، **لسان العرب: الجزء السادس**، القاهرة: دار الحديث للنشر، 2003.
4. أبوخلدون ساطع الحصري،**ما هي القومية؟أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات،الأعمال القومية لساطع الحصري(13) سلسلة التراث القومي**،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
5. أحمد عبد الكريم، **البوسنة والهرسك: دراسة عامة**،دمشق/القاهرة: دار الخير و دار الحديث، 2003.
6. أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1981.
7. أحمد الكوفي،"أركان الصراع"،في بكر إسماعيل(إعداد)،**كوسوفا أمة مضطهدة**،القاهرة:ألبا برس،2008.
8. أحمد وهبان، **الحركات العرقية في العالم**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
9. أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ط4، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
10. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط2، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987.
11. إريك لوران، **حرب كوسوفو: الملف السري**، ترجمة: الأوديسيه للثقافة والإعلام، ط1، بيروت: عويدات للنشروالطباعة، 1999.
12. **أزمة كوسوفا ومستقبل السلام في البلقان**، القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة،(رقم 162)، أكتوبر 1999.
13. إف.ستيفن لارابي،"البلقان"، في زلماي خليل زاد(تحرير)، **التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة 5**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.
14. ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004.
15. إليزابيث بوند، **الجولة الأخيرة في البلقان**، ترجمة: ميشيل دانو، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2008.

16. باراخ خانا، **العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة: دار الترجمة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

17. باسم خفاجي، **روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008.

18. بشرى قبيسي وموسى مخول، **الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوروبا آسيا**، بيروت: بيسان للنشروالتوزيع والإعلام، 1997.

19. بكرإسماعيل، **أطفال كوسوفا بين مآسي الماضي وآمال المستقبل**، القاهرة: مكتب ألبا برس، 2000.

20. ـــــــ، **بوادر الكارثة الكبرى في كوسوفا:الشيخ توفيق إسلام يحي**،القاهرة: مؤسسة ألبا برس، 2002.

21. ـــــــ، **الحصاد المر لمذابح كوسوفا**، كوسوفا: معهد بكرإسماعيل للدراسات الفكرية، 2008.

22. ـــــــ، **جيش تحريركوسوفا: قوة فاعلة في تحقيق السلام**، القاهرة: مؤسسة ألبا برس، 2002.

23. ـــــــ، **دور ألبا برس في مصروالشرق الأوسط في طرح القضية الكوسوفية وإبرازها على الساحة الدولية**، القاهرة: مؤسسة ألبا برس، 2006.

24. ـــــــ،**أحداث كوسوفا الدامية إبان العدوان الصربي**، القاهرة: مكتب ألبا برس، 2000.

25. بل كلينتون، **حياتي**،تعريب:محمد البجيرمي ووليد شحادة، بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004.

26. بهاء أحمد الأمير، **كوسوفا: المذابح والسياسة**، القاهرة: دار النشر للجامعات، 1999.

27. جعفر عبد المهدي صاحب، **الصرب الأرثدوكس الطائفة المفترى عليها: دراسة معمقة لفهم الأزمة اليوغسلافية**، طرابلس: دار النخلة للنشر، 1997.

28. ـــــــ، **مشكلة كوسوفو**، طرابلس: دار النخلة للنشر، 1997.

29. ـــــــ، **صدام حضارات أم تفجير بؤرللصراع**، الزاوية/ليبيا: دار شموع الثقافة للنشر، 2003.

30. ـــــــ، **الرئيس السجين سلوبودان ميلوسوفيتش: مجرم حرب أم ضحية عداء الناتو**، الزاوية: دار شموع الثقافة للطباعة والنشروالتوزيع، 2003.

31. ـــــــ، **اتفاقية دايتون: دراسة تحليلية قانونية سياسية**، الزاوية: دار شموع الثقافة، 2002.

32. جمال زهران، **النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير: دراسة في مشكلات معاصرة**، ط2، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 2002.

33. جينيفرميد كالف، **حلف الناتو**،إعداد: قسم الترجمة،القاهرة:دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2009.

34. جوفان جور جوفيك، **يوغوسلافيا: مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي**، ترجمة: محمد عبد السلام الزيات، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، (دون تاريخ).

35. حسن دوح وآخرين،**مأساة البوسنة والهرسك جريمة القرن العشرين**،القاهرة: أبوللو للنشر، 1992.

36. حسن محمد وجيه، **العقل العربي والعقل الأمريكي إلى أين؟معضلات التواصل والسياسة: دراسة مستقبلية من منظور لغويات التفاوض، كراسات مستقبلية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2004.

37. حسن نافعة ونادية مصطفى(تحرير)، **العدوان على العراق خريطة أمة ومستقبل أزمة**، القاهرة: قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، 2003.

38. حسين شريف، **ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخريطة الطريق(1945ـــ2003)، انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام العالمي الجديد مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينيات(1990ـــ2000) الجزء الرابع**،القاهرة:الهيئة المصرية للكتاب، 2003.

39. حسين عبدالقادر،**انشطار يوغسلافيا: دراسة تاريخية تحليلية**، باريس:المركزالعربي الأوربي، 1996.

40. خليل أحمد خليل،**معجم مفاهيم علم الإجتماع**، بيروت:معهدالإنماء العربي، 1996.

41. خليل أحمد خليل، **ملحق موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

42. خيرالدين كوشي، **استقلال كوسوفا: هل هو عامل استقرارأو تقلب في منطقة البلقان؟**، ترجمة: ماجدة أبوبكرعزام، كوسوفا: معهد بكرإسماعيل للدراسات الفكرية والبحوث بكوسوفا، 2007.

43. ديفيد ريف، "كوسوفا نهاية عصر" في فابريس ويسمان(تحرير)، **في ظل حروب عادلة: العنف والسياسة والعمل الانساني**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراجية، 2006.

44. رجب بودبوس،**ماضي المستقبل:صراع الهوية الوطنية**، سرت: مجلس الثقافة العام، 2008.

45. رجب يشاربويا، **الألبانيون / الأرناؤوط والإسلام (1) المسلمون في يوغسلافيا(2)**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2004.

46. روث ويجوود،"حملة حلف الأطلسي في يوغسلافيا" مجموعة باحثين، **تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا**، ترجمة: الطاهربوساحية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

47. روحي البعلبكي، **المورد: قاموس عربي ــ إنجليزي**، ط12، بيروت: دار العلم للملايين، 1999.

48. ريفيه ونيب بوربا، **حقائق عن يوغسلافيا**، ترجمة: خلدون شحادة وسنيجانا بيتشى، بلغراد/صربيا: سكرتارية الإعلام للمجلس التنفيذي الاتحادى (اليوغسلافي) ومؤسسة كولتورا،(بدون تاريخ).

49. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، فاليتا/ مالطا: منشورات ELGA، 1994.

50. ستانلي ميسلر،**كوفي أنان: رجل سلام في عالم من الحروب**، بيروت: شركة المطبوعات،2007.

51. سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، القاهرة / الكويت: دار سعاد الصباح، 1992.

52. سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة**، ط2، القاهرة: نهضة مصر، 2004.

53. سليمان الغويل، **الدولة القومية: دراسة تحليلية مقارنة**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1995.

54. سمعان بطرس، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدوليةالمعاصرة**،القاهرة:الشروق الدولية، 2008.

55. سومانترا بوز، **أراض متنازع عليها: إسرائيل ــ فلسطين ــ كشمير ــ البوسنة ــ قبرص ــ وسريلانكا**، القاهرة/ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2009.

56. شفيق رضوان، **علم النفس الاجتماعي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1996.

57. شمس الدين الفاسي، **الحرب على الإسلام في البوسنة والهرسك**، (د.م)، مكتبة الأشراف، 1993.

58. الطاهر أحمد الزاوي، **مختار القاموس**، ليبيا / تونس: الدار العربية للكتاب، 1984.

59. عاطف الغمري، **أمريكا في عالم يتغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2009.

60. عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، **الظاهرة القومية: مدخل إلى الفكر القومي العربي**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998.

61. عبدالمعز عبدالغفار نجم، **بحوث في التنظيم الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، (د.ت).

62. عبد المنعم طلعت، **الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا**، القاهرة: (د.ن)، 2008.

63. عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية: دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية**، الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشروالتوزيع،1977.

64. عبد الوهاب الكيالي وآخرين،**موسوعة السياسة:الجزء1**،ط5،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات، 2009.

65. عدنان السيد، **قضايا دولية: التوسع الأطلسي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009.

66. عصام نور، **الصراعات العرقية المعاصرة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

67. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

68. علي الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**،القاهرة:دار الفجر للتراث، 2004.

69. عماد جاد، "إستراتيجيات مواجهةالصراعات المتفجرة"، في عماد جاد(تحرير)، **الإتحاد الأوروبي من التعاون الإقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

70. عوض جمعة رضوان، **يوغسلافيا وصراع القوميات**، مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر، 1993.

71. فاروق مصطفى إسماعيل، **العلاقات الاجتماعية بين الجماعة العرقية: دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

72. فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد: دار ناصر، (د.ت).

73. فوزي محمد طايل، **مذابح البوسنة والهرسك: أندلس جديدة في أوربا**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992.

74. قدري مفتاح الأطرش، **مدخل إلى قضايا حقوق الإنسان**، سرت: مجلس الثقافة العام، 2008.

75. كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي**، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

76. كرستوفركوكر، "الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة"، في كارن أي.سميث ومارغوت لايت(تحرير)، **الأخلاق والسياسة الخارجية**، تعريب: فاضل جكتر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.

77. كمال مورينا، "دور المؤسسات الدينية في دفع الحوار الثقافي إلى الأمام بين سكان كوسوفا"، في نادية مصطفى(تنسيق علمي وإشراف)، وعلياء وجدي(مراجعة وتحرير)، **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2007.

78. لطيفة إبراهيم خضر، **هويتنا إلى أين ؟!**، القاهرة: عالم الكتب، 2009.

79. لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاني، **الجماهيرية العظمى: دراسة في قوة الدولة**، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005.

80. اللورد ديفيد أوين، **خمس حروب في يوغسلافيا السابقة**، سلسلة محاضرات الإمارات33، أبوظبي: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

81. ليا عادل، **الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية**،طرابلس/ لبنان:المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

82. مادلين أولبرايت، بالإشتراك مع بيل ودوورد، **الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**، ترجمة:عمر الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

83. مالك عبيد أبوشهيوة وآخرين، **الأيديولوجيا والسياسة: دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة**، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993.

84. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **كتاب الغرر المثلثة والدرر المبثثة**، تحقيق ودراسة: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، ط2، مكة المكرمة/ الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز،2000.

85. مجدي نصيف، **ألبان كوسوفا والحرب في البلقان**، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 1999.

86. مجموعة باحثين، **الأمة في قرن: عدد خاص من أمتي في العالم حول قضايا العالم الإسلامي 2001/2000، الكتاب الخامس الأمة في قرن الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل**، ط4، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2004.

87. مجموعة باحثين، **الموسوعة العربية العالمية: الجزء الثالث**، ط2، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشروالتوزيع، 1999.

88. مجموعة باحثين، **أوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين عام 1998:الجزء الأول**، عرض وتحليل: مؤسسة لاديكوفرت،ترجمة وتعليق:حسين شريف، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2000.

89. محمد بن ناصرالعبودي، **ذكريات من يوغسلافيا**، الرياض: مطابع الفرزدق، 1993.

90. محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة بين التخطيط والفوضى**، ط2، القاهرة: سما للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

91. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

92. محمد السيد سليم، **تطورالسياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دارالأمين، 2002.

93. محمد سيف حيدر النقيد، **نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

94. محمد علي القوزي، **قضـــايا تاريخية معاصرة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

95. محمد م.الأرناؤوط، **كوسوفو/كوسوفا1989 – 1999**، عمان: مؤسسة حمادة و دارالشروق، 2000.

96. ـــــــــــــ، **كوسوفو ما بين الماضي والحاضر**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

97. ـــــــــــــ، **الإسلام في أوروبا المتغيرة: تجربة ألبانيا في القرن العشرين**، بيروت: الـــدار العربيـــة للعلوم ناشرون، 2007.

98. ـــــــــــــ، **من دار الإسلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية(حالة البوسنة)**، بيروت: الدارالعربيـــة للعلوم ناشرون، 2004.

99. ـــــــــــــ، **كوسوفو / كوسوفا بؤرة النزاع الألباني – الصربي في القرن العشرين**، القـــاهرة: مركـــز الحضارة للدرسات السياسية، 1998.

100. ـــــــــــــ،**الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو**، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1993.

101. محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد(تحرير)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت:جامعة الكويت، 1994.

102. محمد مصطفى بازامة، **أثر الدين والقومية في تاريخ الأمة الإسلامية: النشأة والإزدهار**، (دون مكـــان)، دار الحوار الثقافي العربي الأوروبي، 1994.

103. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا،**صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقـــات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

104. محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا**، طرابلس: أكاديمية الفكـــر الجمـــاهيري ومركـــز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004.

105. محمد نصرمهنا،**العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**،الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2006.

106. محمد يوسف عدس،**كوسوفا بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية**،القاهرة:المختار الإسلامي،2000.

107. ـــــــــــــ،**كارثة المسلمين الجديدة في كوسوفا بين التشويه والأساطير**، القاهرة:المختارالإسلامي، 1998.

108. محمود شاكر، **محنة المسلميـــن في كوسوفا**، الرياض: مكتبة العبيكان، 2000.

109. مسعود الخوند، **الأقليات المسلمة في العالم: انتشار المسلمين في الدول والبلدان غيـــر العربيـــة وغيـــر الإسلامية**، ط2، بيروت: universal company، 2006.

110. موسى مخول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أوروبا**، ط2، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، 2008.

111. مصطفى عبدالله خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996.

112. نزار بشير، **حضارة الدم وحصادها: فصول من تاريخ الإرهاب الأمريكي**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 2003.

113. نزار سمك، **البوسنة والميراث الدامي**، ط2، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب، 1997.

114. نعيم ددوشاي، **الولايات المتحدة الأمريكية ومصيركوسوفا**، ترجمة: ماجدة أبو بكر عزام، القاهرة / كوسوفا: مؤسسة ألبا برس ومعهد بكر إسماعيل للدراسات الفكرية والبحوث، 2008.

115. نيل غرانت وتركي ضاهر (تأليف وإعداد)، **صراعات القرن العشرين (1900 – 2000): صور وأحداث**، تعريب: إياد ملحم، الطبعة العربية الأولى، بيروت: دار الحسام ودار الشفق، 2001.

116. هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة: من خلال المفاهيم والبنى**، بيروت: دار الكتب الحديثة للطباعة والنشروالتوزيع، 2002.

117. هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت/القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008.

118. هيوق بولتون، **البلقان صراع الدول والأقليات: أديان ولغات وتقاليد وأجناس**، ترجمة: عبد الوهاب محمد الزنتاني، القاهرة: دار غريب للطباعة، 2002.

*** ثالثاً / الدوريات:**

1. أحمد إبراهيم محمود، "الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137 أكتوبر 1999.
2. أحمد خليل الضبع، "الأبعاد الاقتصادية للحرب في البلقان"، **السياسة الدولية**، العدد:137 أكتوبر 1999.
3. أحمد دياب،"استقلال كوسوفو.. المواقف الإقليمية والدولية"، **السياسة الدولية**، العدد: 172 أبريل 2008.
4. أحمد السيد تركي،"مواقف دول البلقان من النزاع في كوسوفا"، **السياسة الدولية**،العدد:137 يوليو 1999.

5. إسماعيل أبو البندورة،"الاتجاهات السياسية المختلفة في الأردن حول الحرب في كوسوفا"،مجموعة بـــاحثين، **أمتي في العالم:حولية قضايا العالم الإسلامي 1999**،القاهرة:مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000.
6. بكر إسماعيل، "حلف شمال الأطلنطي والخطر الأخضر: رؤية من داخل كوسوفا"، في **أمتي فـــي العـــالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1998**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999.
7. جعفر عبد المهدي،"الصراع في البلقان نموذج كوسوفو"،**مجلة: دراسات**، العدد: الأول، مارس 1999.
8. ـــــــــ،"الإرهاب الدولي:إشكالية التعريف وتجليات الواقع"،**مجلة:دراسات**،العدد:18،الخريف 2004.
9. حسن أبوطالب،"حرب كوسوفو وحدود التغير في النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد:137، 1999.
10. حسن نافعة، حلقة نقاشية حول"قضية كوسوفا وتطور دور حلف الأطلسي فـــي مرحلـــة مابعـــد الحـــرب الباردة"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 254، يوليو 1999.
11. رضا محمد هلال، "مستقبل التعاون الفرنسي– الروسي– الألماني"، **السياسة الدولية**، العدد:133،1998.
12. عبد الحليم محجوب،"المواقف الدولية من العراق في ضوء نتـــائج الانتخابـــات"، **مجلـــة: أوراق الـــشرق الأوسط**، العدد: 48، أبريل 2010.
13. عبد الله الأشعل،"التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو"، **السياسة الدولية**، العدد:172، 2008.
14. عبد الله صالح، "الصراع في يوغسلافيا وأزمة نظام الحكم"، **مجلـــة: الديمقراطيـــة**، العـــدد: التجريبـــي، يوليو 1999.
15. عزة جلال، "كوسوفو جذور الصراع في البلقان"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999.
16. علال بلال، "قضية الاعتراف بكوسوفو"، **في موازين، الكتاب: 18**، ديسمبر 2008.
17. علي جـــوني، "أزمة إقليم كوســـوفو"، **مجلة: شئـــون الأوســـط**، العـــدد: 71، أبريل 1998.
18. عماد جاد، "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999.
19. عماد جاد، "الأمم المتحدة في البلقان"، **مجلة: السياسة الدولية**، العـــدد: 132، أكتوبر 1995.
20. عماد جاد، "الديمقراطية بين اختيار الداخل وتحديدات الخارج: حالات من يوغـــسلافيا الـــسابقة"، **مجلـــة: الديمقراطية**، العـــدد:3، 2001.
21. عمرو عبد الحكيم سعداوي، "النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحـــرب البـــاردة"، **مجلـــة: الـــسياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999.

22. مالك عوني، "حلف الأطلنطي وأزمة كوسوفو: حدود القوة وحدود الشرعية"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999.

23. محمد السعيد إدريس،"انعكاسات نتائج الانتخابات على البيئة الإقليمية"، **مجلة: أوراق الشرق الأوسط**، العدد: 48، أبريل 2010.

24. محمد عبد الحميد فرج، "النظام القانوني لقوات حفظ السلام الدولية: تجربة كوسوفو"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 176، أبريل 2009.

25. محمد عبد الرحمن الجوهري،" مستقبل كوسوفو بين الرغبات الصربية والمتناقضات الدولية"، **مجلة:السياسة الدولية**، العدد: 168، أبريل 2007.

26. محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 170، أكتوبر2007.

27. محمد فايز، "الأمم المتحدة وأزمة كوسوفا"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 137، يوليو 1999.

28. محمد م. الأرناؤوط،"الانتخابات في كوسوفو: الواقع والأفاق"، **مجلة الديمقراطية**، العدد: 5، يناير 2002.

29. ـــــــــ، "تطور وضع مسلمي البلقان من تصفية الميراث العثماني إلى ما بعد تصفية ميراث الحرب الباردة" في مجموعة باحثين، **الأمة في قرن: عدد خاص من أمتي في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي 2000-2001، الكتاب الخامس الأمة في قرن الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل**، ط4، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2004.

30. محمد نور الدين، "قضية كوسوفو والدور التركي"، **مجلة: شئون الأوسط**، العدد: 76، أكتوبر1998.

31. ـــــــــــــ، "النظام العالمي الجديد: من كوسوفا إلى فلسطين"، **مجلة: شئون الأوسط**، العدد: 128، شتاء – ربيع 2008.

32. محمود حمدي أبوالقاسم،"كوسوفا وتحديات الاستقلال"،**ملف الأهرام الاستراتيجي**،العدد:160،أبريل2008.

33. نادية مصطفى، "حرب كوسوفا في التوازنات الأوروبية والعالمية الجديدة"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 245، يوليو1999.

34. نادية مصطفى، "أزمة كوسوفا بين الذاكرة والأزمة الراهنة"، في مجموعة باحثين، **أمتي في العالم: حول قضايا العالم الإسلامي 1998**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999.

35. نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية–الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 170، أكتوبر 2007.

36. نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية(الإثنية) في الوطن العربي"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 314، يونيو 2009.

37. هاني صلاح، "كوسوفا تحديات ما بعد الإستقلال"، **مجلة: السياسة الدولية**، العدد: 172، أبريل 2008.

38. وليد الشيخ،"انتخابات الكونغرس الأمريكي كيف تراها أوروبا؟"،**السياسة الدولية**،العدد:167،يناير 2007.

*** رابعاً: الرسائل العلمية:**

1- رانية محمد بديع سربيه، **سياسات المصالحة والصراعات الإثنية في لبنان: أزمة التكامل(1989-1999)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

2- فضل يحي فضل إبراهيم، **السياسات الأوروبية تجاه القضية العراقية (2003-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

3- مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة ،كلية الحقوق، 2001.

4- هالةجمال ثابت، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990 – 2000**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2005.

*** خامساً: الندوات والمؤتمرات:**

1. إيفان إيفيكوفيتش، "المسألة القومية في شرق ووسط أوروبا"، في مصطفى كامل السيد (تحرير وتقديم)، **شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2004.

2. حسن أبو طالب، "البيئة الإقليمية"، في عبد المنعم المشاط وناهد عزالدين (تقديم وتحرير)، **تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي العشرون للبحوث السياسية**

(5-7 ديسمبر 2006)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومكتبة الشروق الدولية، 2008.

3. محي الدين عبد الحليم، "مستقبل كوسوفا بين الدعم الغربي والتسلط الصربي والعداء الروسي وعدم الإعتراف العربي"، في عصام عبد الشافي (تحرير) ونادية مصطفى (إشراف عام)، **من البلقان إلى القوقاز: كوسوفا-أوسيتيا-أبخازيا بين الأبعاد السياسية و القانونية و التاريخية و الحضارية**، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2011.

*** سادساً: الصحف:**

1. "الاتحاد الأوروبي يفشل في إخراج نظرة موحدة بشأن استقلال كوسوفو"، **صحيفة: الجريدة**، العدد: 224، يوم الثلاثاء، 19 فبراير2008.

2. "كوسوفو تبصر النور"، **صحيفة: الجريدة**، العدد: 223، يوم الإثنين، 18 فبراير 2008.

3. " رؤساء حكومات وسط أوروبا يبحثون مستقبل كوسوفو"، **صحيفة: طريق الشعب**، العدد: 86، السنة 73، يوم الثلاثاء 11 ديسمبر 2007.

*** سابعاً: المواقع الإلكترونية:**

1. أحمد الظرافي، "كوسوفا: بين تعنت موسكو ومزايدات واشنطن"، موقع: مأرب برس، بتاريخ:27 نوفمبر2007، على الرابط التالي: **http://marebpress.net.\articles.php?id=2879**

2. "استقلال كوسوفو ارتياح أمريكي-إسلامي وانقسام أوروبي"،صوت الأحرار،بتاريخ 19 فبراير2008، **http://www.sawt- alahrar.net/online/modules. phpname= News &article**

3. "استقلال كوسوفو:روسيا تشهد سقوط أخر الحصون الإقليمية"، شبكة النبأ، بتاريخ: 20 يونيو 2007، على الرابط الألكتروني التالي: **http://www.annabaa.org/nbanews/100.htm**

4. "أغلبية الدول الأوروبية مستعدة لتأييد استقلال كوسوفو"، موقع قناة الجزيرة الفضائية، على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/627A44fc-AOAB-DA99A5a29371.htm**

5. أليكس أندرسون، لقاء ضمن برنامج "ما وراء الخبر"، موقع: قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة: 2008/2/15،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4037AA11-A2DB-43BA-9023-E966.htm

6. "بايدن يؤكد مجددا مساندة الولايات المتحدة لاستقلال كوسوفو"، موقع: جريدة الشروق المصرية، بتاريخ: 22 يوليو 2010، على الرابط الألكتروني التالي: **www.alshorok.com**

7. حيدرعلي، "كوسوفو والطريق نحو الإستقلال"، مجلة: الحوار المتمدن، العدد:2245، 2008/4/8:

http://www.alhewar.org\debat.\show.art.a5p?aid=130618

8. سمير حسن، "كوسوفو وسيناريو المرحلة المقبلة"، موقع: قناة الجزيرة، بتاريخ: 2009/5/15،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/379D3b4B-99BD-4sA6-80A0.htm

9.عبدالباقي خليفة، "كوسوفا:النسر الألباني يتخلى عن وشاحه الأسود في الدولة المستقلة"،1429/2/7هـ، موقع: المسلم الألكتروني، على الرابط التالي: **http://www.almoslim.net/node/86033**

10. محمد كاليسي، "دراسة لمستقبل كوسوفا في ظل الإستقلال"، بتاريخ: 2008/4/8، على الرابط التالي:

http://www.alukah.net/articles/1/2390.aspx

11.محمد الأرناؤوط، "رأي محكمة العدل الدولية حول كوسوفا"، موقع: جريدة الغد الأردنية، بتاريخ: 2010/7/24 على الرابط التالي: **http://www.alghad.com/?article=1819**

12.نبيل شبيب، "التعامل مع الثوابت الأميركية كوسوفا نموذجا"،رابطة الطلاب المسلمين، 2008/2/23، على الرابط الألكتروني التالي: **www.alrabita.info/forum/archive/index.php/t**

*** ثامناً: البرامج التلفزيونية:**

1. أسعد طه (إعداد وتقديم)، **برنامج: نقطة ساخنة: "برشتينا غزة لماذا هنا وليس هنالك؟**، قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ الحلقة 24/ 4/ 2010.

2. جمانة نمور (تقديم)، **برنامج: ما وراء الخبر" حول: استقلال كوسوفو وأسباب النزاع**، قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ الحلقة: 2008/2/15.

ب- المراجـــع الأجنبية:

First: Books:

1.Edited by Jeremy J. Richardson, **European union Power and policy-making**, London and New York: Routledge, 1996..

2. Noel, Malcolm, **Kosovo, Ashort History**, (London): macmillan, 1998.

Second: Periodicals:

1. David Robda, "Kosovo seething**",** **Foreign Affairs**, Vol. 79, Issue 3, May/June 2000.

2. Gurr, Ted Robert, "Ethnic Warfareon the Wane, **Foreign Affairs**, Vol. 79, Issue 3, May/June 2000.

3. John Ikenberry, "Illusions of Empire: Defining the new American Order", **Foreign Affairs**, March/April, 2004.

4. Peter W. Rodman, "The Fallout from Kosovo", **FOREIGN AFFAIRS**, U.S.A. No. 4, Volume: 78, July/August 1999, P. 47.

5.Corruption in Kosovo: Tim to go Straight", **The Economist**, Vol.394, Number: 8674,March20 th,2010.

Summary

This thesis has tackled a role of the foreign elements to achieve the national independence of Kosovo Province. It concentrated in light of these elements on the European Union and the United States of America, with consideration that the European Union is the regional organization that a province of the study is located in its geographical area. Consequently, this Union is concerned with solving the crises that are situated in its vital field, especially it has previous experience; representing in the Yugoslavian Crisis in beginnings of the 1990s when Yugoslav began to collapse and fight in Bosnia and Herzegovina. The European Union could not solely protect the European security without the American support. The Europe suffered from varying the political perspectives regarding this crisis. This matter happened with Kosovo after signing Dayton Agreement for Peace that ended war in Bosnia, but it didn't' modify the situation in Kosovo, an independent state without international recognition. Also, this study concentrated on the American role for the Kosovo independence. Thus, it needs to investigate this role during the different stages for the crisis development, as the United States of America firstly rejected the Kosovo independence and it insisted to a necessity to continue the deposits between two main parties of the dispute (Albania & Serbs) to reach the agreement between them regarding this province.

This study has begun from hypothesis; representing: "The main and effective role to the Kosovo independence is due to the foreign elements including the European Union and the United States of America".

A problem of this study represented in participating the foreign elements including the international organizations (the European Union) and the United States of America to achieve the Kosovo independence. Therefore, this study attempted to know nature of the role which these elements played, to monitor and analyze policies of the effective foreign parties in crisis of the Kosovo province (the European Union and the United States of America) reaching the province declaration of its independence from one side in 2008.

Through analyzing of the foreign elements, we notice that they reacted in light of the current international developments and balance of the powers. They resulted in specific aspects related to the strategic benefits for the effective foreign parties in crisis of Kosovo (the European Union and the United States of America). These results direct towards support of the Albanians' desire in Kosovo to separate from

Serbs and to declare their independence from one side. The proof is that there are similar cases for Kosovo, but they did not have the same circumstances related to Kosovo. Thus, it stayed to wait the supporting power; wishing to achieve their national hopes in the national independence.

By monitoring and analyzing a role of the foreign powers in crisis of Kosovo, the researcher found that they have an important and outstanding role at the different stages of this crisis. As, the foreign parties entered in this dispute return to various elements; such as the strategic, political and security elements, then other elements, in particular, the cultural and civilizing ties.

The European situation of the Kosovo crisis concluded to prevent the situation from exploding in the province, not to repeat that problem that the Europe witnessed at the beginning of the Yugoslavian crisis and Bosnian War – when it could not protect its security, then it needed to assistance of the United States of America that followed stages of the crisis settlement; reaching the Dayton Agreement in 1994.

At stage of the Atlantic interference against Serbs to compel its army to leave Kosovo and to get rid of the ethnic cleansing campaign, the European situations varied among supporter and rejecter. The European Union replaced the United States of America as a main diplomatic reign in the Balkan Peninsula, but its military force did not catch up with its political ambitions. It was clear that the Union could not spread the peace in Balkans without assistance of the United States of America.

After ending 1999 War (the Kosovo War), the United Nations Security Council has issued its resolution No. 1244 which made Kosovo as an international protectorate of self-governance (supervised by the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo) until reaching the final settlement for its situation.

On the other hand, the green light of the Kosovo independence emerged at the European Summit that was held in Brussels, 14th December, 2007 as the Kosovo crisis was mainly in the agenda of conference. The European Summit concluded to declare "the Deposits Ending", not to permit to continue the current situation in the province, to take a rapid solution with consideration that Kosovo is an European case. Moreover, Kosovo represented advantage regarding the foreign politics of the European Union. As a result, the decision issued to express that the European Union is ready to burden its responsibility and send an European Civilian Mission to Kosovo to replace the Interim Administration (**UNMIK**).

Therefore, most of the European Union states confirmed the Kosovo Independence; paying attention that the delaying to obtain the province the independence will have more negative impacts, especially related to stability of the Balkan Peninsula and the interior situation in the province. Furthermore, none could not prevent the Kosovo parliament from declaration of the independence or prevent the countries from recognition with this independence. Also, there were several European countries (such as Spain, Greece, Cyprus, Romania, Turkey) tended to take situation of the Serbs government regarding the province future; depending on a necessity to preserve the boundaries located inside Europe, a necessity to avoid the negative regional repercussions that might be caused by this independence.

After the Kosovo independence became a vital affair, the European situations varied as well. The international and regional situations regarding the province independence divided into three categories; supporter, conservator and rejecter. The United States of America considered one of the supporting countries, in addition to some countries that immediately declared the Kosovo independence such as Germany, France, Britain, Italy and a lot of the countries followed to the United States of America, those are near to these European countries. On the other hand, there are conserving countries such as some European countries including Czech Republic, Netherlands, Portugal and a lot of other countries that did not announce their situation. Regarding the refusing countries included Serbs, Russia, some states of the former Soviet Union, and China. It also involved other European countries such as Spain, Bulgaria, Greece, Romania, Cyprus, Slovakia and some Islamic countries such as Indonesia, Bosnia and Herzegovina.

When the province announced its independence, the United States of America presented the full support to it. Whereas, all international efforts that were exerted during the previous years led to prohibit to reach the joint background under this difficult affair. Thus, Brussels and Washington proposed to exit the Kosovo affair from the United Nations Security Council, it should be solved by the European countries and America, as they are the two parties concerned with security of the European continent across permission to the Pristina government to declare the Kosovo independence from one side. Worthwhile, Washington and the North Atlantic Treaty Organization "NATO" consider Kosovo as a military and political base advanced in the Eastern Europe, in addition to the economic benefits that focused during years of the international guardianship. In fact, Kosovo owns the

second largest reserves of the coal in Europe. Also, it has huge amounts of the coal seams, copper, zinc, gold, silver and petroleum.

Washington considers independence of the minorities in this region and composing independent countries is a pillar of the peace. In general, the American situation has motives such as: The containment policy of the Russian bear, breaking the Russian-Serbian Alliance, fears from that Russians return their power and its regional and international existence, especially after the Russian opposition to spread the missile defense in the Eastern Europe. Moreover, Kosovo will be a military and political base advanced in the Eastern Europe to control the geopolitical extension of Russia. Consequently, the western support to the Kosovo independence has benefits of these powers. Also, it confirms that balance of the powers controls future of the countries.

Accordingly, the thesis reached the hypothesis correctness that tackled. So, it did its effort to investigate its correctness which illustrates that "the main and effective role to the Kosovo independence returns to the foreign elements; representing in the European Union and the United States of America". Without the prominent international circumstances and the great western support led by the United States of America to the Kosovo independence, this province could not achieve its independence.

Benghazi University
Faculty of Economics & Political Science
Department of Political Science

A Role of the Foreign Elements to Achieve the National Independence of Kosovo Province A Case Study (1991 – 2008)

By

Nawal Baleid Salem Elfetory

Bachelor's Degree in Political Science

Faculty of Economics, Benghazi University - 2005

Supervisor

Dr. Abdullah Mohamed Masoud Eldarsy

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Political Science

Spring (2012)